



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



ارسلهم يا صابغ
الرماد

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِنْ
تَلْحَمِ

مِنْ نَسْفَةٍ مِنْ تَلْحَمٍ

مِنْ نَسْفَةٍ مِنْ تَلْحَمٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِنْ
تَلْحَمِ

مِنْ نَسْفَةٍ مِنْ تَلْحَمٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِنْ
تَلْحَمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الزبدہ الفقہیہ فی شرح الروضہ البہیہ

کاتب:

محمد حسن ترحینی عاملی

نشرت فی الطباعة:

دارالفقه للطباعة والنشر

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبيوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
٩	الزبده الفقهيه فى شرح الروضه البهيه الجزء ١
٩	اشاره
١٠	اشاره
١٤	مقدمه الشارح
١٧	خطبه الشهيد الثانى
١٩	خطبه الشهيد الأول و شرحها
٣٥	كتاب الطهاره
٣٥	فى بيان مقدمات
٣٥	تعريف الطهاره
٣٨	الطهور هو الماء و التراب
٤١	الماء مطهر من الحدث و الخبث
٤٤	كيفية تطير الماء
٤٧	فى مقدار الكثر
٥٣	تنجس الماء و تطهيرها
٥٧	كيفية تطهير البئر
٨٥	مسائل
٨٥	اشاره
٨٥	الأولى: الماء المضاف و أحكامه
٨٥	تعريف الماء المضاف
٩٠	فى سؤر الحيوان
٩٣	الثانيه: فى التباعد بين البئر و البالوعه
٩٥	الثالثه: فى عدد النجاسات
٩٥	اشاره

٩٥	النجاسات عشره
١٠٩	في وجوب إزاله النجاسات لأجل الصلاه عن الثوب و البدن و ما عفى عنه
١١٦	في كيفية غسل الثوب
١٢١	في كيفية تطهير ما ولغ فيه الكلب
١٢٣	في كيفية تطهير ما ولغ فيه الفأر
١٢٤	في الغساله
١٢٧	الرابعه في المطهرات
١٢٧	اشاره
١٢٧	المطهرات عشره
١٣٧	في الطهاره
١٤٠	الفصل الأول: في الوضوء
١٤٠	في تعريفه و موجبه
١٤٣	في واجبات الوضوء
١٤٣	في مستحبات الوضوء
١٧٤	في حكم الشاك في الوضوء
١٧٥	الشاك في الطهاره محدث
١٧٨	مسائل: في التخلي و أحكامه
١٩٥	الفصل الثاني في الغسل
١٩٥	في موجبات الغسل
١٩٦	في غسل الجنابه
١٩٦	في موجب الجنابه
١٩٩	في ما يحرم على الجنب
٢٠٢	في ما يكره على الجنب
٢٠٥	في واجبات الغسل
٢٠٧	في مستحبات غسل الجنابه
٢١٤	في الغسل الترتيبي

- ٢١٨ فى غسل الحيض -
- ٢١٨ فى موجب الحيض و أحكامه -
- ٢٣٣ فى أنواع النساء عاده -
- ٢٤٢ فى ما يحرم و ما يكره على الحائض -
- ٢٥٥ فى غسل الاستحاضه -
- ٢٥٥ اشاره -
- ٢٥٦ فى أحكامه -
- ٢٥٨ فى أقسام الاستحاضه و آدابها -
- ٢٦١ فى غسل النفاس -
- ٢٦١ فى تعريفه و مدته -
- ٢٦٨ فى الأحكام الواجبه و المندوبه -
- ٢٧٢ فى غسل مسّ الميت -
- ٢٧٢ فى موجبه -
- ٢٧٥ فى أن غسل المسّ لا يكفى عن الوضوء -
- ٢٧٦ القول فى أحكام الأموات و هى خمس -
- ٢٧٦ اشاره -
- ٢٧٩ الأول الاحتضار -
- ٢٨٧ الثانى - الغسل -
- ٢٨٧ اشاره -
- ٢٨٧ فى من يجب تغسيله -
- ٢٩٢ فى الغاسل -
- ٣٠٢ فى أنّ الشهيد لا يغسل -
- ٣٠٤ فى أنه يجب إزاله النجاسه عن بدنه -
- ٣٠٤ فى ما يستحب عند الغسل -
- ٣٠٩ الثالث الكفن -
- ٣٠٩ اشاره -

- ٣٠٩ في الواجب منه
- ٣١٥ في ما يستحب منه
- ٣٢٠ في ما يجب إمساسه بالكافور
- ٣٢٢ في كتابه ما يستحب على الكفن
- ٣٢٤ في الجريدتين
- ٣٢٩ في أنه يستحب اغتسال الغاسل قبل تكفينه
- ٣٣٠ الرابع في الصلاة عليه
- ٣٣٠ اشاره
- ٣٣٠ في من تجب عليه الصلاة و واجب الصلاة
- ٣٣٩ في ما يستحب في صلاة الميت عند تشييعه
- ٣٤٧ في من لم يصلّ عليه
- ٣٥٠ في ما لو حضرت جنازه في الأثناء
- ٣٥٢ الخامس - دفنه
- ٣٥٢ اشاره
- ٣٥٤ في الواجب والمستحب منه
- ٣٥٩ في التلقين و باقي مستحبات الدفن
- ٣٦٣ في التعزیه
- ٣٦٥ في أن كل أحكام الميت من فروض الكفايه
- ٣٦٦ الفصل الثالث - في التيمم
- ٣٦٦ في شرطه
- ٣٧٤ في ما يجب التيمم و ما يكره
- ٣٧٨ في الواجب في التيمم
- ٣٩٢ في أن التيمم في آخر الوقت
- ٣٩٥ في أنه لو تمكّن من الماء انتقض
- ٤٠٢ تعريف مركز

سرشناسہ: ترحینی عاملی، محمدحسن

الروضہ البہیہ فی شرح اللمعہ الدمشقیہ. شرح

عنوان و نام پدیدآور: الزبدہ الفقہیہ فی شرح الروضہ البہیہ/تالیف محمدحسن ترحینی العاملی.

مشخصات نشر: قم: دارالفقہ للطباعہ والنشر، ۱۴۲۷ق. = ۱۳۸۵.

مشخصات ظاہری: ۹ ج.

شابک: دوره X-۳۱-۸۲۲۰-۹۶۴ ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال: ج. ۱، چاپ سوم ۸۲۲۰-۳۲-۸-۹۶۴ ؛ ج. ۲ ۸۲۲۰-۳۳-۶-۹۶۴ ؛ ج. ۳ ۸۲۲۰-۳۴-۴-۹۶۴ ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۲، چاپ سوم) ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۳، چاپ سوم) ؛ ج. ۴ ۸۲۲۰-۳۵-۲-۹۶۴ ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۴، چاپ سوم) ؛ ج. ۵ ۸۲۲۰-۳۶-۰-۹۶۴ ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۵، چاپ سوم) ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۶، چاپ سوم) ؛ ۳۵۰۰۰۰ ریال: ج. ۶، چاپ چهارم ۸۲۲۰-۳۷-۹-۹۶۴ ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال: ج. ۷، چاپ سوم ۸۲۲۰-۳۸-۷-۹۶۴ ؛ ۳۵۰۰۰۰ ریال (ج. ۷، چاپ چهارم) ؛ ج. ۸، چاپ سوم ۸۲۲۰-۳۹-۵-۹۶۴ ؛ ۳۵۰۰۰۰ ریال (ج. ۸، چاپ چهارم) ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۹، چاپ سوم) ؛ ۳۵۰۰۰۰ ریال: ج. ۹، چاپ چهارم ۸۲۲۰-۴۰-۹-۹۶۴

وضعیت فهرست نویسی: برون سپاری (ج. ۶، چاپ سوم)

یادداشت: عربی.

یادداشت: چاپ قبلی: مہدیس، ۱۳۸۳.

یادداشت: ج. ۱، ۶ (چاپ سوم: ۱۴۲۶ق. = ۱۳۸۴).

یادداشت: ج. ۶، ۷ و ۹ (چاپ چهارم ۱۴۲۷ق. = ۱۳۸۵).

یادداشت: ج. ۲ - ۹ (چاپ سوم: ۱۴۲۶ق. = ۱۳۸۴).

یادداشت: ج. ۸ (چاپ چهارم: ۱۴۲۷ق. = ۱۳۸۵)

یادداشت: کتاب حاضر شرحی است بر کتاب "روضہ البہیہ" شہید ثانی کہ خود شرحی است بر "اللمعہ الدمشقیہ" شہید اول.

یادداشت: کتابنامہ.

موضوع: شهيد ثانی، زین الدین بن علی، ۹۱۱-۹۶۶ق . الروضه البهيه في شرح اللمعه الدمشقيه -- نقد و تفسير

موضوع: شهيد اول، محمد بن مكي، ۷۳۴-۷۸۶ق . اللمعه الدمشقيه -- نقد و تفسير

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۸ق.

شناسه افزوده: شهيد اول، محمد بن مكي، ۷۳۴-۷۸۶ق . اللمعه الدمشقيه. شرح

شناسه افزوده: شهيد ثانی، زین الدین بن علی، ۹۱۱-۹۶۶ق . الروضه البهيه في شرح اللمعه الدمشقيه. شرح

رده بندی کنگره: BP۱۸۲/۳/ش ۹/۱۲۱۲۸۰۳۸۵

رده بندی ديويي: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: ۱۰۳۳۵۶۰

ص: ۱

اشاره

الزبدہ الفقہیہ فی شرح الروضہ البہیہ

محمد حسن ترحینی العاملی

ص: ۳

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحمد لله رب العالمين، و صلى الله على سيدنا و نبينا محمد و على أهل بيته الطيبين الطاهرين، و اللعنه الدائمه على أعدائهم أجمعين من الآن إلى قيام يوم الدين.

- علم الفقه هو أشرف علم بعد علم الكلام، به يعرف الحلال من الحرام، و هو علم نشأ في أحضان الحديث حيث كان الفقهاء يكتفون في مقام الفتيا بعرض متن الخبر، ثم تحرر شيئا فشيئا مع بقاء الحديث من أهم أدلته.

- و قد توزعت جهود العلماء في علم الفقه تارة في إبراز الفقه الشيعي مع ما يتضمن من أدله و آراء، و أخرى في كتابه الفقه المقارن المتضمن لعرض آراء الشيعة مع أدلتها، و عرض رأى المخالف من العامه مع بيان ضعفه.

و استمرت هذه الكتابه بلونها إلى زمن العلامه، و انقطعت في عصر الشهيد الأول حيث حاول تركيز الجهود على الفقه الشيعي لإبراز الفتوى بكل ما لها من أدله إذا كانت وفاقه بينهم، و إبراز الخلاف الشيعي بأدله الطرفين مع محاكمه و ترجيح، و إن كان الترجيح غالبا لقول المشهور.

- فالشهاد كتب اللمعه و هي من أواخر ما كتب في الفقه، و هذا ما يجعل اللمعه تمثل ذروه نضجه الفقهي، كتبها مقتصرًا فيها على المسائل المشهوره سواء كانت منصوبه أم لا، و هي أساس الفقه، فلذا أجاد في هذا الاقتصار لأن الباقي فروع يرد إليها و يعرف حكمه منها.

- و الشهيد الثاني قد شرح اللمعه الدمشقيه، و سماه الروضه البهيه، و هو

آخر ما كتبه و هذا يمثل ذروه نضجه الفقهى أيضا، و جعله شرحا مزجيا، و هو أول شرح مزجى يدخل الفقه الشيعى.

و جعل الشرح آيه من آيات الفصاحه و البلاغه مع إبقاء الأسلوب العلمى، فقد جمع بين عذوبه الألفاظ و بلاغه المعانى، و حصانه الجمل و رقه التعبير، مع بعد عن التطويل المملّ و الإيجاز المخلّ، و قد ضمنه الكثير من تحقيقاته التى دفعت الفقه إلى طور الكمال، فكم من مسأله فقهيه لم يستطع المتأخرون أن يأتوا بجديد فيها، و كم من ترجيح جعل الرأى المخالف لا نظير له و لا قائل.

- و بعد هذا و ذاك فالشرح و متنه لهما قدسيه خاصه من بين الكتب الفقهيه و لعل هذا من زياده إخلاص مؤلفيها، لهذه الأسباب المجتمعه أقرّ العلماء إلى يومنا هذا تدريس الروضه فى مقام تربيّه الذهنيه الفقهيه عند المشتغلين بتحصيل العلوم الشرعيه.

- ثم إن الشرح قليل فى العبادات، و غير واف بالكثير من الأدله فى المعاملات، فرأيت أن أزيده ببيان مدارك الأحكام التى تعرض لها الشهيدان بما فيه نفع و تذكره، حتى تتوازن أطرف الشرح المذكور، و يكون جامعا مغنيا عن غيره.

فأوردت كل الآراء الفقهيه أو غالبها، مع بيان أدلتها، و هذا - غالبا - ما يشرح ألفاظ الروضه و جملها، و مع ذلك تدخلت لشرح الكثير من ضمائرها، و توضيح الكثير مما يعتقد أنه صعب على الفهم.

و سرت فيه بحذف الإجماع المدركى - كما هو الغالب فى المسائل - و اقتصرت على الإجماعات التى يحتمل أن تكون تعبدية، أو هى كذلك.

و اكتفيت بالدليل اللفظى عند وجوده، و إلا فانتقل إلى الأصل العملى ثم إلى الوظيفه العقليه أو الشرعيه.

و اكتفيت بالخبر و الخبرين و الثلاثه، من دون داع لعرض جميع الأخبار الوارده فى المسأله - كما هو ديدن جماعه من الفقهاء - لأن الأخبار قد بوّبت و جمعت فى الوسائل و مستدركه، فمن أراد استقصائها فعليه مراجعه هذين الكتابين.

و كان اختيار الخبر و الخبرين تبعا لصحة السند أو لكون المتن أكثر دلالة أو فائده.

هذا من جهة و من جهة أخرى بعد ما ثبت عندى أن الحجية لخبر موثوق الصدور كان للعمل بالخبر مجال واسع، يعرفه كل من جاس خلال الديار، و قد ثبت أن الترجيح للخبر المعمول به عند مشهور القدماء لوصول القرائن المحتففة بالأخبار، و سيره المتشرعه التى كانت تحت مسمع و مرأى المعصوم إليهم فلا محاله يكون معارضه قد صدر تقيه كما هو واضح.

و من جهة ثالثه كل خبر قد ورد فى الروضه - و قد أوردناه فى شرحنا مع تخريجه - فلا نخرجه عند ذكره فى المتن، إلا الآيات فقد خرّجناها غالبا و إن ذكرت فى شرحنا مع تخريجها.

هذا و قد سميته (الزبدہ الفقهيہ فى شرح الروضه البهيہ)، و ادعوا الله جلّ و علا أن يعيننى على إكماله، و يجعله خالصا لوجهه بحق محمد و آله الطيبين.

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين السيد محمد حسن ترحينى

ص: ٧

خطبه الشهيد الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحمد لله الذي شرح صدورنا بلمعه (١) من شرائع الإسلام (٢)، كافيهِ (٣) في بيان الخطاب (٤)، و نور قلوبنا من لوامع (٥) دروس الأحكام (٦) بما فيه تذكّره (٧) و ذكرى (٨) لأولى الألباب، و كرمنا بقبول منتهى (٩) نهايه (١٠) الإرشاد (١١)، و غايه المراد (١٢)، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحمد لله رب العالمين، و صلى الله على سيدنا و نبينا محمد و على أهل بيته الطيبين الطاهرين، و اللعنه الدائمه على أعدائهم أجمعين من الآن إلى قيام يوم الدين.

(١) كتاب فقهى للشهيد الأول.

(٢) كتاب فقهى للمحقق الحلبي.

(٣) كتاب فقهى لأبى الصلاح الحلبي.

(٤) كتاب فقهى لأبى الصلاح الحلبي.

(٥) كتاب فقهى لأبى الصلاح الحلبي.

(٦) الدروس كتاب فقهى للشهيد الأول.

(٧) كتاب فقهى للعلامة الحلبي.

(٨) كتاب فقهى للشهيد الأول.

(٩) كتاب فقهى للعلامة الحلبي.

(١٠) كتاب فقهى للشيخ الطوسي.

(١١) كتاب فقهى للعلامة الحلبي.

(١٢) كتاب فقهى للشهيد الأول.

فى المعاش و المآب و الصلاه على من أرسل لتحرير (١) قواعد (٢) الدين و تهذيب (٣) مدارك (٤) الصواب، محمد الكامل (٥) فى مقام الفخار، الجامع (٦) من سرائر (٧) الاستبصار (٨) للعجب العجاب (٩)، و على آله الأئمه النجباء، و أصحابه الأجله الأتقياء خير آل و أصحاب، و نسألك اللهم أن تتورّ قلوبنا بأنوار هدايتك، و تلاحظ وجودنا بعين عنايتك، إنك أنت الوهاب.

و بعد: فهذه تعليقه لطيفه، و فوائد خفيفه أضفتها إلى المختصر الشريف، و المؤلف المنيف، المشتمل على أمهات المطالب الشرعيه، الموسوم ب «اللمعه دمشقيه» من مصنفات شيخنا و إمامنا المحقق البذل النحرير المدقق الجامع بين منقبه العلم و السعاده، و مرتبه العمل و الشهاده الإمام السعيد أبى عبد الله الشهيد محمد بن مكى أعلى الله درجته كما شرف خاتمته. جعلتها جاريه له مجرى الشرح الفاتح لمغلقه، و المقيّد لمطلقه، و المتمّم لفوائده، و المهذّب لقواعده، ينتفع به المبتدى، و يستمدّ منه المتوسّط و المنتهى، تقربت بوضعه إلى ربّ الأرباب، و أجبت به ملتصق بعض فضلاء الأصحاب أيدهم الله تعالى بمعونته، و وفقهم لطاعته، اقتصرت فيه على بحث الفوائد (١٠)، و جعلتها ككتاب واحد، و سميته:

(١) كتاب فقهى للعلامة الحلّى.

(٢) كتاب فقهى للعلامة الحلّى.

(٣) كتاب حديثى للشيخ الطوسى و هو شرح المقنعه للشيخ المفيد.

(٤) كتاب فقهى للعلامة الحلّى (الذريعه: ٢٣٩/٢٠).

(٥) كتاب فقهى للقاضى ابن البراج.

(٦) كتاب فقهى ليحيى بن سعيد الحلّى.

(٧) كتاب فقهى لابن إدريس الحلّى.

(٨) كتاب حديثى للشيخ الطوسى يتضمن بعض آراء الشيخ الفقيه.

(٩) علّق الشارح بقوله: (هو ما جاوز حد العجيب، و فى الصحاح: العجب: الأمر الذى يتعجب منه، فكذا العجاب بالضم، و العجاب بالتشديد أكثر منه، و كذلك الأعجوبه، و قولهم عجب عجب كقولهم ليل لائل، يؤكّد به).

و علّق أيضا بقوله: (اشتملت الفقرات الخمس كل واحده على اسم أربعه كتب من كتب الفقه).

(١٠) البحت بالتاء المثناه فوقانيه بمعنى الخالص.

«الروضه البهيه فى شرح المعه الدمشقيه» سائلا من الله جل اسمه أن يكتبه فى صحائف الحسنات، و أن يجعله وسيله إلى رفع الدرجات، و يقرنه برضاه، و يجعله خالصا من شوب سواه، فهو حسبى و نعم الوكيل.

قال المصنف قدس الله لطيفه و أجزل تشريفه:

خطبه الشهيد الأول و شرحها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الباء للملابسه، و الظرف مستقر (١) حال من ضمير ابتدئ الكتاب كما فى «دخلت عليه بثياب السفر»، أو للاستعانه و الظرف لغو كما فى «كتبت بالقلم»، و الأول (٢) أدخل فى التعظيم، و الثانى (٣) لتمام الانقطاع، لإشعاره بأن الفعل لا يتم بدون اسمه تعالى. و إضافته (٤) إلى الله تعالى دون باقى أسمائه لأنها معان و صفات، و فى التبرك بالاسم أو الاستعانه به كمال التعظيم للمسمى، فلا يدل (٥) على اتحادهما، بل دلّت الإضافه على تباينهما.

و «الرحمن» و «الرحيم» اسمان بنيا للمبالغه من رحم، كالغضبان من «غضب» و العليم من «علم»، و الأول (٦) أبلغ، لأن زياده اللفظ تدل على زياده (١) علّق الشارح (الظرف المستقر - بفتح القاف - ما كان متعلقه عاما، واجب الحذف، كالواقع خبرا أو صفة أو صلة أو حالا، سمي بذلك لاستقرار الضمير فيه، و الأصل مستقر فيه، حذف - فيه - تخفيفا أو لتعلقه بالاستقرار العام.

و اللغو ما كان متعلقه خاصا، سواء ذكر أم حذف، سمي بذلك لكونه فارغا من الضمير فهو لغو، كذا ذكره جماعه من النحاه، و بذلك يظهر الفرق بين جعل الباء للملابسه و الاستعانه، لأن متعلق الأول عام واجب الحذف، و الثانى خاص غير معين للحاليه كما فى مقال الكتاب).

(٢) للملابسه.

(٣) للاستعانه.

(٤) أى إضافه الاسم.

(٥) التبرك أو الاستعانه.

(٦) أى الرحمن.

ص: ١٠

المعنى، و مختص به تعالى، لا- لأنه من الصفات الغالبة، لأنه (١) يقتضى جواز استعماله فى غيره تعالى بحسب الوضع و ليس كذلك، بل لأن معناه (٢) المنعم الحقيقى، البالغ فى الرحمه غايتها. و تعقيبه (٣) بالرحيم من قبيل التميم، فإنه لما دلّ (٤) على جلائل النعم و أصولها ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها (٥).

(اللّه أحمد) جمع بين التسميه و التحميد فى الابتداء جريا على قضيه الأمر فى كل أمر ذى بال (٦)، فإن الابتداء يعتبر فى العرف ممتدا من حين الأخذ فى التصنيف إلى الشروع فى المقصود، فيقارنه (٧) التسميه و التحميد و نحوهما (٨)، و لهذا يقدر الفعل المحذوف فى أوائل التصانيف «أبتدى» سواء اعتبر الظرف مستقرا أم لغوا، لأن فيه (٩) امثالا للحديث لفظا و معنى، و فى تقدير غيره (١٠) معنى فقط (١١).

(١) لأن الشأن و الواقع.

(٢) معنى الرحمن لغه.

(٣) أى تعقيب الرحمن بالرحيم فى البسملة.

(٤) من اسم الرحمن.

(٥) من النعم و هو صغيرها.

(٦) أورد العسكرى فى تفسيره عن آبائه عن على عليه السلام حديث (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم حدثنى عن الله عز و جل) أنه قال: كل أمر ذى بال لا يذكر بسم الله فيه فهو أبتى (١).

و فى الجعفریات قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: (كل كتاب لا يبدأ فيه بذكر الله فهو أقطع) (٢).

هذا بالنسبه للتسميه و أما الابتداء بالتحميد فلم يرد من طرق أصحابنا نعم ورد فى الدر المنثور للسيوطى (كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع) (٣).

(٧) أى فيقارن الابتداء.

(٨) كتمجيد الله و الثناء عليه و الصلاه على نبيه و آله.

(٩) أى فى الابتداء كفعل محذوف مقدر.

(١٠) غير الابتداء.

(١١) أى امثالا للحديث معنى.

-
- ١- (١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الذكر حديث ٤.
- ٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الذكر حديث ١.
- ٣- (٣) ج ١ ص ١٠ نقلا عن ميزان الحکمه باب الحمد ج ٢ ص ٥٢٢ ح ٤٣٧٧.

وقدّم التسميه (١) اقتفاء لما نطق به الكتاب، واتفق عليه أولو الألباب، وابتدأ في اللفظ (٢) باسم الله، لمناسبه مرتبته (٣) في الوجود العيني، لأنه الأول فيه، فناسب كون اللفظي ونحوه كذلك (٤)، وقدّم ما هو الأهم وإن كان حقه التأخر باعتبار المعموليه، للتبنيه على إفاده الحصر على طريقه إِيَّاكَ نَعْبُدُ، و نسب الحمد إليه تعالى باعتبار لفظ «الله» لأنه اسم للذات المقدسه، بخلاف باقى أسمائه تعالى لأنها صفات كما مر، ولهذا يحمل عليه (٥)، ولا يحمل على شىء منها (٦). ونسبه الحمد إلى الذات باعتبار وصف، تشعر بعليته (٧)، وجعل جملة الحمد فعلية لتجدده (٨) حالا- فحالا بحسب تجدد المحمود عليه، وهى خبريه لفظا، إنشائيه معنى للثناء (٩) على الله تعالى بصفات كماله، ونعوت جلاله، وما ذكر (١٠) فرد من أفراد (١١).

ولما كان المحمود مختارا مستحقا للحمد على الإطلاق اختار الحمد على المدح و الشكر (استتماما لنعته) نصب على المفعول له، تبيها على كونه (١٢) من غايات الحمد. والمراد (١٣) به هنا الشكر، لأنه رأسه (١٤) وأظهر أفراد، وهو (١) أى بسم الله الرحمن الرحيم.

(٢) أى فى لفظ الكتاب حيث قال: الله أحمد.

(٣) أى مرتبه الله جلّ جلاله.

(٤) وهو الكتبي.

(٥) فيقال: الله رحمان و رحيم.

(٦) من الأسماء الباقية.

(٧) أى تشعر النسبه بعليته الوصف للحمد، فيكون الحمد لأن الله جامع لجميع الصفات الكماليه.

(٨) أى لتجدد الحمد.

(٩) تعليل لإنشائيه المعنى.

(١٠) من الحمد.

(١١) من أفراد الثناء.

(١٢) أى كون الاستتمام.

(١٣) بالحمد.

(١٤) لأن الحمد رأس الشكر.

ناظر (١) إلى قوله تعالى: لَيْسَ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ (٢) لأن الاستتمام طلب التمام، و هو (٣) مستلزم للزيادة، و ذلك باعث على رجاء المزيد، و هذه اللفظه مأخوذه من كلام على عليه السلام فى بعض خطبه (٤).

و «النعمة» هى المنفعة الواصلة إلى الغير على جهة الإحسان إليه، و هى موجه للشكر المستلزم للمزيد، و وحدها (٥) للتنبيه على أن نعم الله تعالى أعظم من أن تستتم على عبد، فإن فيضه غير متناه كما و لا كيفا، و فيها (٦) يتصور طلب تمام النعمة التى تصل إلى القوابل بحسب استعدادهم.

(و الحمد فضله) أشار إلى العجز عن القيام بحق النعمة، لأن الحمد إذا كان من جملة فضله فيستحقّ عليه حمدا و شكرا فلا ينقضى ما يستحقه من المحامد، لعدم تناهى نعمه. و اللام فى «الحمد» يجوز كونه للعهد الذكري و هو المحمود به أولا (٧)، و للذهنى الصادر عنه، أو عن جميع الحامدين، و للاستغراق لانتهاه (٨) مطلقا إليه بواسطة أو بدونها (٩) فتكون كل قطره من قطرات بحار (١) أى قول المصنف: الله أحمد.

(٢) إبراهيم الآية: ٧.

(٣) أى الشكر.

(٤) حيث قال أمير المؤمنين عليه السلام: (أحمدته استتماما لنعمته، و استسلاما لعزته، و استعصاما من معصيته) (١).

(٥) أى المصنف حيث قال: لنعمته، و لم يقل: لنعمه.

(٦) قال الشارح: «أى فى توحيد النعمة و هى جعلها واحده».

(٧) فى قوله: الله أحمد.

(٨) أى انتهاء الحمد.

(٩) علق الشارح بقوله: «اعلم أن العهد الخارجى على ثلاثه أقسام، الأول: الذكري و هو الذى يتقدم لمصحبها ذكر، نحو قوله تعالى: كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ ، الثانى: العلمى و هو أن يتقدم بمضمونها علم، نحو بالوادى المقدس طوى، و تحت الشجرة، لأن ذلك معلوم عندهم، الثالث: الحضورى و هو أن يكون مصحبها حاضرا، نحو اليوم أكملت لكم دينكم، و المراد من العهد الذهنى هنا الثانى».

ص: ١٣

١- (١) نهج البلاغه رقم الخطبه ٢.

فضله، و لمحّه من لمحات جوده، و الجنس و هو راجع إلى السابق باعتبار (١).

(و إياه أشكر) على سبيل ما تقدّم من التركيب المفيد لانحصار الشكر فيه، لرجوع النعم كلّها إليه، و إن قيل للعبد فعل اختياري، لأن آياته و أسبابه التي يقتدر بها على الفعل لا بد أن ينتهي إليه، فهو الحقيق بجميع أفراد الشكر، و أردف الحمد بالشكر مع أنه لامح له أولا (٢) للتنبيه عليه (٣) بالخصوصيه، و لمح تمام الآيه (استسلاما) أي انقيادا (لعزّته) و هي غايه أخرى للشكر كما مر، فإن العبد يستعد بكمال الشكر لمعرفة المشكور، و هي مستلزمه للانقياد لعزّته، و الخضوع لعظّمته، و هو (٤) ناظر إلى قوله تعالى: وَ لَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ (٥)، و لما تشتمل عليه الآيه من التخويف، المانع من مقابله نعمه الله بالكفران، فقد جمع صدرها و عجزها بين رتبتى الخوف و الرجاء، و قدّم الرجاء لأنه سوط النفس الناطقه المحرّك لها نحو الطماح، و الخوف زمامها العاطف بها عن الجماع.

(و الشكر طوله) أي من جمله فضله الواسع، و منه السابع، فإن كل ما نتعاطاه من أفعالنا مستند إلى جوارحنا و قدرتنا و إرادتنا و سائر أسباب حركاتنا، و هي بأسرها مستنده إلى جوده، و استفاده من نعمه، و كذلك ما يصدر عنا من الشكر، و سائر (١) علق الشارح بقوله: «و وجه رجوعه إليه باعتبار أن جنس الحمد إذا كان محكوما عليه بكونه فضله يقتضى كون جميع أفراد كذا، لأن الجنس - و إن تم فى ضمن فرد واحد - إلا أن فردا من أفراد الحمد هنا لو وجد مع غيره وجد الجنس معه أيضا، فلا يكون مختصا به.

و قد تقدم فى كلامه ما يدل على اختصاصه به و انحصاره فيه فيكون الجنس مفيدا هاهنا فائده الاستغراق بمعونه الكلام السابق المقتضى للاختصاص، و إن احتاج إلى دليل خارج و هو أن حصر حمده فى الله يقتضى حصر حمد غيره لاشتراكهما فى المعنى الموجب للحصر».

(٢) أى مع أن المصنف ألمح إليه أولا بقوله: الله أحمد.

(٣) على الشكر.

(٤) أى المصنف.

(٥) إبراهيم الآيه: ٧.

العبادات نعمه منه، فكيف تقابل نعمته بنعمه، وقد روى أن هذا الخاطر (١) خطر لداود عليه السّلام، و كذا لموسى عليه السّلام فقال: «يا رب كيف أشكرك و أنا لا أستطيع (١) قال الغزالي في الإحياء قريب هذه العبارة (١)، و نقلها الفيض الكاشاني في المحجّه البيضاء (٢)، و هذا دليل على أن هذه الأخبار قد وردت من طرق العامه.

نعم ورد في جامع السعادات قوله: «و يشهد بذلك ما روى أن الله (عز و جلّ) أوحى إلى موسى عليه السّلام: يا موسى، اشكرني حق شكرى، فقال: يا رب، كيف أشكرك حق شكرك و ليس من شكر أشكرك به إلا و أنت أنعمت به على؟ قال: يا موسى، الآن شكرتني حيث علمت أن ذلك مني، و كذلك أوحى ذلك إلى داود فقال: يا رب كيف أشكرك و أنا لا أستطيع أن أشكرك إلا- بنعمه ثانيه من نعمك، و في لفظ آخر: و شكرى لك نعمه أخرى منك، و يوجب علىّ الشكر لك، فقال: إذا عرفت هذا فقد شكرتني، و في خبر آخر: إذا عرفت أن النعم مني رضيت عنك بذلك شكرا» (٣).

و قد ورد في أصول الكافي عن أبي عبد الله عليه السّلام: (أوحى الله (عز و جلّ) إلى موسى عليه السّلام: يا موسى اشكرني حق شكرى، فقال: يا رب فكيف أشكرك حق شكرك و ليس من شكر أشكرك به إلا و أنت أنعمت به علىّ، قال: يا موسى الآن شكرتني حين علمت أن ذلك مني) (٤).

و في مشكاة الأنوار عن الباقر عليه السّلام: (قال الله (عز و جلّ) لموسى بن عمران: يا موسى اشكرني حق شكرى، قال: يا رب كيف أشكرك حق شكرك و النعمه منك، و الشكر عليها نعمه منك؟ فقال الله تبارك و تعالى: إذا عرفت أن ذلك مني فقد شكرتني حق شكرى) (٥).

و في إرشاد القلوب للديلمي: (و أوحى الله إلى داود عليه السّلام: أشكرني حق شكرى، قال: إلهى كيف أشكرك حق شكرك و شكرى إياك نعمه منك، فقال الآن شكرتني حق شكرى) (٦) و فيه أيضا (و قال داود عليه السّلام: يا رب و كيف كان آدم يشكرك حق شكرك

ص: ١٥

١- (١) إحياء العلوم للغزالي ج ٤ ص ٨٥ طبع دار المعرفه بيروت لبنان.

٢- (٢) المحجّه البيضاء للفيض الكاشاني ج ٧ ص ١٥١ طبع مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجامعه المدرسين.

٣- (٣) جامع السعادات للنراقي ج ٣ ص ٢٤٢ الطبعة الرابعه منشورات دار النعمان.

٤- (٤) أصول الكافي ج ٢ ص ٩٨.

٥- (٥) نقلا عن بحار الأنوار ج ٦٨ ص ٥٥.

٦- (٦) نقلا عن بحار الأنوار ج ١٤ ص ٤٠.

أن أشكرك إلا- بنعمه ثانيه من نعمك؟» و في روايه أخرى: «و شكري لك نعمه أخرى توجب عليّ الشكر لك»، فأوحى الله تعالى إليه «إذا عرفت هذا فقد شكرتني» و في خبر آخر: «إذا عرفت أن النعم مني فقد رضيت بذلك منك شكرا».

(حمدا و شكرا كثيرا كما هو أهله)، يمكن كون الكاف في هذا التركيب زائده مثلها في لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ (١)، لأن الغرض حمده بما هو أهله، لا بحمد يشابه الحمد الذي هو أهله، و «ما» موصوله، و «هو أهله» صلتها و عائدها، و التقدير: الحمد و الشكر الذي هو أهله. مع منافره تنكيرهما لجعل الموصول صفه لهما، أو نكره موصوفه بدلا من «حمدا و شكرا» لئلا يلزم التكرار و قد تجعل «ما» أيضا زائده، و التقدير: حمدا و شكرا هو أهله.

و يمكن كون الكاف حرف تشبيه، اعتبارا بأن الحمد الذي هو أهله لا يقدر عليه هذا الحامد و لا غيره، بل لا يقدر عليه إلا الله تعالى، كما أشار إليه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بقوله: «لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» (٢)، و في التشبيه حينئذ سؤال أن يلحقه الله تعالى بذلك الفرد الكامل من الحمد، تفضلا منه تعالى، مثله في قولهم: «حمدا و شكرا ملء السموات و الأرض، و حمدا يفوق حمد الحامدين»، و نحو ذلك.

و اختار الحمد بهذه الكلمه لما روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «من قال: الحمد لله كما هو أهله شغل كتاب السماء فيقولون: اللهم إنا لا نعلم الغيب، فيقول تعالى: اكتبوها كما قالها عبدى و عليّ ثوابها» (٣).

(و أسأله تسهيل ما) أى الشىء، و هو العلم الذى (يلزم حملة و تعليم ما لا) و قد جعلته أبا أنبيائك و صفوتك و أسجدت له ملائكتك؟ فقال: إنه عرف أن ذلك من عندى فكان اعترافه بذلك حق شكري (١).

(١) الشورى الآية: ١١.

(٢) مستدرک الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب الذكر حديث ٢.

(٣) خبر زيد الشحام عن أبى عبد الله عليه السلام، الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الذكر حديث ١.

ص: ١٤

١- (٤) نقلا عن بحار الأنوار ج ١٤ ص ٤٠.

(يسع) أى لا يجوز (جهله) و هو العلم الشرعى الواجب.

(و أستعينه على القيام بما يبقى أجره) على الدوام، لأن ثوابه فى الجنة أُكُلُّها دائِماً وَ ظِلُّها (١)، (و يحسن فى الملائم الأعلى ذكره).
أصل الملائم:

الأشراف و الرؤساء الذين يرجع إلى قولهم، و منه قوله تعالى: أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ (٢)، قيل لهم ذلك لأنهم ملاء بالرأى و الغنى، أو أنهم يملئون العين و القلب، و المراد بالملائم الأعلى الملائكة، (و ترجى مثوبته و ذخره)، و فى كل ذلك إشاره إلى الترغيب فيما هو بصده من تصنيف العلم الشرعى و تحقيقه، و بذل الجهد فى تعليمه.

(و أشهد أن لا إله إلا الله) تصريح بما قد دلّ عليه الحمد السابق، بالالتزام من التوحيد، و خصّ هذه الكلمه، لأنها أعلى كلمه (٣)، و أشرف لفظه نطق بها فى التوحيد، منطبقه على جميع مراتبه، و «لا» فيها هى النافيه للجنس، و «إله» اسمها، قيل و الخبر محذوف تقديره «موجود»، و يضعف بأنه لا ينفى إمكان إله معبود بالحق غيره تعالى، لأن الإمكان أعم من الوجود و قيل:

«ممكن»، و فيه أنه لا يقتضى وجوده بالفعل و قيل: «مستحق للعباده» و فيه أنه لا يدل على نفى التعدد مطلقاً.

و ذهب المحققون إلى عدم الاحتياج إلى الخبر و أنّ «إلا الله» مبتدأ و خبره «لا إله»، إذ كان الأصل «الله إله»، فلما أريد الحصر زيد «لا- و إلا» و معناه «الله إله، و معبود بالحق لا- غيره»، أو أنها نقلت شرعاً إلى نفى الإمكان و الوجود عن إله سوى الله، مع الدلاله على وجوده تعالى و إن لم تدل عليه لغه (وحده لا شريك له) تأكيد لما قد استفيد من التوحيد الخالص، حسن ذكره فى هذا المقام لمزيد الاهتمام.

(و أشهد أنّ محمداً نبىّ أرسله)، قرن الشهاده بالرساله بشهاده التوحيد، (١) الرعد الآيه: ٣٥.

(٢) البقره الآيه: ٢٤٦.

(٣) قال الشارح «لأن المعترف بوحدانيته إذا اعترف بهذه الكلمه عند الموت و جبت له الجنة لحديث من كان آخر كلامه لا إله إلا الله فله الجنة».

لأنها بمنزلة الباب لها، وقد شرف الله نبينا صلى الله عليه وآله وسلم بكونه لا يذكر إلا ويذكر معه، وذكر الشهادتين في الخطبه لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم: من أن «كل خطبه ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء» (١).

و «محمد» علم منقول من اسم مفعول المضعف، وسمى به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم إلهاما من الله تعالى، و تفاؤلا بأنه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله الحميده.

وقد قيل لجده عبد المطلب - وقد سماه في يوم سابع ولادته لموت أبيه (٢) قبلها : لم سميت ابنك محمدا وليس من أسماء آبائك ولا قومك فقال: «رجوت أن يحمده في السماء والأرض» (٣) وقد حقق الله رجاءه.

و «النبىء» بالهمز من النبأ وهو الخبر، لأن النبى مخبر عن الله تعالى، وبلا همز وهو الأكثر إما تخفيفا من المهموز بقلب همزته ياء، أو أن أصله من النبوه بفتح النون وسكون الباء أى الرفعه، لأن النبى مرفوع الرتبة على غيره من الخلق، ونبه بقوله: «أرسله» على جمعه بين النبوه والرساله والأول أعم مطلقا، لأنه إنسان أوحى إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أمر بذلك فرسول أيضا، أو أمر بتبليغه وإن لم يكن له كتاب أو نسخ لبعض شرع من قبله كيوشع عليه السلام، فإن كان له ذلك فرسول أيضا.

وقيل هما بمعنى واحد، وهو معنى الرسول على الأول (على العالمين) جمع «العالم»، وهو اسم لما يعلم به كالخاتم، والقالب غلب فيما يعلم به الصانع، وهو كل ما سواه من الجواهر والأعراض، فإنها لإمكانها وافتقارها إلى مؤثر واجب لذاته تدل على وجوده، وجمعه ليشمل ما تحته من الأجناس (١) صرح سيد المدارك وصاحب مفتاح الكرامه فى شرائط صلاه الجمعه بالنسبه لأجزاء الخطبه «لم أقف على مصرح بوجود الشهاده بالتوحيد»، وهذا كاشف عن أن الخبر من مرويات العامه.

(٢) تعليل لتسميه جده له صلى الله عليه وآله وسلم.

(٣) فى السيره النبويه من تاريخ ابن عساكر «أنه لما كان اليوم السابع من ولادته ذبح عنه ودعا قريشا، فما أكلوا قالوا: يا عبد المطلب أ رأيت ابنك هذا الذى أكرمتنا على وجهه ما سميته؟ قال: سميته محمدا، قالوا: فلم رغبت به عن أسماء أهل بيته؟ قال: أردت أن يحمده الله فى السماء و خلقه فى الأرض».

المختلفه، و غلب العقلاء منهم، فجمعه بالياء و النون كسائر أوصافهم.

وقيل: اسم وضع لذوى العلم من الملائكه و الثقلين، و تناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع. و قيل: المراد به الناس هاهنا، فإن كل واحد منهم «عالم أصغر»، من حيث إنه يشتمل على نظائر ما فى «العالم الأكبر»، من الجواهر و الأعراض التى يعلم بها الصانع، كما يعلم بما أبدعه فى العالم الأكبر (اصطفاه) أى اختاره (و فضله) عليهم أجمعين.

(صلى الله عليه) من الصلاه المأمور بها فى قوله تعالى: صَلُّوا عَلَيْهِ وَ سَلِّمُوا تَسْلِيمًا (١)، و أصلها الدعاء، لكنها منه تعالى مجاز فى الرحمه (٢).

و غايه السؤال بها عائد إلى المصلى، لأن الله تعالى قد أعطى نبيه صلى الله عليه و آله و سلم من المنزله و الزلفى لديه ما لا تؤثر فيه صلاه مصل، كما نطقت به الأخبار، و صرح به العلماء الأخيار (٣). و كان ينبغى اتباعها بالسلام عملاً بظاهر الأمر (٤)، و إنما تركه للتنبيه على عدم تحتم إرادته من الآيه، لجواز كون المراد به الانقياد، بخلاف الصلاه.

(و على آله) و هم عندنا «على و فاطمه و الحسنان»، و يطلق تغليبا على باقى (١) الأحزاب الآيه: ٥٦.

(٢) قال الشارح «و إنما عدل عن التعريف المشهور بأنها من الله الرحمه، و من غيره طلبها، و من الملائكه استغفار و من المؤمنين الدعاء، لاستلزامه الاشتراك، و المجاز خير منه كما حقق فى الأصول.

و يرد عليهما معا قوله تعالى: أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَ رَحْمَةٌ، فإن عطفها على الصلاه يشعر بمغايرتهما، حتى جعل بعضهم بمعنى الرضوان لذلك.

و الأمر على ما ذكرناه أسهل، لأن التصريح بالحقيقه بعد إرادته المجاز يفيد تقويه المقصود، مع أن العطف لا يدل على المغايره مطلقا، فإن من أقسامه عطف الشئ على مرادفه، و قد ذكر بعضهم منه الآيه، و قوله تعالى: إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَ حُزْنِي إِلَى اللَّهِ، و قوله تعالى: لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَ لَا أَمْتًا، و قوله صلى الله عليه و آله و سلم: (ليلينى منكم ذوو الأحلام و النهى).

(٣)

(٤) فى الآيه المتقدمه.

ص: ١٩

الأئمة، و تبه على اختصاصهم عليه السّلام بهذا الاسم بقوله: (الذين حفظوا ما حمّله) - بالتخفيف - من أحكام الدين، (و عقلوا عنه صلّى الله عليه وآله و سلّم ما عن جبريل عقله)، و لا يتوهم مساواتهم له بذلك فى الفضيله، لاختصاصه صلّى الله عليه وآله و سلّم عنهم بمزايا آخر تصير بها نسبتهم إليه كنسبه غيرهم عليه السّلام من الرعيه إليهم، لأنهم عليه السّلام فى وقته صلّى الله عليه وآله و سلّم من جملة رعيته.

ثم تبه على ما أوجب فضيلتهم، و تخصيصهم بالذكر بعده صلّى الله عليه وآله و سلّم بقوله:

(حتى قرن) الظاهر عود الضمير المستكن إلى النبي صلّى الله عليه وآله و سلّم، لأنه قرن (بينهم و بين محكم الكتاب) فى قوله صلّى الله عليه وآله و سلّم: «إنى تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا:

كتاب الله و عترتى أهل بيتى» (١) الحديث.

و يمكن عوده إلى الله تعالى، لأن إخبار النبي صلّى الله عليه وآله و سلّم بذلك مستند إلى الوحي الإلهي، لأنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا - وحيّ يوحي (٢)، و هو الظاهر من قوله: (و جعلهم قدوه لأولى الألباب) فإن الجاعل ذلك هو الله تعالى، مع جواز أن يراد به النبي صلّى الله عليه وآله و سلّم أيضا، و «الألباب» العقول، و خصّ ذويهم لأنهم المنتفعون بالعبر، المقتفون لسديد الأثر (صلاه دائمه بدوام الأحقاب) جمع «حقب» بضم الحاء و القاف، و هو الدهر، و منه قوله تعالى: أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا (٣) أى دائمه بدوام الدهور. و أما «الحقب» بضم الحاء و سكون القاف - و هو ثمانون سنه - فجمعه «حقب» بالكسر، مثل قفّ و قفاف نص عليه الجوهري.

(أما بعد) الحمد و الصلاه، و «أما» كلمه فيها معنى الشرط، و لهذا كانت الفاء لازمه فى جوابها، و التقدير «مهما يكن من شىء بعد الحمد و الصلاه فهو كذا» فوقت كلمه «أما» موقع اسم هو المبتدأ، و فعل هو الشرط، و تضمنت معناهما (٤) فلزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ للأول إبقاء له بحسب الإمكان، (١) حديث الثقلين متواتر بين الفريقين راجع هامش إحقاق الحق ج ٩ ص ٣١٠، فقد ذكر الكثير من روايات العامه.

(٢) آل عمران الآية: ٥٣.

(٣) الكهف الآية: ٦١.

(٤) معنى الابتداء و الشرطيه.

و لزمها الفاء للثاني. و «بعد» ظرف زمان، و كثيرا ما يحذف منه المضاف إليه و ينوى معناه، فيبنى على الضم.

(فهذه) إشاره إلى العبارات الذهنيه التي يريد كتابتها، إن كان وضع الخطبه قبل التصنيف، أو كتبها إن كان بعده، نزلها منزله الشخص المشاهد المحسوس، فأشار إليه ب «هذه» الموضوع للمشار إليه المحسوس (اللّمعه) بضم اللام، و هي لغه: البقعه من الأرض ذات الكلاؤ- إذا يبست و صار لها بياض، و أصله (١) من «اللمعان» و هو الإضاءة و البريق، لأن البقعه من الأرض ذات الكلاؤ المذكور كأنها تضيء دون سائر البقاع. و عدى ذلك إلى محاسن الكلام و بليغه، لاستناره الأذهان به، و لتمييزه عن سائر الكلام، فكأنه في نفسه ذو ضياء و نور (الدمشقيه) بكسر الدال و فتح الميم، نسبها إلى «دمشق» المدينه المعروفه، لأنه صنفها بها في بعض أوقات إقامته بها (في فقه الإماميه) الاثنى عشرية أيدهم الله تعالى، (إجابته) منصوب على المفعول لأجله، و العامل محذوف، أي صنفتها إجابته (لالتماس) و هو طلب المساوى من مثله و لو بالادعاء، كما في أبواب الخطابه (بعض الدياتين) أي المطيعين لله في أمره و نهيه.

و هذا البعض هو شمس الدين محمد الآوى من أصحاب السلطان على بن مؤيد ملك خراسان و ما ولاها في ذلك الوقت، إلى أن استولى على بلاده «تيمور لنك» فصار معه قسرا إلى أن توفي في حدود سنه خمس و تسعين و سبعمائه بعد أن استشهد المصنف قدس سره بتسع سنين.

و كان بينه و بين المصنف قدس سره موده و مكاتبه على البعد إلى العراق، ثم إلى الشام. و طلب منه أخيرا التوجه إلى بلاده في مكاتبه شريفه أكثر فيها من التلطف و التعظيم و الحث للمصنف رحمه الله على ذلك، فأبى و اعتذر إليه، و صنف له هذا الكتاب بدمشق في سبعة أيام لا غير، على ما نقله عنه ولده المبرور أبو طالب محمد، و أخذ شمس الدين الآوى نسخه الأصل، و لم يتمكن أحد من نسخها منه لظنته بها، و إنما نسخها بعض الطلبة و هي في يد الرسول (١) أصل الاشتقاق.

تعظيما لها، و سافر بها قبل المقابله فوقع فيها بسبب ذلك خلل، ثم أصلحه المصنف بعد ذلك بما يناسب المقام، و ربما كان مغايرا للأصل بحسب اللفظ، و ذلك فى سنه اثنين و ثمانين و سبعمائه.

و نقل عن المصنف رحمه الله أن مجلسه بدمشق ذلك الوقت ما كان يخلو غالبا من علماء الجمهور لخلطته بهم و صحبته لهم، قال: «فلما شرعت فى تصنيف هذا الكتاب كنت أخاف أن يدخل على أحد منهم فيراه، فما دخل على أحد منذ شرعت فى تصنيفه إلى أن فرغت منه، و كان ذلك من خفى الألفاف»، و هو من جمله كراماته قدس الله روحه و نور ضريحه.

(و حسبنا الله) أى محسبنا و كافينا.

(و نعم المعين) عطف إما على جمله «حسبنا الله»، بتقدير المعطوفه خبريه، بتقدير المبتدأ مع ما يوجهه، أى «مقول فى حقه ذلك»، أو بتقدير المعطوف عليها إنشائيه، أو على خبر المعطوف عليها خاصه فتقع الجملة الإنشائيه خبر المبتدأ، فيكون عطف مفرد متعلقه جمله إنشائيه. أو يقال: إن الجملة التى لها محل من الإعراب لا حرج فى عطفها كذلك، أو تجعل الواو معترضه لا عاطفه، مع أن جماعه من النحاه أجازوا عطف الإنشائيه على الخبريه و بالعكس، و استشهدوا عليه بآيات قرآنيه، و شواهد شعريه (١).

(١) قال الشارح: «الآيات التى استدلوها بها هى قوله تعالى: وَ بَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا - فى سورة البقره، وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ فى سورة الصف، ذكر ذلك ابن هشام فى المغنى، و نقله عن ابن عصفور.

قال أبو حيان: و أجاز سيويه جئنى زيد و من عمرو العاقلان، على أن يكون العاقلان خبرا لمحدوف، قال: و يؤيده قوله:

و إن شفائى عبره مهراقه و هل عند رسم دارس من معول

و قوله:

تناغى غزلا عند باب ابن عامر و كحل أمايك الحسان يا ثم

و استدل الصفار أيضا بقوله:

و قائله خولان فانكح فتاتهم.

فإن تقديره عند سيويه هذه خولان، و أوضح من ذلك دلاله قوله تعالى: إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ -

(و هي مبنية) أى مرتبه، أو ما هو أعم من الترتيب (على كتب) بضم التاء و سكونها جمع كتاب، و هو فعال من «الكتب» بالفتح و هو الجمع، سمى به المكتوب المخصوص لجمعه المسائل المتكثرة، و الكتاب أيضا مصدر مزيد مشتق من المجرد لموافقته له فى حروفه الأصلية و معناه.

-الْكُوْتَرُ فَصْلٌ لِرَبِّكَ وَ انْحَزْ، وَ نَاهِيكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: حَسْبُنَا اللَّهُ وَ نِعْمَ الْوَكِيلُ، وَ بَابُ التَّأْوِيلِ مِنَ الْجَانِبِينَ مَتَّعٌ.

كتاب الطهارة

ص: ٢٤

(الطهارة) مصدر «طهر» بضم العين وفتحها، و الاسم الطَّهْر (٢) بالضم (و هي لغة النظافة) (٣) و النزاهة من الأدناس (٤) (و شرعا) (٥) - بناء على ثبوت (١) أى هذا كتاب الطهارة، فهو خبر لمبتدأ محذوف، و قال سيد المدارك «و قد عرّفه - أى الكتاب - شيخنا الشهيد (رحمه الله) فى بعض فوائده بأنه اسم لما يجمع به المسائل المتحدّه بالجنس المختلفه بالنوع، قال: و المقصد اسم لما يطلب فيه المسائل المتحدّه فى النوع المختلفه فى الصنف، و مثله الباب و الفصل، و المطلوب هو المائز بين المسائل المتحدّه فى الصنف المختلفه فى الشخص، و ما ذكره (رحمه الله) غير مطرد، و الحق أن هذه أمور اصطلاحيه و مناسبات اعتباريه لا ينبغى المشاحه فيها» انتهى.

(٢) المصدر ما دل على الحدث، و اسم المصدر ما دل على الهيئه الحاصله بسببه كالتوضؤ و الوضوء.

(٣) يقال: ثياب طاهره أى نظيفه من الوسخ و القذر.

(٤) قال تعالى: إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً (١) ، و الطهارة فى الآيه تأكيد لإذهاب الرجس بمعنى الذنب.

(٥) ظاهره أنه بالحقيقه الشرعيه، و الغالب من الأصحاب أنها بالحقيقه المتشرعيه فلذا شكك الشارح.

ص: ٢٥

الحقائق الشرعية - (استعمال طهور مشروط بالنيه) (١) فالاستعمال بمنزله الجنس (٢)، و الطهور مبالغه فى الطاهر (٣)، و المراد منه هنا (٤) «الطاهر فى نفسه المطهر لغيره» جعل بحسب الاستعمال متعديا و إن كان بحسب الوضع اللغوى لازما (٥)، كالأكل (٦).

و خرج بقوله: «مشروط بالنيه» إزاله النجاسه عن الثوب و البدن و غيرهما، فإن النيه ليست شرطا فى تحققه، و إن اشترطت فى كماله (٧)، و فى ترتب الثواب على فعله (٨)، و بقيت الطهارات الثلاث (٩) مندرجه فى التعريف، واجبه و مندوبه، مبيحه و غير مبيحه، إن أريد بالطهور مطلق الماء و الأرض كما هو الظاهر (١٠).

(١) اختلف الأصحاب فى تعريف الطهاره، فعن الشيخ أبى على فى شرح النهايه أنها الطهر من النجاسات و رفع الأحداث، و تابعه الفاضل العجلى. و الأكثر خصيها بالمبيح للعباده دون إزاله الخبث ففى نهايه الشيخ و منتهى العلامه الطهاره فى الشريعه اسم لما يستباح به الدخول فى الصلاه، ثم مع أخذ قيد الاستباحه للصلاه فى مفهوم الطهاره يقسمونها إلى واجبه و مندوبه، و المندوب ما يرفع الحدث و ما لا يرفعه، و إلى ما يبيح و ما لا يبيح، فيدخلون فى الأقسام ما هو خارج عن المقسم، و لذا عمم بعضهم الطهاره إلى المبيح و غيره.

(٢) الجنس عند أهل الميزان مختص بالماهيات الخارجيه، و أما القدر الجامع فى الاعتباريات و الأفعال فمتزل منزله.

(٣) لأنه من صيغ المبالغه على وزن فعول.

(٤) أى من الطهور فى مقام الاستعمال.

(٥) لأن باب فعل - بضم العين - لازم، و الطهور من طهر بضم العين.

(٦) التمثيل باعتبار اختلاف الوضع و الاستعمال، فالطهور و صفا لازم و استعمالا متعد، و الأكل و صفا متعد كما هو واضح، و استعمالا لازم لأنه يستعمل بمعنى كثير الأكل من غير ملاحظه المأكول.

(٧) أى كمال التطهير فيما لو أراد المكلف جعله عباديا.

(٨) لأن الأعمال بالنيات.

(٩) الغسل و الوضوء و التيمم.

(١٠) لأن الطهور استعمال للماء فى الغسل و الوضوء أو استعمال للأرض فى التيمم، و من ثم كان الطهور مطلق الماء و الأرض.

و حينئذ ففيه اختيار أن المراد منها (١) ما هو أعم من المبيح للصلاه (٢) و هو خلاف اصطلاح الأكثرين (٣) و منهم المصنف في غير هذا الكتاب، أو ينتقض (٤) في طرده بالغسل المندوب (٥)، و الوضوء غير الرفع منه (٦)، و التيمم بدلا منهما (٧) إن قيل به (٨)، و ينتقض في طرده أيضا (٩) بأبغاض كل واحد من الثلاثه (١) من الطهاره.

(٢) كتيمم النائم و وضوء الحائض و الاغسال المندوبه، فهي استعمال للماء و الأرض مشروط بالنيه مع أنها غير مبيحه للصلاه.

(٣) حيث خصوا الطهاره بالمبيح فقط.

(٤) عطف على قوله: اختيار، و المعنى إن أريد بالطهور المعنى العام من الماء و الأرض فيلزم خلاف مصطلح الأكثرين، و إن أريد بالطهور المعنى الخاص من أنه طاهر بنفسه مطهر لغيره فهو و إن وافق الأكثر لأنه لا يشمل غير المبيح باعتبار أن غير المبيح لا يطهر الغير إلا أنه يلزم عليه ثلاثه إشكالات:

الأول: الغسل المندوب لا يكون مبيحا للصلاه لاحتياجه إلى الوضوء، و مع ذلك يصدق عليه تعريف المصنف من أنه استعمال طهور مشروط بالنيه، فلا يكون مانعا عن الأغيار.

الثاني: تعريف المصنف صادق على أجزاء الوضوء و الغسل و التيمم، لأن كل جزء استعمال طهور مشروط بالنيه و لو النيه الضمنيه، مع أن الجزء لا يسمى بالطهاره المبيحه للصلاه.

الثالث: لو نذر تطهير ثوب بشرط التقرب لصدق عليه تعريف المصنف، مع أنه لا يستباح به فعل الصلاه.

(٥) الإشكال الأول.

(٦) من المندوب، كوضوء النائم و الحائض، و لما قيّد الشارح الوضوء بغير الرفع فيدل على أن الغسل المندوب عنده بتمامه غير رافع، و لذا جعله ماده للنقض بخلاف الوضوء المندوب فبعضه غير رافع كوضوء النائم، و بعضه رافع كالوضوء للصلاه المندوبه.

(٧) من الغسل و الوضوء المندوبين غير الرافعين.

(٨) قال الشارح: «أى قيل بأن التيمم يشرّع بدلا من الغسل المندوب مطلقا و من الوضوء المندوب و إن لم يرفع».

(٩) الإشكال الثانى.

مطلقاً (١)، فإنه (٢) استعمال للطهور مشروط بالنيه مع أنه لا يسمى طهاره، و بما لو نذر تطهير الثوب و نحوه من النجاسه ناويا (٣)، فإن النذر منعقد لرجحانه.

و مع ذلك فهو (٤) من أجود التعريفات، لكثره ما يرد عليها (٥) من النقوض في هذا الباب (٦).

الطهور هو الماء و التراب

(و الطهور) (٧) بفتح الطاء (هو الماء و التراب) (٨).

(١) سواء أريد بالطهور معناه العام أو الخاص.

(٢) فإن البعض من كل واحد من الثلاثة.

(٣) ناويا التقرب إلى الله و هو الإشكال الثالث.

(٤) تعريف المصنف للطهاره.

(٥) على تعريفات الطهاره عند الفقهاء.

(٦) لفظ الطهاره لم يرد في آيه أو روايه متعلقاً للأمر، حتى يتنازع في مفهومه، و إنما تعلق الأمر بمصاديق الطهاره من الغسل و الوضوء و التيمم، و هذه المصاديق واضحة المعنى عند المشرعه، فلا معنى للبحث في مفهوم الطهاره حينئذ، و لذا حذف من كتب المتأخرين.

(٧) الطهور من صيغ المبالغه، و معناه الطاهر المطهر لغيره، بلا خلاف فيه بيننا كما عن الخلاف، و هو المنقول عن أئمه أهل اللغه.

و عن أبي حنيفه و الأصمّ و أصحاب الرأي إنكار ذلك، و جعل الطهور بمعنى الطاهر فقط بدعوى أن (فعول) للمبالغه فلا يكون متعدياً و للاستعمال كقوله تعالى: وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا (١) و قول الشاعر: و ريقهن طهور، و الريق لا يكون مطهراً للغير، مردود بما هو منقول عن أهل اللغه.

(٨) الطهور بمعنى الطاهر المطهر منحصر في الماء و الأرض، أما الماء لقوله تعالى:

وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا (٢) و قوله تعالى: وَ يُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَ كُمْ بِهِ (٣) و ما يتطهر به لا بد أن يكون طاهراً في نفسه.

و إذا ثبت طهوريه ماء السماء ثبت طهوريه جميع أقسام المياه، لأن الجميع من ماء-

١- (١) الدهر الآيه: ٢١.

٢- (٢) الفرقان الآيه: ٤٨.

٣- (٣) الأنفال الآيه: ١١.

(قال الله تعالى):

وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا وَ هُوَ دَلِيلُ طَهُورِيهِ الْمَاءِ. وَ الْمَرَادُ بِالسَّمَاءِ هُنَا جِهَةُ الْعُلُوِّ، (وَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ: جَعَلْتُ لِي (١) الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَ طَهُورًا) وَ هُوَ -السَّمَاءُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْأَرْضِ وَ إِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ (١).

وَ فِي السَّنَةِ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: صَحِيحُ ابْنِ فَرْقَدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (كَانَ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِذَا أَصَابَ أَحَدُهُمْ قَطْرُهُ بَوْلَ قَرَضُوا لِحُومِهِمْ بِالْمَقَارِيضِ، وَ قَدْ وَسَّعَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْكُمْ بِأَوْسَعِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ، وَ جَعَلَ لَكُمْ الْمَاءَ طَهُورًا) (٢).

فَمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِمَاءِ الْبَحْرِ، وَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِمْرَانَ التِّيمِمِ أَحَبُّ إِلَيْهِ فَلَا يَكُونُ مَاءُ الْبَحْرِ مَطْهُرًا لِلْغَيْرِ مَرْدُودٌ بِمَا سَمِعْتُ، وَ لِخُصُوصِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خَيْرِ الْمَعْتَبَرِ عِنْدَ مَا سُئِلَ عَنِ الْوَضُوءِ بِمَاءِ الْبَحْرِ: (هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحَلُّ مِيتَتُهُ) (٣).

وَ أَمَا الْأَرْضُ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا (٤) وَ لِلْأَخْبَارِ.

مِنْهَا: خَبَرُ أَبِي أَمَامَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ (فَضَّلْتُ بِأَرْبَعٍ: جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَ طَهُورًا، وَ أَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَرَادَ الصَّلَاةَ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً وَ وَجَدَ الْأَرْضَ فَقَدْ جَعَلْتُ لَهُ مَسْجِدًا وَ طَهُورًا) (٥).

وَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى حَصْرِ الطَّهُورِ بِالْمَاءِ وَ الْأَرْضِ خَبَرُ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

(فِي الرَّجُلِ يَكُونُ مَعَهُ اللَّبَنُ أَوْ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ لِلصَّلَاةِ؟ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا، إِنَّمَا هُوَ الْمَاءُ وَ الصَّعِيدُ) (٦).

(١) لِأَنَّ غَيْرَهُ مِنْ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا يَجُوزُ لَهُمُ الصَّلَاةُ إِلَّا فِي مَحَارِبِهِمْ، فَفِي الْخَبَرِ (إِنَّ اللَّهَ كَانَ فَرَضَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ الْغَسْلَ وَ الْوَضُوءَ بِالْمَاءِ وَ لَمْ يَحِلَّ لَهُمُ التِّيمِمُ، وَ لَمْ يَحِلَّ لَهُمُ الصَّلَاةُ إِلَّا فِي الْبَيْعِ وَ الْكِنَائِسِ وَ الْمَحَارِبِ) (٧).

ص: ٢٩

١- (١) المؤمنون الآية: ١٨.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الماء المطلق حديث ٤.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الماء المطلق حديث ٤.

٤- (٤) النساء الآية: ٤٣.

٥- (٥ و ٦ و ٧) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب التيمم حديث ٣ و ٦ و ٥.

دليل طهوريه التراب (١)، و كان الأولى إبداله بلفظ «الأرض» كما يقتضيه الخبر، خصوصا على مذهبه من جواز التيمم بغير التراب من أصناف الأرض.

الماء مطهر من الحدث و الخبث

فالماء بقول مطلق (٢) (مطهر من الحدث) (٣)، و هو الأثر الحاصل للمكلف و شبهه (٤) عند عروض أحد أسباب الوضوء، و الغسل، المانع (٥) من الصلاة، المتوقف رفعه على النية، (و الخبث) (٦) و هو التجس - بفتح الجيم - مصدر قولك: «نجس الشيء» بالكسر ينجس فهو نجس بالكسر (٧) (و ينجس) الماء مطلقا (٨) (١) قال الشارح: «هذا الحديث أورده الأكثر كما ذكره المصنف، و عليه لا يطابق ما أسلفه من جعل أحد الطهورين هو التراب، لأن الأرض أعم منه لشمولها الحجر و الرمل و غيرهما من أصنافها، و زاد بعض الرواه فيه: و ترابها طهورا، و كان الأولى للمصنف ذكره كذلك ليوافق مطلوبه، أو تبديل التراب أولا بالأرض ليطابق ما رواه كما لا يخفى).

أقول: ففي خبر جابر بن عبد الله (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: قال الله (عز و جل): جعلت لك و لأمتك الأرض كلها مسجدا و ترابها طهورا) (١) و في آخر (جعلت لى الأرض مسجدا و ترابها طهورا) ٢.

(٢) من غير قيد فيخرج ماء الورد و الدمع و العرق، و أما ماء البحر و ما البثر فيصدق عليه لفظ الماء من غير تقييد، لأن القيد غالبى.

(٣) الحدث إما نفس الأمور الموجهه لفعل الطهاره من النوم و البول و الغائط و المنى، و إما الأثر الحاصل منها، فجزم الشارح بأن الحدث هو الأثر ليس فى محله بعد إطلاق الحدث على نفس المذكورات عند المشرعه.

(٤) ليشمل الصبى و النائم و السكران.

(٥) صفه للأثر، و هو قيد لإخراج موجبات الطهاره المستحبه، كدخول الجمعه فهو موجب لغسل الجمعه مع أنه ليس بمانع من الصلاة.

(٦) و هو النجاسه، و فرق بين الحدث و الخبث بأن الأول لا يدرك بالحس بخلاف الثانى، و أن الأول يتوقف رفعه على النيه بخلاف الثانى.

(٧) قال الشارح: «و يجوز ضم العين فيهما ككرم يكرم، نص عليه فى القاموس».

(٨) بجميع أقسامه حتى الجارى المعتصم بالكريه.

ص: ٣٠

(بالتغير بالنجاسه) (١) فى أحد أوصافه الثلاثة: - اللون، و الطعم، و الريح - دون غيرها من الأوصاف (٢).

و احترز بتغيره بالنجاسه عما لو تغير بالمتنجس خاصه (٣)، فإنه لا ينجس بذلك (٤)، كما لو تغير طعمه بالدبس المتنجس من غير أن تؤثر نجاسته فيه (٥)، و المعتبر من التغير الحسى لا التقديرى على الأقوى (٦).

(١) بلا خلاف فيه للأخبار.

منها: ما رواه المحقق فى المعتبر قال عليه السّلام: (خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه) (١) و خبر الدعائم عن أمير المؤمنين عليه السّلام (فى الماء الجارى يمرّ بالجيف و العذره و الدم يتوضأ منه و يشرب منه ما لم يتغير أوصافه طعمه و لونه و ريحه) (٢) و خبر الغوالى عن مجموعه ابن فهد (و روى متواتراً عنهم السّلام قالوا: الماء طهور لا ينجسه إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه) (٣).

(٢) كالخفه و الثقل و الكدوره و الغلظه و الرقه، لحصر الأخبار المتقدمه من كون التغير بالأوصاف الثلاثة هو مناط التنجس.

(٣) لانصراف أخبار التغير إلى نجس العين كالميته و الدم و العذره.

(٤) أى فالمعتصم لا ينجس بملاقاه المتنجس.

(٥) و إلا لو أثرت لصدق التغير بملاقاه النجس فتشمله أخبار التغير المتقدمه، و إن كانت الملاقاه بواسطه ملاقاه المتنجس.

(٦) المراد من الحسى هو الفعلى و عليه المشهور، و دليلهم بأن التغير الوارد فى الأخبار كغيره من العناوين لا بد من حمله على الفعلية، و عن علامه و المحقق الثانى الاكتفاء بالتقديرى لأن التغير فيه حقيقى، غير أنه مستور لم يظهر لمانع، بل فى الحدائق نسبتة إلى قطع المتأخرين من دون خلاف ظاهر معروف بينهم، و هو الحق لأن التغير مقطوع به فيندرج تحت إطلاق أخبار التغير، و عدم ظهوره للحس للمانع لا لعدم وجوده.

و إليه يرجع تفصيل المحقق الخونسارى بين الصفات العارضه على الماء كالمصبوغ بالأحمر فيما لو لاقى مقداراً من الدم فيعتبر فيه التقدير، و بين الصفات الأصلية كالمياه الكبرى ذات الألوان فيما لو لاقى مقداراً من الدم فلا يعتبر فيها التقدير لاحتمال عدم -

ص: ٣١

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الماء المطلق حديث ٩.

٢- (٢ و ٣) مستدرک الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الماء المطلق حديث ١ و ٨.

(و يطهر بزواله) أى زوال التغير و لو بنفسه أو بعلاج (إن كان) الماء (جاريا) (١) و هو (٢) النابع من الأرض مطلقا (٣) غير البئر (٤) على المشهور (٥).

و اعتبر المصنف فى الدروس فى دوام نبعه (٦)، -تأثرها بالنجاسة واقعا، بخلاف الشق الأول فإنه متأثر بالنجاسة واقعا و لم يظهر التأثير للمانع.

هذا و قد علق الشارح بقوله: «و المراد من التغير التقديرى أنه لو وقعت فى الكر أو فى الجارى نجاسة مسلو به الأوصاف، و جب اعتبارها مخالفه فى الصفات فإن كانت هى بحيث لو قدرت مخالفه الصفات لكانت متغيره بأحد أوصافه (كذا) (١) حكم بنجاسة الماء، و إنما قلنا و جب التقدير حينئذ لأن عدم وجوبه يؤدى إلى جواز استعماله و إن زادت النجاسة على الماء أضعافا، و هو ظاهر البطلان، و يحتمل عدم التنجيس على هذا التقدير لعموم النص».

(١) طهاره الماء الجارى بزوال التغير للتعليل الوارد فى صحيح ابن بزيع عن أبى الحسن الرضا عليه السلام (ماء البئر واسع لا يفسده شىء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينرح حتى يذهب الريح و يطيب طعمه لأن له ماده) (٢).

(٢) أى الجارى.

(٣) سواء جرى أم لا، و الجارى هو المتقوم بالنبع و بالجريان بحسب طبعه و إن لم يجر فى بعض الحالات.

(٤) هو الماء النابع من الأرض إلا- أنه لا- يجرى بحسب الطبع و إن جرى فى بعض الحالات خصوصا عند غزاره المطر، و هو المسمى بالعين فى بلادنا فى هذه الأزمنة.

(٥) قيد للحكم بطهاره الجارى لو زال بالتغير، و فى قبالة قول العلامة باشرط كرية الجارى، و قول الشهيد باشرط دوام النبع.

(٦) أى فى الجارى، هذا و قال الشارح فى روض الجنان: «لا فرق فى الجارى بين دائم النبع صيفا و شتاء و بين المنقطع أحيانا لاشتراكهما فى اسم النابع و الجارى حقيقه - إلى أن قال - و فرق الشهيد فى الدروس بين دائم النبع و غيره»، و الحق مع الشهيد الأول لأنه إذا انقطع النبع فلا تكون له ماده حتى يتمسك بالتعليل الوارد فى صحيح ابن بزيع المتقدم.

ص: ٣٢

١- (١) كذا فى الأصل، و الأصح: لكانت مغیره لأحد أوصافه.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الماء المطلق حديث ١٢.

و جعله (١) العلامه و جماعه كغيره (٢)، فى انفعاله بمجرد الملاقاه مع قلته (٣)، و الدليل النقلى يعضده (٤)، و عدم طهره (٥) بزوال التغير مطلقا (٦)، بل بما تبه عليه بقوله (أو لاقى كزًا) (٧)، و المراد (٨) أن غير الجارى لا بد فى طهره مع زوال التغير من ملاقاته كزًا طاهرا بعد زوال التغير، أو معه (٩)، و إن كان إطلاق العبارة قد يتناول ما ليس بمراد و هو (١٠)

و بعد بيان الشهيد الثانى لمراد الأول من دوام النبع لا- داعى للخلاف الواقع بين الفقهاء فى تحديد المراد حتى قال صاحب الجواهر: «و ليته اتضح لنا ما يريده بهذه العبارة».

(١) أى جعل الجارى.

(٢) كغير الجارى.

(٣) إذا كان الجارى دون الكر و إن دام نبعه.

(٤) اشترط العلامه فى أكثر كتبه و الشارح فى المسالك و الروض أيضا اعتبار الكريه فى اعتصام الجارى تمسكا بعموم ما دل على انفعال القليل، مثل صحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا كان الماء قدر كز لم ينجسه شىء) (١) و مفهومه نجاسه القليل إذا لاقته النجاسه، و هو يشمل الجارى. و لم يشترط المشهور فى الجارى كريتته تمسكا بالتعليل الوارد فى صحيح ابن بزيع المتقدم (لأن له ماده) (٢) و هو شامل للجارى سواء كان كرا أم لا، و الحق مع المشهور لأن ظهور التعليل فى العموم أقوى من ظهور العام فى أفراده خصوصا إذا كان العام مستفادا من المفهوم.

(٥) أى عدم طهر الجارى القليل و إن دام نبعه على قول العلامه.

(٦) بنفسه أو بعلاج.

(٧) فيطهر لما دل على عدم انفعال الكر بملاقاه النجس فضلا عن المنتجس، و سيأتى بحثه إنشاء الله تعالى.

(٨) من عطف ملاقاه الكر على طهاره الماء الجارى بزوال التغير.

(٩) أى مع زوال التغير.

(١٠) أى غير المراد.

طهره (١) مع زوال التغير، و ملاقاته الكر كيف اتفق (٢)، و كذا الجارى على القول الآخر (٣). و لو تغير بعض الماء و كان الباقي كرا (٤) طهر المتغير (٥) بزواله (٦) أيضا كالجارى عنده (٧)، و يمكن دخوله (٨) فى قوله: «لاقى كرا» لصدق ملاقاته للباقي (٩) و تبيته بقوله: «لاقى كرا» على أنه (١٠) لا- يشترط فى طهره (١١) به (١٢) وقوعه عليه (١٣) دفعه (١٤) كما هو المشهور بين المتأخرين، بل تكفى ملاقاته له (١) طهر غير الجارى.

(٢) و لو كانت الملاقاه قبل زوال التغير، مع أنه يشترط فى تطهير القليل ملاقاته للكر بعد زوال التغير أو معه لا قبله.

(٣) و هو قول العلامة، فلا يظهر الجارى القليل بملاقاه الكر قبل زوال التغير، مع أن عبارته الماتن تشملته.

(٤) بحيث لو تغير طرف من الحوض فينجس إلا- أن الباقي من الحوض لو كان كرا فمع زوال التغير لا- بد من الحكم بطهاره الجميع، لأن الطرف المتنجس متصل بالكر و الكر لا يحمل خبثا.

(٥) أى الطرف المتغير من الماء.

(٦) بزوال التغير.

(٧) عند المصنف، غايته الجارى يطهر عند المصنف بعد زوال التغير لأن له ماده، و مقامنا يطهر لأنه متصل بالكر.

(٨) أى دخول الطرف المتغير من الماء لو زال تغيره.

(٩) أى لصدق ملاقاته الكر للباقي.

(١٠) أن الشأن و الواقع.

(١١) فى طهر القليل.

(١٢) بالكر.

(١٣) أى وقوع الكر على القليل.

(١٤) اتفق الجميع على أن الماء الواحد له حكم واحد لا حكمان، و عليه فلو اتصل الكر بالباقي المتنجس بعد زوال التغير فيكون الجميع ماء واحدا، و له حكم واحد و هو الاعتصام فلا بد أن يطهر القليل حينئذ.

إلا- أنهم اختلفوا فى ما يحقق الوحده بين المائين، فذهب المشهور إلى اشتراط وقوع الكر على القليل دفعه، و إلى اشتراط الامتراج حتى تصدق الوحده و المراد بالدفعه الدفعه العرفيه لا العقليه المتحققه فى زمن واحد لتعذرهما لامتناع ملاقاته أجزاء الكر

مطلقاً (١)، لصيرورتها بالملاقاه ماء واحداً، ولأن الدفعه لا يتحقق لها معنى، لتعدّر الحقيقه، و عدم الدليل على العرفيه (٢)، و كذا لا يعتبر ممازجه له (٣)، بل يكفى مطلق الملاقاه لأن ممازجه جميع الأجزاء لا تتفق، و اعتبار بعضها دون بعض تحكّم، و الاتحاد (٤) مع الملاقاه حاصل.

و يشمل إطلاق الملاقاه (٥) ما لو تساوى سطحاهما (٦) و اختلف، مع علو المطهر على النجس و عدمه (٧)، و المصنف (رحمه الله) لا يرى الا-جتزاء بالإطلاق فى باقى كتبه (٨)، بل يعتبر الدفعه، و الممازجه، و علو المطهر، أو مساواته (٩)، و اعتبار الأخير ظاهر (١٠) دون الأولين (١١) إلا مع عدم صدق الوحده عرفاً (١٢).

فى مقدار الكرّ

(و الكرّ) المعتبر فى الطهاره (١٣) - للماء المتنجس فى زمن واحد.

و ذهب البعض منهم الشهيد الأول فى الذكرى إلى عدم اشتراط الدفعه و عدم اشتراط الامتزاج، بل يكفى مطلق الاتصال بين المائين حتى تصدق الوحده قضاء للمعنى العرفى لها و هو الحق.

(١) أى تكفى ملاقاه الكر للقليل سواء كان دفعه أو لا.

(٢) إذ لم يرد لفظ الدفعه فى خبر، بل اشتراط الدفعه العرفيه عند المشهور من أجل تحقيق الوحده بين المائين، و قد عرفت تحقيقها بالاتصال.

(٣) أى ممازجه الكر للقليل فى التطهير.

(٤) بين المائين.

(٥) فى قول المصنف: أو لاقى كرا.

(٦) سطح الكر و سطح القليل.

(٧) عدم العلو.

(٨) كيف، و فى الذكرى لم يشترط الدفعه أصلاً.

(٩) باعتبار أن الأعلى لا يتقوم بالأسفل فلو كان القليل أعلى من الكر فلا يطهر القليل و لو اتصل به، و فيه: إن الاتحاد بين المائين معنى عرفى و العرف حاكم بالاتحاد فى جميع الصور بشرط الاتصال بينهما.

(١٠) أى اعتبار علو المطهر أو مساواته.

(١١) من الدفعه و الممازجه.

(١٢) فيشترط حينئذ الدفعه و الامتراج حتى تصدق الوحده.

(١٣) في تطهير القليل.

ص: ٣٥

و عدم الانفعال بالملاقاه (١) هو: (ألف و مائتا رطل) (٢) بكسر الراء على الأفصح، و فتحها على قله (بالعراقي)، و قدره (٣) مائه و ثلاثون درهما على المشهور فيهما (٤)، (١) مع عدم تغير أحد أوصافه.

(٢) لمرسله ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام (الكر من الماء الذي لا- ينجسه شيء ألف و مائتا رطل) (١).

و اختلف الأصحاب في تعيين الرطل، فالمشهور أنه بالعراقي، و ذهب الصدوقان و المرتضى أنه بالمدني، و دليل المشهور أن الرطل العراقي كان شائعاً في البلاد فلذا يحمل الخبر عند إطلاقه عليه، و يدل على الشيوع خبر النسابة الكلبي عن أبي عبد الله عليه السلام عند ما سأله عن الشن الذي ينبذ فيه التمر للشرب و الوضوء (قلت: و كم كان يسع الشن ماء؟ قال: ما بين الأربعين إلى الثمانين إلى ما فوق ذلك، فقلت: بأى الأرتال؟ فقال: أرتال مكيال العراق) (٢) فلو لم يسأله السائل فقد أطلق الرطل و أراد منه العراقي، و هذا دليل على شيوعه.

و حملة على العراقي هو مقتضى الجمع بين مرسله ابن أبي عمير المتقدمه و بين صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام (الكر ستمائه رطل) (٣)، و إذا عرفت أن العراقي نصف المكي فيتعين حمل الرطل في مرسله ابن أبي عمير على العراقي و حملة في صحيح ابن مسلم على المكي.

و دعوى أن الرطل في المرسله لا بد من حملة على المدني باعتبار عرف المتكلم الذي هو المعصوم في المقام كما هو مستند غير المشهور ليس في محلها، لأن عرف المخاطب أولى بالتقديم بالإضافة إلى عدم إحراز صدور الخبر من الإمام و هو بالمدينه فلعله قد صدر منه و هو بالعراق.

(٣) أى قدر الرطل العراقي و هو مائه و ثلاثون درهما على المشهور، و عن العلامة في التحرير و المنتهى أنه مائه و ثمانيه و عشرون درهما و أربعة أسباع درهم.

(٤) في العراقي و قدره، و قال الشارح في الهامش «مقابل المشهور أمران:

أحدهما: أنه بالمدني و هو مائه و خمسه و تسعون درهما.

ص: ٣٦

١- (١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب الماء المطلق حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الماء المضاف حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب الماء المطلق حديث ٣.

و بالمساحه (١) ما بلغ مكسره اثنين و أربعين شبرا و سبعة أثمان شبر مستو الخلقه على المشهور (٢)، و المختار عند المصنف، و فى الاكتفاء بسبعه و عشرين قول قوى (٣).

-الثانى: إن العراقى مائه و ثمانيه و عشرون درهما و أربعة أسباع درهم، و قد اختاره العلامه فى التحرير فى تقدير نصاب زكاه الغله».

(١) هذا هو التحديد الثانى للكر.

(٢) و مستندهم خبر أبى بصير: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكر من الماء، كم يكون قدره؟ قال: إذا كان الماء ثلاثه أشبار و نصف فى مثله ثلاثه أشبار و نصف فى عمقه فى الأرض، فذلك الكر من الماء) (١).

و خبر الحسن بن صالح الثورى عن أبى عبد الله عليه السلام (قلت: و كم الكر؟ قال عليه السلام: ثلاثه أشبار و نصف عمقها فى ثلاثه أشبار و نصف عرضها) ٢.

و نوقش بأن الأول ضعيف لاشتماله على أحمد بن محمد بن يحيى و هو مجهول، و على عثمان بن عيسى و هو واقفى، و على أبى بصير و هو مشترك بين الثقة و غيره.

و ردّ: بأن أحمد بن محمد بن يحيى من مشايخ الروايه و هو فى غنى عن التوثيق كما فى المستند، و عثمان بن عيسى و إن كان واقفيا إلا أنه ثقة كما عن الكشى، و نقل الشيخ فى العده الإجماع على العمل بروايته، و أبو بصير هو ليث المرادى الثقة بدليل روايه ابن مسكان عنه، فالخبر موثق فضلا عن اعتماد المشهور عليه فى مقام العمل الجابر لضعف سنده، نعم الثانى ضعيف لاشتماله على الثورى و هو ضعيف بلا كلام.

و نوقش الخبران بعدم ذكر البعد الثالث و هو الطول، فيتعين حملهما على المدور حيث لم يذكر الإمام إلا العمق و العرض بمعنى السعه فيكون مكسره ثلاثه و ثلاثين شبرا، و خمسه أثمان الشبر و نصف ثمنه، بالإضافة إلى أن المربع نادر الوقوع فى الأوعيه لأن الغالب فيها هو المدور.

و ردّ النقاش بأن الحمل على المدور حمل على ما لا يعرفه إلا علماء الهيئه مع أن المقصود هو معرفه غالب الناس و هم لا يجهلون المربع، و عدم ذكر البعد الثالث لا يضر لتعارف حذفه.

(٣) لخبر إسماعيل بن جابر: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الماء الذى لا ينجسه شىء فقال: كره، فقلت: و ما الكر؟ فقال: ثلاثه أشبار فى ثلاثه أشبار) (٢) و قد وصف الخبر -

ص: ٣٧

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الماء المطلق حديث ٦ و ٥.

٢- ((٣)) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الماء المطلق حديث ٤ و ٣.

-بالصحة من زمن العلامه كما عن الشيخ البهائي، و ذلك لأن الشيخ قد رواه في الاستبصار عن عبد الله بن سنان، و رواه في التهذيب تاره عن عبد الله و أخرى عن محمد بن سنان، و الكليني قد رواه عن ابن سنان، و استظهر أنه محمد الضعيف لا عبد الله الثقة الممدوح، مع أنه لو سلم أنه محمد فهو ثقه كما نصّ عليه غير واحد منهم الوحيد البهبهاني فهو موثق أو صحيح و لخبر المقنع (روى أن الكر ذراعان و شبر في ذراعين و شبر)(١) و الذراع شبر بحسب الوجدان.

و إليه ذهب القميون و الصدوق و العلامه في المختلف و المحقق الثاني و العلامه المجلسي و الشهيد الثاني و المحقق الأردبيلي و غيرهم، بل نقل عن كاشف الغطاء:

الإنصاف ترك الأنصاف.

و ذهب جماعه منهم سيد المدارك إلى أن الكر ما يكون مكسره سته و ثلاثين شبرا لصحيح إسماعيل بن جابر: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الماء الذي لا ينجسه شيء؟ قال: ذراعان عمقه في ذراع و شبر سته)(٢) بعد حمل السعه على العرض و لم يذكر الطول لأنه مواز للعرض بعد تعارف حذف أحدهما عند تساويهما فيكون مربعا، و المجموع ما ذكرنا.

و بعضهم حمل الخبر على المدور بقيرنه السعه، إذ السعه هو قطر الدائرته بعد تعارف و غلبه المدور في أوعيه الماء فيكون المكسر ثمانية و عشرين شبرا و اثنين من سبعة من الشبر، و هو قريب من قول السبعه و العشرين.

و ذهب القطب الراوندي إلى أن الكر ما بلغ مجموع أبعاده الثلاثه عشره أشبار و نصف و لم يعتبر التفسير بل جمع الطول مع العرض مع العمق، و هو ضعيف إذ ظاهر الخبر في الضرب لا في الجمع.

و ذهب ابن الجنيد إلى أن الكر ما بلغ مائه شبر، و قد صرح أكثر من واحد بعدم الوقوف له على مأخذ، و ذهب ابن طاوس إلى الاكتفاء بكل ما روى، و هو راجع إلى تحقق الكر بسبعه و عشرين شبرا و بحمل الزائد على الندب.

و التحقيق يقتضى أن الكر قد حدّد في الأخبار بحدين، بالوزن و بالمساحه، و هما غير -

ص: ٣٨

١- (١) المصدر السابق.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الماء المطلق حديث ١.

-متفقين فحكى عن الأمين الأسترآبادى أنه وزن ماء المدينة فبلغ ستة و ثلاثين شبرا تقريبا، و عن المجلسى فى مرآه العقول أنه وزنه فوافق ثلاثه و ثلاثين شبرا تقريبا، و عن بعض الأعاضم كما فى المستمسك أنه وزن ماء النجف فبلغ ثمانيه و عشرين شبرا، و فى التنقيح للسيد الخوئى أنه وزنه مرارا فبلغ سبعة و عشرين شبرا.

فلا بد من كون أحد الحدين حقيقيا و الآخر تقريبيًا، و الحقيقى هو الوزن لضبطه، و اعتمد على التقريبى لسهولة معرفه المساحه عند غالب الناس.

و تحمل أخبار المساحه المختلفه على كون الإمام عليه السلام بصدد تقريب الكر للسامع فإن كان شبره قصيرا حدده له بثلاثه أشبار و نصف، و إن كان شبره متعارفا حدده بثلاثه أشبار، و لذا اختلفت أخبار المساحه عنهم عليهم السلام و إلا فالأقوى العمل بأخبار الأشبار الثلاثه لموافقته للوزن بالجمله خصوصا إذا حملنا صحيح إسماعيل بن جابر على المدور فإنه قريب من السبعة و العشرين شبرا.

فائده: الكر الف و مائتا رطل، و الرطل العراقى مائه و ثلاثون درهما فالحاصل مائه و ستة و خمسون ألف درهم.

و كل عشره دراهم تساوى سبعة مثاقيل شرعيه، لأن الدرهم نصف مثقال و خمسه، فيكون الكر بالمثاقيل الشرعيه: مائه ألف و تسعه آلاف و مائتى مثقال شرعى.

و المثقال الشرعى ثلاثه أرباع المثقال الصيرفى فالكر بالصيرفى واحد و ثمانون ألف و تسعمائه مثقال صيرفى.

و المثقال الصيرفى يساوى أربعه و عشرين حبه حمص، و الحمصه وزنها (٢ و ٠) من الغرام، أى كل خمس حبات تساوى غراما، فالمثقال الصيرفى ٨ و ٤ غرامات و الكر يساوى (١٢٠ و ٣٩٣) كيلوغرام حاصله من ضرب ٨١٩٠٠ مثقال صيرفى فى ٨ و ٤ غرامات وزن كل مثقال.

و من هنا تعرف اشتباه الكثير فى وزن الكر، فعن بعضهم أنه (٣٨٤) كيلوغرام إلا- عشرين مثقالا، و عن آخر أنه (٤١٩ و ٣٧٧) كيلوغرام، و عن ثالث أنه (٣٧٧) كيلوغرام تقريبا.

و من جهه أخرى إن معرفه وزن الدينار و الدرهم الشرعيين أمر لا بد منه فى هذه الأزمنه لدخالتهما فى باب الديات و كفاره الحيض و مهر السنه و اللقطه و غير ذلك.

فالدينار الشرعى هو المثقال الشرعى الذى يساوى ثلاثه أرباع الصيرفى، فإذا كان -

(و ينجس) الماء (القليل) (١) و هو ما دون الكره،(و البثر) و هو مجمع ماء -الصيرفي (٨ و ٤) غرامات فالشرعي (٦ و ٣) غرامات، و عن السيد الأمين في الدرر البهيه أن الليره العثمانيه المتعارفه تعادل مثقالين شرعيين، و لا بد من التجربه لاختلاف الوزن في المسكوكات الذهبيه في هذه الأعصار.

و الدرهم الشرعي هو (٥٢ و ٢) غراما، لأن نسبه الدرهم إلى الدينار هي سبعة من عشره، و الدرهم الصيرفي هو (٢ و ٣) غراما لأن كل مثقال صيرفي درهم و نصف.

هذا و قد علق الشارح في هامش الروضه بقوله: «للكر عند أصحابنا تقديران، وزنا و مساحه، أما الأول فادعى الاتفاق جماعه على ما ذكره المصنف، و إنما الخلاف في المراد من الرطل، أ هو العراقي أو المدني، و الأصل فيه روايه ابن أبي عمير عن بعض أصحابه.

و حجه معتبر العراقي صحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أن الكر ستمائه رطل و المراد منه رطل مكه للإجماع على عدم إرادته العراقي و المدني من هذا القدر، و المكي رطلان.

و أما الثاني فللأصحاب فيه أقوال، ذكر الشيخ (قدس سره) أن المشهور اثنان و أربعون شبرا و سبعة أثمان شبر كذا استفيد».

ثم علق على مكسر الكر بقوله: «و طريقه أن تأخذ الطول ثلاثه أشبار و نصفاً فنضربها في الثلاثه من العمق تبلغ عشره و نصفاً، ثم نضرب النصف المتخلف من العمق في ثلاثه و نصف تبلغ (شبرين) (١١) إلا ربعاً، فتكمل اثني عشر و ربعاً، فنضربها في ثلاثه من العرض تبلغ ستة و ثلاثين شبرا و ثلاثه أرباع شبر، ثم نضرب النصف الباقي من العرض في اثني عشر و ربع تبلغ ستة و ثماناً، فإذا أضفتها إلى المرتفع يبلغ الجميع اثنين و أربعين شبرا و سبعة أثمان شبر».

(١) ينجس القليل بملاقاه النجس و إن لم تتغير أوصافه و لم يخالف في ذلك إلا- ابن أبي عقيل من القدماء، و الكاشاني و الفتونى من المتأخرين، و الأخبار على تنجسه بالملاقاه كثيره حتى ادعى صاحب المعالم و العلامه المجلسى و البهبهاني تواترها، بل في الرياض (جمع منها بعض الأصحاب مائتي حديث)، و عن بحر العلوم في مجلس بحثه أنها تزيد على ثلاثمائه روايه.

نابع من الأرض لا يتعدها غالباً، ولا يخرج عن مسماها عرفاً (١) (بالملاقاة) على -منها: صحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء) (١)، و مفهومها: إذا لم يكن قدر كر و هو القليل فينجسه شيء، و يكفي الإيجاب الجزئي في مقابله السلب الكلي كما هو قول غير المشهور.

و منها: حسنه البنظي (سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل يده في الإناء و هي قدزده، قال: يكفي الإناء) (٢) و هذا كناية عن نجاسته.

و منها: خبر الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام (سأله عن فضل الهره و الشاه و البقره و غيرها حتى انتهى إلى الكلب، فقال عليه السلام: رجس نجس لا تتوضأ بفضله، و اصعب ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مره ثم بالماء) (٣) و استدل غير المشهور بأخبار إما مطلقه قابله للتقييد و إما بما هو ظاهر في الكر و إما بما لا بد من تأويله و إما بما لا بد من رده إلى أصله.

فمن الأول قوله عليه السلام: (خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه) (٤).

و من الثاني خبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام (قلت له: راويه من ماء سقطت فيها فاره أو جرد أو صعوه ميتة، قال: إذا تفسخ فيها فلا تشرب من مائها و لا تتوضأ و صبها، و إن كان غير متفسخ فاشرب منه و توضأ و اطرح الميتة إذا أخرجتها طرية و كذلك الجزه و حب الماء و القربة و أشباه ذلك من أوعيه الماء) (٥) و من الثالث خبر أبي مريم الأنصاري (كنت مع أبي عبد الله عليه السلام في حائط له، فحضرت الصلاة فتزح دلوا للوضوء من ركي له فخرج عليه قطعه عذره يابس، فأكفأ رأسه و توضأ بالباقي) (٦).

(١) أشكل على القيد الأخير بأنه ما المراد منه؟ هل عرف النبي صلى الله عليه و آله و سلم ليكون حقيقه شرعيه، أو عرف زمانه فقط، أو العرف الشامل لكل زمن و مكان، و الظاهر الأخير لأنه المقصود من العرف عند الإطلاق، و منه تعرف ضعف ما عن بعضهم من حصر أحكام-

ص: ٤١

- ١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الماء المطلق حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الماء المطلق حديث ٧.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الإسار حديث ٤.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الماء المطلق حديث ٩.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الماء المطلق حديث ٨.
- ٦- (٦) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الماء المطلق حديث ١٢.

المشهور فيهما (١)، -البئر بما يطلق عليه لفظ البئر في الحجاز و العراق فقط.

وقيد النابع لإخراج ما يسمى بالآبار في البلاد الشاميه و هى غير نابعه، بل مجمع لمياه المطر، و قيد عدم التعدى لإخراج الأبر في النجف الأشرف حيث الآبار فيها يتعدى الماء من بعضها إلى بعض تحت الأرض، و قيد عدم الخروج عن المسمى عرفاً لإخراج ما يطلق عليه لفظ البئر مع أن ماءه جار في الكثير من الأحوال فهو من أفراد الجارى.

(١) في القليل و البئر، أما الأول فقد تقدم الكلام فيه، و أما الثانى فهل ينجس بالملاقاه مع عدم تغيير أوصافه؟ قد وقع الخلاف فيه على أقوال.

القول الأول: النجاسه و هو المشهور بين القدماء و مستندهم الأخبار الآتية و الداله على وجوب النزع بالملاقاه، فهى داله على تنجسه بالملاقاه.

القول الثانى: الطهاره و استحباب النزع، و إليه ذهب ابن أبى عقيل و الحسين بن الغضائرى و العلامه و شيخه مفيد الدين بن جهم و ولده فخر المحققين و عليه مشهور المتأخرين للأخبار.

منها: صحيح ابن بزيع عن الإمام الرضا عليه السلام: (ماء البئر واسع لا يفسده شىء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزع حتى يذهب الريح و يطيب طعمه، لأن له ماده) (١)، و صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام (سألته عن بئر ماء وقع فيها زنبيل من عذره رطبه أو يابسه، أو زنبيل من سرقين أ يصلح الوضوء منها؟ قال عليه السلام: لا بأس) (٢) و صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (سمعتة يقول: لا يغسل الثوب و لا تعاد الصلاه مما وقع فى البئر، إلا أن ينتن فإن أنتن غسّل الثوب و أعاد الصلاه و نزحت البئر) (٣).

بالإضافه إلى أن ماء البئر نابع فيأخذ حكم الجارى لأن عدم جريانه لا يجعله قسماً على حده، و إلى أن ماء البئر لو كان أكثر من كر لوجب أن لا ينجس بالملاقاه، و نبع ماءه ليس بفارق بل يؤكد اعتصامه فلم حكم بعدم نجاسه الكر و حكم بنجاسه البئر عند الملاقاه؟ هذا فضلاً عن أن البئر لو كان ينجس بمجرد الملاقاه و كان تطهيره بالنزع لوجب إعلام المكلفين بمقدار الدلو و التعرض لأحكام تطهيره و تطهير الرشاء و النازحين و غير ذلك مما هو واقع فى محل الابتلاء على فرض النزع مع أنه لا يوجد فى -

ص: ٤٢

بل كاد يكون إجماعاً، (و يطهر القليل بما ذكر) و هو (١) ملاقاته الكر على الوجه السابق.

و كذا يطهر بملاقاه الجارى مساويا له أو عاليا عليه (٢)، و إن لم يكن (٣) كرا عند المصنف و من يقول بمقالته فيه (٤)، و بوقوع الغيث عليه إجماعاً (٥).

-الأخبار عين و لا أثر لذلك، مع ضميمه أن أخبار النزح متعارضه و بعضها مجمله من دون تعيين عدد خاص من الدلاء عند النزح و هذا أماره الاستحباب فى غيره من الأبواب فلم لا يكون أماره للاستحباب هنا؟.

القول الثالث: الطهارة مع وجوب النزح تعبداً و إليه ذهب العلامة فى المنتهى، أما الطهارة فلما مرّ، و أما وجوب النزح فلأن الأمر بالنزح حقيقه فى الوجوب.

القول الرابع: طهارة ماء البئر إن نبع كرا و إلا فالنجاسه و إليه ذهب أبو الحسن محمد بن محمد البصرى من المتقدمين للجمع بين الأخبار بحمل أخبار الطهارة على ما لو كان كرا و يؤيد هذا الجمع موثق عمار (سئل أبو عبد الله عليه السلام عن البئر يقع فيها زبيل عذره يابسه أو رطبه، فقال عليه السلام: لا بأس إذا كان فيها ماء كثير) (١).

و فيه: إن لفظ الكثير لم يثبت له معنى خاص عند الشارع و إنما له معنى عرفى و هو يشمل الكر و غيره، و تقييد الماء بالكثرة لا من أجل الكريه و إنما من أجل عدم تغييره بأوصاف النجاسه بمجرد الملاقاه.

القول الخامس: ما عليه متأخرو المتأخرين من الطهارة و النزح إرشادى إلى ما فى ماء البئر من الاستقذار العرفى لو وقعت فيه النجاسه، و لذا اختلفت أخبار النزح، لا أن النزح أمر على نحو الوجوب أو الاستحباب، و هو الحق.

(١) ما ذكر.

(٢) باعتبار عدم تقوّم الأعلى بالأسفل و قد عرفت ما فيه.

(٣) الجارى.

(٤) فى الجارى من عدم اشتراط كريته، لأنه بمجرد الملاقاه يصير الماء ان ماء واحداً و له حكم واحد و هو حكم الجارى فلا بد من الحكم بطهارة القليل.

(٥) ماء المطر حال تقاطره من السماء كالجارى حكماً للأخبار.

منها: صحيح هشام بن سالم (سأل أبا عبد الله عليه السلام عن السطح يبال عليه فتصيبه -

ص: ٤٣

(و) يطهر (البئر) بمطهر غيره (١) مطلقا (٢)، (و) بنزح جميعه (٣) للبعير) و هو من الإبل بمنزله الإنسان (٤) يشمل الذكر و الأنثى، الصغير و الكبير (٥)، و المراد من نجاسته المستنده إلى موته (٦)، (و) كذا (الثور) (٧) قيل هو ذكر البقر (٨)، -السماء فيكف فيصيب الثوب، فقال عليه السلام: لا بأس به، ما أصابه من الماء أكثر منه(١) و مرسله الكاهلي عن أبي عبد الله عليه السلام (كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر)٢.

(١) و غيره القليل و الذى يطهره هو الجارى و إلقاء الكر عليه و وقوع الغيث فكذلك ماء البئر، و قد عرفت أن ماء البئر له ماده فيطهر بمجرد زوال التغير و لو بنفسه أو بعلاج لاتصاله بالماده.

(٢) قيد لغيره، و المعنى: إن القليل المتنجس سواء كان مع التغير أو لا- فما يطهره يطهر ماء البئر، و الأولى جعله قييدا لمطهر، و المعنى: إن المطهر لغير ماء البئر يطهر ماء البئر سواء كان جاريا أو كرا أو ماء مطر، و هذا على المشهور فى قبال المحقق حيث خصّ تطهير ماء البئر بالنزح فقط، و فى قبال العلامة فى المنتهى حيث خصّ المطهر بالجارى و فى قبال الشهيد فى الدروس حيث اقتصر على الجارى و الكر.

(٣) جميع ماء البئر، و الدال عليه أخبار.

منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (و إن مات فيها بعير أو صبّ فيها خمرا فلتنزع) (٢)، و يعارضها خبر عمرو بن سعيد بن هلال: (حتى بلغت الحمار و الجمل فقال عليه السلام: كر من ماء) ٤ و هو مع ضعف سنده لا- يصلح للمعارضه للإعراض.

(٤) باتفاق أهل اللغة كما فى كشف اللثام، و قيل: إن البعير من الإبل كالذكر من الإنسان و الناقه كالمراه فيكون مختصا بالذكر و العرف على الأول.

(٥) للإطلاق.

(٦) أى و المراد من نجاسته البئر المستنده إلى موت البعير فيه، و هو الظاهر من صحيح الحلبي المتقدم، فلو مات خارج البئر ثم ألقى فيه لكان خارجا عن الحكم.

(٧) كما عن الأكثر لصحيح ابن سنان: (فإن مات فيها ثور أو صب فيها خمر نزع الماء كله) (٣) و خالف ابن إدريس فاكتفى للثور بنزح كر.

(٨) الأكثر على إحقاق البقره بالثور لصحيح ابن سنان المتقدم (ثور أو نحوه)، و لما عن-

- ١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الماء المطلق حديث ١ و ٥.
- ٢- ((٣ و ٤)) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الماء المطلق حديث ٦ و ٥.
- ٣- ((٥)) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الماء المطلق حديث ١.

و الأولى اعتبار إطلاق اسمه عرفاً مع ذلك (١)، (و الخمر) (٢) قليله و كثيره (٣)، (و المسكر المائع) بالأصالة (٤)، (و دم الحدث) و هو الدماء الثلاثه على المشهور (٥) (و الفقاع) (٦) بضم الفاء، و ألحق به المصنف في الذكرى عصير -صاحب الصحاح من إطلاق البقره على الثور، و فيه: إن الثور هو ذكر البقر لغه و عرفاً و لذا اكتفى الشيخان للبقره بكر.

(١) أى الأولى اعتبار إطلاق اسم الثور مع كونه ذكراً حتى يخرج الصغير من الذكور، لأنه لا يقال له ثور.

(٢) لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (فى البئر يبول فيها الصبى، أو يصب فيها بول أو خمر فقال: ينزح الماء كله) (١) و لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (و إن مات فيها بغير أو صبّ فيها خمر فلتنزح) ٢.

(٣) كما عليه الأثر لإطلاق الأخبار المتقدمه، و خالف الصدوق فأوجب فى القطره من الخمر عشرين دلوا و قوّاه فى الذخيره لخبر زراره عن أبي عبد الله عليه السلام (بئر قطرت فيها قطره دم أو خمر، قال: الدم و الخمر و الميت و لحم الخنزير فى ذلك كله واحد، ينزح منه عشرون دلوا، فإن غلب الريح نزحت حتى تطيب) (٢)، و فيه مع ضعف السند فالحكم فى غير الخمر لم يقل به أحد فالروايه معرض عنها بين الأصحاب.

(٤) و ألحق المسكر بالخمر لما ورد عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام (ما كان عاقبته عاقبه الخمر فهو خمر) (٣) و استشكل فيه المحقق فى المعتبر من ناحيه أن الإطلاق أعم من الحقيقه و المجاز.

(٥) هو قول للشيخ و أتباعه، و قد اعترف جماعه بعدم النص عليه، و لذا خالف سيد المدارك و غيره و جعلوه كبقية الدماء حكماً.

(٦) قال فى القاموس: الفقاع كرمّان سمي بذلك لما يرتفع فى رأسه من الزبد، و هو شراب متخذ من الشعير.

و ينزح له ماء البئر بتمامه كما عن الشيخ و أتباعه باعتبار أنه خمر فيأخذ حكمه، ففى مكاتبه الوشاء عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: (أسأله عن الفقاع، فكتب: حرام و هو خمر) (٤) -

ص: ٤٥

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الماء المطلق حديث ٤ و ٦.

٢- (٣) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الماء المطلق حديث ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الأشربه المحرمه حديث ١.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الأشربه المحرمه حديث ١ و ٨.

العنب بعد اشتداده بالغليان قبل ذهاب ثلثيه، و هو بعيد. و لم يذكر هنا المنى (١) مما له نفس سائله (٢)، و المشهور فيه ذلك، و به قطع المصنف فى المختصرين (٣)، و نسبة فى الذكري إلى المشهور، معترفا فيه (٤) بعدم النص.

و لعله (٥) السبب فى تركه هنا، لكن دم الحدث كذلك (٦)، فلا-وجه لإيفاده، و إيجاب الجميع (٧) لما لا نص فيه يشملهما (٨).

و الظاهر هنا حصر المنصوص بالخصوص (٩).

(و نزع كثر للدابه) (١٠) -و خبر هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السلام سأله عن الفقاع فقال: (لا- تشربه فإنه خمر مجهول) (١) و خبر الوشاء: (خمر استصغرها الناس) (٢) و ألحق الشهيد الأول العصير العنبى قيل ذهاب الثلثين بالفقاع.

و فيه: إن الحكم بنجاسه العصير العنبى لا يقتضى إلحاقه بالفقاع، نعم لا بد من نزع الجميع للعصير العنبى باعتبار أن ما لا نص فيه ينزح له الجميع كم سيأتى، فنزع الجميع للعصير العنبى ليس لإلحاقه بالمنصوص بل لأنه حكم ما لا نص فيه.

(١) أى فيما ينزح له الجميع.

(٢) قليلا و كثيرا من إنسان و غيره، و قيل: و لم يعرف قائله أنه مختص بمنى الإنسان، غير أن الكثير قد اعترف بعدم النص عليه، و لذا ألحق بما لا نص فيه، و القاعده فيما لا نص فيه و إن اقتضت نزع الجميع لكن لا بما هو منصوص.

(٣) البيان و الدروس.

(٤) فى الذكري.

(٥) أى لعل عدم النص.

(٦) لا يوجد فيه نص.

(٧) أى إيجاب نزع الجميع.

(٨) يشمل المنى و دم الحدث.

(٩) فكان عليه عدم ذكر دم الحدث.

(١٠) على المشهور و لا مستند لهم، بل فى صحيح الفضلاء زواره و محمد بن مسلم و بريد بن معاويه عن أبى عبد الله و أبى جعفر عليهما السلام: (فى البشر تقع فيها الدابه و الفأره-

١- (١) المصدر السابق.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب الأشربة المحرمه حديث ١.

و هي الفرس (١). (و الحمار (٢) و البقره) (٣)، و زاد فى كتبه الثلاثه البغل (٤)، و المراد من نجاستها المستنده إلى موتها، هذا هو المشهور و المنصوص منها (٥) مع ضعف طريقه (٦) «الحمار و البغل»، و غايته أن يجبر ضعفه بعمل الأصحاب، فيبقى إلحاق الدابه (٧) و البقره بما لا نص فيه أولى.

(و نرح سبعين دلوا معتاده) (٨) - و الكلب و الخنزير و الطير فيموت قال: يخرج ثم ينزح من البئر دلاء، ثم اشرب منه و توضأ (١).
، و الأصحاب لم يعملوا بها فى خصوص الدابه، و المحقق فى المعتبر جعلها فى ما لا نص فيه بالخصوص.

(١) لفظ الدابه موضوع لكل ما يدب على الأرض إلا أنه معنى مهجور، و يطلق على كل ذى حافر، و يطلق على كل ما يركب، و يطلق على خصوص الفرس و البغل، بل بعضهم جعله مختصا بالفرس، فالفرس قدر متيقن من الدابه.

(٢) لروايه عمرو بن سعيد بن هلال: (سألت أبا جعفر عليه السلام عما يقع فى البئر ما بين الفاره و السنور إلى الشاه فقال: كل ذلك نقول سبع دلاء، قال: حتى بلغت الحمار و الجمل فقال: كر من ماء) (٢).

(٣) لا- نص فيها، و مع ذلك الحقها جماعه بالحمار، منهم ابنا زهره و حمزه، ورد عليهم المحقق فى المعتبر بقوله: (فإن قالوا هي مثل الحمار و البغل طالبناهم بدليل التخطى من أين عرفوه، و لو ساغ البناء على المماثله فى العظم لكانت البقره كالثور، و الجاموس كالجمل) و لذا ألحقها بما لا نص فيه.

(٤) أى و زاد المصنف فى البيان و الدروس و الذكري البغل، لخبر عمرو بن سعيد بن هلال كما فى التهذيب (حتى بلغت الحمار و الجمل و البغل، فقال: كر) (٣).

(٥) من المذكورات.

(٦) لأن الخبر عن عمرو بن سعيد بن هلال و هو مجهول.

(٧) لأن المنصوص فيها نرح دلاء كما تقدم، و هو مبتلى بإعراض الأصحاب عنه.

(٨) بحسب الاستعمال، و فى المدارك نقل عن بعضهم أن المراد بالدلو الهجريه التى وزنها ثلاثون رطلا- أو أربعون، و هو ضعيف لعدم ثبوت نص و لا عرف على ذلك.

ص: ٤٧

١- (١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الماء المطلق حديث ٥.

٣- (٣) جواهر الكلام الجزء الأول ص ٤٢٠.

على تلك البئر، فإن اختلفت (١) فالأغلب (للإنسان) (٢) أى لنجاسته المستنده إلى موته (٣) سواء فى ذلك الذكر و الأنثى و الصغير و الكبير، و المسلم و الكافر (٤)، إن لم نوجب الجميع لما لا- نص فيه، و إلا- اختص بالمسلم (و خمسين) دلوا (للدن الكثير) (٥) فى نفسه عاده (٦) كدم الشاه المذبوحه، غير الدماء الثلاثه لما تقدم (٧).

و فى إلحاق دم نجس العين بها (٨) وجه مخرج (٩)، (١)الدلاء فالأغلب، و إن تساوت استعمالا فالأصغر مجز و الأكبر أفضل.

(٢)لخبر عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السّلام (و ما سوى ذلك مما يقع فى بئر الماء فيموت فيه فأكثره الإنسان ينزح منها سبعون دلوا)(١)، و سنده مشتمل على جماعه من الفطحيه إلا أن عمل الأصحاب جابر لو هنه.

(٣)أى لنجاسه البئر المستنده إلى موت الإنسان، فلو مات الإنسان خارج البئر ثم ألقى فيها لكان مما لا نص فيه.

(٤)لأن الإنسان الوارد فى الروايه محلى باللام و هو يفيد العموم، و خالف ابن إدريس فخصّ السبعين بالمسلم، لأن ملاقاه الكافر لماء البئر توجب نزح الجميع، لأنه مما لا نص فيه فالموت إن لم يزد البئر نجاسه فلا ينقصها.

(٥)كما عن الشيخ و أتباعه و هو مما لا نص عليه بالخصوص، و ذهب الصدوقان و المحقق فى المعبر و العلامه فى المختلف و الشهيد فى الذكرى و غيرهم إلى أنه ينزح له ما بين الثلاثين إلى الأربعين لصحيح على بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام: (فى رجل ذبح شاه فوقعت فى بئر ماء و أوداجها تشخب دما هل يتوضأ من ذلك البئر؟ قال عليه السّلام: ينزح منها ما بين الثلاثين إلى الأربعين دلوا)(٢).

(٦)و ذهب الراوندى و العلامه إلى أن الكثير بالنسبه لماء البئر و لا شاهد له.

(٧)من نزح الجميع كما هو مختار المصنف للدماء الثلاثه.

(٨)بالدماء الثلاثه.

(٩)لأن دم نجس العين و الدماء الثلاثه فيهما تغليظ النجاسه بحيث لا يعفى عن قليلهما فى الصلاه فيناسب اتحاد حكمهما هنا.

و قال الشارح: «وجه التخريج: أنه ملحق بالدماء الثلاثه فى تغليظ حكمه حيث لا-

ص: ٤٨

١- (١) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب الماء المطلق حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب الماء المطلق حديث ١.

(و العذره الرطبه) (١) و هي فضله الإنسان (٢)، و المروى اعتبار ذوبانها، و هو تفرّق أجزاءها، و شيعوها فى الماء، أما الرطوبه فلا نص على اعتبارها، لكن ذكرها الشيخ و تبعه المصنف و جماعه، و اكتفى فى الدروس بكل منهما (٣)، و كذلك تعين الخمسين (٤)، و المروى أربعون، أو خمسون، و هو (٥) يقتضى التخيير. و إن كان اعتبار الأكثر أحوط (٦)، أو أفضل (٧) (و أربعين) دلوا (للثعلب و الأرنب و الشاه و الخنزير و الكلب و الهر و شبه ذلك) (٨) و المراد من نجاسته المستنده إلى موته كما -يعنى عن قليله و لا كثيره فى الصلاه، فإذا استثنى الدماء الثلاثه هاهنا من مطلق الدماء لقوه نجاستها استثنى معها دم نجس العين لما ذكر، و فيه منع كل من الحكمين، فإن الدم فى النص مطلق و إخراج الدماء الثلاثه أيضا فى محل النظر حيث لا نص، و لو سلم فإلحاق غيرها بها ممنوع، و أيضا فإنهم لم يلحقوه بها فى نزح الجميع مع وجود العله، فالأولى أن لا يلحق بها هاهنا، و القول بإلحاقه بها ثمه كما قال المصنف فى الذكري: شك فى شك».

(١) على المشهور لخبر ابى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن العذره تقع فى البئر فقال:

ينزح منها عشر دلاء فإذا ذابت فأربعون أو خمسون) (١).

(٢) كما نص عليه جماعه من أهل اللغه كما فى تهذيب اللغه، و عن المحقق فى المعتبر أن العذره تشمل فضله كل حيوان و هو ضعيف.

(٣) من الذوبان و الرطوبه، و خصّها المحقق فى الشرائع بالذوبان.

(٤) لأنها الأكثر للشك فى تحصيل الطهاره بالأقل، و قد حكم بتعين الخمسين الشيخ و جماعه.

(٥) أى المروى.

(٦) إذا كان التردد من الراوى.

(٧) إذا كان التردد من المعصوم عليه السلام.

(٨) بحسب الحجم لخبر الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن على عن أبى عبد الله عليه السلام (و السنون عشرون أو ثلاثون أو أربعون دلوا، و الكلب و شبهه) (٢) و ظاهره التردد، و لكن رواه المحقق فى المعتبر مقتصرًا على الأربعين (٣)، و شبه الكلب -

ص: ٤٩

١- (١) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الماء المطلق حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق حديث ٣.

٣- (٣) جواهر الكلام الجزء الأول ص ٢٣٤.

مر، و المستند ضعيف (١)، و الشهره جابره على ما زعموا (و) كذا (٢) فى (بول الرجل) (٣) سندا و شهره (٤). و إطلاق الرجل (٥) يشمل المسلم و الكافر، و تخرج المرأه (٦) و الخنثى (٧)، فيلحق بولهما بما لا نص فيه، و كذا بول الصبيّه (٨)، أما الصبي فسيأتى. و لو قيل فيما لا نص فيه بنزح ثلاثين أو أربعين (٩) و جب فى بول الخنثى أكثر الأمرين منه (١٠) و من بول الرجل، مع احتمال الاجتزاء بالأقل (١١)، للأصل. (و) نزح (ثلاثين) دلوا (لماء المطر المخالط للبول و العذره و خراء الكلب) فى المشهور، و المستند روايه مجهوله الراوى (١٢).

-الخنزير و الغزال و الثعلب و شبه السنور الأرنب، و لا فرق فى السنور بين الأهلى و غيره للإطلاق، و لا فرق فى الكلب بين البرى و البحرى للمماثله كما فى روض الجنان.

(١) لاشتمال الخبر على القاسم بن محمد الجوهرى و هو واقفى و على على بن أبى حمزه البطائنى و هو أحد عمد الواقفيه.

(٢) أى ينزح له أربعون دلوا.

(٣) لخبر على بن أبى حمزه البطائنى عن أبى عبد الله عليه السلام: (قلت: بول الرجل، قال:

ينزح منها أربعون دلوا) (١).

(٤) بمعنى أن المستند ضعيف و الشهره جابره على ما زعموا.

(٥) فى الخبر.

(٦) ألحق ابن إدريس و جماعه بول المرأه ببول الرجل، و عن جماعه اندراجهم فيما لا نص فيه.

(٧) فيجب أكثر الأمرين من الأربعين و من موجب ما لا نص فيه للاحتياط.

(٨) لعدم اندراجهم تحت عنوان بول الرجل، فيلحق بولها ببول المرأه و الخنثى فيما لا نص فيه.

(٩) كل منهما قول فى مسأله ما لا نص فيه، و فيها قول ثالث بنزح الجميع.

(١٠) من موجب ما لا نص فيه.

(١١) و هو ثلاثون دلوا للشك فى وجوب الزائد و الأصل عدمه.

(١٢) و هى روايه كردويه: (سألت أبا الحسن عليه السلام عن بئر يدخلها ماء المطر فيه البول و العذره و أبوال الدواب و أرواثها و خراء الكلاب، قال عليه السلام: ينزح منها ثلاثون-

١- (١) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الماء المطلق حديث ٢.

و إيجاب خمسين للعدرة (١)، و أربعين لبعض الأبوال (٢)، و الجميع للبعض كالأخير (٣) منفردا لا- ينافى وجوب ثلاثين له (٤) مجتمعما مخالطا للماء، لأن مبنى حكم البئر على جمع المختلف، و تفريق المتفق (٥) فجاز إضعاف (٦) ماء المطر لحكمه (٧) - دلوا(١) و أشكال بأن كردويه مجهول و ردّ بأنه مسمع بن عبد الملك و هو ثقه.

(١) إشكال و حاصله بأن العذرة لها خمسون فإذا انضم إليها غيرها من النجاسات فتجب الزيادة فكيف يجتزئ بالثلاثين.

و يزداد الإشكال تعقيدا بأن الرواية قد ساوت في الحكم بين البول و خرة الكلب و العذرة في نزع الثلاثين، مع أن المقدّر لكل واحد يختلف عن الآخر ففي العذرة خمسون و في البول أربعون و في خرة الكلب نزع الجميع أو الثلاثين أو الأربعين على الاختلاف فيما لا نص فيه.

و أجاب المحقق الثاني بحمل ماء المطر المذكور في الرواية على ماء المطر المخالط لهذه النجاسات و ليس فيه أعيانها بل هو متنجس بها فقط لأنها مستهلكه فيه، و ردّ بأن فيه تكلفا لأنه على خلاف ظاهر الرواية.

و أجاب الشهيد الثاني بأن استناد تخفيف النجاسة من أجل أن هذه المذكورات قد صاحبت ماء المطر و هذا ما يخفف نجاستها فلذا كان النزع أقلّ.

(٢) و هو بول الرجل.

(٣) و هو خرة الكلب.

(٤) لما ذكر.

(٥) فقد تساوى حكم الهرة و الخنزير في النزع و هو نزع أربعين دلوا مع أن الخنزير نجس العين دون الهرة، و افترق حكم الكافر عن الكلب مع أنهما نجس العين ففي الكلب أربعون و في الكافر سبعون أو الجميع على الخلاف المتقدم فلذا شاع بينهم أن حكم البئر قائم على جمع المتباينات و تفريق المتماثلات و فاتهم أن هذا أماره استحباب النزع أو أنه إرشادى لرفع الاستقذار العرفى، و القذاره العرفيه أدون رتبة من النجاسة الشرعية.

(٦) بمعنى الضعف و التخفيف لا التضعيف و الزيادة.

(٧) لحكم ما ذكر منفردا.

ص: ٥١

و إن لم تذهب أعيان هذه الأشياء (١). و لو خالط أحدها كفت الثلاثون (٢) إن لم يكن له مقدر، أو كان و هو أكثر، أو مساو. و لو كان أقل اقتصر عليه (٣).

و أطلق المصنف أن حكم بعضها كالكل، و غيره بأن الحكم (٤) معلق بالجميع، فيجب لغيره (٥) مقدره، أو الجميع (٦)، و التفصيل أجود (٧)، (و نزح عشر) دلاء (ليابس العذره) (٨)

(١) رد على جواب المحقق الثاني.

(٢) لو خالط ماء المطر واحدا من المذكورات كالبول فقط فقد وقع الخلاف، فذهب الشهيد الأول إلى أن حكم ماء المطر المخالط لبعضها كحكم المخالط للجميع و هو نزح الثلاثين.

(٣) و ذهب بعضهم إلى أن البعض المخالط لماء المطر إن كان له مقدر منفردا كبول الرجل الذى فيه أربعون فكذا مع مخالطته لماء المطر لأن ماء المطر إن لم يخفف النجاسه لا يزيداها، و إن لم يكن له مقدر منفردا كخزء الكلب فينزح له الجميع لكونه مما لا نص فيه سواء كان منفردا أو مخالطا لماء المطر.

(٤) و ذهب الشهيد الثاني إلى التفصيل بأن البعض إن كان له مقدر عند الانفراد و كان المقدر أكثر من ثلاثين دلوا كفت الثلاثون مع الاختلاط، لأن ماء المطر المصاحب لأكثر من نجاسه فيه ثلاثون دلوا فماء المطر المصاحب لبعضها فيه ثلاثون من باب أولى. و لو كان المقدر أقل من الثلاثين فيكتفى بهذا المقدر عند الاختلاط لأن ماء المطر إن لم يخفف النجاسه لا يزيداها، و لو كان البعض لا- تقدير له و كان ملحقا فيما لا نص فيه فيكفى فيه الثلاثون لأن ماء المطر المصاحب للجميع فيه ثلاثون فلو صاحب بعضها كانت الثلاثون هنا أولى.

(٥) و كما ترى أن الجميع استحسان من دون دليل شرعى.

(٦) على الأقل.

(٧) و هو نزح الثلاثين.

(٨) لغير الجميع و هو ماء المطر المصاحب للبعض.

(٩) لأنه مما لا نص فيه و قد تقدم شرحه.

(١٠) الذى أتى به الشارح أولا.

(١١) لخبر أبي بصير: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العذره تقع فى البئر، فقال: ينزح منها عشر دلاء، فإذا ذابت فأربعون أو خمسون) (١) و مقتضى المقابله مع الذوبان هى اليابسه-

١- (١) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الماء المطلق حديث ١.

و هو غير ذائبها (١)، أو رطبها (٢) أو هما على الأقوال (٣)، (و قليل الدم) (٤) كدم الدجاجة المذبوحه فى المشهور و المروى دلاء يسيره و فسرت بالعشر لأنه أكثر عدد يضاف إلى هذا الجمع (٥)، أو لأنه أقل جمع الكثره (٦)، و فيهما نظر (٧).

- كما عن بعض أو الجامده كما عن البعض الآخر.

(١) لأن الذائبه يجب لها خمسون أو أربعون كما فى الخبر المتقدم.

(٢) لأن الرطبه يجب لها خمسون كما عليه الشيخ و جماعه منهم المصنف فى هذا الكتاب.

(٣) لأن الذائبه أو الرطبه لها حكمها المخالف لحكم اليابسه كما عليه الشهيد فى الدروس.

(٤) لروايه على بن جعفر عن أخيه عليهما السلام (سأله عن رجل ذبح دجاجة أو حمامه فوقع فى بئر هل يصلح أن يتوضأ منها؟ قال عليه السلام: ينزح منها دلاء يسيره) (١).

(٥) و هذا قول الشيخ فى التهذيب فقال: «و أكثر عدد يضاف إلى هذا الجمع عشره فيجب أن يؤخذ به إذ لا دليل على ما دونه». و فيه: إنه لا دليل على تعيين أكثره.

(٦) و هو قول العلامة فى المنتهى حيث جعله جمع كثره و حملة على أقله و هو العشره.

و فيه: إن أقل مراتب جمع الكثره هو ما زاد عن مراتب جمع القله بواحد و هذا يقتضى أحد عشر دلوا.

(٧) قال الشارح: «القائل بأن العشره أكثر عدد يضاف إلى هذا الجمع الشيخ فى التهذيب، فإنه جعله جمع قله و حملة على أكثره و هو العشره، و عكس العلامة فى المنتهى فجعله جمع كثره و حملة على أوله و هو العشره و إليه أشار بقوله: لأنه أقل جمع الكثره.

و وجه النظر فيهما: أما فى الأول فلفساد كونه جمع قله، لأن جمع القله خمس مشهوره، و هذا ليس منها، و على تقدير صحته لا يصح حملة على أكثره، بل مع اطلاقه يحمل على أقله كظائره اتفاقاً، خصوصاً مع وصفه باليسيره.

و وجه النظر فى الثانى: أنه أصاب فى جعله جمع كثره لكنه أخطأ فى جعل أقل جمع الكثره عشره، بل هو ما زاد عن أكثر جمع القله بواحد، فيكون أقله أحد عشر. هذا مع أن الحق لا يفرق فيه بين الأمرين فى أمثال هذه الأحكام المبنيه على العرف الذى لا يفرق بينهما، و هم قد اعترفوا به فى مواضع كثيره.

و قد تتبّه فى المختلف لكونه أقل جمع الكثره أحد عشر، و أن هذا جمع كثره كما هو الحق فيهما، لكن حملة على العشره محتجا بأصالة البراءه من الزائد و لا يخفى فساد هذا التعليل أيضاً، -

١- (١) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب الماء المطلق حديث ١.

(و) نزح (سبع) دلاء (للطير) (١) و هو الحمامه (٢) فما فوقها، أى لنجاسه موته. (و الفأره مع انتفاخها) فى المشهور و المروى (٣)، و إن ضَعَف اعتبار تفسخها (٤). (و بول الصبى) (٥) - و أنه لو تم لكان حمله على الثلاثه أوفق بالقواعد الشرعيه و البراءه الأصلية كما لا يخفى».

و قال الشارح فى روض الجنان: «فتأمل هذه الاختلافات الغريبه الواقعه بينهم، بل بين الواحد و نفسه».

(١) للأخبار منها: خبر على بن أبى حمزه البطائنى: (سألته عن الطير و الدجاجه تقع فى البئر؟ قال عليه السلام: سبع دلاء) (١) و مثله مضمرة سماعه ٢.

(٢) لأن العصفور له حكم خاص و سيأتى إنشاء الله، و هو مخالف لحكم الطير المنصوص هنا فلذا قيد الطير هنا بالحمامه و النعامه و ما شابهها.

(٣) ففى خبر أبى سعيد المكارى عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا وقعت الفأره فى البئر فتسلخت فانزح منها سبع دلاء) (٢) و فى روايه: فتفسخت، و فى خبر أبى بصير:

(سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يقع فى الآبار، فقال: أما الفأره و أشباهها فينزح منها سبع دلاء) (٣)، و روى ثلاث دلاء ٥، و روى خمس ٦، و روى نزح الجميع ٧، و الأخيران لم يعمل بهما، و قد حملت الثلاث على عدم التفسخ و السبع على التفسخ لخبر أبى سعيد المكارى المتقدم، و خبر أبى عيينه: (سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الفأره تقع فى البئر قال: إذا خرجت فلا بأس، و إذا تفسخت فسبع دلاء) (٤).

(٤) فأبو عيينه مجهول، و أبو سعيد المكارى واقفى، و التفسخ مروى كما تقدم إلا أن المفيد فى المقنعه و العلامه و ابن إدريس و ابن زهره و جماعه ألحقوا به الانتفاخ، و فى المعبر: أنه لم نقف له على مستند.

(٥) لخبر منصور بن حازم عن عده من الأصحاب عن أبى عبد الله عليه السلام: (ينزح منه سبع دلاء إذا بال فيه الصبى) (٥) و هو ضعيف إلا- أنه منجبر بعمل الأصحاب، و عن السيد المرتضى ينزح ثلاث دلاء و قال المحقق فى المعبر «إن فى روايه ثلاثا لم نعر عليها».

ص: ٥٤

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب الماء المطلق حديث ٢ و ١.

٢- ((٣ و ٥)) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق حديث ١ و ٢.

٣- ((٤ و ٦ و ٧)) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق حديث ١١ و ٧ و ٨.

٤- ((٨)) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق ١٣.

٥- ((٩)) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الماء المطلق حديث ١.

و هو الذكر الذى زاد سنه عن حولين (١) و لم يبلغ الحلم، و فى حكمه (٢) الرضيع الذى يغلب أكله على رضاعه، أو يساويه (٣) (و غسل الجنب) (٤) الخالى بدنه من نجاسه عينيه (٥)، (١) لأن الرضيع له حكم سيأتى إنشاء الله تعالى.

(٢) أى حكم الصبى.

(٣) لأن الرضيع المستثنى منصرف إلى الرضيع المعتمد على الرضاع.

(٤) للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (و إن وقع فيها جنب فانزح منها سبع دلاء) (١) و صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام إذا دخل الجنب فى البئر نزح منها سبع دلاء) (٢).

و قد وقع الخلاف فى موجب النزح هل وقوع الجنب فى البئر أو اغتساله منها أو ارتماسه فيها.

فذهب سيد المدارك إلى الأول تمسكا بظاهر صحيح الحلبي المتقدم، و ذهب ابن إدريس إلى الثالث مدعيا عليه الإجماع و هو ضعيف، إذ كيف ينعقد الإجماع و المشهور على خلافه فضلا عن عدم ظهور الأخبار فى الارتماس.

و المشهور إلى الثانى تمسكا بظاهر خبر أبي بصير (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يدخل فى البئر فيغتسل منها قال: ينزح منها سبع دلاء) ٣، و غيره من الأخبار مطلق فيحمل عليه، و يؤيده خبر ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا أتيت البئر و أنت جنب فلم تجد دلوا و لا شيئا تغرف به فتيمم بالصعيد، فإن رب الماء رب الصعيد، و لا تقع فى البئر و لا تفسد على القوم ماءهم) (٣).

و أشكل على خبر أبي بصير باشتمال سنده على عبد الله بن بحر و هو ضعيف مع أن أبا بصير مشترك بين الثقة و غيره، و قيد: (فيغتسل منها) واقع فى كلام السائل و جواب الإمام لا ينفى عما عداه.

ثم لا فرق فى الجنب بين المرأة و الرجل للإطلاق، و لا بين كونه محدثا بغير الجنابه معها أو لا كذلك للإطلاق.

(٥) هذا الشرط عند الأصحاب ليصح الاكتفاء بالسبع، إذ لو كان على البدن نجاسه كالمنى -

ص: ٥٥

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الماء المطلق حديث ٦.

٢- ((٢) و (٣) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الماء المطلق حديث ٣ و ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق حديث ٢٢.

و مقتضى النص نجاسه الماء بذلك (١) لا سلب الطهوريه، و على هذا (٢) فإن اغتسل مرتسما طهر بدنه من الحدث، و نجس بالخبث (٣).

و إن اغتسل مرتباً (٤) ففي نجاسه الماء بعد غسل الجزء الأول مع اتصاله به (٥)، أو وصول الماء إليه (٦)، أو توقفه على إكمال الغسل وجهان (٧) و لا يلحق -فيجب مقدرها و هو نزع الجميع، و توقف العلامه فى المنتهى حيث قال: «و نحن لما لم يقد عندنا دلالة على وجوب النزع للمنى توقفنا عن هذا الاشتراط».

(١) باغتسال الجنب، قد وقع الخلاف فى أن النزع لغسل الجنب هل لنجاسه الماء أو لكونه مسلوب الطهوريه أو للتعبد شرعاً؟.

ذهب إلى الأول الشهيد الثانى فى كتبه، و أشكل عليه بأنه حكم من غير دليل، مع أن ماء البئر ليس أسوأ حالاً - من القليل، و القليل لا ينجس باغتسال الجنب منه، و ردّه الشهيد الثانى بأن الحكم بالنجاسه للنص بالنزع، و فيه: إن النص بالنزع لا يدل على النجاسه إذ لعله تعبدي أو إرشادي لما فى الوقوع فى البئر من تغيير الماء بسبب ثوران الحمأه كما عليه سيد المدارك.

و ذهب إلى الثانى المحقق فى المعبر و العلامه فى المختلف، و سلب الطهوريه معناه أن الماء لا يرفع حدثاً لأنه مستعمل فى رفع الحدث، و أشكل عليهما أن وجوب النزع أعم من سلب الطهوريه مع أن المستعمل فى رفع الحدث و لا يرفع حدثاً هو القليل لا الجارى و الكر و البئر له نبع كماده الجارى و هو معتصم بالكريه غالباً.

و ذهب إلى الثالث جماعه منهم الشيخ صاحب الجواهر تبعاً للشيخ فى التهذيب.

(٢) من نجاسه ماء البئر.

(٣) فنجاسه البدن لأن الماء نجس بعد الاغتسال بدليل وجوب النزع منه.

(٤) فلا - يخلو إما أن يكون خارج الماء أو داخله، فإن كان خارجه أجزأ ما وقع من غسله قبل وصول الماء إلى البئر، و إن كان داخله أجزأ ما وقع مقارنة للنيه فقط كما عن جماعه، و احتمال البعض أن نجاسه البئر المستكشفه من وجوب النزع متعلقه على تحقق الاغتسال بتمامه، هذا مع اعتراف الكثير بأن هذا الفرع من المشكلات و الله أعلم بحقيقه الحال.

(٥) أى اتصال الجنب بالماء بأن كان داخله.

(٦) أى وصول ماء الغسل إلى البئر بعد أن كان الجنب خارجه.

(٧) بل ثلاثه.

بالجنب غيره (١) ممن يجب عليه الغسل عملاً بالأصل مع احتمالاه، (و خروج الكلب) من ماء البئر (حيا) (٢)، و لا يلحق به الخنزير (٣) بل بما لا نص فيه.

(و نزع خمس لذرق الدجاج) مثلث الدال في المشهور (٤)، و لا نص عليه (١) مما كان محدثاً بالأكبر كالحائض و النفساء، لأن الحكم قد علق على الجنب، و ذهب الشهيد في الذكرى إلى أن وجوب النزع إن كان لاعتبار الطهوريه فالأقرب إلحاق الحائض و النفساء للاشتراك في المانع، و هو استعمال ماء البئر في رفع الحدث فلا يرفع حدثاً، و إن جعلناه للتعبد فلا إلحاق.

(٢) لخبر أبي مريم (إذا مات الكلب في البئر نزحت، و قال عليه السلام: إذا وقع فيها ثم خرج حيا نزع منها سبع دلاء) (١).

و لم يعمل ابن إدريس بها و أوجب أربعين دلوا، لأن الأربعين لموت الكلب فيها فلو خرج حيا لكان أولى.

(٣) لعدم النص مع عدم إسقاط خصوصيه الكلب في الخبر لعدم القطع بكون الحكم معلقاً على نجس العين بما هو نجس العين ليسرى إلى الخنزير.

(٤) مطلقاً سواء كان جلالاً أم لا كما عن الشيخ في جملة من كتبه، و عن المفيد و سألار و ابن إدريس تخصيصه بالجلال و هو الذي تغذى بعذره الإنسان، و وجه التخصيص لأن غير الجلال كذرقه طاهران فلا موجب للنزع، مع اعتراف جماعه منهم العلامة في المختلف و سيد المدارك و الشهيد الثاني بعدم وجود نص فيه سواء كان جلالاً أم لا.

و قال العلامة في المختلف: «و يمكن الاحتجاج على وجوب النزع لذرق الجلال بصحيحه إسماعيل بن بزيع عن الإمام الرضا عليه السلام: (في البئر يقطر فيها قطرات من بول أو دم، أو يسقط فيها شيء من عذره كالبعرة و نحوها، ما الذي يطهرها؟ فوقع عليه السلام: ينزع دلاء منها) (٢)، ثم قال: و الاحتجاج به بعيد لعدم دلالة على التقدير، و إنما يستدل به على أنه لا يجزى أقل من خمس من حيث إنه جمع كثره» انتهى.

و قال المحقق في المعتمد: «و يقرب عندي أن يكون داخلاً في قسم العذره ينزع له عشر، و إذا ذاب فأربعون أو خمسون، و يحتمل أن ينزع له ثلاثون لحديث كردويه» (٣) انتهى.

ص: ٥٧

١- (١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق حديث ٢١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الماء المطلق حديث ٣، و الخبر وارد في ماء المطر المصاحب للعذره و خرق الكلب و البول، و قد عرفت أن ماء المطر المصاحب للعذره له حكم مغاير لحكم العذره.

ظاهراً، فيجب تقييده بالجلال كما صنع المصنف في البيان ليكون نجساً.

و يحتمل حينئذ وجوب نزع الجميع إلحاقاً له بما لا نص فيه إن لم يثبت الإجماع على خلافه، و عشر (١) إدخالاً له في العذره، و الخمس (٢) للإجماع على عدم الزائد إن تمّ. و في الدروس صرح بإرادته العموم (٣) كما هنا (٤)، و جعل التخصيص بالجلال قولاً.

(و ثلاث) دلاء (للفأره) مع عدم الوصف (٥) (و الحيه) على المشهور (٦) و المأخذ فيها ضعيف، و علل بأن لها نفساً فتكون ميبتها نجسه. و فيه مع الشك في ذلك عدم استلزامه للمدعى (٧)

و أشكال عليه بعدم اندراج ذرق الدجاج تحت عنوان العذره لأنها مختصه بفضله الإنسان، و قال الشارح في روض الجنان: «و يمكن أن يستدل على نفى الزيادة عن الخمس بالإجماع على نفى وجوب الزائد» و فيه: إن الإجماع غير متحقق مع مخالفه المحقق في المعتبر.

(١) عطف على الجميع.

(٢) عطف على الجميع.

(٣) أى بعموم الدجاج جلالاً و غيره.

(٤) لم يصرح، نعم لفظ الدجاج هنا محلى باللام و هو ظاهر في العموم.

(٥) أى مع عدم التفسخ كما هو المروى و عليه جماعه، أو عدم التفسخ و عدم الانتفاخ كما عليه بعض آخر، و قد تقدم النص في الفأره.

(٦) و لا نص فيه، و لذا قال سيد المدارك: «و اعترف الأصحاب بعدم ورود النص فيها على الخصوص»، و استدل بعضهم بأن الحيه كالفأره و الدجاجه لكونها لا تزيد على قدرهما، و ردّ بأنه مأخذ ضعيف كما في روض الجنان للشارح. و قال المحقق في المعتبر:

«و يمكن أن يستدل على الحيه بما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا سقط في البئر حيوان صغير فمات فيها فانزح منها دلاء) (١)، فينزل على الثلاثة لأنها أقل محتملاته» و احتج أيضاً بأن لها نفساً سائله فميبتها نجسه، و عن ابن بابويه أن في الحيه سبع دلاء كما عن المختلف، و عنه أن فيها دلوا واحداً كما في المنتهى و المعتبر.

(٧) لأن كون ميبتها نجسه لا تستلزم ثلاث دلاء، و أى تلازم بينهما.

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الماء المطلق حديث ٦ و فيه: «شئ صغير» بدل «حيوان صغير»..

(و) ألحق بها (الوزغه) (١) بالتحريك ولا شاهد له (٢) كما اعترف به المصنف في غير البيان (٣)، و قطع بالحكم فيه كما هنا (٤). (و) ألحق بها (العقرب) (٥). وربما (١) كما عن الشيخين المفيد و الطوسي لصحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام:

(في الفأره و الوزغه تقع في البئر قال: ينزح منها ثلاث) (١).

و عن العلامة و المحقق حمل الخبر على الاستحباب لعدم كونها من ذوات النفس السائله فلا تنجس بالموت، أو لأن النزح من أجل سمها فيكره عدم النزح لذلك.

(٢) للإلحاق، و قد عرفت أنه للخبر و لذا قال الشارح في الروض: «و ألحق الشيخان بها - أي الحيه - العقرب و الوزغه بالتحريك للروايه».

(٣) أي في الذكرى و الدروس، و هذا اشتباه من الشارح لأن المصنف في الذكرى اعترف بعدم الشاهد على إلحاق العقرب قال في الذكرى: «و للوزغه عند الصدوق و الشيخين و أتباعهما لقول الصادق عليه السلام، و للعقرب عند الشيخ و أتباعه و لا نص صريحا فيه».

و اعترف المصنف في الدروس بعدم الشاهد على الحيه حيث قال: «و ثلاث للفأره مع عدم الأمرين و روى خمس، و للحيه و لا شاهد له، و للوزغه و العقرب، و قيل: يستحب لهما».

(٤) أي قطع بالحكم في البيان كما في اللمعه.

(٥) أي بالحيه كما عن الشيخ و أبي الصلاح، و قد تقدم عن الشهيد الأول في الذكرى عدم النص، نعم في روايه هارون بن حمزه الغنوى عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألته عن الفأره و العقرب و أشباه ذلك يقع في الماء فيخرج حيا، هل يشرب من ذلك الماء و يتوضأ منه؟ قال: يسكب منه ثلاث مرات، قليله و كثيره بمنزله واحده، ثم يشرب منه و يتوضأ منه غير الوزغ فإنه لا ينتفع بما يقع فيه) (٢).

و هي محموله على ما فيه من السم كما عن الصدوق جمعا بينها و بين روايه ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (كل شيء وقع في البئر ليس له دم مثل العقارب و الخنافس و أشباه ذلك فلا بأس) (٣) و روايه الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام (سئل عن الخنفساء و الذباب و الجراد و النمله و ما أشبه ذلك يموت في البئر و الزيت و السمن و شبيهه، قال: كل ما ليس له دم فلا بأس به) (٤) و مرفوعه محمد بن يحيى عن أبي -

ص: ٥٩

١- (١) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق حديث ٥.

٣-٣) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق حديث ١١.

٤-٤) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الأسآر حديث ١ و ٤.

قيل بالاستحباب لعدم النجاسه، و لعله لدفع وهم السم (و دلو للعصفور) (١) بضم عينه (٢) و هو ما دون الحمامه (٣) سواء كان مأكول اللحم أم لا (٤). و ألحق به المصنف فى الثلاثه (٥) بول الرضيع قبل اغتذائه بالطعام فى الحولين (٦)، و قيده فى البيان بابن المسلم (٧) و إنما تركه هنا لعدم النص مع أنه فى الشهره كغيره مما سبق.

و اعلم أن أكثر مستند هذه المقدرات ضعيف لكن العمل به مشهور (٨) بل -عبد الله عليه السلام: (لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائله)(١).

أو تحمل روايه هارون على الاستحباب بقرينه بقيه الأخبار كما عن المحقق و علامه.

(١) لخبر عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (إن أقل ما يقع فى البئر فيموت فيه العصفور فيتزح منها دلو واحد)(٢).

(٢) قيل و لا يخفى لطفه على من فتح عينه.

(٣) جمعا بين ما ورد فى العصفور و بين ما ورد فى الحمامه مع تغاير الحكم.

(٤) لإطلاق الاسم خلافا للراوندى حيث خصه بمأكول اللحم، و على الإطلاق فيشمل الخفاش.

(٥) أى الحق بالعصفور المصنف فى الذكرى و الدروس و البيان.

(٦) كما عن الشيخ و جماعه لروايه على بن أبى حمزه: (سألته عن بول الصبى الفطيم، قال:

دلو واحد)(٣) فإذا كان الدلو فى بول الفطيم ففى بول الرضيع أولى، و أشكل بأن المنطوق غير معمول به عند الأصحاب إذ جعلوا فى بول الفطيم سبع دلاء، و ذهب أبو الصلاح و ابن زهره إلى ثلاث دلاء فى بول الرضيع و ليس لهما مستند كما فى المدارك.

(٧) لأن ابن الكافر يأخذ حكم أبيه، أو على الأقل يكون بوله أشد نجاسه من بول ابن المسلم.

(٨) لأحد أمرين إما لعمل الأصحاب و إما لو لم يعمل بها لكانت هذه المذكورات مما لا نص فيه و هذا لا قائل به.

ص: ٦٠

١- (١) المصدر السابق.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب الماء المطلق حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الماء المطلق حديث ٢.

لا قائل بغيره على تقدير القول بالنجاسة، فإن اللازم من أطراحه كونه مما لا نصّ فيه.

(و يجب التراوح بأربعه) (١) رجال كل اثنين منهما يريحان الآخرين (يوما) (١) قد عرفت أن بعض المذكورات تقتضى نزع جميع ماء البثر، فإن أمكن فهو، وإن تعذر أو تعسر لتجدد نبعه يتراوح أربعه على النزع يوما كاملا من أول الفجر إلى الليل بلا خلاف فيه، ولذا قال العلامة في المنتهى: «و لا يعرف فيه مخالف بين القائلين بالتنجيس»، و المستند روايه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن بثر يقع فيها كلب أو فأره أو خنزير، قال عليه السلام: ينزف كلها، فإن غلب عليه الماء فلينزف يوما إلى الليل، ثم يقام عليها قوم يتراوحون اثنين اثنين فينظفون يوما إلى الليل و قد طهرت) (١).

و نوقشت بأن عمار واقفى و ردّ بأنه ثقه و بأن السند منجبر بعمل الأصحاب، و نوقشت أيضا بأن فيها خلا حيث حكم بالنزف يوما ثم حكم بالتراوح فهى داله على النزف مرتين و هذا ما لم يقله أحد، و ردّ بأن لفظ - ثم - للترتيب الذكرى فيكون ما بعدها مفسرا لما قبلها فلا تعدد فى النزف، و نوقشت بأنها توجب نزع الجميع للفأره و الكلب و الخنزير و هذا مخالف لما عليه المشهور فيجب طرحها، و ردّ بأن إعراض المشهور عن صدرها لا يوجب الإعراض عن ذيلها.

هذا و التراوح تفاعل من الراحه، لأن كل اثنين يريحان صاحبيهما، ثم هل يختص التراوح بالرجال أو يعم النساء و الصبيان و الخناث، يظهر من المنتهى الاجتزاء بالنساء و الصبيان لصدق القوم الوارد فى الروايه عليهم، و هو المنقول عن المحقق بشرط عدم قصور نزحهم عن نزع الرجال، و ردّ بأن لفظ القوم الوارد مختص بالرجال لنص أهل اللغه، ففى الصحاح: (القوم: الرجال دون النساء)

و عن ابن الأثير (إن القوم فى الأصل مصدر قام فوصف به، ثم غلب على الرجال دون النساء، و لذا قابلهن به فى قوله تعالى: لا يَسِيْرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَ لا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ) و عن الكشاف «القوم: الرجال خاصه لأنهم القوام بأمر النساء» و لقول زهير «أقوم آل حض أم نساء» و لذا لا بد من الاقتصار على الرجال.

ثم إن المشهور ذهب إلى عدم الاجتزاء بأقل من أربعه، لأنه أقل عدد يتراوح اثنان بعد اثنين كما فى الروايه، و استقرب العلامه فى المنتهى أقل من الأربعة فى التراوح إن-

ص: ٦١

كاملا من أول النهار إلى الليل، سواء في ذلك الطويل و القصير (عند تعذر نزع الجميع بسبب الغزارة) المانعه من نزحه.

(و وجوب نزع الجميع) (١) لأحد الأسباب المتقدمه، و لا بد من إدخال جزء من الليل متقدما و متأخرا من باب المقدمه، و تهيئه الأسباب قبل ذلك و لا يجزئ مقدار اليوم من الليل، و الملقق منهما، و يجزى ما زاد عن الأربعاء دون ما نقص و إن نهض بعملها (٢)، و يجوز لهم الصلاه جماعه (٣) لا جميعا بدونها (٤) و لا -علم مساواتهم بالنزح للأربعه، و ردّ بمخالفه النص، نعم يجوز أكثر من أربعه إذا تراوح كل اثنين منهم في كل واقعه.

ثم إن المشهور على أن يقوم اثنان يتجاذبان الدلو و يرميانه في البئر إلى أن يتعبا فيقوم الآخران، و ذهب الشهيد الثاني في الروض إلى أن يكون أحدهما فوق البئر يمتح بالدلو، و الآخر في البئر يمليه، و ردّ بأنه لا مأخذ له مع أن مقتضى كلامه الاجتزاء بالواحد من فوق إذا استغنى عن الآخر عند عدم الحاجه لإملاء الدلو ثم المراد من اليوم هو يوم الصوم الممتد من الفجر إلى الليل لأنه المفهوم من لفظ اليوم كما ذهب إليه جماعه، و ذهب الشيخ و الصدوق و السيد و ابن حمزه أنه من الغدوه إلى العشاء، و الغدوه أول النهار لأن المفهوم من اليوم الوارد في الروايه هو يوم الأجير، نعم لا فرق في اليوم بين الطويل و القصير لصدق الاسم، و لا -يجزى الليل و لا الملقق منه و من النهار بمقدار اليوم اقتصارا على مورد النص، و لما يعترى في الليل من الفتور عن العمل، و لأن غالب أحكام البئر يغلب عليها جانب التعبد.

و بما أن النزح يجب أن يستوعب اليوم إلى الليل على التحقيق لقوله عليه السلام: (فينزفون يوما إلى الليل)

فلا بد من العمل قبل الفجر أو الغدوه كمقدمه علميه و لا بد من تهيئه أسباب النزح قبل أول اليوم حتى يتحقق النزح من أوله.

(١) الواو حاله أى بسبب الغزارة حال وجوب نزع الجميع.

(٢) أى و إن نهض ما نقص بعمل الأربعاء.

(٣) استثنى بعضهم للأربعه الصلاه جماعه و الأكل مجتمعين، و فى استثناء الثانى نظر، لأن حصول الأكل إنما يكون حال الراحة لأنه من تتمتها بخلاف الصلاه التى لا تتم فضيلتها إلا بالجماعه.

(٤) أى لا يجوز لهم الصلاه جميعا بدون جماعه و ترك التراوح، لأن الأمر بالتراوح مع الأمر بالصلاه بدون الجماعه يقتضى أن يصلى كل واحد منهم مع استمرار التراوح بينهم.

الأكل كذلك (١)، و تبه بإلحاق التاء للأربعة على عدم أجزاء غير الذكور (٢) و لكن لم يدل (٣) على اعتبار الرجال (٤)، و قد صرح المصنف في غير الكتاب باعتباره (٥) و هو حسن، عملاً- بمفهوم القوم في النص خلافاً للمحقق حيث اجتزأ بالنساء و الصبيان.

(و لو تغير ماء البئر) (٦) بوقوع نجاسه لها مقدر (جمع بين المقدر و زوال) (١) أى و لا- الأكل جميعاً سواء كانوا مشتركين في المأكول و وعائه أو لا.

(٢) لأن الأربعة و صف للمذكر فيخرج المؤنث.

(٣) أى المصنف.

(٤) بحيث يأتى بوصف مختص بالرجال ليخرج الصبيان، لأن الذكور تعم الرجل و الصبى.

(٥) باعتبار الرجل.

(٦) لو تغير ماء البئر بأحد أوصافه الثلاثة ينجس إجماعاً و إنما الكلام فى مطهره فعلى القول بعدم نجاسه البئر بمجرد الملاقاه فإنه يطهر بزوال التغير بنفسه أو بعلاج لصحيح إسماعيل بن بزيع عن أبى الحسن الرضا عليه السلام: (ماء البئر واسع لا يفسده شىء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزع منه حتى يذهب الريح و يطيب طعمه لأن له ماده) (١).

و وجوب النزح فى الخبر شرطى لذهاب الريح، فلو ذهب بنفسه فلا يجب النزح فالمدار على زوال التغير.

و على القول بنجاسه ماء البئر بالملاقاه كما هو رأى المتقدمين، فقد وقع بينهم الخلاف على أقوال:

القول الأول: موافقه القائلين بالطهاره إسماعيل بن بزيع و غيرها، و أشكل عليه بأنه لو زال التغير قبل استيفاء مقدر النجاسه التى غيرت أحد أوصاف البئر لوجب الحكم بالطهاره فكيف ينتزل عن المقدر حينئذ.

القول الثانى: وجوب نزح أكثر الأمرين من المقدر الشرعى و مما يحقق التغير جمعا بين النصوص الموجبه لاستيفاء المقدر و بين النصوص الداله على الاكتفاء بزوال التغير.

القول الثالث: التفصيل بين النجاسه المنصوص على مقدرها فيجب نزح أكثر الأمرين من المنصوص و مما يحقق التغير، و بين النجاسه غير المنصوص على مقدرها فيجب نزح الجميع لأنه مما لا نص فيه و يجب له نزح الجميع كما هو أحد الأقوال فى-

ص: ٦٣

(التغير) (١) بمعنى وجوب أكثر الأمرين (٢)، جمعا بين النصوص و زوال التغير المعبر في طهاره ما لا ينفعل كثيره (٣) فهنا أولى (٤)، و لو لم يكن لها مقدر ففي الاكتفاء بمزيل التغير (٥)، أو وجوب نزع الجميع، و التراوح مع تعذره (٦) قولان -المسأله، و مع التعذر فيجب التراوح، و هو اختيار ابن إدريس و استحسنة العلامه في المختلف و الشهيد الثاني في الروض.

القول الرابع: التفصيل بين وجوب النزع لما يحقق التغير ثم وجوب نزع المقدر إذا كان للنجاسه مقدر خاص و إلا فيجب نزع الجميع فإن تعذر فالتراوح، و هو اختيار المحقق و ذلك لعدم تداخل الأسباب بين ما يزيل التغير و بين المنصوص.

القول الخامس: التفصيل بين ما له مقدر فيجب أكثر الأمرين من المقدر و مما يحقق التغير، و بين ما لا مقدر له فيرجع إلى زوال التغير فقط، و إليه مال صاحب الحدائق.

القول السادس: وجوب نزع الجميع سواء كان للنجاسه مقدر أو لا، و هو اختيار جماعه منهم الصدوق و المرتضى و الشيخ و سائر للأخبار الأمره بنزع الجميع.

منها: روايه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (فإن أنتن غسل الثوب و أعاد الصلاه و نزحت البثر) (١) و هو مطلق يشمل ما لو كان للنجاسه مقدر أم لا، نعم اختلفوا عند تعذر نزع الجميع بين التنزل إلى التراوح يوما و بين النزع حتى يزول التغير فذهب الشيخ إلى الثاني و الباقي إلى الأول.

القول السابع: نزعها أجمع و مع التعذر لغلبه الماء يعتبر أكثر الأمرين من زوال التغير و المقدر، و هو اختيار الشهيد في الدروس.

(١) كما هو القول الثاني و الثالث و الخامس، إلا أنه في الثاني مطلق و في الثالث و الخامس في خصوص المنصوص المقدر.

(٢) لا بمعنى وجوبهما معا كما هو القول الرابع.

(٣) بمجرد الملاقاه.

(٤) وجه الأولويه أن الماء الذي لا- ينجس إلا على وجه واحد و هو الذي لا ينفعل كثيره بمجرد الملاقاه فتطهيره بزوال التغير، فالماء الذي ينجس على أكثر من وجه و هو الذي ينفعل قليله و كثيره بالملاقاه فتطهيره بزوال التغير أولى.

(٥) كما هو القول الخامس و أحد شقى السادس.

(٦) كما هو الشق الثاني للسادس و القول الثالث و الرابع.

ص: ٦٤

أجودهما الثاني (١)، ولو أوجبنا فيه (٢) ثلاثين أو أربعين اعتبر أكثر الأمرين فيه (٣) أيضا (٤).

مسائل

إشارة

(مسائل):

الأولى: الماء المضاف و أحكامه

تعريف الماء المضاف

(الأولى):

(الماء المضاف ما) (٥) أى الشئ الذى (لا يصدق عليه اسم الماء بإطلاقه) مع صدقه عليه (٦) مع القيد كالمعتصر من الأجسام، و الممتزج بها مزجا يسلبه (١) أى وجوب نزح الجميع و ذلك لأنه مما لا نص فيه، هذا و اعلم أن ما لا نص فيه قد اختلف فى مقدار النزح على أقوال ثلاثة:

الأول: نزح الجميع لأن تحصيل الطهاره بعد ثبوت النجاسه لا يتحقق إلا بنزح الجميع، لأن نزح البعض تحكم مع أن الاكتفاء بالبعض موجب للشك فى حصول الطهاره فلا بد من نزح الجميع حتى يحكم بثبوت الطهاره. و هذا أشهر الأقوال كما فى المدارك.

الثانى: وجوب نزح الثلاثين و ذهب إليه البعض استنادا إلى حديث كردويه المتقدم (١) و الوارد فى ماء المطر المخالط للعدره و خراء الكلب و البول، و فيه أنه لا دلالة فى الروايه عليه.

الثالث: نزح الأربعين، و إليه ذهب العلامة فى جملة من كتبه و حكى عن ابن حمزه و الشيخ فى المبسوط و احتج بقوله عليه السلام: (ينزح منها أربعون دلوا و إن كانت مبخره) (٢).

و هذه الروايه لم ترد فى الأصول، نعم ذكرها الشيخ فى المبسوط مع عدم العلم بصدرها بحيث يجعلها مجمله.

(٢) فى غير المقدر.

(٣) فى غير المقدر من زوال التغير و الثلاثين أو الأربعين.

(٤) كالمقدر.

(٥) هو كل ماء يحتاج إلى قيد حتى يصدق عليه لفظ الماء، أو يصح سلب الماء عنه.

١- (١) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الماء المطلق حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الماء المطلق حديث ٤، و نقل الشهيد الأول فى شرح الإرشاد أنه وجد بخط الشيخ فى الاستبصار أن لفظ المبخره بضم الميم و سكون الباء و كسر الخاء و معناه المنتنه، و يروى بفتح الميم و الخاء و معناه موضع النتن.

الإطلاق كالأمرق، دون الممتزج على وجه لا يسلبه الاسم و إن تغير لونه كالممتزج بالتراب، أو طعمه كالممتزج بالملح، و إن أضيف إليهما (١).

(و هو) أى الماء المضاف (طاهر) فى ذاته بحسب الأصل (٢) (غير مطهر) لغيره (مطلقاً) من حدث، و لا خبث اختياراً و اضطراراً (٣) (على) القول (١) فيقال: ماء الملح و ماء التراب و لكن يبقى اسم الماء صادقاً من دون قيد.

(٢) أى لقاعده الطهاره، ثم إذا كان معتصراً من جسم طاهر فيحكم بالطهاره للاستصحاب.

(٣) تفسير للإطلاق، و هو قول المشهور، أما عدم رفعه الحدث سواء كان أكبر أم أصغر فلقوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً (١) حيث وجب التيمم عند فقدان الماء و هذا دليل على عدم جواز رفع الحدث فى حالتى الاختيار و الاضطرار بغير الماء من المائعات.

و لخبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى الرجل يكون معه اللبن أ يتوضأ منها للصلاه؟ قال: لا- إنما هو الماء و الصعيد (٢) و خبر عبد الله بن المغيرة عن بعض الصادقين عليهم السّلام: (إذا كان الرجل لا يقدر على الماء و هو يقدر على اللبن فلا يتوضأ باللبن، إنما هو الماء أو التيمم ٢ و الحصر بهما دليل على نفي رفع الحدث بغيرهما.

و ذهب الصدوق إلى جواز الوضوء بماء الورد و كذا غسل الجنابه لخبر يونس عن أبى الحسن عليه السّلام (قلت له: الرجل يغتسل بماء الورد و يتوضأ به للصلاه، قال: لا بأس بذلك) ٣.

و فى السند محمد بن عيسى عن يونس و قد نقل الصدوق عن شيخه ابن الوليد أنه لا يعتمد على حديث محمد بن عيسى عن يونس، و قال الشيخ فى التهذيب: «إنه خبر شاذ شديد الشذوذ، و إن تكرر فى الكتب و الأصول، فإنما أصله يونس عن أبى الحسن عليه السّلام و لم يروه غيره، و قد أجمعت العصابة على ترك العمل بظاهره» و عن ابن أبى عقيل جواز استعمال المضاف فى مطلق الطهاره عند الاضطرار، و قال فى الجواهر:

«لم نعثر لابن أبى عقيل على مستند».

و أما عدم رفع المضاف للخبث للأخبار:

منها: خبر بريد بن معاويه عن أبى جعفر عليه السّلام: (و لا يجزى من البول إلا الماء) (٣) -

ص: ٦٦

١- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الماء المضاف حديث ١ و ٢.

٢- (١) المائده الآيه: ٩، النساء الآيه: ٤٦.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الماء المضاف حديث ١.

(الأصح)، و مقابله قول الصدوق بجواز الوضوء و غسل الجنابه بماء الورد، استنادا إلى روايه مردوده، و قول المرتضى (١) يرفعه مطلقا (٢) الخبث.

(و ينجس) المضاف (٣) و إن كثر (٤) - و قوله عليه السّلام فيمن أصاب ثوبا نصفه دم أو كله (إن وجد ماء غسله و إن لم يجد ماء صلى فيه) (١) و في ثالث (في رجل ليس عليه إلا ثوب و لا تحل الصلاه فيه و ليس يجد ماء يغسله كيف يصنع؟ قال عليه السّلام: يتيمم و يصلى فإذا أصاب ماء غسله) (٢) إلى غير ذلك من النصوص التي حصرت رفع الخبث بالماء فقط.

و ذهب المفيد و المرتضى إلى رفع الخبث بالمضاف، و احتج السيد بالإجماع و هو عجيب مع مخالفه المشهور له، و احتج بقوله تعالى: وَ ثِيَابَكَ فَطَهِّرْ (٣) و بالأخبار الآمره بالغسل، مع أن التطهير و الغسل يحصل بالمائعات، لأن المقصود إزاله عين النجاسه و هي تتحقق بالمائع، و فيه: إن مفهوم التطهير و الغسل و إن تحقق بالمائعات إلا أن الأخبار قيدته بالماء فقط.

(١) و المفيد.

(٢) بجميع أصنافه لا خصوص ماء الورد.

(٣) للأخبار منها: خبر السكوني عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إن أمير المؤمنين عليه السّلام سئل عن قدر طبخت و إذا في القدر فأره؟ قال: يهراق مرقها و يغسل اللحم و يؤكل) (٤) و خبر زكريا بن آدم عن أبي الحسن عليه السّلام: (عن قطره خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير و مرق كثير قال: يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمه أو الكلب، و اللحم اغسله و كله) (٥).

و المرق و إن كان حقيقه أخرى غير المضاف، إلا أنه كالمضاف في الميعان الموجب لسرايه النجاسه.

(٤) و كان بمقدار ألف كر أو أزيد كأبار النفط فإنه ينجس و لو كان النجس بمقدار رأس إبره، و فيه: عدم السرايه عرفا في مثله خصوصا إذا كان فيه كثره مفرطه.

ص: ٦٧

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب النجاسات حديث ٥ و ٨.

٣- (٣) المدثر الآيه: ٤.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الماء المضاف حديث ٣.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب النجاسات حديث ٨.

بالاتصال (بالنجس) (١) إجماعاً، (و طهره إذا صار) ماء (مطلقاً) (٢) مع اتصاله بالكثير المطلق (٣) لا- مطلقاً (٤) (على) القول (الأصح)، و مقابله طهره بأغلبه الكثير المطلق عليه و زوال أوصافه (٥)، و طهره بمطلق الاتصال به و إن بقى الاسم (٦).

و يدفعهما (٧) مع أصله بقاء النجاسة أن المطهر لغير الماء شرطه وصول الماء إلى كل جزء من النجس، و ما دام مضافاً لا يتصور وصول الماء إلى جميع أجزائه النجسه، و إلا لما بقى كذلك (٨)، و سيأتى له تحقيق آخر فى باب الأظعمه.

(١) و كذا المتنجنس، لأنه كالنجس فى التنجيس.

(٢) بحيث يمتزج بالمعتصم سواء كان كرا أو ذا ماده، بشرط زوال إضافته و صيرورته ماء مطلقاً فيحكم بطهارته لطهاره الماء المعتصم، لأن الماء الواحد حكم واحد بعد خلو الأخبار عن كيفية تطهير المضاف فلا بد من الرجوع إلى القواعد و هذا ما عليه المشهور، و ذهب الشيخ فى المبسوط إلى أن تطهير المضاف متقوم بأمرين، غلبه الماء الكثير عليه و زوال أوصاف المضاف و إن بقى اسمه، و الماء الكثير الذى هو أزيد من الكر هو سبب فى تطهير المضاف عند اتصاله به، و تظهر الثمره بين هذا القول و قول المشهور فيما لو كان الدبس متنجساً و مزجناه بأزيد من الكر بحيث لم تتغير أوصاف المطلق ثم تركناه حتى استقرت أجزاء الدبس تحت الماء فهو ظاهر على قول الشيخ دون قول المشهور المشترط لصيرورته مطلقاً حتى يطهر.

و ذهب العلامة إلى أن تطهير المضاف إنما يتم بمطلق الاتصال بالماء الكثير من دون اشتراط الاستهلاك و إن بقى اسم المضاف و أوصافه، و فيه: إنه لا دليل عليه.

(٣) الذى هو أزيد من الكر.

(٤) فلو اتصل بالقليل فيبقى المضاف على نجاسته بل ينجس الماء القليل لسريان نجاسه المضاف إليه.

(٥) و إن بقى اسمه عند تفرق الأجزاء و هو قول الشيخ.

(٦) و الأوصاف و هو قول العلامة.

(٧) أى يدفع القولين الأخيرين، و الدفع لاستصحاب النجاسة و لأن التطهير متقوم بوصول الماء إلى كل جزء من أجزاء المتنجنس، و ما دام اسم المضاف صادق عليه يقطع بعدم وصول الماء إلى كل أجزائه، فكيف يحكم بطهارته؟.

(٨) أى و إن وصل الماء إلى كل جزء من أجزائه لما بقى المضاف مضافاً بل يصير مطلقاً.

(و السؤر) (١) و هو الماء القليل (٢) الذى باشره جسم ءىوان (تابع للءىوان الذى باشره) فى الطهارة (٣) (١) و هو بقاء الماء الذى بقاءها الشارب من الماء القليل كما عن ءماعه من أهل اللغة، أو بقاء المشروب كما فى المعتبر، بل عن الأزهرى اتفاق أهل اللغة على أن سائر الشىء باقىة قليلاً كان أو كئيراً.

هذا فما عن ءماعه من الفقهاء منهم الشارء هنا من أنه ماء قليل لاقى جسم ءىوان لىس فى محله لأن السؤر هو البقاء الملقى لقم الءىوان.

و دعوى أن ءكم الملقى للقم هو ءكم الملقى لغيره من بقاء أجزاء جسم الءىوان فلذا صء إطلاق السؤر على الءمىع غير مسموعه لأنها تصلء لتعمىم الءكم و لا تصلء لإرادته غير المعنى الءقىقى أو توسعته من لفظ السؤر.

(٢) لعدم إطلاق السؤر على ماء البحر بعد الشرب منه عرفاً.

(٣) فإذا كان الءىوان طاهر العىن فسؤره طاهر و إن كان الءىوان غير مأكول اللحم كما علىه المشهور للأءبار.

منها: ءبر معاوىة بن شرىء: (سأل عذافر أبا عبد الله علىه السلام - و أنا عنده - عن سؤر السنور و الشاه و البقرة و البعبر و الءمار و الفرس و البغل و السباع، ىشرب منه أو ىتوضأ منه؟ فقال علىه السلام: نعم، اشرب منه و توضأ قال: قلت له: الءلب؟ قال علىه السلام:

لا، قلت: ألىس هو سءع؟ قال علىه السلام: لا- و الله إنه نجس، لا- و الله إنه نجس) (١) و هى صرىءه فى دوران السؤر مدار الءىوان الذى باشره طهارة و نجاسة. و عن الشىء فى المبسوط و ابن إدرىس نجاسة سؤر ما ىمكن التءرز منه من ءىوان الءضر إذا كان غير مأكول اللحم لمرسل الوشاء عن أبى عبد الله علىه السلام: (أنه كان ىكره سؤر كل شىء لا ىؤكل لحمه) (٢) بدعوى أن الكراهة فى الءبر بمعنى الءرمه لمفهوم موثق عمار بن موسى عن أبى عبد الله علىه السلام (سئل عما ىشرب منه الءمامه، فقال علىه السلام: كل ما أكل لحمه فتوضأ من سؤره و اشرب) (٣) و مفهومه: ما لا ىؤكل لحمه لا ىتوضأ من سؤره و لا ىشرب و هو ىفءد النجاسة، إلا أن هذه الأءبار قد ءملت على الكراهة عند المشهور ءمعا بىنها و بىن ما تقدم.

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأسار ءءىث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الأسار ءءىث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الأسار ءءىث ٢.

و النجاسه و الكراهه (١)،(و يكره سؤر الجلال) (٢) و هو المغتذى بعذره الإنسان محضا (٣) إلى أن ينبت عليها لحمه، و اشتدّ عظمه، أو سمي في العرف جلالاً (٤) (١) المشهور على كراهه سؤر مكروه اللحم كالخيل و البغال و الحمير، و ليس لهم دليل ظاهر، و لذا أنكر جماعه من الأصحاب الضابطه بين كراهه اللحم و كراهه السؤر، نعم هناك موارد يكره سؤر محرم اللحم أو مأكوله قد ذكرها المصنف في المتن.

(٢)الجلال يحرم أكل لحمه على المشهور لصحيح هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا تأكلوا لحوم الجلاله، فإن أصابك من عرقها فاغسله(١) إلا أن الشيخ قد ذهب إلى كراهه أكله و ليس له مستند ظاهر.

فهو و إن حرم لحمه إلاّ- أنه طاهر العين و إن وقع الكلام في عرقه فالمشهور بين المتقدمين على النجاسه و المتأخرون على الطهاره.

و أما سؤره فقد ذهب الشيخ في المبسوط و السيد و ابن الجنيد و العلامه إلى نجاسته مع كونه طاهر العين استنادا إلى روايه عمار الساباطى عن أبي عبد الله عليه السّلام: (سئل عما تشرب منه الحمامه، فقال عليه السّلام: كل ما أكل لحمه فتوضأ من سؤره و اشرب(٢) و الجلال لا- يؤكل لحمه فيحرم سؤره إلا أن المشهور حملوه على الكراهه كما تقدم، نعم عن سيد المدارك أن الحكم بالكراهه ينبغى تعميمه إلى كل ما لا يؤكل لحمه سواء كان جلالاً أو غيره و هو الحق.

(٣)على المشهور لمرسل موسى بن أكيل عن أبي جعفر عليه السّلام: (فى شاه شربت بولا ثم ذبحت، فقال عليه السّلام: يغسل ما فى جوفها ثم لا بأس به، و كذلك إذا اعتلفت العذره ما لم تكن جلاله، و الجلاله هى التى يكون ذلك غذاؤها(٣) و العذره هى غائط الإنسان و لا أقل من الانصراف إلى ذلك، و عن الحلبي أن الجلال هو ما اغتذى بمطلق النجس و لا دليل له.

(٤)اعترف أكثر من واحد بعدم تعرض النصوص لتعيين المده التى يحصل بها الجلل، فما عن بعضهم من تقدير المده بيوم و ليله، و عن آخر بما يظهر النتن فى لحمه و جلده، و عن ثالث بما ينمو فى البدن و تصير العذره جزءا منه كما عليه الشارح لا دليل عليه، فالمرجع هو العرف و لذا أحال عليه الشارح أخيرا.

ص: ٧٠

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الأسأر حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الأسأر حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الأطمعه و الأشربه حديث ٢.

قبل أن يستبرأ بما يزيل الجلل،(و آكل الجيف (١) مع الخلو) أى خلّو موضع الملاقاه للماء (عن النجاسه) (٢) و سؤر (الحائض المتهمه) (٣) بعدم التنزه عن النجاسه، و ألحق بها المصنف فى البيان كل متهم بها (٤) و هو حسن،(و سؤر البغل و الحمار) (٥) و هما داخلان فى تبعيته (٦) للحيوان فى الكراهيه، و إنما خصّيهما لتأكد الكراهيه فيهما (٧)،(و سؤر الفأره (٨) و الحيه) (٩)، و كل ما لا يؤكل (١)ذهب الشيخ فى النهايه و العلامه فى المختلف إلى نجاسه سؤره، و قال فى الجواهر:

«لا نعرف له وجهاً» و المشهور إلى الكراهه و لا دليل لهم.

(٢)لأنه مع عدم الخلو ينجس الماء بملاقاه النجاسه.

(٣)لموثق ابن يقطين عن أبى الحسن عليه السّلام: (فى الرجل يتوضأ بفضل الحائض؟ قال عليه السّلام: إذا كانت مأمونه فلا بأس)(١).

(٤)أى بالنجاسه، لأن المدار على الائتمان و عدمه كما هو مفاد الخبر المتقدم.

(٥)و المراد به الأهلى، و ألحق بهما الخيل، و قد تقدم أنه لا دليل على كراهيه سؤر مكروه اللحم.

(٦)أى تبعيه السؤر.

(٧)و قد أستفيد تأكد الكراهه من مفهوم مضمرة سماعه (هل يشرب سؤر شىء من الدواب و يتوضأ منه؟ فقال: أما الإبل و البقر و الغنم فلا بأس)(٢) ففى غيرها الشامل للبغل و الحمير بأس، و هو محمول على الكراهه جمعا بينها و بين ما تقدم على طهاره سؤر غير نجس العين.

(٨)فعن الشيخ فى التهذيب و المفيد فى المقنعه الحكم بنجاسه سؤرها، و المشهور على الكراهه جمعا بين خبر سعيد الأعرج عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن الفأره تقع فى السمن أو الزيت ثم تخرج منه حيا، قال: لا بأس به)(٣) و خبر على بن جعفر عن أخيه (عن الفأره الرطبه قد وقعت فى الماء فتمشى على الثياب أ يصلى فيها؟ قال: اغسل ما رأيت من أثرها، و ما لم تره انضحه بالماء)(٤).

(٩)لخبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى حيه دخلت حبا فيه ماء و خرجت منه،-

ص: ٧١

١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الأسأر حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الأسأر حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب الأطمعه المحرمه حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب النجاسات حديث ٢.

لحمه (١) إلا الهر (٢)، (و ولد الزنا) (٣) قبل بلوغه (٤)، أو بعده مع إظهاره للإسلام (٥).

الثانيه: فى التباعد بين البئر و البالوعه

(الثانيه):

يستحبّ التباعد بين البئر و البالوعه (٦) -قال: إذا وجد ماء غيره فليهرقه (١) و هو ظاهر فى الكراهه.

(١) قد تقدم الكلام فيه.

(٢) و يشهد له صحيح زواره عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى كتاب على عليه السّلام أن الهر سبع، و لا بأس بسؤره، و إنى لأستحى من الله أن أدع طعاما لأن الهر أكل منه) (٢).

(٣) لمرسله الوشاء عن أبى عبد الله عليه السّلام: (أنه كره سؤر ولد الزنا و سؤر اليهودى و النصرانى و المشرك، و كل من خالف الإسلام، و كان أشدّ ذلك عنده سؤر الناصب) (٣).

و ذهب الصدوق و السيد و ابن إدريس إلى نجاسه سؤره، لأنه نجس العين كافر.

(٤) لأنه محكوم بالطهاره، غايته يكره سؤره للنص.

(٥) بل الحكم مع إنكاره للإسلام أو لضروره منه، و إلا فمع إظهاره فهو مسلم.

(٦) المشهور على استحباب البعد بين البئر و البالوعه بخمس أذرع إذا كانت الأرض صلبه أو كانت البئر فوق البالوعه، و بسبع أذرع إذا كانت الأرض سهله أو كانت البالوعه مساويه أو أعلى من البئر.

و حجتهم الجمع بين مرسله قدامه عن أبى عبد الله عليه السّلام: (سألته كم أدنى ما يكون بين البئر بئر الماء و البالوعه؟ فقال عليه السّلام: إن كان سهلا فسبع أذرع، و إن كان جبلا فخمس أذرع) (٤) بناء على كون أرض الجبل صعبه كما هو الغالب.

و بين خبر الحسن بن رباط عن أبى عبد الله عليه السّلام: (سألته عن البالوعه تكون فوق البئر، قال عليه السّلام: إذا كانت فوق البئر فسبعه أذرع، و إذا كانت أسفل من البئر فخمسه -

ص: ٧٢

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الأسأر حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الأسأر حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الأسأر حديث ٢.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الماء المطلق حديث ٢ و ٣ و ٦.

التي يرمى فيها ماء النرح (١) (بخمس أذرع في) الأرض (الصَّلبه) بضم الصاد و سكون اللام، (أو تحتيه) قرار (البالوعه) (٢) عن قرار البئر، (و إلا يكن) (٣) كذلك بأن كانت الأرض رخوه و البالوعه مساويه للبئر قرارا، أو مرتفعه عنه (٤) (فسيع) أذرع.

و صور المسأله على هذا التقدير ست (٥) يستحب التباعد في أربع منها بخمس (٦)، و هي الصَّلبه مطلقا (٧)

-أذرع من كل ناحيه، و ذلك كثير(١).

و ذهب ابن الجنيد إلى سبع أذرع إذا كانت الأرض صلبه أو كانت البئر أعلى، و إلى اثني عشر ذراعا إذا كانت الأرض سهله أو كانت البالوعه أعلى لخبر محمد بن سليمان الديلمي عن أبيه: (سألت أبا عبد الله عليه السَّلام عن البئر و يكون إلى جنبها الكنيف، فقال لي: إن مجرى العيون كلها مع مهب الشمال - و في نسخه: من مهب الشمال، فإذا كانت البئر النظيفه فوق الشمال و الكنيف أسفل منها لم يضرها إذا كان بينهما أذرع، و إن كان الكنيف فوق النظيفه فلا أقل من اثني عشر ذراعا، و إن كانت تجاها بحذاء القبلة و هما مستويان في مهب الشمال فسبعه أذرع) ٢، و الروايه ضعيفه بمحمد فهو ضعيف كما في رجال النجاشي، و بأبيه سليمان فكان غالبا، بالإضافة إلى قصور دلالتها على جميع ما أفاده ابن الجنيد.

(١) ليس المراد من البالوعه خصوص ما يرمى فيها ماء النرح، بل الأعم منها و من مجمع النجاسات كما في روايه الديلمي حيث عبّر بالكنيف.

(٢) التحتيه و الفوقيه بالنسبه إلى قرار البئر و قرار البالوعه، و لا عبره بالجبهه الفوقيه من البئر و البالوعه.

(٣) أي و إن لم تكن الأرض صلبه، أو كانت سهله و لم يكن قرار البئر أعلى.

(٤) عن قرار البئر.

(٥) لأن الأرض إما صلبه و إما رخوه و على التقديرين فقرار البئر إما أعلى و إما مساو و إما أدنى فالصور ست.

(٦) أي بخمس أذرع.

(٧) سواء كان قرار البئر أعلى أو مساو أو أدنى.

ص: ٧٣

و الرّخوه مع تحتيه البالوعه، و بسيع (١) فى صورتين و هما مساواتهما (٢)، و ارتفاع البالوعه فى الأرض الرّخوه، و فى حكم الفوقيه المحسوسه الفوقيه بالجبهه (٣) بأن يكون البثر فى جهه الشمال، فيكفى الخمس مع رخاوه الأرض و إن استوى القراران، لما ورد من أن «مجارى العيون مع مهب الشمال».

(و لا- ينجس) البثر (بها) أى بالبالوعه و إن (تقاربتا) (٤) إلا- مع العلم بالاتصال) أى اتصال ما بها من النجس بماء البثر، لأصالة الطهاره و عدم الاتصال (٥).

الثالثه: فى عدد النجاسات

اشاره

(الثالثه):

النجاسات عشره

(النجاسه) أى جنسها (عشره: البول (٦)، (١) أى بسيع أذرع.

(٢) أى مساواه البالوعه و البثر قرارا فى الأرض الرخوه.

(٣) أى بجبهه الأرض حيث إن الشمال أعلى من الجنوب كما فى خبر الديلمى المتقدم.

(٤) لقاءه الطهاره، و لخبر محمد بن القاسم عن أبى الحسن عليه السّلام (فى البثر يكون بينها و بين الكنيف خمسه أذرع أو أقل أو أكثر يتوضأ منها؟ قال: ليس يكره من قرب و لا بعد، يتوضأ منها و يغتسل ما لم يتغير الماء) (١).

(٥) عند الشك فيه و الأصل العدم.

(٦) أما بول الإنسان فلاخبار:

منها: صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام: (سألته عن البول يصيب الثوب، فقال عليه السّلام: اغسله مرتين) (٢) و هو ظاهر فى بول الإنسان بلا فرق بين بول النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم و غيره، و خالف الشافعى فحكم بطهاره بول النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم استنادا إلى روايه عندهم من قوله صلّى الله عليه و آله و سلّم لأم أيمن عند ما شربت بوله (إذن لا تلج النار بطنك) (٣)، و هو على فرض التسليم بسنده لا يدل على الطهاره إذ لعل الثواب لانقيادها و محبتها لا لطهاره البول.

و عن الإسكافى طهاره بول الرضيع قبل أن يغتدى بالطعام لخبر السكونى عن أبى -

-
- ١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق حديث ٤.
 - ٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب النجاسات حديث ١.
 - ٣- (٣) شرح الشفاء للخفاجي ج ١ ص ٣٦٢.

(و الغائط (١) من غير المأكول) لحمه بالأصل، أو العارض (ذى النفس) أى الدم -عبد الله عليه السّلام: (و لبن الغلام لا يغسل منه الثوب، و لا بوله قبل أن يطعم)^(١) و هو محمول على عدم اعتبار الغسل المعتبر فى بول البالغ، لا على طهاره بول الرضيع.

و أما بول الحيوان فما يؤكل لحمه طاهر، و ما لا يؤكل لحمه نجس للأخبار.

منها: صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه)^(٢).

(١)أما غائط الإنسان فللأخبار:

منها: خبر عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (إنما عليه أن يغسل ما ظهر منها - يعنى المقعده - و ليس عليه أن يغسل باطنها)^(٣) و خبر الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى الرجل يطأ فى العذره أو البول أ يعيد الوضوء؟ قال: لا، و لكن يغسل ما أصابه)^(٤).

و أما عذره الحيوان الذى لا يؤكل لحمه فللأخبار:

منها: صحيح عبد الرحمن عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن الرجل يصلى و فى ثوبه عذره من إنسان أو سنّور أو كلب، أ يعيد صلاته؟ قال: إن كان لم يعلم فلا يعيد)^(٥) و خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السّلام (عن الدقيق يقع فيه خرد الفأره هل يصلح أكله إذا عجن مع الدقيق؟ قال: إذا لم تعرفه فلا - بأس، و إن عرفته فلتطرحه)^(٦) ثم لا - فرق فى نجاسه بول و غائط ما لا يؤكل لحمه بين كونه برياً أو بحرياً للإطلاق، و لا فرق بين كونه صغيراً أو كبيراً، و لا بين أن تكون حرمة أصله كالسباع أو عارضيه للإطلاق، بالإضافة إلى صحيح هشام عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا تأكلوا لحوم الجلاله، فإن أصابك من عرقها فاغسله)^(٧) و هو دال على حرمة أكل الجلال فيندرج تحت عموم قوله عليه السّلام: (اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه)^(٨).

و فى موطوء الإنسان خبر مسمع عن أبى عبد الله عليه السّلام (إن أمير المؤمنين عليه السّلام -

ص: ٧٥

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب النجاسات حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب النجاسات حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب أحكام الخلو حديث ٢.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٢.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب النجاسات حديث ٥.

٦- (٦) الوسائل الباب - ٦٤ - من أبواب الأطمعه المحرمه حديث ٣.

٧- (٧) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الأسار حديث ١.

٨- (٨) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب النجاسات حديث ٢.

-سئل عن البهيمة التي تنكح فقال عليه السلام: حرام لحمها و كذلك لبنها(١) و في الغنم الذي شرب لبن الخنزيره موثق حنان عن أبي عبد الله عليه السلام (عن جدي رضع من لبن خنزيره حتى شبّ و كبر و اشتد عظمه، ثم إن رجلا- استفحله في غنمه فخرج له نسل، فقال عليه السلام: أما ما عرفت من نسله بعينه فلا تقربه، و أما ما لم تعرفه فكله)(٢).

نعم استثنى أمران:

الأول: ما لا نفس له سائله بدعوى انصراف الأخبار المتقدمه الوارده في بول و أرواث ما لا يؤكل لحمه إلى خصوص ما له نفس سائله، و وجه الانصراف إما لأن ما لا نفس له لا لحم له كالذباب، و إما له لحم و يسمى روثه بالرجيع، و توقف المحقق فيه، ثم إن المراد بذى النفس السائله هو ما كان له دم يجتمع في العروق و يخرج عند قطعها بقوه و دفق، و قد نسبه الفيومي في المصباح إلى أهل اللغه و الأصحاب.

الثاني: بول الطير و خرؤه و إن كان مما لا- يؤكل لحمه، كما ذهب إليه العماني و الجعفي و الصدوق و الشيخ و جماعه من المتأخرين لخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (كل شيء يطير فلا بأس ببوله و خرئه)(٣).

و المشهور أعرضوا عن هذا الخبر و تمسكوا بعموم صحيح ابن سنان المتقدم (اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه)(٤) ، قال العلامة في التذكرة: (و قول الشيخ (رحمه الله) في المبسوط بطهاره ذرق ما لا- يؤكل لحمه من الطيور لروايه أبي بصير ضعيف، لأن أحدا لم يعمل بها) و قال ابن إدريس في السرائر: (و رويت روايه شاذه لا يعول عليها أن ذرق الطير طاهر سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكوله، و المعول عليه عند محققى أصحابنا و المحصلين منهم خلاف هذه الروايه، لأنه هو الذي تقتضيه أخبارهم المجمع عليها).

و فيه: إن خبر أبي بصير صحيح السند و هو مؤيد بأخبار:

منها: خبر غياث عن جعفر عن أبيه عليهم السلام (لا بأس بدم البراغيث و البق و بول-

ص: ٧٦

١- (١) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الأئمة المحرمه حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الأئمة المحرمه حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب النجاسات حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب النجاسات حديث ٢.

-الخشاشيف(1) و صحيح على بن جعفر عن أخيه عليهما السلام (عن الرجل يرى في الثوب خرق الطير أو غيره هل يحكّه و هو في الصلاة؟ قال عليه السلام: لا بأس)(2) و خبر الجعفریات عن موسى بن جعفر عن آبائه عليهم السلام (إن عليا سئل عن الصلاة في الثوب الذى فيه أبوال الخفاش و دماء البراغيث فقال: لا بأس بذلك)(3).

هذا فضلا عن أن الطير فاقد البول و لذا قال في المستند: (إن الطير إما فاقد للبول كما هو الظاهر في أكثر الطيور حيث لم يطلع أحد على بول له، و يستبعد وجوده و عدم الاطلاع عليه سيما في المأنوسه)، و عن السيد المقدس البغدادي: العلم بعدم البول لغير الخفاش.

و يؤيده ما في توحيد المفضل: (تأمل - يا مفضل - جسم الطائر و خلقته، فإنه حين قدّر أن يكون طائرا في الجو خفف جسمه و أدمج خلقه، فاقصر به من القوائم الأربع على اثنتين، و من الأصابع الخمسة على أربع، و من منفضين للزبل و البول على واحد يجمعهما - إلى أن قال - خلق الخفاش خلقه عجيبه بين خلقه الطير و ذوات الأربع، و هو لذوات الأربع أقرب، و ذلك أنه ذو أذنين ناشزتين و لسان و وبر، و هو يلد ولادا و يرضع و يبول، و يمشى إذا مشى على أربع. و كل هذا خلاف صفة الطير) و هو صريح بعدم وجود بول للطير إلا الخفاش.

و على ما تقدم فلا عموم في صحيح ابن سنان: (اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه)(4) يشمل الطير لخروجه تخصصا، هذا بالنسبة للبول، و أما بالنسبة للغائط فلا يوجد دليل لفظي عام أو مطلق حتى يتمسك به لإثبات نجاسه خرق الطير، غايه ما يوجد أخبار خاصه بالعدره و خرق الفأره و هذا لا يمكن تعميمه إلى ما يخرج من الطير لأنه يسمى بالرجيع مع أن العذره مختصه بفضله الإنسان، نعم لا بد من الحكم بركاهه بول الخشاش جمعاً بين ما دل على طهاره بول الخشاش و قد تقدم و بين روايه داود الرقي (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الخشاشيف يصيب ثوبى فأطلبه و لا أجده، قال عليه السلام: اغسل ثوبك)(5).

ص: ٧٧

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب النجاسات حديث ٥.
- ٢- (٢) البحار ج ٨٠ باب ١٨ - من كتاب الطهاره حديث ٤.
- ٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ٦ - من أبواب النجاسات حديث ١.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب النجاسات حديث ٢.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب النجاسات حديث ٤.

القوى الذى يخرج من العرق عند قطعه،(و الدم (١) و المنى (٢) من ذى النفس) -وقيل: بأن جمعا من أهل الخبره اختبروا الخفاش فوجدوه مما ليس له نفس سائله فيخرج عن عموم ابن سنان المتقدم تخصصا، ثم اعلم أن المصنف و الشارح حكما بنجاسه بول الطير و خرثه لعدم استثنائهما من بول و غائط غير مأكول اللحم.

(١) بلا- خلايف فيه، و يدل عليه قوله تعالى: إِلَّا- أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ (١) بناء على ظهور الرجس فى النجاسه، و للأخبار:

منها: صحيح إسماعيل بن جابر عن أبى عبد الله عليه السلام: (قال فى الدم يكون فى الثوب: إن كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة، و إن كان أكثر من قدر الدرهم و كان رآه فلم يغسله حتى صلى فليعد صلاته) (٢). و خصّ الدم بما له نفس سائله لخبر عبد الله بن أبى يعفور: (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما تقول فى دم البراغيث، قال:

ليس به بأس، قلت: إنه يكثر و يتفاحش، قال: و إن كثر) (٣) و خبر غياث المتقدم (لا- بأس بدم البراغيث و البق و بول الخشاشيف) (٤) و خبر السكونى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: (إن عليا عليه السلام كان لا يرى بأسا بدم ما لم يذكى يكون فى الثوب فيصلى فيه الرجل، يعنى دم السمك) (٤) بناء على أن ما لم يذكى أى غير قابل للتذكيه هو الذى لا نفس له سائله.

(٢) للأخبار منها: حسنه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا احتلم الرجل فأصاب ثوبه شىء فليغسل الذى أصابه، فإن ظن أنه أصابه شىء و لم يستيقن و لم ير مكانه فلينضحه بالماء) (٥) و صحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام: (ذكر المنى و شدده و جعله أشد من البول) (٧)، و هو عام يشمل منى الإنسان و الحيوان، برىا كان الحيوان أو بحريا، و خصّ بصدى النفس السائله لأن ما لا نفس سائله له لا منى له، و لا أقل من الشك فى ذلك، و على فرض وجود منى لما لا نفس سائله فأصاله الطهاره محكمه بعد كون الأخبار المتقدمه منصرفه إلى منى ما له نفس سائله بل إلى خصوص منى الإنسان.

ص: ٧٨

١- (١) الأنعام الآية: ١٤٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب النجاسات حديث ٢.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب النجاسات حديث ١ و ٥.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب النجاسات حديث ٢.

٥- ((٦ و ٧) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب النجاسات حديث ٤ و ٢.

آدميا كان أم غيره، بزيا أم بحريا،(و إن أكل لحمه، و الميتة (١) منه) أى من ذى النفس و إن أكل،(و الكلب (٢) و الخنزير (٣)

(١)أما ميتة الإنسان فللأخبار منها: حسنه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام: (سألته على الرجل يصيب ثوبه جسد الميت فقال: يغسل ما أصاب الثوب)(١) و خبر إبراهيم بن ميمون عن أبي عبد الله عليه السّلام (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل يقع ثوبه على جسد الميت فقال: إن كان غسّيل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه، و إن كان لم يغسّل فاغسل ما أصاب ثوبك منه)(٢).

و يستثنى منه المعصوم و الشهيد و من شرع له الغسل قبل موته كالمرجوم و سيأتي الكلام فى هذه المستثنيات إنشاء الله تعالى.

و أما ميتة الحيوان فللأخبار أيضا، و هى كثيرة منها: خبر حفص بن غياث عن أبي عبد الله عليه السّلام: (لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائله)(٣) و موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (سئل عن الخنفساء و الذباب و الجراد و النملة و ما أشبه ذلك يموت فى البئر و الزيت و السمن و شبهه، قال: كل ما ليس له دم فلا بأس)٤.

(٢)للأخبار منها: روايه معاويه بن شريح عن أبي عبد الله عليه السّلام: (سئل عن سؤر الكلب يشرب منه أو يتوضأ، قال: لا، قلت: أليس هو سبع؟ قال: لا- و الله إنه نجس، لا- و الله إنه نجس)(٤) و صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السّلام (فى الكلب يصيب شيئا من جسد الرجل، قال: يغسل المكان الذى أصابه)٥.

(٣)لقوله تعالى: إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ (٥) بناء على كون الرجس بمعنى النجس كما هو الظاهر.

و خبر خيران الخادم: (كتبت إلى الرجل عليه السّلام أسأله عن الثوب يصيبه الخمر و لحم الخنزير أ يصلى فيه أم لا؟ فإن أصحابنا اختلفوا فيه، فقال بعضهم: صل فيه فإن الله إنما حرّم شربها، و قال بعضهم: لا تصل فيه، فكتب عليه السّلام: لا تصل فيه فإنه رجس)(٦).

ص: ٧٩

١- (١) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب النجاسات حديث ٢ و ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب النجاسات حديث ٢ و ١.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب النجاسات حديث ٢ و ١.

٤- ((٥ و ٦) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب النجاسات حديث ٦ و ٨.

٥- (٧) الأنعام الآيه: ١٤٥.

٦- (٨) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب النجاسات حديث ٢.

البريان (١)، و أجزاءهما (٢) و إن لم تحلها الحياه، و ما تولد منهما (٣) و إن باينهما فى الاسم (٤). أما المتولد من أحدهما و طاهر (٥) فإنه يتبع فى الحكم الاسم و لو لغيرهما، فإن انتفى المماثل فالأقوى طهارته و إن حرم لحمه، للأصل فيهما (٦).

(و الكافر) أصليا، و مرتدا (٧): و إن انتحل الإسلام مع جحده لبعض ضرورياته (٨):

(١) لأن البرى هو المتبادر من الأخبار المتقدمه، و ذهب ابن إدريس إلى نجاسه الكلب البحرى تمسكا بالإطلاق، و ردّ بأنه يلزمه الحكم بنجاسه الخنزير البحرى بالإضافة إلى عدم إحراز الإطلاق مع التبادر السابق.

(٢) سواء كان الجزء مما تحله الحياه كاللحم أم مما لا تحله الحياه كالشعر و العظم، لكون الجميع أجزاء للكلب و الخنزير، بعد ثبوت النجاسه لعينهما فلا محاله تكون الأجزاء نجسه لأن المركب عين الأجزاء.

و ذهب السيد المرتضى إلى طهاره الجزء الذى لا تحله الحياه لصحيح زراره عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر، هل يتوضأ من ذلك الماء؟ قال عليه السلام: لا بأس) (١).

و فيه: عدم ظهوره فى طهاره شعر الخنزير إذ لعل السؤال من ناحيه احتمال تقاطر الماء من الحبل على ما فى الدلو.

(٣) من الكلب و الخنزير فهو محكوم بالنجاسه إن صدق عنوان الكلبيه أو الخنزيره عليه.

(٤) بحيث لم يصدق عليه عنوان أحدهما و كان حقيقه ثالثه، هذا ما ذهب إليه الشهيدان، و فيه: إن الأحكام تابعه للأسماء، فإن لم يصدق عليه عنوان أحدهما فهو محكوم بالطهاره لقاعده الطهاره.

(٥) كما لو نرى كلب على حيوان فأولده، روعى فى ذلك اسمه، فإن صدق عليه عنوان أحدهما فله حكمه و إلا- فهو طاهر لقاعده الطهاره.

(٦) فى الطهاره و أكل اللحم، أما الطهاره فالأصل هو قاعده الطهاره و أما أكل اللحم فالأصل فيه الحرمة ما لم يقيم دليل على حله بالتذكيه.

(٧) لإطلاق الأخبار الآتية.

(٨) هل إنكار الضرورى موجب للكفر بما هو سبب مستقل، أو بما هو راجع إلى إنكار-

ص: ٨٠

-النبوه، و ظاهر الأصحاب على الأول لنصوص منها: مكاتبه عبد الرحيم القصير (قال عليه السّلام: و لم يخرج به إلى الكفر إلا الجحود و الاستحلال، بأن يقول للحلال هذا حرام، و للحرام هذا حلال)(١) و صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام: (من ارتكب كبيره من الكبائر فزعم أنها حلال أخرجه ذلك من الإسلام)(٢) و صحيح بريد العجلي عن أبي عبد الله عليه السّلام: (سألته عن أدنى ما يكون به العبد مشركا، قال عليه السّلام: من قال للنواه أنها حصاه و للحصاه أنها نواه، ثم دان به)(٣).

و هذه الأخبار لم تقيد المجحود بكونه ضروريا فتحمل على إنكار ما ثبت أنه من الدين سواء كان ضروريا أو لا، ليستلزم جحوده إنكار النبوه التي هي الأصل الثاني من أصول الدين، و إنكار النبوه موجب للكفر، و هذا ما عليه جماعه و هو المتعين.

ثم إن الكافر بجميع أصنافه نجس على المشهور، و لم يعرف الخلاف في غير الكتابي، بل ادعى الإجماع في التهذيب و التذكرة، و عليه فالكافر بجميع أصنافه غير الكتابي نجس للإجماع، و لقوله تعالى: **إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ** (٤) و لا يوجد خبر يدل على نجاسته، و كأنه لمعروفه الحكم بينهم.

و أما الكتابي من اليهود و النصارى و المجوس بناء على أن للأخير كتابا قد حرّفوه فالمشهور على نجاستهم، و ذهب ابن الجنيد و العماني و الشيخ في باب الأسآر من النهايه و المفيد في العزیه و سيد المدارك و جماعه من المتأخرين إلى الطهاره، مع العلم أن العامه إلا القليل منهم قائلون بالطهاره.

و استدل للنجاسه بقوله تعالى: **إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ** هذا ٥.

و نوقش بأن النجس مصدر لا- يمكن حمله على الأعيان إلا- بتقدير لفظ (ذو)، فتكون نسبه النجاسه للمشركين باعتبار عدم انفكاك ظاهر جسدهم من النجاسات العرضيه كالخمر و الخنزير، و هذا لا يدل على نجاستهم الذاتيه.

و ردّ كما في المعبر و غيره بأنه يصح حمل المصدر على العين مبالغه كما تقول: زيد-

ص: ٨١

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ١٨ و ١٠.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ١٨ و ١٠.

٣- (٣) الوافي باب أدنى الكفر و الشرك و الضلال حديث ٢.

٤- ((٤ و ٥) التوبه الآيه: ٢٨.

-عدل، هذا فضلا عن أن النجس بالفتح وصف كالنجس بالكسر، و هو ضد الطاهر كما عن القاموس.

و نوقش أيضا بأن الدليل أخص من المدعى، لأن الآيه مختصه بالمشركين دون غيرهم من أصناف الكفار، و ردّ بالإجماع على عدم الفصل، و بأن أهل الكتاب مشركون لقوله تعالى: اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَ رُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ (١).

و نوقش أيضا بأن النجس لم يثبت كون المراد منه هو النجاسه، لأن النجس بالفتح ظاهر فى الخبائث النفسانيه كما عليه العامه، أو أنه ظاهر فى المستقذر العرفى و هو غير النجاسه بحسب الحقيقه المتشرعيه، و ردّ بأن النجس بالفتح مستعمل ضد الطاهر كما عن القاموس، و لذا فرّع عليه عدم دخولهم المسجد الحرام، و تخصيص المسجد الحرام لأن من عاداتهم الجاهليه الدخول إليه و إقامه بعض الشعائر فيه.

و استدلل للنجاسه بأخبار منها: خبر سعيد الأعرج: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر اليهودى و النصرانى فقال عليه السلام: لا) (٢) و خبر أبى بصير عن أحدهما عليهما السّلام: (فى مصافحه المسلم اليهودى و النصرانى، قال عليه السلام: من وراء الثوب، فإن صافحك بيده فاغسل يدك) ٣ و صحيح على بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام: (عن مؤاكله المجوسى فى قصعه واحده و أرقد معه على فراش واحد و أصفحه، قال عليه السّلام: لا) ٤، و روايه هارون بن خارجه: (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: إني أخالط المجوس فأكل من طعامهم، قال عليه السّلام: لا) (٣) و صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: (فى رجل صافح مجوسيا فقال: يغسل يده و لا يتوضأ) ٥ و صحيح على بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام: (عن النصرانى يغتسل مع المسلم فى الحمام، قال: إذا علم أنه نصرانى اغتسل بغير ماء الحمام إلا أن يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل) ٧.

و استدلل للطهاره بقوله تعالى: وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَ طَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ (٤) و ردّ الاستدلال بأن المراد من الطعام هو الحبوب كما فى الأخبار و لنص أهل -

ص: ٨٢

١- (١) التوبه الآيه: ٣١.

٢- ((٢ و ٣ و ٤)) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب النجاسات حديث ٨ و ٥ و ٦.

٣- ((٥ و ٦ و ٧)) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب النجاسات حديث ٧ و ٣ و ٩.

٤- (٨) المائده الآيه: ٥.

و ضابطه (١): من أنكر الإلهيه، أو الرساله (٢)، أو بعض ما علم ثبوته من الدين -اللغه، قال فى المصباح المنير: «إذا أطلق أهل الحجاز الطعام عنوا به البر خاصة».

و للأخبار منها: صحيح العيص: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن مؤاكلة اليهود و النصارى و المجوس فقال عليه السّلام: إذا كان من طعامك و توضأ فلا بأس) (١) و صحيح إسماعيل بن جابر: (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: ما تقول فى طعام أهل الكتاب؟ فقال: لا- تأكله، ثم سكت هنيهة ثم قال: لا تأكله، ثم سكت هنيهة ثم قال: لا تأكله و لا تتركه تقول إنه حرام، و لكن تتركه تنزه عنه، إن فى آيتهم الخمر و لحم الخنزير) (٢) و روايه عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (سألته عن الرجل هل يتوضأ من كوز أو إناء غيره إذا شرب منه على أنه يهودى، فقال: نعم، فقلت: من ذلك الماء الذى شرب منه، قال: نعم) (٣).

بل أخبار الطهاره بشهاده جماعه من الفقهاء هى أكثر عددا و أصح سندا، و أظهر دلالة بحمل أخبار النجاسه على نجاستهم العرضيه من وجود الخمر و الخنزير عندهم، إلا أن المشهور قدموا أخبار النجاسه مع الإعراض عن أخبار الطهاره بحملها على أنها للتقيه لموافقته للعامة القائلين بالطهاره.

و الإنصاف يقتضى تقديم أخبار الطهاره لأن فيها الجمع الدلالتى بين الطائفتين، و إعراض المشهور لا يوجب و هنها كإعراضهم عن أخبار طهاره ماء البئر، و موافقتها للعامة لا توجب حملها على التقيه بعد عدم ثبوت التعارض بينها و بين أخبار النجاسه التى يلوح من أخبار الطهاره أن نجاستهم عرضيه و الاجتناب عنهم من باب التنزه.

(١) أى ضابط الكفر.

(٢) لأن الإسلام متوقف على الإيمان بهما و يدل عليه سيره النبى صلى الله عليه و آله و سلم على قبول إسلام من يتشهد بالشهادتين فضلا عن الأخبار منها: روايه سماعه عن أبى عبد الله عليه السّلام:

(الإسلام شهاده أن لا إله إلا الله، و التصديق برسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و به حققت الدماء و عليه جرت المناكح و الموارث، و على ظاهره جماعه الناس) (٤) و خبر جميل بن دراج: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الإيمان فقال: شهاده أن لا إله إلا الله، و أن محمدا رسول الله) (٥).

ص: ٨٣

١- (١) الوسائل الباب - ٥٣ - من أبواب الأئمة المحرمه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٤ - من أبواب الأئمة المحرمه حديث ٤.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الأسأر حديث ٣.

٤- (٤) أصول الكافى الجزء الثانى ص ٢٥.

٥- (٥) أصول الكافى الجزء الثانى ص ٣٨.

ضروره (١).

(و المسكر) (٢) (١) بل كل ما ثبت بعلم أو علمى أنه من الدين، و كان إنكاره مستلزما لإنكار النبوه، و هذا لا يتحقق إلا فى الملتفت.

ثم إن الشارح لم ينص على كفر الناصبى و الخارجى و الغلاه و قد وردت النصوص بكفرهم و نجاستهم، و كفرهم لإنكار ما ثبت أنه من الدين كوجوب حب أهل البيت عليهم السلام و كوجوب طاعتهم و أنهم بشر، و منكر الأول ناصبى و الثانى خارجى و الثالث غال.

(٢) خمرا كان أو غيره على المشهور للأخبار منها: خبر ابن حنظله: (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما ترى فى قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته و يذهب سكره فقال عليه السلام: لا- و الله، و لا- قطره قطرت فى جب إلا أهرىق ذلك الجب) (١) و خبر عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (و لا تصل فى ثوب قد أصابه خمرا أو مسكرا حتى يغسل) (٢) و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (فى النبيذ ما يبلى الميل ينجس حبا من ماء قالها ثلاثا) (٣).

و ذهب الصدوق و أبوه و العماني و الجعفى و جماعه من المتأخرين إلى طهارته لأخبار منها: صحيح الحسن بن موسى الحنات: (عن الرجل يشرب الخمر ثم يمجه من فيه فيصيب ثوبى، فقال عليه السلام: لا بأس) (٤) و خبر الحسن بن أبى ساره عن أبى عبد الله عليه السلام: (قلت: إنا نخالط اليهود و النصارى و المجوس و ندخل عليهم و هم يأكلون و يشربون فيمرّ ساقبهم فيصبّ على ثيابى الخمر، فقال عليه السلام: لا بأس به إلا أن تشتهى أن تغسله لأثره) (٥).

و الترجيح لأخبار النجاسه لروايه خيران الخادم: (كتبت إلى الرجل أسأله عن الثوب يصيبه الخمر و لحم الخنزير أ يصلّى فيه أم لا؟ فإن أصحابنا قد اختلفوا فيه، فقال بعضهم: صل فيه فإن الله إنما حرّم شربها، و قال بعضهم: لا تصل فيه، فكتب-

ص: ٨٤

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب الأشربه المحرمه حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب الأشربه المحرمه حديث ٢.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب الأشربه المحرمه حديث ٦.
- ٤- (٤) الوسائل - ٣٩ - من أبواب النجاسات حديث ٢.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب النجاسات حديث ١٢ و ٤ و ٢.

المائع بالأصالة (١)، (و الفقّاع) (٢) بضم الفاء، و الأصل فيه أن يتخذ من ماء الشعير (٣)، لكن لمّا ورد الحكم فيه معلقا على التسميه ثبت لما أطلق عليه -عليه السلام: لا تصل فيه فإنه رجس(١) و مثله خبر علي بن مهزيار ٢.

(١) لانصراف الأخبار المتقدمه بل ظاهرها على ذلك، فيبقى المسكر الجامد كالحشيشه طاهرا لقاعده الطهاره.

(٢) نص في القاموس أنه كرمّان، و نجاسته للأخبار منها: خبر ابن جميله: (كنت مع يونس ببغداد، و أنا أمشي في السوق ففتح صاحب الفقّاع فقّاعه فقفز فأصاب يونس، فرأيته قد اغتم لذلك حتى زالت الشمس، فقلت: يا أبا محمد ألا تصلى فيه؟ قال: ليس أريد أن أصلى حتى أرجع إلى البيت فأغسل هذا الخمر من ثوبي، فقلت له: هذا رأى رأيت أو شىء ترويه؟ فقال: أخبرني هشام بن الحكم أنه سأل الصادق عليه السلام عن الفقّاع فقال: لا تشربه، فإنه خمر مجهول، فإذا أصاب ثوبك فاغسله(٢).

و موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (في الفقّاع فقال عليه السلام: هو خمر(٣) و مثله موثق ابن فضال ٥.

(٣) ففي مجمع البحرين: «أنه شراب متخذ من ماء الشعير فقط»، و عن الانتصار: «أنه شراب متخذ من الشعير أو من القمح» و عن مقداريات الشهيد: «كان قديما يتخذ من الشعير غالبا و يصنع حتى يحصل فيه النشيش و القفزان، و كأنه الآن يتخذ من الزبيب و يحصل فيه هاتان الخاصتان» و عن كشف الغطاء: «يتخذ من الشعير غالبا، و أدنى منه في الغلبه ما يكون من الحنطه، و دونهما ما يكون من الزبيب، و دونهما ما يكون من غيرها».

و في سؤال المهتأ بن سنان للعلامه: (إن أهل بلاد الشام يعملون من الشعير و من الزبيب و من الرمان و من الدبس و يسمون هذا الجميع فقّاعا) و لذا قال المحقق الخونسارى في حاشيته على الروضه: «و بالجمله فحقيقه الفقّاع لم تظهر لنا»، و لقد أجاد الشارح في روض الجنان حيث قال: «لكن لما ورد النهى عنه معلقا على التسميه ثبت له ذلك عمل منه - أى من الشعير - أم من غيره، إذا حصل فيه خاصته و هو النشيش، و ما يوجد في الأسواق يسمى فقّاعا يحكم بتحريمه تبعا للاسم إلا أن يعلم -

ص: ٨٥

١- ((١ و ٢) المصدر السابق.

٢- (٣) التهذيب ج ١ ص ٢٨٢ طبعه النجف.

٣- ((٤ و ٥) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الأشربه المحرمه حديث ٤ و ٢.

اسمه مع حصول خاصيته، أو اشتباه حاله (١).

و لم يذكر المصنف هنا من النجاسات العصير العنبي (٢) - انتفاؤه قطعاً.

و يدل على خاصيته خبر ابن أبي عمير عن مرزم: (كان يعمل لأبي الحسن عليه السلام الفقع في منزله، قال ابن أبي عمير و لم يعمل فقع يغلى) (١) فالمدار على غليانه فيكون فقاعاً و إلا فهو ماء الشعير الطبي الذي يستعمل في العلاج.

(١) من حصول الخاصية لكن يسمى فقاعاً فلا بد من الحكم بالحرمة تبعاً للاسم.

(٢) المشهور على حرمة و نجاسته لخبر معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتيه بالخبث و يقول: قد طبخ على الثلث، و أنا أعرفه أنه يشربه على النصف، فأشربه بقوله و هو يشربه على النصف؟ فقال عليه السلام: خمر لا تشربه، قلت: فرجل من غير أهل المعرفة ممن لا نعرفه يشربه على الثلث و لا يستحله على النصف يخبرنا أن عنده بختجا على الثلث قد ذهب ثلثاه و بقي ثلثه يشرب منه؟ قال: نعم) (٢).

هذا على روايه التهذيب فيكون الخبر دالاً على النجاسة و الحرمة لأنه صرح بكونه خمرًا، و في روايه الكافي من دون لفظ الخمر فتدل على حرمة الشرب فقط دون النجاسة، و باعتبار أن الكليني أثبت فترجح روايته المعتضده بقاعده الطهاره فلذا ذهب جماعه إلى حرمة شربه بعد الغليان و قبل ذهاب الثلثين، و لكنه طاهر.

و قال الشارح في المسالك: «و القول بنجاسة العصير هو المشهور بين المتأخرين و مستنده غير معلوم، بل النص إنما دل على التحريم، و في البيان: لم أقف على نص يقتضى نجاسته» و فيه: إن لحن الأخبار الكثيره أن العصير العنبي من أقسام الخمر منها: صحيح حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام: (لا يحرم العصير حتى يغلى) (٣) و خبره الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألته عن شرب العصير قال: تشرب ما لم يغل فإذا غلى فلا تشرب، قلت: أي شيء الغليان؟ قال: القلب) (٤) و خبر ذريح:

(سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا نشّ العصير أو غلى حرم) (٥) و النشيش هو الصوت و الصفير الحاصل قبل الغليان بقليل، و صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله -

ص: ٨٤

١- (١) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب الأشربة المحرمة حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الأشربة المحرمة حديث ٤.

٣- ((٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الأشربة المحرمة حديث ١ و ٣ و ٤.

إذا غلى و اشتد (١) و لم يذهب ثلثاه، لعدم وقوفه على دليل يقتضى نجاسته كما اعترف به فى الذكرى و البيان. و لكن سيأتى أن ذهاب ثلثيه مطهر، و هو يدل على حكمه بتنجسه فلا- عذر فى تركه. و كونه فى حكم المسكر كما ذكره فى بعض كتبه لا يقتضى دخوله فيه حيث يطلق (٢)، و إن دخل فى حكمه حيث يذكر (٣).

فى وجوب إزاله النجاسات لأجل الصلاه عن الثوب و البدن و ما عفى عنه

(و هذه) النجاسات العشر (يجب إزالتها) لأجل الصلاه (عن الثوب و البدن) (٤)، -عليه السلام: (كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه) (١).

فالمستفاد أن العصير العنبى سواء غلى بنفسه أم بالنار يحرم عند الغليان أو النشيش و لا- يطهر إلا بذهاب ثلثيه باعتبار أنه من أقسام الخمر، و لذا قال أبو الحسن الشعرانى فى هامش الوسائل: «إن الشارع جعل أخذ العصير فى الغليان بنفسه أو بالنار حدا شرعيا فاصلا بين الحرمة و الحليه، يعرف به وجوب الاجتناب من العصير، إذ لو لم يجعل له حد فى الشرع ربما شربوا العصير المنبوذ للتخمر بعد مضى زمان باستصحاب الحليه و أصاله عدم حصول صفه الإسكار و وقعوا فى الحرام الذى لا يرضى الشارع بوقوع الناس فيه حال الشك، و لم يحل حصول الإسكار على العرف حسما للفساد» (٢).

(١) الاشتداد أن يحصل له ثخانته و كثافته، و قد اعتبر فى القواعد الغليان أو الاشتداد، و اكتفى العلامة فى التحرير و المختلف بالغليان فقط، و فى المعتمد أنه يحرم عند الغليان و لا ينجس إلا مع الاشتداد، و المدار على الأخبار، و قد اكتفت بالغليان فقط فى مرسل ابن الهيثم: (إذا تغير عن حاله و غلى فلا خير فيه) (٣) و فى خبر حماد المتقدم: (لا يحرم العصير حتى يغلى) (٤)، و مثله غيره.

(٢) لفظ المسكر.

(٣) أى حيث يذكر العصير العنبى بقولهم: المسكر و ما يلحق به، مع أنك قد عرفت أنه من أقسام المسكر لا أنه ملحق به.

(٤) يشترط فى صحه الصلاه إزاله النجاسه عن البدن و الثوب للأخبار الكثيره منها: خبر-

ص: ٨٧

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الأشربه المحرمه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل ج ١٧ ص ٢٢٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الأشربه المحرمه حديث ٧.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الأشربه المحرمه حديث ١.

و مسجد الجبهه (١)، و عن الأوانى لاستعمالها فيما يتوقف على طهارتها (٢)، و عن المساجد (٣)، و الضرائح المقدسه، و المصاحف المشرفه (٤) (و عفى) فى الثوب -الحسن بن زياد: (سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول فيصيب فخذة قدر نكته من بوله، ثم يذكر بعد أنه لم يغسله قال: يغسله و يعيد الصلاة) (١) و صحيح زراره: (قلت:

أصاب ثوبى دم رعاف أو غيره أو شىء من منى فعلمت أثره إلى أن أصيب له الماء، فأصبت و حضرت الصلاة و نسيت أن بثوبى شيئا و صليت، ثم إنى ذكرت بعد ذلك، قال: تعيد الصلاة و تغسله) ٢.

بلا- فرق فى الثوب بين الساتر و غيره، و لا- فرق فى البدن بين ما تحله الحياه و غيره، و لا فرق فى الصلاة بين الواجب و غيرها للإطلاق.

(١) لصحيح ابن محبوب عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: كتب إليه يسأله (عن الجص يوقد عليه بالعذره و عظام الموتى يجصص به المسجد، أ يسجد عليه؟ فكتب عليه السلام إليه بخطه: إن الماء و النار قد طهراه) (٢).

و وجه الاستدلال: أن الإمام أقرّ السائل على اعتقاده من أن النجاسه فى مسجد الجبهه مانعه عن صحه الصلاة، و إن وقع البحث فى ذيله معنى و استدلالا.

(٢) أى عن الأوانى التى تستعمل فيما يتوقف الاستعمال على طهاره الأوانى فى المأكول و المشروب و الغسل و الوضوء.

(٣) للنبوى: (جنبوا مساجدكم النجاسه) (٣) و لخبر محمد الحلبى عن أبى عبد الله عليه السلام:

(قلت له: إن طريقى إلى المسجد فى زقاق يبال فيه، فربما مررت فيه و ليس علىّ حذاء فيلصق برجلي من نداوته فقال: أ ليس تمشى بعد ذلك فى أرض يابسه؟ قلت:

بلى، قال عليه السلام: فلا بأس إن الأرض يطهر بعضها بعضا) (٤).

(٤) بلا- خلاف فيه كما فى المستمسك لوجوب تعظيمها لقوله تعالى: وَ مَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ (٥) ، بل يجرى هذا الدليل فى كل ما حرم إهانتة كالتربه الحسينيه و الضرائح المقدسه و ما اخذ من طين و تراب قبور المعصومين عليهم السلام للتبرك.

ص: ٨٨

١- ((١ و ٢) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب النجاسات حديث ٦ و ٢ .

٢- (٣) الوسائل الباب - ٨١ - من أبواب النجاسات حديث ١ .

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٢ .

٤- (٥) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب النجاسات حديث ٩ .

٥- (٦) الحج الآيه: ٣٠ .

و البدن (عن دم الجرح و القرحة مع السيالان) دائما أو فى وقت لا يسع زمن فواته الصلاة (١). أما لو انقطع وقتا يسعها (٢) فقد استقر المصنف (رحمه الله) فى الذكرى وجوب الإزالة لانتفاء الضرر، و الذى يستفاد من الأخبار عدم الوجوب مطلقا حتى يبرأ، و هو قوى.

(و عن دون الدرهم (٣) (١) بل الصلاة مع تطهير الثوب فىكون الجرح و القرحة مع هذا القيد بحكم السيالان الدائم، و يدل على العفو أخبار منها: صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام: (سألته عن الرجل تخرج به القروح فلا تزال تدمى كيف يصلّى؟ فقال عليه السّلام: يصلّى و إن كانت الدماء تسيل) (١) و خبر سماعة بن مهران عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا كان بالرجل جرح سائل فأصاب ثوبه من دمه فلا يغسله حتى يبرأ و ينقطع الدم) ٢.

(٢) يسع الصلاة مع إزاله النجاسة عن الثوب و البدن، فقد ذهب المحقق و العلامة و الشهيد إلى وجوب الإزالة، و ذهب الصدوق و المحقق الثانى و ثانى الشهيدين و سيد المدارك إلى عدم وجوب الإزالة سواء كانت الفتره تسع الصلاة و الإزالة أم لا، و سواء كانت الإزالة بمشقه أو لا، إلى أن يبرأ الجرح أو القرحة تمسكا بإطلاق الأخبار.

و فيه: إنه لا بد من تحكيم القواعد و النصوص التى أوجبت الطهاره فى الثوب و البدن حال الصلاة عند وجود وقت يسع الصلاة مع التطهير.

(٣) أى و يعفى فى الصلاة عما دون الدرهم من الدم فى الثوب و البدن للأخبار منها:

صحيح إسماعيل الجعفى عن أبى جعفر عليه السّلام: (قال: فى الدم يكون فى الثوب إن كان أقلّ من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة، و إن كان أكثر من قدر الدرهم و كان رآه فلم يغسله حتى صلى فليعد صلاته) (٢) و صحيح ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله عليه السّلام:

(فى الرجل يكون فى ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فىنسى أن يغسله فيصلّى، ثم يذكر بعد ما صلى، أ يعيد صلاته؟ قال عليه السّلام: يغسله و لا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله و يعيد الصلاة) ٤.

و الأخبار و إن اقتصر على الثوب لكن يتعدى منه إلى البدن لأن ظهورها على العفو عن الأقل من الدرهم أينما كان هذا من جهه و من جهه أخرى فلو كان الدم بمقدار

ص: ٨٩

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب النجاسات حديث ٤ و ٧.

٢- ((٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب النجاسات حديث ٢ و ١.

(البغلي ١) - الدرهم فقد ذهب الأكثر إلى عدم العفو و تجب الإزاله لقوله عليه السلام في صحيح ابن أبي يعفور المتقدم: (إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله و يعيد الصلاة) (١) و لمرسل جميل عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام: (فلا بأس به ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم) ٢ و لخبر علي بن جعفر عن أخيه موسى عليهما السلام: (إن أصاب ثوبك قدر دينار من الدم فاغسله و لا تصل فيه حتى تغسله) ٣ و الدينار بسعه الدرهم تقريباً كما في الوسائل.

و ذهب السيد المرتضى و سألار إلى العفو لخبر محمد بن مسلم: (قلت له: الدم يكون في الثوب على و أنا في الصلاة - إلى أن قال -: و إذا كنت قد رأيت و هو أكثر من مقدار الدرهم فضيقت غسله و صليت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صليت فيه) ٤ حيث جعل عدم العفو للأزيد من الدرهم فيكون مقدار الدرهم معفواً.

و فيه: إن الأخير قد دل على العفو عما يوازي الدرهم سعه بالمفهوم و هو لا يقاوم.

ما دل على عدم العفو عما يوازي الدرهم بالمنطوق من الأخبار المتقدمه.

(١) الأخبار خاليه عن هذا القيد، و المتقدمون على تقييده بالدرهم الوافي الذي وزنه درهم و ثلث كما في السرائر، و الكثير من الفقهاء على تقييده بالبغلي، و عن كشف الحق نسبته إلى الإماميه، و الظاهر أنهما واحد لما قاله المحقق في المعبر: «و الدرهم هو الوافي الذي وزنه درهم و ثلث و يسمى بالبغلي» و اختلفوا في هذه النسبه، ففي الذكرى للشهيد: «إن الدرهم الوافي هو البغلي بإسكان الغين منسوب إلى رأس البغل، ضربه الثاني في خلافته بسكه كسرويه، وزنه ثمانية دوانيق، و البغليه تسمى قبل الإسلام بالكسرويه، فحدث لها هذا الاسم في الإسلام و الوزن بحاله، و جرت في المعامله مع الطبريه و هي أربعة دوانق، فلما كان في زمان عبد الملك جمع بينهما و اتخذ درهما منهما، و استقر أمر الإسلام على سته دوانيق، و هذه التسميه ذكرها ابن دريد، و قيل: منسوب إلى بغل قريه بالجامعين، كان يوجد فيها دراهم يقرب سعتها من أخصم الراحه لتقدم الدراهم على الإسلام، قلنا: لا ريب في تقدمها و إنما التسميه حادثه فالرجوع إلى المنقول أولى».

و أشار بلفظ قيل إلى ما قاله ابن إدريس في السرائر: «و هو منسوب إلى مدينه قديمه يقال لها بغل، قريه من بابل، بينها و بينها قريب من فرسخ متصله ببلده الجامعين» -

ص: ٩٠

سعه، و قدّر بسعه أخص الراحه (١) و بعقد الإيهام العليا (٢)، و بعقد السبابه (٣) و لا منافاه، لأن مثل هذا الاختلاف يتفق في الدراهم بضرب واحد (٤)، و إنما يغتفر هذا المقدار (من) الدم (غير) الدماء (الثلاثة) (٥).

-تجد فيها الحفره، و النباشون دراهم واسعه، شاهدت درهما من تلك الدراهم، و هذا الدرهم أوسع من الدينار المضروب بمدينه السلام المعتاد، يقرب سعته من سعه أخص الراحه، و قال لى بعض من عاصرناه ممن له علم بأخبار الناس و الأنساب: إن المدينه و الدراهم منسوبه إلى ابن أبى البغل، رجل من كبار أهل الكوفه، اتخذ هذا الموضوع قديما، و ضرب هذا الدرهم الواسع فنسب إليه الدرهم البغلى، و هذا غير صحيح لأن الدراهم البغليه كانت فى زمن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ قبل الكوفه».

و المهم معرفه سعتها لأن الدم المعفو هو بمقدار السعه للانصراف.

(١) و هو ما انخفض من باطن الكف، و هذا ما قدره الكثير من الأصحاب و مستندهم شهاده ابن إدريس فى عبارته السابقه أنه شاهده بهذه السعه.

(٢) كما عن الإسكافى.

(٣) كما عن بعض، و عن بعض آخر بعقد الوسطى، و عن ابن أبى عقيل بسعه الدينار و يشهد له خبر على بن جعفر المتقدم.

(٤) قال الشارح فى روض الجنان: «إنه لا تناقض فى هذه التقديرات لجواز اختلاف الدراهم من الضارب الواحد كما هو الواقع، و قد أخبر كل واحد بما رآه».

و فيه: مع الاختلاف لا بد من الاقتصار على القدر المتيقن و هو الأقل، و الباقي لا يعفى عنه لقاعده الاشتغال، و الأقل من هذه التقديرات ما كان بعقد السبابه.

(٥) الحيض و النفاس و الاستحاضه، ففى خبر أبى بصير عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام: (لا تعاد الصلاه من دم لم تبصره إلا دم الحيض، فإن قليله و كثيره فى الثوب إن رآه و إن لم يره سواء) (١).

و الأصحاب ألحقوا به دم النفاس و الاستحاضه لاشتراك الجميع فى الغسل المشعر بغلظه حكمها، و لأن النفاس حيض محتبس كما سيأتى و الاستحاضه مشتقه من الحيض، و هذا استحسان لا يؤخذ به، نعم ادعى الشيخ فى الخلاف الإجماع على الإلحاق فإن تم فهو الحجه، و هو غير تام لضعف إجماعات الخلاف و لذا ذهب المحقق البحرانى إلى إلحاق دم النفاس و الاستحاضه بالمعفو عنه.

ص: ٩١

و ألحق بها (١) بعض الأصحاب دم نجس العين (٢) لتضاعف النجاسه، و لا نصّ فيه. و قضيه الأصل تقتضى دخوله فى العموم (٣) و العفو عن هذا المقدار مع اجتماعه موضع وفاق، و مع تفرّقه أقوال (٤): أجودها إلحاقه بالمجتمع، و يكفى فى الزائد عن المعفو عنه إزاله الزائد خاصه (٥). و الثوب و البدن يضمّ بعضهما إلى بعض على أصح القولين (٦).

(١) بالدماء الثلاثة.

(٢) و هو دم الكلب و الخنزير كما عن الراوندى و جماعه، و عن قواعد العلامه و إرشاده إلحاق دم الكافر و الميتة لأن الدم المستثنى قد عفى عنه من حيث هو دم، و لا دليل على العفو من جهه نجاسه العين.

(٣) فقاعده الاشتغال تقتضى دخول دم نجس العين تحت عموم و جوب إزاله النجاسه عن البدن و الثوب حال الصلاه.

(٤) ذهب الشهيد و العلامه و المحقق الثانى إلى عدم العفو و نسبه فى كشف الالتباس إلى الشهره لذيل خبر ابن أبى يعفور المتقدم: (يغسله و لا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعا فيغسله و يعيد الصلاه) (١) بناء على أن لفظ - مجتمعا - خبر ثان، فيكون العفو مشروطا بأمرين: أن يكون الدم بمقدار الدرهم و أن يكون مجتمعا، و إذا انتفى أحد الشرطين فينتفى العفو.

و نسب إلى جماعه منهم الشيخ فى النهايه و سلار و ابنا حمزه و إدريس و المحقق البحرانى العفو، لأن لفظ - مجتمعا - حال، و المعنى: إلا- أن يكون الدم حال كونه مجتمعا مقدار درهم، فالعفو غير مشروط بالاجتماع و هو الظاهر من الخبر خصوصا أن صدره صريح فى تفرق الدم: (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: الرجل يكون فى ثوبه نقط الدم لا يعلم به، ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلى، ثم يذكر بعد ما صلى أ يعيد صلاته؟ قال:

يغسله و يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعا فيغسله و يعيد الصلاه) ٢.

و ذهب الشيخ و المحقق فى المعنى إلى عدم العفو مع التفاحش، و إلى العفو مع عدمه، و فيه: عدم الدليل عليه مع عدم انضباطه.

(٥) فيبقى الباقي و هو معفو عنه بحسب الفرض.

(٦) قال الشارح فى روض الجنان: «هذا الحكم فى الدم المتفرق فى الثوب الواحد و أما المتفرق فى الثياب المتعدده، أو فيها و فى البدن، فهل الحكم فيها كذلك، بمعنى -

ص: ٩٢

و لو أصاب الدم وجهى الثوب فإن تفسّى من جانب إلى آخر فواحد وإلا فاثنان (١). و اعتبر المصنف فى الذكرى فى الوحده مع التفسى رقه الثوب، و إلا تعدّد (٢)، و لو أصابه مائع طاهر (٣)، ففى بقاء العفو عنه و عدمه قولان للمصنف فى الذكرى و البيان (٤)، أجودهما الأول. نعم يعتبر التقدير بهما (٥).

و بقى مما يعفى عن نجاسته شيان: أحدهما ثوب المربيه للولد (٦)، و الثانى ما لا يتمّ صلاه الرجل فيه وحده لكونه لا يستر عورتيه (٧)، و سيأتى -تقدير جميع ما فيها؟ أو لكل واحد من الثوب و البدن حكم بانفراده، أو لا يضمّ أحدهما إلى الآخر، أو لكل ثوب حكم كذلك فلا- يضمّ بعضها إلى بعض و لا- إلى البدن، أوجه و اعتبار الأول أوجه و أحوط» و لم أجد من قال بالباقي من هذه الاحتمالات.

(١) كما هو قضيه التشخيص العرفى.

(٢) اعتبر المصنف فى الذكرى و البيان بأن الدم لو تفسى و كان الثوب رقيقا فواحد و إن كان الثوب صفيقا فاثنان و التشخيص العرفى للوحده يدفعه.

(٣) فلو أصاب الدم مائع طاهر فينجس المائع فهل يعفى عنه أو لا؟ ذهب الشهيد فى الذكرى إلى العفو، لأن المتنجس بشيء لا يزيد عليه نجاسه لعدم زياده الفرع على أصله، و تبعه جماعه فى هذا الحكم، و فيه: إن أخبار العفو قد اقتصرت على الدم فغيره باق تحت أدله و جوب إزاله النجس و المتنجس عن الثوب و البدن فى الصلاه.

و ذهب الشهيد فى البيان و العلامه فى المنتهى و جماعه إلى عدم العفو، و هو الحق و قد تقدم دليله.

(٤) على نحو اللف و النشر المرتبين فذهب إلى العفو فى الذكرى و إلى عدمه فى البيان.

(٥) بالماء و المائع الذى أصابه على تقدير القول بالعفو بأن لا يبلغ المجموع قدر الدرهم.

(٦) و سيأتى إن شاء الله فى لباس المصلى.

(٧) فيعفى عن نجاسته فى الصلاه للأخبار منها: مرسل حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام: (فى الرجل يصلى فى الخف الذى قد أصابه القدر، فقال عليه السلام: إذا كان مما لا تتم فيه الصلاه فلا بأس) (١) و مرسل عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام:

(كل ما كان على الإنسان أو معه مما لا تجوز الصلاه فيه وحده، فلا بأس أن يصلى -

ص: ٩٣

حكم الأول فى لباس المصلى، و أما الثانى فلم يذكره لأنه لا يتعلق ببدن المصلى، و لا ثوبه الذى هو شرط فى الصلاه مع مراعاة الاختصار.

(و يغسل الثوب مرتين (١)

فى كيفية غسل الثوب

فيه و إن كان فيه قدر، مثل القلنسوه و التكه و الكمره و النعل و الخفين و ما أشبه ذلك(١).

(١) أى يغسل الثوب المتنجس بالبول مرتين بالماء القليل، كما عليه المشهور، و نسبه فى المعبر إلى علمائنا للأخبار منها: حسنه الحسين بن أبى العلاء: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام: عن البول يصيب الجسد، قال: صب عليه الماء مرتين، فإنما هو ماء، و سألته عن الثوب يصيبه البول قال: اغسله مرتين، و سألته عن بول الصبى يبول على الثوب قال: تصب عليه الماء قليلا- ثم تعصره(٢).

و صحيح ابن يعفور عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى البول يصيب الثوب؟ قال:

اغسله مرتين(٣).

و ذهب الشهيد فى البيان إلى الاكتفاء بالمره فقال: «لا يجب التعدد إلا فى إناء الولوغ»، و فى الذكرى نسبه إلى الشيخ، و هو ظاهر كلام العلامة فى جملة من كتبه استنادا إلى بعض الأخبار الآمره بمطلق الغسل مثل قوله عليه السّلام: (اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه(٤) و مطلق الغسل يتحقق بالمره. و فيه: بأن هذه الأخبار مقيّده بالأخبار الموجبه للتعدد، و لذا اعترف أكثر. من واحد بعدم وجود مستند صالح لهذا القول إلا ما فى الكافى من قوله: «و روى أنه يجزئ أن يغسل بمثله من الماء إذا كان على رأس الحشفه أو و غيره(٥) و هو بالإضافة إلى كونه مرسلا لا يقاوم تلك الأخبار الصحيحه الموجبه للتعدد.

و ذهب العلامة فى القواعد إلى الاكتفاء بالمره إذا كان المحل جافا، و يستدل له بروايه الحسين بن أبى العلاء المتقدمه على ما رواها فى المعبر و الذكرى بزياده قوله: (مره

ص: ٩٤

١- (١) المصدر السابق.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب النجاسات حديث ٤، و ذيله فى الباب - ٣ - من هذه الأبواب حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب النجاسات حديث ٢.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب النجاسات حديث ٢.

٥- (٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب النجاسات حديث ٥.

(بينهما عصر) (١) و هو كبس الثوب بالمعتاد (٢) لإخراج الماء المغسول به (٣)، -لإزالته و مره للإبقاء) بعد قوله عليه السّلام: (اغسله مرتين).

فإذا كان المحل جافا فقد زال البول فلا داعى للأولى فيكتفى بالثانية التى هى للإبقاء.

وفيه: إن هذه الزيادة غير موجوده فى كتب الحديث، و لذا قال الشيخ حسن ابن الشارح: «و لم أر لهذه الزيادة أثرا فى كتب الحديث الموجوده الآن بعد التصفح بقدر الوسع».

ثم لا خصوصيه فى البدن و الثوب بل لا بد من التعدد فى كل عين متنجسه بالبول، و ذهب سيد المدارك و صاحب المعالم إلى اختصاص التعدد فى الثوب فقط لكون الصحيح من الأخبار واردا فى الثوب و ما ورد فى البدن ضعيف السند، و قيل:

يختص التعدد فى الثوب و البدن دون غيرهما لأنهما مرويان، و كلا القولين ضعيف لأن المدار على التنجس بالبول مهما كانت ماهيه المتنجس، هذا كله فى التطهير بالماء القليل، و أما لو كان بالماء الجارى و غيره من أفراد المعتصم فسيأتى حكمه إن شاء الله تعالى.

(١) أى العصر، اعلم أن الغسل و الصب مفهومان متغايران و يدل على ذلك بالإضافة إلى التبادر بعض النصوص منها: روايه أبى العباس عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إن أصاب ثوبك من الكلب رطوبه فاغسله، و إن مسه جافا فصب عليه الماء) (١) و روايه الحسين بن أبى العلاء عن أبى عبد الله عليه السّلام: (سألته عن الثوب يصيبه البول قال: اغسله مرتين، و سألته عن الصبى يبول على الثياب، قال: تصب عليه الماء قليلا) (٢).

فالصب هو إلقاء الماء على الشىء، و الغسل هو إزاله القدر عن الشىء، و إزاله القدر لا يتحقق إلا بإخراج ماء الغساله، و إخراج ماء الغساله لا يتحقق إلا بالعصر و نحوه كالتغميز أو التثقيب أو الدلك بالأرجل.

فالعصر شرط فى الغسل لإخراج ماء الغساله و هذا ما عليه الأكثر لا أنه جزء من مفهوم الغسل.

(٢) باليد أو بتغميز الكف أو بوضع شىء ثقيل عليه.

(٣) أى الثوب، و لو قال: لإخراج ماء الغساله لكان أولى.

ص: ٩٥

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب النجاسات حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب النجاسات حديث ٤، و ذيله فى الباب - ٣ - من نفس هذه الأبواب حديث ١.

و كذا يعتبر العصر بعدهما (١)، و لا- وجه لتركه، و التثنيه منصوبه فى البول. و حمل المصنف غيره عليه (٢)، من باب مفهوم الموافقه، لأن غيره أشد نجاسه، و هو ممنوع (٣)، بل هى (٤) إما مساويه أو أضعف حكما، و من ثم عفى عن قليل الدم (١) بعد الغسلتين لإخراج ماء الغساله فى كل منهما و يدل على العصر عقيب كل غسل بالإضافة إلى ما تقدم خير الدعائم عن على عليه السّلام: (قال: - فى المنى يصيب الثوب - يغسل مكانه فإن لم يعرف مكانه و علم يقينا أصاب الثوب غسله كله ثلاث مرات، يفرك فى كل مره و يغسل و يعصر) (١) فلا وجه لما فعله المصنف من ترك العصر بعد الغسلتين.

(٢) أى غير البول على البول من وجوب تعدد الغسل و إليه ذهب الشهيد و المحقق الثانى، و ذهب العلامه فى المنتهى و التحرير إلى التعدد فيما له ثخانته و قوام كالمنى، و ذهب المشهور إلى التعدد فى البول و إلى المره فى غيره مطلقا، و مستند المشهور بأن الأخبار الآمره بالغسل فى سائر النجاسات مطلقه فتحمل على المره مثل قوله عليه السّلام: فى الثوب الذى أصاب جسد الميت: (يغسل ما أصاب الثوب) (٢) و قوله عليه السّلام فى الثوب الذى أصابه خمر أو نبيذ: (فاغسله) (٣)، و قوله عليه السّلام فى المنى: (إن عرفت مكانه فاغسله) (٤).

و يستدل للقائل باعتبار المرتين بالاستصحاب، و بأن الأخبار التى دلت على التعدد فى البول تدل على التعدد فى غيره من باب أولى لأن البول أهون النجاسات، ففى روايه الحسين بن أبى العلاء عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى البول يصيب الجسد قال: صب عليه الماء مرتين فإنما هو ماء) (٥) و التعليل يدل على أهونيه البول، و صحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السّلام: (أنه ذكر المنى و شدّه و جعله أشد من البول) (٦) و لخصوص الأخير جعل العلامه ما له ثخانته و قوام مما يجب فيه التعدد من غير البول.

(٣) أى مفهوم الموافقه.

(٤) أى النجاسات ما عدا البول.

ص: ٩٤

- ١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٣ - من أبواب النجاسات حديث ٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب النجاسات حديث ٢.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب النجاسات حديث ٣.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب النجاسات حديث ١.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب النجاسات حديث ٤.
- ٦- (٦) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب النجاسات حديث ٢.

دونه (١)، فالإكتفاء بالمره فى غير البول أقوى عملا- بإطلاق الأمر، و هو اختيار المصنف فى البيان جزما، و فى الذكري و الدروس بضرب من التردد.

و يستثنى من ذلك بول الرضيع (٢)، فلا يجب عصره، و لا تعدد غسله و هما ثابتان فى غيره (٣)، (إلا فى الكثير و الجارى) (٤) (١) دون البول و هذا بيان وجه الأضعفيه.

(٢) فيكفى فيه صب الماء عليه من دون عصر و لا تعدد للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألته عن بول الصبي قال: تصب عليه الماء فإن كان قد أكل فاغسله بالماء غسلا، و الغلام و الجارية فى ذلك شرع سواء) (١) و للذيل ذهب الصدوقان و المحقق البحرانى إلى عدم الفرق فى الرضيع بين الذكر و الأنثى، إلا أن المشهور قد أعرضوا عنه أو حملوه على الاستواء فى الغسل بدليل ما روته العامه عن زينب بنت جحش: (كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نائما فجاء الحسين عليه السلام، فجعلت أعلله لئلا يوقظه، ثم غفلت عنه فدخل - إلى أن قالت - فاستيقظ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و هو يبول على صدره، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: دعى ابني حتى يفرغ من بوله، و قال: لا تزرعوا بول ابني، ثم دعا بماء فصب عليه ثم قال: يجرى الصب على بول الغلام و يغسل بول الجارية) (٢).

(٣) غير بول الرضيع من بول الصبي و بول الكبير و بول الصبي الفطيم.

(٤) بل فى مطلق المعتصم فيكفى مره من دون تعدد أو عصر، فيكفى وضع الثوب فى الماء حتى يستولى الماء المعتصم على جميع أجزائه ففى صحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: (فى الثوب يصيبه البول قال عليه السلام: اغسله فى المكن مرتين، فإن غسلته فى ماء جار فمره واحده) (٣) و فى المرسل عن أبي جعفر عليه السلام مشيرا إلى غدير ماء: (إن هذا لا يصيب شيئا إلا طهره) (٤) و فى مرسل الكاهلى عن أبي عبد الله عليه السلام: (كل شىء يراه ماء المطر فقد طهر) (٥) و فى خبر ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء) (٦). فهذه الإطلاقات الواردة فى هذه -

ص: ٩٧

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب النجاسات حديث ٢.

٢- (٢) كنز العمال ج ٥ ص ١٢٨، الرقم: ٢٦٤٤.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب النجاسات حديث ١.

٤- (٤) مستدرک الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الماء المطلق حديث ٨.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الماء المطلق حديث ٥.

٦- (٦) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب النجاسات حديث ١.

بناء على عدم اعتبار كثرته (١) فيسقطان فيهما (٢)، و يكتفى بمجرّد وضعه فيهما مع إصابه الماء لمحلّ النجاسه، و زوال عينها. (و) يصبّ على البدن مرتين في غيرهما (٣) بناء على اعتبار التعدد مطلقا (٤) و كذا ما أشبه البدن مما تنفصل الغساله عنه بسهولة كالحجر و الخشب (٥)، (و) كذا (الإناء) (٦)، و يزيد (٧) -الأخبار سواء كان مما له ماده أم كان كرا أم كان مطرا تدل على عدم اعتبار التعدد و لا العصر.

(١) أي كثره الجارى كما عليه المشهور في قبال قول العلامة الذى اشترط الكريه في اعتصام الجارى.

(٢) أي يسقط التعدد و العصر في الكثير و الجارى.

(٣) أي غير الكثير و الجارى.

(٤) في البول و غيره كما هو اختيار الماتن.

(٥) و كل الأجسام الصلبه التى لا تختزن ماء الغساله في أجزائها، فيكفى فيها الصب، بخلاف ما تختزن ماء الغساله فلا بد فيها من الغسل المشروط بالعصر.

(٦) وقع الخلاف فيما لو تنجس الإناء بغير الولوج، فذهب الشيخ في غير المبسوط و ابن الجنيد و الشهيد في الذكري و الدروس و المحقق الثانى و جماعه إلى غسله ثلاث مرات إذا كان الماء قليلا لموثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (سئل عن الكوز و الإناء يكون قدرا كيف يغسل؟ و كم مره يغسل؟ قال عليه السلام: يغسل ثلاث مرات، يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ ذلك الماء، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه و قد طهر) (١).

و عن جماعه منهم المحقق و العلامة في أكثر كتبه و الشارح في روض الجنان و سيد المدارك إلى الاكتفاء بالمره استضعافا للموثق أو لحمله على الاستحباب بقريته المرسل المروى في المبسوط: (و قد روى غسله واحده).

و فيه: إن الموثق أوثق بالاعتبار، و عن الشهيد الأول في الألفيه و اللعه إلى اعتبار المرتين استضعافا للموثق و المرسل معا مع إلحاق الأواني بالثوب و البدن من وجوب التعدد.

و فيه: قد عرفت أن التعدد مختص بالبول فلا يمكن إلحاق غيره به.

(٧) يزيد الإناء على غيره.

ص: ٩٨

أنه (١) يكفى صب الماء فيه بحيث يصيب النجس و إفراغه منه (٢) و لو بآله لا تعود إليه ثانيا إلا طاهره سواء فى ذلك المثلث و غيره، و ما يشقّ قلعه و غيره.

فى كيفية تطهير ما ولغ فيه الكلب

(فإن ولغ فيه) أى فى الإناء (كلب (٣) بأن شرب مما فيه بلسانه (قدم) (١) أن الشأن و الواقع.

(٢) أى إفراغ ماء الغساله من الإناء و هو صريح موثق عمار المتقدم، و إخراج ماء الغساله إنما يكون بقلب الإناء إذا كان منقولاً و كذا بآله ما، و خصّ بعضهم الإخراج بالآيه فيما لو كان الإناء مثبته و هو لا وجه له.

و إذا كان مثبته فيتعين الإخراج بالآله، فإن قلنا أن ماء الغساله نجس كما ذهب إليه الشارح فلا بد من تطهير الآله قبل إرجاعها إلى الإناء و إن قلنا أن ماء الغساله طاهر إذا تعقبه طهاره المحل فيجب غسل الآله بعد الإفراغ الأول و الثانى دون الثالث.

(٣) يغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً أولاً بالتراب على المشهور لصحيح البقباق عن أبى عبد الله عليه السّلام: (سألته عن الكلب فقال: رجس نجس لا يتوضأ بفضله، و اصبب ذلك الماء، ثم اغسله بالتراب أول مره، ثم بالماء مرتين) (١) هكذا رواه فى المعتمد مع أنه فى كتب الأحاديث خال عن ذكر (مرتين) و الجميع أفنى بالتعدد حتى الشيخ الذى روى الروايه، و هذا يقوى الاحتمال بسقوط الزيادة من قلم النساخ.

و عن ابن الجنيد وجوب الغسل سبعا أولاً بالتراب لموثق عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى الإناء يشرب فيه النيذ فقال عليه السّلام: تغسله سبع مرات و كذلك الكلب) (٢).

و للنبوى المروى من طرق العامه: (إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبعا، أولاً بالتراب) (٣).

وفيه: أما النبوى فلم يثبت من طرقنا، و أما موثق عمار فهو بالإضافة إلى خلوه عن الغسله التراييه محمول على الاستحباب لأن الحكم فى النيذ ثلاثاً و الاستحباب على السبعه.

هذا و لا بد من التنبيه على أمور:

الأول: اختلف المقتضرون على التثليث فى الغسله التراييه، فذهب مشهورهم إلى أنها-

ص: ٩٩

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب النجاسات حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الأطمعه المحرمه حديث ٢.

٣- (٣) كنز العمال ج ٥ ص ٨٩ الرقم ١٨٨٨.

-أولى الغسلات و يدل عليه صحيح البقباق المتقدم، و عن المفيد في المقنعه أنها وسطاهن، و عن الشيخ في الخلاف و السيد في الانتصار و الصدوق في الفقيه بأنها إحدى الثلاث من دون تعيين و هما ضعيفان لعدم المستند.

الثاني: في كيفية الغسله الترابيه، فعن ابن إدريس و العلامه في المنتهى أن يجعل في التراب شىء من الماء ثم يمسح به الإناء تحصيلاً لحقيقه الغسل، لأن الغسل جريان المائع على المحل المغسول و هذا لا يتحقق إلا إذا مزجنا التراب بشىء من الماء بشرط أن لا يخرج التراب عن اسمه و حقيقته.

و ذهب المشهور إلى وجوب خلوص التراب من الماء، لأن الغسل بالتراب الممزوج لا يسمى غسلاً بالتراب.

الثالث: لا فرق بين أقسام التراب سواء كان رملاً أو غيره و هذا ما عليه المشهور، و عن كشف الغطاء أن الرمل ليس من التراب، ثم اشترط طهاره التراب قبل الاستعمال إما للانصراف إليه و إما لأن المناسب للتطهير هو الطاهر من التراب. ثم لو فقد التراب و وجد ما يشبهه كالجص و النوره فهل يجزى؟ قطع الشيخ و العلامه في بعض كتبه و الشهيد في البيان به، و عن ابن الجنيد الإجزاء اختياراً حتى مع وجود التراب، و كلا القولين ضعيف لعدم المستند إلى التعدي حيث إن النص على التراب فقط و مع عدمه يبقى الإناء على النجاسه.

الرابع: ذهب المشهور إلى اختصاص التلث بالولوغ، و ذهب الصدوق و المفيد إلى أن الحكم لمطلق مباشره الكلب للإناء، و إن كان بغير لسانه، و مستند المشهور الاقتصار على النص حيث ورد في صحيح البقباق المتقدم: (رجس نجس لا تتوضأ بفضله)

و هو ظاهر في بقيه الماء من مشروب الكلب، و قد اعترف سيد المدارك عدم المأخذ لقول الصدوق و المفيد.

نعم استترب العلامه في النهايه تعميم الحكم لمطلق مباشره الكلب بدعوى أن فمه أنظف من بقيه أعضائه، و لذا كانت نكهته أطيب من بقيه الحيوانات، و فيه: إنه استحسان محض.

الخامس: اختلفوا في معنى الولوغ، فهل هو الشرب كما في المصباح المنير، أو هو الشرب بطرف اللسان كما في الصحاح، أو هو إدخال اللسان في الماء و تحريكه فيه كما في القاموس.

(عليهما) أى على الغسلتين بالماء (مسحه بالتراب) الطاهر دون غيره مما أشبهه، و إن تعذر (١) أو خيف فساد المحل. و ألحق بالولوغ لطفه الإناء دون مباشرته له بسائر أعضائه.

و لو تكرر الولوج (٢) تداخل كغيره من النجاسات المجتمعه و فى الأثناء يستأنف (٣). و لو غسله فى الكثير كفت المره بعد التعفير (٤) (و يستحب السبع) بالماء (فيه) فى الولوج، خروجاً من خلاف من أوجبها (٥).

فى كيفية تطهير ما ولى فيه الفأر

(و كذا) يستحب السبع (فى الفأره (٦) - و الذى ورد فى النص المتقدم: (لا تتوضأ بفضله)، و هو ظاهر فى بقيه مشروب الكلب سواء كان بطرف لسانه أو بالطلع. هذا مع عدم الفرق بين الولوج فى إناء الماء أو إناء مائع آخر إذ لا خصوصيه للماء حينئذ.
(١) «إن» وصلية.

(٢) قال الشيخ فى الخلاف: «جميع الفقهاء لم يفرقوا بين الواحد و المتعدد إلا- من شذ من العامه فأوجب لكل واحد العدد بكماله»، و وجه التداخل أن تكرار الولوج يسمى ولو غا فيندرج تحت الخبر فى وجوب غسله ثلاثاً أولاًهن بالتراب.

(٣) لأن الولوج الجديد يستدعى تثليث الغسلات بما فيها التعفير، و الباقى من الغسل للولوج الأول ليس بثلاث غسلات حتى يجتزى به فلا بد من الاستئناف.

(٤) لأن صحيح البقباق المتقدم الدال على التثليث منصرف إلى القليل.

(٥) أى أوجب السبع و هو ابن الجنيد و قد تقدم الكلام فيه.

(٦) ذهب المشهور إلى وجوب غسل الإناء سبعا إذا مات فيه الفأر لموثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (اغسل الإناء الذى تصيب فيه الجرذ ميتا سبع مرات) (١)، و بعضهم اقتصر على الجرذ اقتصاراً على النص، و الأولى التعميم لكون الحكم ثابتاً للجرذ بما هو فأر و لما رواه فى المبسوط مرسلاً: (فى الفأره سبع إذا مات فى الإناء) (٢).

و عن جماعه منهم المحقق و العلامه كفايه التثليث لموثق عمار المتقدم: (عن الكوز و الإناء يكون قذراً كيف يغسل و كم مره يغسل؟ قال عليه السلام: يغسل ثلاث مرات) (٣) -

ص: ١٠١

١- (١) الوسائل الباب - ٥٣ - من أبواب النجاسات حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الأشربه المحرمه حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٣ - من أبواب النجاسات حديث ١.

(و الخنزير (١) للأمر بها في بعض الأخبار التي لم تنهض حجه على الوجوب، و مقتضى إطلاق العبارة (٢) الاجتراء فيهما (٣) بالمرتين كغيرهما (٤). و الأقوى في ولوغ الخنزير وجوب السبع بالماء لصحة روايته، و عليه المصنف في باقي كتبه.

(و) يستحبّ الثلاث (في الباقي) من النجاسات (٥) للأمر به في بعض الأخبار (٦).

في الغسالة

(و الغسالة) (٧) - وفيه: لا بد من تقديم خبر السبع بعد وروده في خصوص الجرذ بخلاف خبر التثليث فإنه عام.

(١) ذهب العلامة في جملة من كتبه و المحقق الثاني و الشارح إلى وجوب غسل الإناء سبعا إذا شرب منه الخنزير لصحيح علي بن جعفر عن أخيه عليهما السلام: (سألته عن خنزير يشرب من إناء كيف يصنع به؟ قال عليه السلام: يغسل سبع مرات) (١).

و عن الشيخ في الخلاف و المبسوط إلحاقه بالكلب لأن الخنزير كلب، و فيه: بأن اللفظ لا يحمل عليه إلا بقريته و هذا آية المجاز.

و ذهب المشهور إلى كفايه التثليث كبقية النجاسات لإعراض مشهور القدماء عن هذا الصحيح أو حمله على الاستحباب، و فيه: لا بد من تقييد خبر التثليث به جمعا بين العام و الخاص و لم يثبت إعراض القدماء عنه الموجب لو هنه.

(٢) أي عبارة المصنف.

(٣) في موت الفأرة و شرب الخنزير.

(٤) من النجاسات بناء على وجوب التعدد في كل النجاسات كما هو اختيار المصنف هنا.

(٥) بالنسبة للإناء.

(٦) و هو موثق عمار المتقدم: (عن الكوز و الإناء يكون قذرا كيف يغسل و كم مره يغسل؟ قال عليه السلام: يغسل ثلاث مرات) (٢) و قد عرفت لأبديه العمل به ما لم يأت المخصص.

(٧) ماء الغسالة نجس إذا كان متغيرا بأوصاف النجاسه و هو مما لا خلاف فيه، و إذا لم -

ص: ١٠٢

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب النجاسات حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٣ - من أبواب النجاسات حديث ١.

و هي الماء المنفصل عن المحلّ المغسول بنفسه (١)، أو بالعصر (٢) كالمحل قبلها (٣) أى قبل خروج تلك الغساله، فإن كانت من الغسله الأولى وجب غسل -يكن متغيرا فقد اختلف فيه على أقوال:

الأول: النجاسه مطلقا بلا فرق بين الإناء وغيره و لا بين الغسله الأولى وغيرها و إليه ذهب المحقق و العلامه فى بعض كتبه بل قيل هو المشهور بين المتأخرين، لأنه ماء قليل لاقى نجسا فلا بد أن يتنجس، و لما رواه المحقق فى المعتبر عن العيص بن القاسم: سألته عن رجل أصابه قطره من طشت فيه وضوء فقال: إن كان من بول أو قدر فيغسل ما أصابه، و إن كان من وضوء الصلاه فلا بأس (١).

الثانى: الطهاره مطلقا، و فى جامع المقاصد أنه الأشهر بين المتقدمين، و احتج السيد على ما نقل عنه بأنه لو حكمنا بنجاسه الماء القليل الوارد على النجاسه لأدى ذلك إلى أن المتنجس لا يطهر إلا بإلقاء الكر عليه و التالى باطل للمشقه المنفيه.

الثالث: التفصيل بين الغسله الأولى فالنجاسه و بين غيرها فالطهاره، أما الأولى فهى قليل لاقى نجاسه فلا بد أن ينجس، و أما الثانیه فهى طاهره لقاعده الطهاره و لعدم الدليل على النجاسه، و لأنه لو كان ماء الغساله مطلقا نجسا لما طهر المحل بعدها لملاقاته للمحل قبل الانفصال.

هذه أهم الأقوال فى المسأله و كثرت التوجيهات و المناقشات فى أدله الأقوال، و الحق هو النجاسه مطلقا و إن تعقبه طهاره المحل لخبر العيص المتقدم و لقاعده انفعال الماء القليل إذا لاقى نجسا و هى قاعده متصيده أو مأخوذه من مفهوم قوله عليه السلام: (إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء) (٢).

(١) الضمير راجع للماء، و هذا يتم فى الأجسام الصلبه التى لا تختزن ماء الغساله.

(٢) كما فى الأجسام التى تختزن ماء الغساله كالثياب و الفرش.

(٣) وقع النزاع بينهم على تقدير القول بنجاسه ماء الغساله، فهل هو كالمحل قبل الغسل فيجب فى ماء الغساله التعدد فيما يجب فى المحل التعدد و إليه ذهب العلامه فى القواعد و النهايه و الإرشاد، و يستدل له بأن ماء الغساله نجس لم يعرف له مقدار فالاستصحاب ثابت و لا يتيقن بالطهاره إلا مع التعدد.

أو أن ماء الغساله كالمحل قبل الغساله فلو كان من الغساله الأولى فيشترط فيه ما-

ص: ١٠٣

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الماء المضاف حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الماء المطلق حديث ١ و ٦.

ما أصابته تمام العدد (١)، أو من الثانية فتنقص واحده، وهكذا. وهذا يتم فيما يغسل مرتين لا لخصوص النجاسه (٢).

أما المخصوص كالولوغ فلا، لأن الغساله لا تسمى ولوغا، و من ثم لو وقع لعابه فى الإناء بغيره (٣) لم يوجب حكمه (٤)، و ما ذكره المصنف أجود الأقوال فى المسأله (٥)، و قيل: إن الغساله كالمحل قبل الغسل مطلقا (٦)، و قيل:

بعده (٧) فتكون طاهره مطلقا، و قيل: بعدها (٨).

و يستثنى من ذلك (٩) ماء الاستنجاء فغسالته طاهره مطلقا (١٠) ما لم تتغير -يشترط فى المحل، و إن كان من الثانية فتنقص واحده تبعا للمحل لأن الفرع لا- يزيد على الأصل و إليه ذهب الشهيد و أكثر من تأخر عنه كما فى الروض أو أن ماء الغساله مطلقا يكفى فيه المره الواحده و لم ينقل إلا عن صاحب المعالم لأصاله البراءه عن الزائد، و إطلاق خبر العيص المتقدم، و هو الحق كما أنه هو المشهور فى هذه العصور.

(١)الثابت للمحل.

(٢)بل لمطلق النجاسه إذا قلنا بالتعدد كما هو مبنى المصنف، أو فى خصوص البول كما هو المشهور، نعم لو كانت للنجاسه خصوصيه كالولوغ فلا يأتى هذا الكلام لأن ماء الغساله لا يسمى فضله الكلب الذى هو مورد النص حتى يجب غسله ثلاثا مع التعفير.

(٣)بغير الولوغ.

(٤)أى حكم الولوغ.

(٥)أما من ناحيه نجاسه ماء الغساله فنعم، و أما من ناحيه أن حكم ماء الغساله كالمحل قبلها فلا، بل حكم ماء الغساله حكم بقيه النجاسات من الاكتفاء بالمره.

(٦)و هو قول العلامة فى النهايه و الإرشاد و القواعد فيجب فى ماء الغساله التعدد إذا وجب التعدد فى المحل.

(٧)أى بعد الغسل مطلقا فتكون كالمحل بعد الغسل و عليه فهى طاهره مطلقا و هو قول مشهور القدماء.

(٨)بعد الغساله، فإن كانت الغسله الأولى فنجسه لأن المحل نجس، و إن كانت الثانية فطاهره لأن المحل قد طهر.

(٩)من ماء الغساله.

(١٠)من البول و الغائط للأخبار منها: صحيح محمد بن النعمان: (قلت لأبى عبد الله -

بالنجاسه أو تصب بنجاسه خارجه عن حقيقه الحدث (١) المستنجى منه، أو محله (٢).

الرابعه فى المطهرات

اشاره

(الرابعه):

المطهرات عشره

(المطهرات عشره: الماء) (٣) و هو مطهر (مطلقا) من سائر النجاسات (٤) التى تقبل التطهير (٥)،(و الأرض) (٦) تطهر (باطن النعل) و هو أسفله الملاصق -عليه السّلام: أخرج من الخلاء فاستنجى بالماء فيقع ثوبى فى ذلك الماء الذى استنجيت به، فقال: لا بأس به(١) و خبر الهاشمى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى الرجل يقع ثوبه على الماء الذى استنجى به، أ ينجس ذلك ثوبه؟ قال: لا)(٢) و اشترط الأصحاب فى طهارته أن لا يتغير بالنجاسه لما دل على نجاسه المتغير بها حتى لو كان كثيرا، و أن لا تلاقيه نجاسه أخرى لأن أدله ماء الاستنجاء الداله على نفى البأس عنه إنما هى داله من ناحيه حدث المستنجى منه فقط.

(١) كالدّم المخلوط بالحدث.

(٢) أى محل الحدث و هو نفس المخرجين.

(٣) بلا- إشكال و لا خلاف لقوله تعالى: وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا (٣) و لقوله عليه السّلام: (خلق الله الماء طهورا)(٤) و فى خبر ثان: (و جعل لكم الماء طهورا)٥.

(٤) و المتنجسات.

(٥) لإخراج النجاسات العينيه التى لا تقبل التطهير كالكلب و الخنزير، و تطهيرها يتم بتغيير صورتها النوعيه بالاستحاله إلى جسم آخر.

(٦) فالأرض تطهر باطن القدم للأخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام:

(رجل وطأ على عذره فساخت رجله فيها، أى ينقض ذلك وضوءه و هل يجب عليه غسلها؟ فقال عليه السّلام: لا يغسلها إلا أن يقدرها، و لكنه يمسحها حتى يذهب أثرها و يصلى)(٥) و حسنه المعلّى بن خنيس عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى الخنزير يخرج من الماء فيمرّ على الطريق فيسيل منه الماء، أمرّ عليه حافيا، فقال عليه السّلام: أ ليس وراءه-

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الماء المضاف حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الماء المضاف حديث ٥.
- ٣- (٣) الفرقان الآيه: ٤٨.
- ٤- (٤ و ٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الماء المطلق حديث ٩ و ٤.
- ٥- (٦) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب النجاسات حديث ٧ و ٣.

للأرض، (و أسفل القدم) مع زوال عين النجاسه عنهما بها (١) بمشى و ذلك و غيرهما (٢). و الحجر و الرمل من أصناف الأرض (٣)، و لو لم يكن للنجاسه جرم و لا رطوبه كفى مسمى الإمساس (٤). و لا فرق فى الأرض بين الجافه - شىء جاف؟ قلت: بلى، قال عليه السّلام: فلا- بأس إن الأرض يطهر بعضها بعضاً (١) و حسنه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إن طريقى إلى المسجد فى زقاق يبالي فيه، فربما مررت فيه و ليس علىّ حذاء فيلصق برجلي من نداوته، فقال عليه السّلام: أ ليس تمشى بعد ذلك فى أرض يابسه؟ قلت: بلى، قال عليه السّلام: فلا بأس إن الأرض يطهر بعضها بعضاً) (٢).

و لعموم التعليل: (إن الأرض يطهر بعضها بعضاً) يثبت الحكم فى النعل بل فى خشبه الأقطع لصدق الوطء بهما دون أسفل عصا الأعمى و كعب الرمح لعدم صدق الوطء و المشى عليهما.

و لذا ورد فى صحيح محمد بن النعمان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى الرجل يطأ على الموضع الذى ليس بنظيف ثم يطأ بعده مكانا نظيفاً، فقال عليه السّلام: لا بأس إذا كان خمسه عشر ذراعاً أو نحو ذلك) (٣)، و منه تعرف أن المدار على الوطء أو المشى كما فى الخبر المتقدم فلو تنجس من الأرض و طئاً فيطهر بالأرض و طئاً.

(١) بالأرض.

(٢) كالضرب على الأرض و قد صرح بالمسح فى صحيح زواره المتقدم، و عن الشيخ فى الخلاف أنه لا يطهر بالمسح و لم يعرف مستنده، و اشترط ابن الجنيد المشى خمسه عشر ذراعاً لصحيح ابن النعمان المتقدم، و حمل على ما لو كانت النجاسه لا تزول إلا بذلك لإطلاق النصوص الأخرى.

(٣) خصّ المفيد الحكم بالتراب، و كذا المحقق و العلامه فى التحرير للنبوى: (إذا وطأ أحدكم بنعليه الأذى فطهورهما التراب) (٢) و النبوى الآخر: (إذا وطأ أحدكم الأذى بخفيه فطهورهما التراب) (٥)، و فيه: إن النصوص السابقه قد صرحت بالأرض و هى أعم من التراب و النبويان عاميان لا يصلحان للتقييد.

(٤) لعموم التعليل: (الأرض يطهر بعضها بعضاً) أو مسمى المشى كما فى بعض الأخبار المتقدمه.

ص: ١٠٦

١- (١) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب النجاسات حديث ٧ و ٣.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب النجاسات حديث ٩ و ١.

٣- ((٤ و ٥)) كنز العمال ج ٥ ص ٨٨ الرقم: ١٨٧٨ و ١٨٧٩.

و الرطبه (١)، ما لم تخرج عن اسم الأرض (٢). و هل يشترط طهارتها (٣)؟ و جهان و إطلاق النص و الفتوى يقتضى عدمه (٤).
و المراد بالنعل ما يجعل أسفل الرجل للمشى، و قايه من الأرض و نحوها (٥)، و لو من خشب (٦)، و خشبه الأقطع كالنعل.

(و التراب فى الولوغ) فإنه جزء عله للتطهير، فهو مطهر فى الجملة (٧) (و الجسم الطاهر) (٨) (١) لإطلاق النصوص، و ذهب الإسكافى و المحقق الثانى و الشارح فى المسالك و جماعه إلى اشتراط الجفاف لحسنه الحلبى المتقدمه: (أ ليس تمشى بعد ذلك فى أرض يابسه) و حسنه المعلى المتقدمه: (أ ليس ورائه شىء جاف) و هو المتعين.

(٢) اكتفى العلامة فى الإرشاد بالوحد و فيه: إنه يشترط الجفاف فى الأرض كما تقدم بالإضافة إلى عدم صدق الأرض على الوحد.

(٣) ذهب ابن الجنيد و الشهيد الأول و المحقق الثانى إلى طهارتها لصحيح ابن النعمان المتقدم: (ثم يطأ بعده مكانا نظيفا)، و لأن المطهر لا بد أن يكون طاهرا كما يشهد له الارتكاز الشرعى.

و ذهب سيد الرياض و الشارح إلى عدم الطهاره لإطلاق بعض الأخبار و إطلاق فتاوى الأكثر، و فيه: إن النص معتبر كما سمعت و الأكثر لم يتعرض لهذا الفرع فلا إطلاق.

(٤) يقتضى عدم اشتراط الطهاره.

(٥) كالأشواك.

(٦) أى و لو كان النعل من خشب.

(٧) قد تقدم الكلام فيه.

(٨) هو كل جسم قالع للنجاسه سواء كان حجرا أم خشبا أم قطنا أم قماشاً فإنه مطهر للمحل من الغائط للأخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (سألته عن التمسح بالأحجار فقال: كان الحسين بن على يمسح بثلاثة أحجار) (١) و خبره الآخر عن أبى جعفر عليه السّلام: (كان الحسين بن على عليهما السّلام يتمسح من الغائط بالكرسف و لا يغسل) (٢) و خبر عبد الله بن المغيرة عن أبى الحسن عليه السّلام: (قلت له: للاستنجاء -

ص: ١٠٧

١- (١) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٣.

غير اللزج، و لا الصيقل في (غير المتعدى من الغائط (١) و الشمس (٢) ما جففته) -حدّ؟ قال: لا، ينقى ما ثمه، قلت: ينقى ما ثمه و يبقى الريح، قال: الريح لا ينظر إليها(١) فالمدار على الإنقاء بأى جسم ينقى ما هنالك.

و يشترط في الجسم أن يكون طاهرا المرسل أحمد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام:

(جرت السنه في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار و يتبع بالماء)(٢)، و يشترط فيه أن لا يكون لزجا لأنه مع اللزوجه يكون رطبا فينجس بمجرد الملاقاه و قد اشترط طهارته، و يشترط فيه أن لا يكون صيقلا و هو المالس لأن ملاسته لا تزيل النجاسه مع أنه يجب أن يكون قالعا لها، فلو اتفق القلع به لأجزأ و عن العلامه في النهايه عدم الإجزاء و هو ضعيف.

(١) لأنه مع التعدى يتعين التطهير بالماء ففي خبر زراره المروى في الغوالى عن أبي جعفر عليه السلام: (يجزى من الغائط المسح بالأحجار إذا لم يتجاوز محل العاده)(٣) و للمروى عن أمير المؤمنين عليه السلام: (كنتم تبغرون بعرا، و انتم اليوم تثلطون ثلطا، فاتبعوا الماء الأحجار)(٤) و الثلط بالفتح هو الرقيق من الرجيع و الغائط و رفته موجه لتعدى المحل بحسب الغالب.

(٢) فالشمس تطهر الأرض للأخبار منها: صحيح زراره و حديد: (قلنا لأبى عبد الله عليه السلام السطح يصيبه البول، أو يبال عليه، أ يصلّى في ذلك المكان؟ فقال عليه السلام:

إن كان تصيبه الشمس و الريح و كان جافا فلا بأس به، إلا أن يكون يتخذ مبالا)(٥) و فيه تنبيه على أن الريح مع الشمس غير ضائر لكون التجفيف غالبا بهما، و موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن الموضع القدر يكون في البيت أو غيره فلا تصيبه الشمس و لكنه قد ييس الموضع القدر، قال عليه السلام: لا يصلّى عليه و أعلم موضعه حتى تغسله، و عن الشمس هل تطهر الأرض؟ قال عليه السلام: إذا كان الموضع قدرا من البول أو غير ذلك فأصابته الشمس ثم ييس الموضع فالصلاه على الموضع جائزه، و إن أصابته الشمس و لم ييس الموضع القدر و كان رطبا فلا تجوز الصلاه حتى ييس، و إن-

ص: ١٠٨

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٤.

٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٣.

٤- (٤) مستدرک الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٦.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب النجاسات حديث ٢.

بإشراقها عليه و زالت عين النجاسه عنه من (الحصر و البوارى) (١) من المنقول، -كانت رجلك رطبه أو جبهتك رطبه أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القذر فلا تصل على ذلك الموضع حتى ييبس، و إن كان غير الشمس أصابه حتى ييبس فإنه لا يجوز ذلك(١) و عن ابن الجنيد و الراوندى و ابن حمزه و المحقق فى المعتبر عدم التطهير و إن جاز السجود عليه لكونه جافا لصحيح ابن بزيع: (سألته عن الأرض و السطح يصيبه البول و ما أشبهه هل تطهره الشمس من غير ماء؟ قال عليه السّلام: كيف يطهر من غير ماء) ٢ و فيه: إن الخبر لم ينف مطهره الشمس بل أضاف إليها الماء فيحمل على ما لو كان الموضع جافا فيصب عليه الماء حتى ييبس بإشراق الشمس عليه جمعا بين الأخبار.

و كذا تطهر الشمس ما لا- ينقل عادة كالحيطان و الأبنيه و ما يتصل بها من الأبواب و الأخشاب و كذا الأشجار و ما عليها من أوراق و ثمار و الخضراوات و النباتات ما لم تقطع و إن بلغت أوانها على المشهور شهره عظيمه لخبر الحضرمى عن أبى جعفر عليه السّلام: (يا أبا بكر، ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر)(٢)، و (كل ما أشرقت عليه الشمس فهو طاهر) ٤ و الخبر عام يشمل المنقول و غيره، لكن حمل غير المنقول بقريته قوله عليه السّلام: (كل ما أشرقت عليه الشمس)

لأن المنقول يقال عنه: إنه وضع فى الشمس و لا يقال: إنه مما أشرقت عليه الشمس و ذهب المشهور إلى أنها تطهر الحصر و البوارى و إن كانت من المنقولات لصحيح على بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام: (عن البوارى يصيبها البول هل تصلح الصلاه عليها إذا جفت من غير أن تغسل؟ قال عليه السّلام: نعم لا بأس) ٥ و صحيحه الآخر: (عن البوارى يبلّ قصبها بماء قدر أ يصلّى عليه؟ قال عليه السّلام: إذا ييست فلا بأس)(٣) و الصحيحان لم يصرحا بالجفاف بالشمس لكن لا بد من حملهما على ذلك جمعا بينهما و بين ما تقدم مع القطع بعدم الطهاره بمجرد اليبس.

و عن جماعه حمل الخبرين على كون السؤال عن جواز الصلاه عليها، و ليس عن الحكم بطهارتها فهما أجنيبان عن المدعى و هو المتعين من ظاهرها.

(١)الحصر ما يعمل من الخصوص أو العلف، و البوارى ما يعمل من القصب.

ص: ١٠٩

١- ((١ و ٢) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب النجاسات حديث ٤ و ٧ .

٢- ((٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب النجاسات حديث ٥ و ٦ و ٣ .

٣- ((٦) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب النجاسات حديث ٢ .

(و ما لا ينقل) عادة مطلقا (١)، من الأرض و أجزائها (٢)، و النبات و الأخشاب، و الأبواب المثبتة، و الأوتاد الداخلة، و الأشجار، و الفواكه الباقية عليها و إن حان أوان قطافها، و لا- يكفى تجفيف الحرارة (٣) لأنها لا تسمى شمسا، و لا الهواء المنفرد (٤) بطريق أولى (٥). نعم لا يضر انضمامه إليها (٦)، و يكفى فى طهر الباطن (٧) الإشراق على الظاهر مع جفاف الجميع، بخلاف المتعدد المتلاصق إذا أشرقت على بعضه (٨).

(و النار (٩) (١) أمكن النقل أو لا، و سواء شق نقله أم لا على تقدير إمكانه.

(٢) من التراب و الأحجار.

(٣) أى و لا يكفى تجفيف الرطوبة بالحرارة لأنها لا تسمى شمسا.

(٤) أى و لا يكفى تجفيف الرطوبة بالهواء المنفرد.

(٥) وجه الأولوية أن الشمس لازمها الحرارة و مع ذلك فالحرارة و حدها لا تكفى و هى لازمه للشمس فالهواء لا يكفى و هو غير لازم للشمس.

(٦) انضمام الهواء إلى الشمس و هذا ما دل عليه خبر زراره و حديد المتقدم.

(٧) لإطلاق خبر الحضرمي المتقدم.

(٨) أى بعض المتعدد فلا يصدق أنها أشرقت على الأسفل مع تغيره عن الأعلى بخلاف الباطن و الظاهر فهما أجزاء شىء واحد و قد أشرقت الشمس عليه بحسب الفرض و إن لم تشرق إلا على ظاهره.

(٩) كل شىء من الأعيان النجسه أو المتنجسه تحيله النار رمادا أو دخانا فهو طاهر على المشهور شهره عظيمه، بل لم ينقل الخلاف من أحد و إنما تردد المحقق فى المعتبر، و التردد غير ثابت كما فهمه غير واحد و هو الحق حيث قال: «دواخن الأعيان النجسه طاهره عندنا، و كذا كل ما أحالته النار فصيرته رمادا أو دخانا أو فحما على تردد» و الظاهر رجوع التردد إلى الفحم فقط.

و استدل الشيخ على الطهاره بصحيح ابن محبوب: (سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعدره و عظام الموتى ثم يجصص به المسجد، أ يسجد عليه؟ فكتب إليه بخطه: إن الماء و النار قد طهراه) (١).

ص: ١١٠

(ما أحالته رمادا أو دخانا) لا خزفا و آجرا في أصح القولين (١)، و عليه المصنف في غير البيان، و فيه (٢) قَوَى قول الشيخ بالطهاره فيهما.

(و نقص البئر) بنزح المقدّر منه (٣)، و كما يطهر البئر بذلك (٤) فكذا حافاته (٥)، و آلات النزح، و المباشر (٦) و ما يصحبه حالته (٧) (و ذهاب ثلثي العصير) (٨) مطهر للثلث الآخر على القول بنجاسته، و الآلات و المزاول (٩).

—وجه الاستدلال: أن الجص قد اختلط بالرماد و الدخان الحاصل من تلك الأعيان النجسه فلو لا كون النار مطهره لها لما ساغ الحكم بطهاره المسجد.

و يستدل له بقاعده الطهاره بعد استحاله النجس رمادا أو دخانا فموضوع عين النجاسه منتف و الموجود موضوع جديد فلا يجرى استصحاب النجاسه لتغير الموضوع و تجرى قاعده الطهاره من دون معارض.

و كذا لو أحالت النار النجس إلى بخار فالمعروف الطهاره، بل ظاهر البعض أنه لا كلام فيه لقاعده الطهاره و للسيره على عدم التوقى منه كما في بخار الحمامات و بخار البول أيام الشتاء.

(١) إذا استحال الطين النجس بالنار إلى الخزف و الآجر فهو طاهر كما عن الشيخ في المبسوط و الخلاف و العلامه في المنتهى و النهايه و الشهيد الأول في البيان بل نسب إلى الأكثر، لقاعده الطهاره و لخبر الحسن بن محبوب المتقدم لكون الطين قد طبخ بالنار فيطهر كما طهرت العذره و عظام الموتى، و عن فخر المحققين و الشهيد الثاني القول بالنجاسه لاستصحاب النجاسه و توقف العلامه في القواعد لعدم تغير الموضوع الأول إلى موضوع جديد.

(٢) أي في البيان.

(٣) قد تقدم الكلام فيه.

(٤) أي بالنزح.

(٥) أي جدرانه.

(٦) أي المباشر للنزح.

(٧) أي ما يصحب المباشر حال النزح من ثياب و عده و دلو، و الحكم بطهارتها تبعا لطهاره البئر، و قد تقدم الكلام أن النزح إرشادى فلا معنى للتبعيه.

(٨) بناء على القول بنجاسته و قد تقدم الكلام فيه.

(٩) للتبعيه.

(و الاستحاله) (١) كالميته و العذره تصير ترابا و دودا، و النطفه و العلقه تصير حيوانا، غير الثلاثه (٢) و الماء النجس بولا لحيوان مأكول و لبنا و نحو ذلك (و انقلاب الخمر خلا) (٣) و كذا العصير بعد غليانه و اشتداده (٤).

(و الإسلام) مطهر لبدن المسلم من نجاسه الكفر (٥) و ما يتصل به من شعر و نحوه، لا لغيره (٦) كثيابه (و تطهر العين و الأنف و الفم باطنها و كل باطن) كالأذن (١) و هى تبدل حقيقه الشيء و صورته النوعيه إلى حقيقه و صورته أخرى فيكون له اسم آخر، و الحكم بالطهاره بالاستحاله لقاعده الطهاره مع عدم جريان الاستصحاب لتبدل الموضوع، و التأمل يعطى أن النار مطهره باعتبار الاستحاله لا لخصوصيه فى النار، نعم قد تجعل قسيما للاستحاله لاختصاص النار ببعض النصوص الداله عليها كخبر ابن محبوب المتقدم بخلاف الاستحاله، هذا و قد توقف العلامه و المحقق فى مطهره العذره و الميته إذا استحالوا ترابا و حكم الشيخ فى المبسوط بالنجاسه و هو مما لا وجه له.

(٢) أى الكافر و الكلب و الخنزير.

(٣) للأخبار منها: خبر زراره عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن الخمر العتيقه تجعل خلا، قال عليه السلام: لا بأس) (١) بلا فرق بين كون الانقلاب بنفسه أو بعلاج و خصّ الانقلاب بالمائعات و الاستحاله بالجامدات، و إلا فالانقلاب من مصاديق الاستحاله بالمعنى العام، فالقول أن الانقلاب ليس فيه تبدل للحقيقه النوعيه بخلاف الاستحاله اعتمادا على أن الخمر و الخل كلاهما مائع فلم تتبدل الحقيقه النوعيه غير مسموع.

(٤) على القول بنجاسته فهو من أقسام الخمر، و قد تقدم الكلام فيه.

(٥) بلا خلاف و لا إشكال لتبدل الاسم من الكافر إلى المسلم و المسلم طاهر بالضروره، بلا فرق بين الكافر الأصلي و المرتد، و ذهب المعظم إلى بقاء نجاسه المرتد الفطرى لو أسلم لأنه لا تقبل توبته، و سيأتى أن عدم القبول إنما هو ظاهرا لوجوب قتله، و أما واقعا فلا و إلا يلزم التكليف بغير المقدور.

(٦) أى لا- يطهر الإسلام غير بدن الكافر كثيابه و المائعات الموجوده فى بيته إذا كانت متنجسه بملاقاته حال الكفر، و ذهب جماعه إلى الطهاره للتبعيه و للسيره القائمه فى زمن النبى صلى الله عليه و آله و سلم إذ لم يأمر أحدا من الكفار الذين أسلموا بتطهير ما عنده من المائعات-

ص: ١١٢

و الفرج (بزوال العين) (١)، و لا يطهر بذلك ما فيه من الأجسام الخارجه عنه (٢)، كالطعام و الكحل، أما الرطوبه الحادثه فيه (٣) كالريق و الدمع فبحكمه و طهر (٤) ما يتخلف فى الفم من بقايا الطعام و نحوه بالمضمضه مرتين على ما اختاره المصنف من العدد، و مره فى غير نجاسه البول على ما اخترناه.

فى الطهاره

(ثم الطهاره) على ما علم من تعريفها (اسم للوضوء و الغسل و التيمم) (٥) - و الثياب مع عموم البلوى بذلك، و قد تقدم الحكم بطهارته إذا كان كتابيا و لعله لذلك لم يأمر أحدا من أهل الكتاب بتطهير ما عنده لأنه طاهر، نعم السيره على التبعية قائمه فى غير الكتابى.

(١) عين النجاسه، بلا خلاف فيه و يدل عليه أخبار منها: موثق عمار الساباطى: (سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل يسيل من أنفه الدم، هل عليه أن يغسل باطنه يعنى جوف الأنف؟ قال عليه السلام: إنما عليه أن يغسل ما ظهر منه) (١) و خبر عبد الحميد بن أبى الديلم: (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل يشرب الخمر فبصق فأصاب ثوبى من بصاقه قال: ليس بشيء) (٢).

(٢) عن الباطن.

(٣) فى الباطن.

(٤) مبتدأ.

(٥) الأكثر على تعريفها مع قيد استباحه الصلاه فهى اسم للوضوء و الغسل و التيمم على وجه له تأثير فى استباحه الصلاه.

و قيد - اسم - للدلاله على أنه تعريف لفظى من قبيل تبديل الاسم بالاسم.

و بقيد - الوضوء و الغسل و التيمم - تخرج إزاله النجاسه.

و بقيد - له تأثير فى استباحه الصلاه - يخرج وضوء الحائض للكون فى مصلاها ذاكره فإنه لا يسمى طهاره، و الوضوء التجديدى و الأغسال المندوبه و وضوء الجنب و التيمم للنوم.

و اختصاص الاستباحه للصلاه مع أن الطهاره قد تبيح غيرها من العبادات لعموم البلوى بالصلاه، و لأن ماهيه الصلاه متوقفه على الطهاره واجبه و مندوبه بخلاف غيرها من العبادات.

١- (١) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب النجاسات حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب النجاسات حديث ١.

الرافع للحدث (١) أو المبيح للصلاه (٢) على المشهور، أو مطلقا (٣) على ظاهر التقسيم (فهنا فصول ثلاثه):

و عن جماعه أنها اسم لما يرفع الحدث، و بينه و بين التعريف المتقدم عموم مطلق، إذ ليس كل مبيح رافعا للحدث فالتيمم للمضطر بناء على جواز البدار مبيح للصلاه غير رافع للحدث و لذا لو زال عذره فى الوقت فتجب الإعادة.

و عن جماعه منهم المصنف أنها استعمال لأحد الطهورين من الماء و التراب مشروط بالنيه و هو يشمل المبيح و غيره و الرافع و غيره، لأن وضوء الحائض و الوضوء التجديدى استعمال مشروط بالنيه مع أنهما غير مبيحين و غير رافعين للحدث.

(١) كما عن جماعه.

(٢) كما عليه الأكثر و لذا قال الشارح: «على المشهور».

(٣) كما عليه المصنف و لذا قال الشارح: «على ظاهر التقسيم».

ص: ١١٤

بضم الواو: اسم للمصدر فإن مصدره التوضؤ، على وزن التعلّم و أما الوضوء بالفتح، فهو الماء الذي يتوضأ به. و أصله من الوضاء، و هي النظافه و النضاره من ظلمه الذنوب (و وجهه (٢) (١) بضم الواو مأخوذ من الوضاء بالمد، و هي النظافه و الطهاره، و هو اسم مصدر لأن المصدر هو التوضؤ كالتعلم و التكلم، و تقول: توضأت بالهمز و يجوز على قله توضيت، و الوضوء بفتح الواو اسم للماء الذي يتوضأ به كالفطور و الوقود و السحور.

(٢) و هو السبب، و يعبر عنه بالناقض و بالموجب، أما كونه سببا فلأنه مؤثر مطلوبه الطهاره لقوله عليه السّلام: (إنما الوضوء من طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك) (١).

و أما كونه ناقضا فباعتبار طروه على الطهاره فينقضها لقوله عليه السّلام: (ليس ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك الأسفلين) (٢) و قول أبي الحسن الرضا عليه السّلام في خبر زكريا بن آدم: (إنما ينقض الوضوء ثلاث: البول و الغائط و الريح) (٣) و أما كونه موجبا نظرا إلى ترتب الوجوب على الوضوء عند وجوب غايته لقوله عليه السّلام: (لا- يوجب الوضوء إلا من غائط أو بول) (٤) الحديث.

فالسبب أعم من الموجب و الناقض، لأن الناقض لا يكون إلا بعد طهاره سابقه، و لأن الموجب لا يكون إلا عند وجوب غايه الوضوء، فلذا كان الحدث بعد الحدث في غير-

١- ((١ و ٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٥ و ٣ و ٦.

٢- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٢.

(البول و الغائط و الريح) (١) من الموضوع المعتاد (٢)، أو من غيره مع انسداده (٣).

و إطلاق الموجب على هذه الأسباب باعتبار إيجابها الوضوء عند التكليف بما هو شرط فيه، كما يطلق عليها الناقض باعتبار عروضها للمتطهر، و السبب أعم منهما مطلقا (٤) كما أن بينهما عموما من وجه، فكان التعبير بالسبب أولى (٥).

(و النوم (٦) - وقت الصلاة سبب لأنه مؤثر في مطلوبه الطهاره و لا ينطبق عليه عنوان الناقض و لا الموجب.

و بين الناقض و الموجب عموم من وجه لتصادقهما على الحدث بعد الطهاره فى وقت صلاه واجبه، فهو ناقض للطهاره السابقه و موجب للطهاره من أجل الصلاه الواجبه.

و يفترق الموجب عن الناقض بالحدث بعد الحدث فى وقت الصلاه فهو موجب و ليس بناقض لعدم الطهاره السابقه.

و يفترق الناقض من الموجب بالحدث بعد الطهاره فى غير وقت الصلاه فهو ناقض و ليس بموجب.

(١) فإنها موجبات للوضوء بلا خلاف فيه و يدل عليه أخبار كثيره منها: خبر زكريا بن آدم عن أبى الحسن الرضا عليه السلام: (إنما ينقض الوضوء ثلاث البول و الغائط و الريح) (١) و صحيح زراره عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام: (ما ينقض الوضوء؟ فقالا: ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر و الدبر من الغائط و البول أو منى أو ریح، و النوم حتى يذهب العقل) (٢).

(٢) لتقييد الأخبار به كقوله عليه السلام: (من طرفيك).

(٣) أى من غير المعتاد مع انسداد المعتاد، بلا خلاف فيه، لانطباق الاسم عليه عرفا و المدار على خروجه، و التقييد فى الأخبار بكونه من الطرفين غالبى.

(٤) أى ليس من وجه.

(٥) لعمومه، و فى هذا تعريف بالمصنف حيث عرّب بالموجب.

(٦) بلا خلاف فيه للأخبار، و قد تقدم بعضها، و أيضا منها: خبر عبد الحميد عن أبى عبد الله عليه السلام: (من نام و هو راکع أو ساجد أو ماش على أى الحالات فعليه -

ص: ١١٦

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٢.

(الغالب) غلبه مستهلكه (على السَّمع و البصر) (١)، بل على مطلق الإحساس، و لكن الغلبه على السَّمع تقتضى الغلبه على سائرهما (٢) فلذا خَصّه أما البصر فهو أضعف من كثير منها، فلا وجه لتخصيصه. (و مزيل العقل) (٣) من جنون، -الوضوء) (١) و صحيح ابن الحجاج: (سألت أبا عبد الله عليه السَّلام عن الخفقه و الخفتين؟ فقال عليه السَّلام: ما أدري ما الخفقه و الخفتين، إن الله تعالى يقول: يَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةً، إن عليا عليه السَّلام كان يقول: من وجد طعم النوم قائما أو قاعدا فقد وجب عليه الوضوء) ٢ و مضمرة زرارته: (قلت له: الرجل ينام و هو على وضوء، أ توجب الخفقه و الخفتان عليه الوضوء؟ فقال: يا زرارته قد تنام العين و لا ينام القلب و الأذن، فإذا نامت العين و الأذن و القلب وجب الوضوء) (٢).

هذا و الأخبار بعضها عبر بالنوم، و بعضها عبر بالنوم الموجب لذهاب العقل كما فى صحيح زرارته المتقدم، و بعضها عبر بالنوم الغالب على القلب و الأذن كما فى مضمرة زرارته و الحاصل منها أن الناقض هو النوم المستولى على القلب الموجب لتعطيل الحواس و علامته نوم الأذن لا نوم العين و لذا ورد فى مضمرة زرارته: (قد تنام العين و لا ينام القلب و الأذن).

و نسب للصدوق عدم ناقضيه النوم إذا كان قاعدا لروايه عمران بن حمران: (سمع عبدا صالحا عليه السَّلام يقول: من نام و هو جالس لا يتعمد النوم فلا وضوء عليه) (٣) و مرسل الصدوق فى فقيهه: (سئل موسى بن جعفر عليه السَّلام عن الرجل يرقد و هو قاعد هل عليه وضوء؟ فقال عليه السَّلام: لا وضوء عليه ما دام قاعدا إن لم ينفرج) ٥ و لا بدّ من حملهما على عدم تحقق النوم المستولى على القلب جمعا بينها و بين ما تقدم.

(١) عرفت أن نوم العين ليس علامه على نوم القلب بخلاف نوم الأذن فإنه علامه و لذا يشكل على عبارته المصنف بأنه لا داعى لذكر البصر بعد السَّمع ما دام نومه ليس بعلامه و يردّ بأن التعبير تبعا لمضمرة زرارته المتقدمه: (فإذا نامت العين و الأذن و القلب وجب الوضوء).

(٢) سائر الحواس.

(٣) لإناطه ناقضيه النوم للوضوء بزوال العقل كما فى صحيح زرارته المتقدم: (و النوم حتى -

ص: ١١٧

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٣ و ٩.

٢- ((٣)) الوسائل الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ١.

٣- ((٤ و ٥)) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ١٤ و ١١.

و سكر، و إغماء. (و الاستحاضه) (١) على وجه يأتي تفصيله.

فى واجبات الوضوء

(و واجبه) أى واجب الوضوء (النية) (٢) و هى القصد إلى فعله (مقارنه لغسل) - يذهب العقل (١) الموجب لكون العله هى زواله من أى سبب كان، و مثله خبر عبد الله بن المغيرة و محمد بن عبد الله عن أبى الحسن الرضا عليه السلام: (سألناه عن الرجل ينام على دابته، فقال: إذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء) (٢)، و يؤيده خبر الدعائم عن جعفر بن محمد عليهما السلام: (إن المرء إذا توضأ صلى بوضوئه ذلك ما شاء من الصلوات ما لم يحذب أو ينم، أو يجمع، أو يغم عليه) (٣).

(١) للأخبار منها: خبر معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (و إن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت و دخلت المسجد و صلّت كل صلاة بوضوء) (٤) و خبر زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (- إلى أن قال - ثم هى مستحاضه فلتغتسل و تستوثق من نفسها، و تصلّى كل صلاة بوضوء) (٥) و سيأتى تفصيل ذلك فى بابه.

(٢) النية عرفاً و لغه هى الإرادة و العزم و القصد، و النية تجعل الفعل اختيارياً و الفاعل مختاراً، و لم يثبت لها معنى خاص فى الشرع لعدم وجود خبر أو أثر يدل عليه قال فى الجواهر: «و كيف كان لا نعرف لها معنى جديداً شرعاً». ثم ليس المأخوذ فى العبادات مطلق القصد و الإرادة بل قصد خاص و إرادته خاصة و هى الإرادة و القصد مع قصد التقرب بحيث يكون قصد التقرب من متعلقات الإرادة. هذا و لا بد من البحث فى جهات.

الجهة الأولى: إذا كانت النية قصداً و إرادته فموطنها القلب و لا يجب فيها التلفظ، و هو اتفاقى كما عن أكثر من واحد، بل و لا يستحب، و عن التبيان أن التلفظ مكروه و ناقشه المقداد بعدم الدليل على الكراهه.

أقول: قد يبطل التلفظ بالنية العمل كما لو تلفظ بنيه ركعه الاحتياط، نعم قد ورد الاستحباب بالتلفظ بنيه الحج و سيأتى الكلام فيها فى بابه.

الجهة الثانية: هل النية إخطاريه بمعنى لا بد من تصورها فى البال كما عليه المشهور-

ص: ١١٨

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٢.

٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ٤ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه حديث ١.

٥- (٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه حديث ٩.

- وقال فى المستمسك: «و لا- دليل لهم ظاهرًا عليه، إذ الثابت بالإجماع كون الوضوء عبادة، و من المعلوم من بناء العقلاء أنه يكفى فى تحقق العبادة كون الفعل اختياريًا صادرًا عن إرادته الفاعل بداعى تعلق الأمر به»، و لأنه لو كانت إخطاريه لوجب أن تبقى فى الذهن إلى آخر العمل مع أنهم لا يلتزمون بذلك و إنما يشترطون بقاءها حكمًا بمعنى أن لا يعرض عنها.

و ذهب جماعه و هو المشهور بين المتأخرين إلى كون النية هى الداعى إلى الفعل، و الداعى موجود فى القلب لا فى الذهن بحسب الوجدان. و لقد أجاد صاحب الجواهر عند ما تكلم عن آثار الإخطاريه بقوله: «فلا يكتفى بدون الإخطار بالبال للقصد مع ما يعتبر معه من القربة و الوجه و غيرهما مقارنة لأول العمل، فبسببه يحصل بعض أحوال لهم تشبه أحوال المجانين، و ليت شعرى أليست النية فى الوضوء و الصلاة و غيرهما من العبادات كغيرها من سائر أفعال المكلفين من قيامهم و قعودهم و أكلهم و شربهم، فإن كل عاقل غير غافل و لا ذاهل لا يصدر عنه فعل من هذه الأفعال إلا مع قصد و نية سابقه عليه ناشئة من تصور ما يترتب عليه من الأغراض الباعثة و الأسباب الحاملة على ذلك الفعل، بل هو أمر طبيعى و خلق جبلى، و مع هذا لا ترى المكلف فى حال إرادته فعل من هذه الأفعال يعتريه شىء من تلك الوسوسة و ذلك الإشكال، بل هو بالنسبة إلى العبادات الآخر من الزيارات و الصدقات و عياده المرضى و قضاء الحوائج و الأدعية و الأذكار و قراءة القرآن و نحو ذلك لا يعتريه شىء من تلك الأحوال، بل هو فيها على حسب سائر أفعال العقلاء، فما أعرف ما ذا يعتريه فى مثل الوضوء».

الجهة الثالثة: قد عرفت أن النية هى الإرادة مع قصد التقرب و تقدم معنى الإرادة، أما قصد التقرب فهو الإتيان بالفعل تحصيلًا للقرب إلى الله تعالى الذى هو ضد البعد تشبيهاً بالقرب المكانى، و قصد التقرب بهذا المعنى يتحقق بقصد امتثال الأمر، و يتحقق بقصد إتيان الفعل لكونه محبوبًا عند الله (جل جلاله).

و قصد الامتثال و المحبوبيه المحقق لقصد التقرب تارة يكون لأن الله أهل للطاعة و أخرى يكون لأجل تحصيل الثواب الأخرى و ثالثة لأجل الفرار من العذاب الأبدى، و هو على نحو الداعى فى الداعى، و الأول أعلاها لما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام:

(ما عبدتك خوفا من نارك و لا طمعا فى جنتك و لكن وجدتك أهلا للعبادة فعبدتك) (١)

و- الثاني و الثالث أذناها، و نسب إلى المشهور فساد العباده عند قصدهما، و احتج السيد ابن طاوس على ما فى الروض: «بأن قاصد ذلك إنما قصد الرشوه و البرطيل و لم يقصد وجه الرب الجليل و هو دال على أن عمله سقيم و أنه عبد لئيم».

و الصحيح صحه العباده بهما للسيره و لما ورد فى الكتب و السنه، قال تعالى: تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَ طَمَعًا (١) و قال تعالى: وَ يَدْعُونَنَا رَغَبًا وَ رَهَبًا (٢)، و فى النهج: «إن قوما عبدوا الله رغبه فتلك عباده التجار، و إن قوما عبدوا الله رهبه فتلك عباده العبيد، و إن قوما عبدوا الله شكرا فتلك عباده الأحرار» (٣) و هذا التقسيم ظاهر فى صحه الأقسام الثلاثه للعباده.

الجهه الرابعه: باعتبار أن النيه هى الإبراده الخاصه، و هى الإبراده مع قصد التقرب فمن نظر إلى الإبراده قال عنها إنها فى غايه السهوله إذ لا ينفك فعل العاقل المختار عنها و لذا قيل: لو كلفنا الله الفعل من غير نيه لكان تكليفا بالمحال.

و من نظر إلى قصد القربه و حصول أعلى مراتب الداعى و خلوصه من الرياء قال عنها إنها فى غايه الصعوبه.

الجهه الخامسه: ادعى جماعه الإجماع على اعتبار النيه فى الوضوء و فى كل طهاره من الحدث، و لم يخالف إلا ابن الجنيد حيث جعلها مستحبه و هو لم يثبت حيث نقل المحقق فى المعبر عنه خلاف ذلك.

و استدل على اعتبار النيه بقوله تعالى: وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ (٤) و فيه: إنها أجنبيه عن المدعى لأنها ظاهره فى التوحيد كما فسرهما جماعه و جزم به الشيخ البهائى، و يشهد له عطف الصلاه و الزكاه على العبارة حيث التتمه وَ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَ ذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ، بالإضافة إلى لزوم تخصيص الأكثر و هو مستهجن إذ الأمر يعمّ العبادات و التوصليات، فأخراج التوصلى عن اشتراط الإخلاص موجب لذلك.

و يستدل لاعتبار النيه فى الوضوء بالأخبار منها: خبر أبى حمزه الثمالى عن على بن -

ص: ١٢٠

١- (١) السجده الآيه: ١٦.

٢- (٢) الأنبياء الآيه: ٩٠.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ٣.

٤- (٤) البيه الآيه: ٥.

-الحسين عليهما السلام: (لا عمل إلا بنيه) (١) و في آخر: (إنما الأعمال بالنيات، و لكل امرئ ما نوى، فمن غزا ابتغاء ما عند الله فقد وقع أجره على الله (عز و جل)، و من غزا يريد عرض الدنيا أو نوى عقالا لم يكن له إلا ما نوى) (٢).

و فيه: إنها ظاهره في ترتب الثواب بالإضافة إلى لزوم تخصيص الأكثر بالبيان المتقدم.

و عليه فلم يثبت إلا الإجماع المدعى عن الشيخ في الخلاف و العلامه في المختلف و المحقق الثاني في جامع المقاصد و سيد المدارك في كتابه بالإضافة إلى السيره العمليه بين المشرعه المأخوذه يدا بيد إلى زمن الأئمه عليهم السلام.

(١) ذهب المشهور إلى أن وقت النيه عند غسل اليدين قبل غسل الوجه لكون الغسل من جملة الوضوء الكامل فتصح النيه عنده استحبابا أو جوازا، و ردّ بأنه لو جاز النيه عند أول أجزاء المستحبه لجاز تقديمها عند المضمضه و الاستنشاق مع أنه لا يصح إجماعا كما في الروض بالإضافة إلى أن غسل اليدين مع استحبابه لم تثبت جزئيه للوضوء فتكون النيه قبل العمل و هذا لا يصح إلا أنهم اتفقوا على أنها تنضيق عند غسل الوجه و لا يجوز تأخيرها عنه لاستلزام وقوع بعض أجزاء الواجبه من دون نيه.

و الذى يخفف الخطب أن البحث بتمامه مبنى على كون النيه إخطاريه و قد عرفت أنها من قبيل الداعى فلا ينفك العمل عنها فيجوز تقديمها حينئذ لأنها تبقى إلى حين العمل ما لم يعرض عنها.

أما غسل الوجه فلا خلاف فيه و يدل عليه قوله تعالى: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ (٢) و الأخبار الكثيره.

و المراد من الوجه هو ما بين قصاص الشعر إلى الذقن طولاً- و ما دارت عليه الإبهام و الوسطى عرضاً و هو مما لا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (أخبرنى عن حد الوجه الذى ينبغى أن يوضأ الذى قال الله (عز و جل)، فقال عليه السلام: الوجه الذى قال الله و أمر الله (عز و جل) بغسله الذى لا ينبغى لأحد أن يزيد عليه و لا ينقص منه، إن زاد عليه لم يؤجر و إن نقص منه أثم، ما دارت عليه الوسطى و الإبهام من قصاص شعر الرأس إلى الذقن و ما جرت عليه الإصبعان مستديرا فهو من الوجه، و ما سوى ذلك فليس من الوجه، فقال له: الصدغ من الوجه؟ فقال عليه السلام:-

ص: ١٢١

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ١ و ١٠.

٢- (٣) المائده الآيه: ٦.

المعتبر شرعا (١)، و هو (٢) أوّل جزء من أعلاه، لأن ما دونه لا يسمى غسلا شرعا، و لأن المقارنه تعتبر لأول أفعال الوضوء و الابتداء بغير الأعلى لا يعدّ فعلا (٣) (مشملة) على قصد (الوجوب) (٤) إن كان واجبا بأن كان في وقت عباده - (١).
(١).

ثم يجب غسل الوجه من الأعلى إلى الأسفل على المشهور للأخبار منها: صحيح زراره قال: (حكى لنا أبو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا بقدر من ماء فأدخل يده اليمنى فأخذ كفا من ماء فأسدلها على وجهه من أعلى الوجه ثم مسح بيده الجانبين جميعا) (٢) الحديث، و قال العلامة في المنتهى و الشهيد في الذكري بعد ذكر هذا الصحيح: (و روى أنه قال بعد ما توضأ: إن هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به).

و اختار جماعه منهم السيد و ابنا إدريس و سعيد و الشهيد و الشيخ البهائي و صاحب المعالم إلى جواز النكس في الوجه فيجوز الابتداء من الأسفل إلى الأعلى لأن الأخبار لم تحصر الغسل بهذه الكيفية، لأنها غير وارده في بيان كيفية الغسل و إنما هي وارده في كيفية غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، و هذا لا يدل على عدم جواز كيفية أخرى.

(١) و هو ما دارت عليه الإبهام و الوسطى عرضا من قصاص الشعر إلى طرف الذقن طولاً.

(٢) أي المراد من الوجه عند المقارنه.

(٣) من أفعال الوضوء بناء على وجوب الابتداء من الأعلى.

(٤) هل يعتبر في النية نية الوجوب أو الندب و صفا أو غايه، و المراد بالأول كأن ينوى الاتيان بالوضوء الواجب أو المنسوب، و المراد بالثاني كأن ينوى الاتيان بالوضوء لوجوبه أو ندبه.

و قد نسب إلى المشهور اعتبار نية الوجوب أو الندب و صفا أو غايه، و عن التذكرة الإجماع عليه لوجوب إيقاع الفعل على وجهه و هذا لا يتم إلا بذلك.

و ذهب المفيد و الشيخ في النهايه و المحقق في المعتبر و مشهور المتأخرين إلى عدم اعتبار نية الوجوب أو الندب لأن إيقاع الفعل على وجهه أن يكون الفعل مشتملا على شرائطه و أجزاءه و هذا لا يفيد المدعى لأن كون نية الوجوب شرطا في النية أول الكلام ثم هل يعتبر قصد وجه الوجوب بناء على اشتراط قصد الوجوب بأن ينوى الاتيان -

ص: ١٢٢

١- (٢) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الوضوء حديث ١.

٢- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الوضوء حديث ١٠.

واجبه مشروطه به، و إلا نوى التذب، و لم يذكره (١) لأنه خارج عن الغرض (٢).

(و التقرب) به إلى الله تعالى، بأن يقصد فعله (٣) لله امتثالاً لأمره أو موافقه لطاعته (٤)، أو طلباً للرفعه عنده بواسطته (٥)، تشبيهاً بالقرب المكاني، أو مجرداً عن ذلك، فإنه تعالى غايه كل مقصد (٦).

-بالوضوء الواجب مع قصد وجه الوجوب، ظاهر السرائر و التذكرة الاشتراط و ضعفه ظاهر إذ لا دليل ثابت إلا على وجوب النية فقط.

ثم قد ذهب الشيخ إلى لزوم نية الرفع و عن السيد لزوم نية الاستباحه و عن جماعه منهم الشيخ فى المبسوط و بنو إدريس و حمزه و زهره و العلامه فى جملة من كتبه إلى الاكتفاء بنية أحدهما لقوله تعالى: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ (١) و لا معنى لفعل الغسل لأجل الصلاة إلا إرادته استباحتها أو إرادته رفع الحدث.

و ذهب جماعه منهم الشيخ فى النهايه و المحقق فى الشرائع و مشهور المتأخرين إلى العدم لعدم دليل يدل على ذلك، و لذا قال ابن طاوس فى البشرى: «إنى لم أعرف نقلاً متواتراً و لا آحاداً يقتضى القصد إلى رفع الحدث أو استباحه الصلاة، لكن علمنا أنه لا بد من نية القربة، و إلا لكان هذا من باب اسكتوا عما سكت الله عنه» و قال الشارح فى روض الجنان: «و بالجمله فمشخصات النية غير القربة لم يرد فيها نص على الخصوص فلا بدّ لمثبت شىء منها من دليل صالح».

(١) أى التذب.

(٢) لأن الكتاب مبنى على الاختصار فلا يوافقته إلا ذكر الواجبات فقط.

(٣) أى فعل الوضوء.

(٤) فسرت الطاعه بالإرادته لأن الشارح فى الروض قال: «بمعنى موافقه إرادته»، و الحق إن الطاعه و الامتثال مفهومان مترادفان، فيشترط فيهما الأمر و هو أعم من الواجب و المندوب، فما عن بعضهم من جعل الطاعه للأعم من الواجب و المستحب و اختصاص الامتثال بالواجب فقط ليس فى محله.

(٥) أى بواسطه الوضوء لكونه محبوباً عند الله.

(٦) قال الشارح فى الروض: «و يكفى عن الجميع قصد الله سبحانه الذى هو غايه كل مقصد».

ص: ١٢٣

(و الاستباحه) مطلقا (١)، أو الرفع حيث يمكن، و المراد رفع حكم الحدث، و إلا- فالحدث (٢) إذا وقع لا يرتفع و لا شبهه في أجزاء النيه المشتمله على جميع ذلك. و إن كان في وجوب ما عدا القربه نظر، لعدم نهوض دليل عليه.

أما القربه فلا- شبهه في اعتبارها في كل عبادته، و كذا تمييز العباده عن غيرها حيث يكون الفعل مشتركا، إلا أنه لا اشتراك في الوضوء حتى في الوجوب و الندب، لأنه في وقت العباده الواجبه المشروطه به لا يكون إلا واجبا، و بدونه (٣) ينتفى (و جرى الماء) (٤) بأن ينتقل كل جزء من الماء عن محله، إلى غيره بنفسه (٥) (١) سواء رفع الوضوء الحدث أو لا.

(٢) بما هو من بول و غائط.

(٣) أى بدون وقت العباده الواجبه فينتفى وجوب الوضوء.

(٤) لأن الغسل لا يتحقق إلا بالجريان و إلا فلا فرق بينه و بين المسح، و للأخبار منها:

صحيح زراره: (كل ما أحاط به من الشعر فليس على العباد أن يطلبوه، و لا يبحثوا عنه، و لكن يجرى عليه الماء) (١) و صحيح ابن مسلم الوارد في الغسل: (فما جرى عليه الماء فقد طهر) (٢) بناء على عدم الفرق بين الغسل و الوضوء في الغسل، نعم الجريان قد يكون بنفسه و قد يكون بإعانه اليد.

و ذهب البعض إلى العدم لعدم ثبوت الجريان في مفهوم الغسل و لأن الأخبار المتقدمه ناظره إلى الغالب في الغسل، و لذا ورد في صحيح زراره و محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: (إنما الوضوء حد من حدود الله ليعلم من يطيعه و من يعصيه، و إن المؤمن لا ينجسه شيء إنما يكفيه مثل الدهن) (٣) و في صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام الوارد في الوضوء: (إذا مسّ جلدك الماء فحسبك) (٤) و هى محموله على عدم احتياج الوضوء إلى الماء الكثير.

(٥) أى بنفس الماء.

ص: ١٢٤

-
- ١- (١) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب الوضوء حديث ٣.
 - ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه حديث ١.
 - ٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٢ - من أبواب الوضوء حديث ١.
 - ٤- (٤) الوسائل الباب - ٥٢ - من أبواب الوضوء حديث ٣.

أو بمعين (١) (على ما دارت عليه الإبهام) بكسر الهمزة (و الوسطى) من الوجه (عرضا و ما بين القصاص) - مثلث القاف - و هو منتهى منبت شعر الرأس (إلى آخر الذقن) بالذال المعجمه و القاف المفتوحه منه (طولا) (٢) مراعىا فى ذلك مستوى الخلقه فى الوجه (٣) و اليدين (٤).

و يدخل فى الحدّ مواضع التحذيف (٥)، و هى ما بين منتهى العذار و النزعه المتصله بشعر الرأس و العذار و العارض، لا النزعتان بالتحريك، و هما البياضان المكتنفان للناصيه.

(و تحليل خفيف الشعر) (٦) و هو ما ترى البشره من خلاله فى مجلس (١) و لو بإعانه اليد.

(٢) قد تقدم الكلام فيه.

(٣) فلا عبره بالأنزع و لا الأغم، و الأول من انحسر شعره عن الحد المتعارف و الثانى من نبت شعره على الجبهه.

(٤) فلا عبره بقصير اليد و عريض الوجه و كذا العكس بل المدار على الوجه المتعارف للإنسان مع يده المتعارفه بينهم فما يدخل من وجهه تحت يده فيجب على الجميع غسله من وجوههم و إلا فلا.

(٥) لا- بد من توضيح معانى بعض المفردات، النزعتان و هى تشبيه النزعه بالتحريك، و هى ما انحسر عنه الشعر من الرأس متصاعدا فى جانبى الرأس، و يعبر عنهما بالبياضين المكتنفين بالناصيه، و النزعتان خارجتان عن حد الوجه الذى يجب غسله بالاتفاق.

و العذار هو ما حاذى الأذن يتصل أعلاه بالصدغ و أسفله بالعارض فهو الشعر النابت على العظم الناتئ الذى هو سمت الصماخ و ما انحط إلى وتد الأذن.

و الصدغ بالضم هو الشعر الذى بعد انتهاء العذار المحاذى لرأس الأذن، و مواضع التحذيف و هى ما بين انتهاء العذار و النزعه المتصله بشعر الرأس، سميت بذلك لحذف النساء المترفين ما ينبت عليها من الشعر الخفيف.

و العارض فى الصحاح عارضه الإنسان صفحتا خديه، و إليه يرجع تفسير الفقهاء فى المنتهى أنه ما نزل عن حد العذار و هو النابت على اللحيتين و قريب منه ما فى الدروس.

(٦) إذا كان الشعر كثيفا فلا يجب غسل البشره تحته بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (قلت له: أ رأيت ما أحاط به الشعر؟ فقال عليه السلام: كل -

التخاطب، دون الكثيف و هو خلافه، و المراد بتخليه إدخال الماء خلاله لغسل البشره المستوره به، أما الظاهره خلاله فلا بد من غسلها. كما يجب غسل جزء آخر مما جاورها من المستوره من باب المقدمه (١).

و الأقوى عدم وجوب تخليل الشعر مطلقا (٢) وفاقا للمصنف فى الذكرى و الدروس و للمعظم، و يستوى فى ذلك شعر اللحيه و الشارب، و الخدّ و العذار و الحاجب، و العنقه (٣) و الهدب (٤).

(ثم) غسل اليد (اليمنى من المرفق) (٥) بكسر الميم و فتح الفاء أو بالعكس - ما أحاط به من الشعر فليس على العباد أن يطلبوه و لا- يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء (١) و خبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام: (سألته عن الرجل يتوضأ أ يبطن لحيته؟ قال: لا) ٢ و إذا كان خفيفا فقد نسب إلى المشهور عدم وجوب غسل البشره تحته تمسكا بإطلاق الأخبار المتقدمه، و ردّ بأن الأخبار ظاهره فى الشعر الكثيف لأنها ظاهره فى الشعر الذى أحاط على الموضع و هو لا يحيط إلا إذا كان كثيفا.

(١) أى المقدمه العلميه حتى يعلم بتحقق غسل البشره.

(٢) كثيفا أو خفيفا.

(٣) شعرات بين الشفه السفلى و الذقن.

(٤) بضميتين أو بضمه واحده، شعرات أشفار العين.

(٥) المرفق على وزن منبر، و عن التذكره أنه مجمع عظمى الذراع و العضد و عن المشهور أنه رأس عظمى الذراع و العضد و هو المتبادر عرفا، ثم إن غسل اليدين من المرافق أمر ضرورى و يدل عليه الكتاب و السنه و يكفينا قوله تعالى: فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ (٢).

و غسل المرفق واجب و لم يخالف فى ذلك إلا- زفر من العامه، نعم وقع الخلاف بينهم فى أن غسله أصلى كما ذهب إليه المشهور أو أنه مقدمى كما ذهب إليه علامه و سيد المدارك، قال فى المدارك: «و قد قطع الأصحاب بوجوب غسل المرفقين إما لأن (إلى) فى قوله تعالى: وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، بمعنى مع كما ذكره السيد المرتضى -

ص: ١٢٤

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب الوضوء حديث ٣ و ١.

٢- (٣) المائده الآيه: ٦.

و هو مجمع عظمى الذراع و العضد، لا- نفس المفصل (إلى أطراف الأصابع (١) -و جماعه أو لأن الغايه إذا لم تتميز وجب دخولها فى المغتيا و يرد على الأول: إنه مجاز لا- يصار إليه إلا مع القرينه و هى منتفيه هنا، و على الثانى: إن الحق عدم دخول الغايه فى المغتيا مطلقا كما حقق فى محله، و لقد أجاد الشيخ أبو على الطبرسى (رحمه الله) فى تفسيره جوامع الجامع حيث قال: لا- دليل فى الآيه على دخول المرافق فى الوضوء إلا- أن أكثر الفقهاء ذهبوا إلى وجوب غسلها و هو مذهب أهل البيت عليهم السلام. - و من هنا ذهب العلامة فى المنتهى و جمع من المتأخرين إلى أن غسلها غير واجب بالأصله، و إنما هو من باب المقدمه و لا بأس به لأنه المتيقن» انتهى كلامه.

و لا ثمره بعد وجوب غسل المرفق على كل حال.

(١) فيجب الابتداء بالأعلى فلو غسل منكوسا لم يجز على الأكثر، خلافا للمرتضى و ابن إدريس حيث جوزا النكس على كراهه تمسكا بإطلاق الآيه لأن لفظ (إلى) يأتي بمعنى مع.

و مستند المشهور أخبار منها: ما رواه العياشى فى تفسيره عن صفوان: (سألت أبا الحسن عليه السلام عن قول الله تعالى: فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ - إلى أن قال - قلت: فإنه قال: فاغسلوا أيديكم إلى المرافق، فكيف الغسل؟ قال: هكذا، أن يأخذ الماء بيده اليمنى فيصبه فى اليسرى ثم يفيضه على المرفق ثم يمسح إلى الكف) (١) و صحيح زراره: (قال أبو جعفر عليه السلام: ألا أحكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم؟ فقلنا: بلى.

فدعا بقعب فيه شىء من ماء فوضعه بين يديه ثم حسر عن ذراعيه ثم غمس فيه كفه اليمنى ثم قال: هكذا إذا كانت الكف طاهره، ثم غرف مائها ماء فوضعها على جبهته ثم قال: بسم الله، و سدله على أطراف لحيته، ثم أمر يده على وجهه و ظاهر جبهته مره واحده، ثم غمس يده اليسرى فغرف بها مائها ثم وضعه على مرفقه اليمنى فأمر كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه، ثم غرف بيمينه مائها فوضعه على مرفقه اليسرى فأمر كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه و مسح مقدم رأسه و ظهر قدميه ببله يساره و بقيه ببله يميناه) (٢) و مثله غيره من الأخبار البيانيه.

و لا يمكن التمسك بالآيه الشريفه على جواز النكس كما تفعله العامه بدعوى أن لفظ -

ص: ١٢٧

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب الوضوء حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الوضوء حديث ٢.

(ثم غسل (اليسرى كذلك) (١)، و غسل ما اشتملت عليه الحدود (٢) من لحم زائد، و شعر و يد و إصبع، دون ما خرج (٣) و إن كان يدا، إلا أن تشبهه الأصلية فتغسلان معا من باب المقدمه (٤).

(ثم مسح مقدّم الرأس) (٥)، - (إلى) بمعنى مع، أو يتمسك بها على وجوب النكس لأن الآيه فى مقام بيان كيفية الغسل و (إلى) للانتهاء.

و ذلك لأن الآيه فى مقام تحديد مكان المغسول لا فى مقام بيان كيفية الغسل للسياق حيث لم تتعرض الآيه لكيفية الغسل فى الوجه و إنما تعرضت لبيان حدود المغسول و هى ما واجه به الغير المسمى بالوجه فكذلك فى اليدين قضاء لحق العطف.

(١) أى من المرفق إلى أطراف الأصابع، و غسل اليسرى ضرورى و يدل عليه الكتاب و السنه، و أما تقديم اليمنى على اليسرى بلا خلاف للأخبار الكثيره منها الأخبار البيانيه لوضوء رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و قد تقدم بعضها، و لصحيح منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السلام (فى الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمين، قال عليه السلام: يغسل اليمين و يعيد اليسار) (١).

(٢) أى حد الوجه و حد اليدين، لأنه يصدق عليه وجه أو يد عرفاً فيدخل تحت إطلاق أدله و وجوب غسل الوجه و اليدين.

(٣) أى ما خرج عن الحدود فلا يصدق أنه وجه أو يد فلا يجب غسله، حتى لو كان الخارج يدا عرفاً فيقطع بأنها زائده و الأدله منصرفه عنها لأنها مختصه باليد الأصلية.

و ذهب العلامه فى المنتهى و الإرشاد و المختلف إلى وجوب غسل الخارج إن سمي يدا سواء كانت فوق المرفق أم دونه و سواء قطعنا بكونها زائده أم مشتبهه للاحتياط بعد صدق اسم اليد عليها فيشمّلها إطلاق أدله و وجوب الغسل، و فيه: إنها منصرفه إلى الأصلية.

(٤) أى المقدمه العلميه حتى يقطع بغسل الأصلية.

(٥) فهو مما لا خلاف فيه، و يدل عليه الكتاب و السنه، و يكفينا قوله تعالى: وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ (٢).

ص: ١٢٨

١- (١) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب الوضوء حديث ٢.

٢- (٢) المائده الآيه: ٦.

و يجب المسح بيده اليمنى على المشهور للأخبار منها: خبر زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: (فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات، واحده للوجه و اثنتان للذراعين، و تمسح بيده يمينك ناصيتك)(١).

و ذهب ابن الجنيد إلى جواز المسح بماء جديد تمسكا بإطلاق الآية و يشهد له طائفة من الأخبار منها: خبر جعفر بن عماره: (سألت جعفر بن محمد عليهما السّلام: أمسح رأسي ببلل يدي؟ قال عليه السّلام: خذ لرأسك ماء جديدا)(٢) و هي محموله على التقية لموافقته العامه.

نعم إذا جفت بله اليد اليمنى جاز أخذ الماء من بقيه أعضاء الوضوء ثم مسح مقدم الرأس به لمرسل الفقيه عن أبي عبد الله عليه السّلام (إن نسيت مسح رأسك فامسح عليه و على رجلك من بله وضوئك، فإن لم يكن بقي في يدك من نداوه وضوئك شيء فخذ ما بقي منه في لحيتك و امسح به رأسك و رجلك، و إن لم يكن لك لحيه فخذ من حاجبيك و أشفار عينيك و امسح به رأسك و رجلك)(٣).

ثم المسح يجب أن يكون على مقدم الرأس الذي هو ربع الرأس تقريبا للأخبار منها:

صحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السّلام: (مسح الرأس على مقدمه)(٤) و مرسل حماد عن أحدهما عليهما السّلام: (في الرجل يتوضأ و عليه العمامه، قال عليه السّلام: يرفع العمامه بقدر ما يدخل إصبعه فيمسح على مقدم رأسه)٥.

فما ورد من جواز أو وجوب مسح تمام الرأس فلا بد من طرحه مثل خبر الحسين بن أبي العلاء: (قال أبو عبد الله عليه السّلام: أمسح الرأس على مقدمه و مؤخره)٦.

ثم إنه يكفي مسمى المسح لصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: (قلت له: ألا تخبرني من أين علمت أن المسح ببعض الرأس و بعض الرجلين؟ فضحك عليه السّلام فقال: يا زراره، قاله رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و نزل به الكتاب من الله عز و جل)، لأن الله (عز و جل) قال: فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ، فعرفنا أن الوجه كله ينبغي أن يغسل، ثم قال:

وَ أَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، فوصل اليدين إلى المرفقين بالوجه، فعرفنا أنه ينبغي لهما-

ص: ١٢٩

١- (١) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الوضوء حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب الوضوء حديث ٦.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب الوضوء حديث ٨.

٤- ((٤ و ٥ و ٦) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الوضوء حديث ١ و ٣ و ٦.

أو شعره الذي لا يخرج بمده عن حدّه (١)، و اكتفى المصنف بالرأس تغليبا لاسمه على ما نبت عليه (بمسماه) أى مسمّى المسح، و لو بجزء من إصبع، ممرا له على الممسوح ليتحقق اسمه لا بمجرد وضعه (٢)، و لا حدّ لأكثره. نعم يكره الاستيعاب (٣)، -أن يغسلا إلى المرفقين، ثم فصل بين الكلام فقال: وَ امْسِحُوا بِرُؤُسِكُمْ، فعرفنا حين قال: بِرُؤُسِكُمْ أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء، ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال: وَ أَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، فعرفنا حين وصلها بالرأس أن المسح على بعضها(١) و صحيح زراره و بكير عن أبي جعفر عليه السّلام: (إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك) ٢.

و عن السيد و الشيخ و الصدوق من وجوب المسح بثلاث أصابع مضمومه لخبر معمر بن عمر عن أبي جعفر عليه السّلام: (يجزى من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع و كذلك الرجل) (٢) و خبر زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: (المرأه يجزيها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع و لا تلقى عنها خمارها) ٤.

و ذهب الشيخ فى النهايه إلى الاكتفاء بمقدار الأصبع عند الضروره لمرسل حماد المتقدم: (فى الرجل يتوضأ و عليه العمامه قال عليه السّلام: يرفع العمامه بقدر ما يدخل إصبعه فيمسح على مقدم رأسه) (٣).

و ذهب ابن الجنيد إلى أن المسح بإصبع للرجل و بثلاث للمرأه لهذه الأخبار المتقدمه، لكن حملت هذه الأخبار عند المشهور على الاستحباب جمعا بينها و بين ما دل على كفايه مسمى المسح.

(١) أى لا يخرج بمد الشعر عن حد الرأس، و هو الشعر الثابت على المقدم لأن المسح عليه مسح على المقدم، نعم لو مسح على الزائد عنه لكان مسحا على غير المقدم فلا يجوز.

(٢) لأن الوضع لا يسمى مسحا عرفا.

(٣) استيعاب الرأس بالمسح قال فى الجواهر: «أما لو مسح جميع الرأس فلا إشكال فى

ص: ١٣٠

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الوضوء حديث ١ و ٤.

٢- ((٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الوضوء حديث ٥ و ٣.

٣- ((٥)) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الوضوء حديث ٣.

إلا أن يعتقد شرعيته فيحرم (١)، و إن كان الفضل في مقدار ثلاث أصابع.

(ثم مسح) بشره ظهر الرجل (اليمنى) من رءوس الأصابع إلى الكعبين (٢).

—عدم الحرمة حيث يكون قصد الامتثال بالبعض، و وقع الباقي لا بقصد شيء من الوضوئية، و ما يظهر من بعضهم من الحكم بالكراهة لم نقف له على مستند و لعله من جهة التشبه بالعامه و نحوه و الأمر سهل».

(١) لأنه بدعه.

(٢) وجوب مسح الرجلين في الوضوء متفق عليه عند الإمامية، بل هو من ضروريات مذهبهم كما في الجواهر، و الأخبار به متواتره من طرفنا، بل روته العامه، بل هو المنقول عن ابن عباس و عكرمه و أنس و أبي الغالبه و الشعبي، و عن أبي الحسن البصرى و ابن جرير الطبرى و الجبائى التخيير بينه و بين الغسل و عن داود الظاهرى و جوب الغسل و المسح معا و باقى علمائهم على إيجاب الغسل.

و دليلنا الكتاب و السنه، أما الكتاب فقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ (١) بناء على قراءة الجر فى الأرجل كما عن ابن كثير و أبى عمرو و حمزه و عاصم فى روايه أبى بكر و يؤيدها خبر غالب بن الهذيل: (سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تعالى: وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ، على الخفض هى أم على النصب؟ فقال عليه السلام: بل هى على الخفض) (٢).

و جرها يوجب أخذ حكم الرأس و هو المسح، و يدل على هذا بالنص صحيح زراره المتقدم عن أبى جعفر عليه السلام: (ثم فصل بين الكلام فقال: وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ فعرنا حين قال: بِرُءُوسِكُمْ أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال: وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، فعرنا حين وصلها بالرأس أن المسح على بعضها) (٣).

و قد نقل عن نافع و ابن عامر و الكسائى و عاصم فى روايه حفص أنها على النصب، و يكون حكمها المسح بناء على عطفها على محل الرءوس.

ص: ١٣١

١- (١) المائده الآيه: ٦.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الوضوء حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الوضوء حديث ١.

و- من أوجب غسلها من العامه ادعى أنها منصوبه و أنها معطوفه على الأيدي فتأخذ حكمها من الغسل، و هو من غرائب الاستعمال فلا يحمل كلام الله عليه لأن الانتقال من جمله إلى أخرى قبل إكمال الأولى موجب للإيهام و مخل بالفصاحه.

و أما السنه فمنها: صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: (امسح على مقدم رأسك و امسح على القدمين و ابدأ بالشق الأيمن) (١) و خبر محمد بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام: (إنه يأتي على الرجل ستون و سبعون سنه ما قبل الله منه صلاحه، قلت: كيف ذلك؟ قال: لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه) ٢ و عن ابن عباس: (إن كتاب الله المسح و يأبى الناس إلا الغسل) ٣ و عن أمير المؤمنين عليه السلام: (ما نزل القرآن إلا بالمسح) ٤ و عن ابن عباس أيضا عن الوضوء أنه: (غسلتان و مسحتان) ٥.

ثم المسح على ظاهر البشره فلا يجزى المسح على خف أو حائل خلافا للعامه حيث جوزوا المسح على الخف، و مستندنا الأخبار منها: صحيح زراره: (قلت له: فى مسح الخفين تقيه؟ فقال: ثلاثه لا- أتقى فيهن أحدا شرب المسكر و مسح الخفين و متعه الحج) (٢) و خبر النسابة الكلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (قلت له ما تقول: فى المسح على الخفين؟ فتبسم، ثم قال: إذا كان يوم القيامة و ردّ الله كل شىء إلى شئته، و ردّ الجلد إلى الغنم فترى أصحاب المسح أين يذهب و وضوؤهم) ٧ و خبر حبابه الوالبيه عن أمير المؤمنين عليه السلام: (إنا أهل بيت لا نمسح على الخفين، فمن كان من شيعتنا فليقتد بنا و ليستن بسنتنا) ٨ و فى خبر سليم بن قيس الهلالي: (خطب أمير المؤمنين عليه السلام فقال: قد عملت الولاه قبلى أعمالا خالفوا فيها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم متعمدين لخلافه، و لو حملت الناس على تركها لتفرق عنى جندى، أ رأيتم لو أمرت بمقام إبراهيم فرددته إلى الموضع الذى كان فيه - إلى أن قال -: و حرّمت المسح على الخفين و حددت على النبيذ و أمرت بإحلال المتعتين و أمرت بالتكبير على الجنائز خمس تكبيرات، و ألزمت الناس الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم - إلى أن قال -: إذا لتفرقوا عنى) (٣).

ثم إن المشهور ذهب إلى عدم الترتيب بين الرجلين فيجوز مسح اليسرى قبل اليمنى -

ص: ١٣٢

١- (١-٢-٣-٤-٥) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الوضوء حديث ١ و ٢ و ٧ و ٨ و ٩.

٢- (٦ و ٧ و ٨) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب الوضوء حديث ١ و ٤ و ١٢.

٣- (٩) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب الوضوء حديث ٣.

و هما قبتا القدمين على الأصح (١) و قيل: إلى أصل الساق، و هو مختاره في الألفيه.

-تمسكا بإطلاق الآيه، و عن ابن الجنيد و ابني بابويه و الشيخ في الخلاف و فخر المحققين و الشهيدين و سيد المدارك و جماعه إلى وجوب تقديم اليمنى لصحيح ابن مسلم المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام: (امسح على مقدم رأسك و امسح على القدمين و ابدأ بالشق الأيمن) (١) و خبر ابن أبي رافع عن أمير المؤمنين عليه السلام: (إذا توضأ أحدكم للصلاه فليبدأ باليمين قبل الشمال من جسده) (٢).

و نقل عن جماعه جواز مسحهما معا و إلا بدأ باليمين للتوقيع الصادر عن الناحيه المقدسه في أجوبه مسائل الحميرى حيث سأله عن المسح على الرجلين يبدأ باليمين أو يمسح عليهما جميعا فأجاب عليه السلام: (يمسح عليهما جميعا معا فإن بدأ بإحدهما قبل الأخرى فلا يبدأ إلا باليمين) (٣) و هو المتعين.

ثم لا بد من الاستيعاب الطولى من رءوس الأصابع إلى الكعبين لدلاله الآيه عليه فضلا عن النصوص منها: صحيح زراره و بكير عن أبي جعفر عليه السلام: (إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك) (٣) و احتمال فى الذكرى عدم الاستيعاب الطولى و جزم به فى المفاتيح و نفى عنه البعد فى الرياض لخبر جعفر بن سليمان عن أبي الحسن عليه السلام: (قلت: جعلت فداك يكون خف الرجل مخرقا فيدخل يده فيمسح ظهر قدميه أ يجزيه ذلك؟ قال:

نعم) (٤) و فيه: إنه غير صريح فى عدم الاستيعاب الطولى.

و استدلل لمدعاهم بخبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (توضأ على عليه السلام فغسل وجهه و ذراعيه ثم مسح على رأسه و على نعليه و لم يدخل يده تحت الشراك) (٥) و صحيح زراره و بكير عن أبي جعفر عليه السلام المتقدم: (تمسح على النعلين و لا تدخل يدك تحت الشراك) (٧) و فيه: إن مقعد الشراك على الكعبين فعدم دخول اليد تحته لانتهاه محل المسح.

(١) المشهور على ذلك، و فى المعبر نسبته إلى مذهب فقهاء أهل البيت عليهما السلام، قال ابن -

ص: ١٣٣

١- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الوضوء حديث ١.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الوضوء حديث ٤ و ٥.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الوضوء حديث ٤.

٤- ((٥ و ٦ و ٧)) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الوضوء حديث ٢ و ٣ و ٤.

(ثم مسح ظهر (اليسرى) كذلك (١) (بمسماه) فى جانب العرض (٢) (ببقيته البلبل) (٣) -الأثير فى نهايته: «ذهب قوم إلى أنهما العظمان النابتان فى ظهر القدم و هو مذهب الشيعة».

و ذهبت العامه إلى أنهما العقدتان اللتان فى أسفل الساقين على يمين الساق و شماله فى كل قدم، و وافقنا منهم سائر الحنفية و بعض الشافعية، و لقد صنف العلامة اللغوى عميد الرؤساء كتابا فى معنى الكعب و أنه قبه القدم، و قال فيه: «إن العقدتين فى أسفل الساقين اللتين يسميان كعبا عند العامه يسميان عند العرب الفصحاء و غيرهم جاهليهم و إسلاميهم منجمين بفتح الميم و الجيم، و الرههين بضم الراءين».

و مستندنا الأخبار منها: خبر ميسر عن أبى جعفر عليه السلام الوارد فى الوضوء البيانى:

(ثم مسح رأسه و قدميه ثم وضع يده على ظهر القدم ثم قال: هذا هو الكعب، قال:

و أوما بيده إلى أسفل العرقوب ثم قال: هذا هو الظنوب) (١)، و ما تقدم من أخبار عدم وجوب استبطان الشرك لأن معقده عند ظهر القدم و ذهب العلامة فى جملة من كتبه إلى أنه هو المفصل بين الساق و القدم و تبعه عليه الشهيد فى الألفية مع أنه أنكره عليه فى البيان، و استدل عليه بخبر زراره و بكير بن أعين عن أبى جعفر عليه السلام: (فقلنا: أين الكعبان؟ قال عليه السلام: هاهنا، يعنى المفصل دون عظم الساق) (٢).

(١) من رءوس الأصابع إلى الكعبين.

(٢) على المشهور شهره عظيمه لصحيح زراره و بكير عن أبى جعفر عليه السلام المتقدم: (و إذا مسحت بشىء من رأسك أو بشىء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك) (٢) و لخبر زراره المتقدم أيضا عن أبى جعفر عليه السلام: (فعرنا حين و صلها بالرأس أن المسح على بعضهما) (٤) و نسب إلى الشيخ اعتبار المسح بمقدار إصبع و لا- دليل له، و فى التذكرة عن بعضهم اعتبار المسح بمقدار ثلاث أصابع لخبر معمر بن عمر عن أبى جعفر عليه السلام: (يجزئ من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع و كذلك الرجلين) (٣) و حملت على الاستحباب عند المشهور.

و عن الحلبي و ابن زهره اعتبار إصبعين و لا يعرف لهما دليل.

(٣) قد تقدم الكلام فيه عند مسح الرأس.

ص: ١٣٤

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الوضوء حديث ٩ و ٣.

٢- ((٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الوضوء حديث ٤ و ١.

٣- ((٥)) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الوضوء حديث ٥.

الكائن على أعضاء الوضوء من مائه (فيهما) (١) أى فى المسحين، و فهم من إطلاقه المسح (٢) أنه لا ترتيب فيهما (٣) فى نفس العضو فيجوز النكس فيه دون الغسل، للدلاله عليه (٤) ب «من» و «إلى»، و هو كذلك فيهما (٥) على أصح (١) فى مسح الرأس و مسح الرجلين.

(٢) أى إطلاق المصنف، فيفهم منه جواز النكس كما هو المشهور لصحيح حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (لا بأس بمسح الوضوء مقبلا و مدبرا) (١)، و خبره الآخر عن أبى عبد الله عليه السّلام: (لا بأس بمسح القدمين مقبلا و مدبرا) ٢ و خبر يونس قال:

(أخبرنى من رأى أبا الحسن عليه السّلام بمنى يمسح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب و من الكعب إلى أعلى القدم، و يقول: الأمر فى مسح الرجلين موسّع من شاء مسح مقبلا و من شاء مسح مدبرا، فإنه من الأمر الموسع إن شاء الله) (٢).

و عن المفيد و الصدوق و السيد و ابن زهره و ابن إدريس و الشهيد فى البيان و الألفيه و جوب المسح من أطراف الأصابع إلى الكعبين و لا يجوز النكس لظهور لفظ (إلى) الوارد فى الآيه بالانتهاء، و لصحيح أحمد بن محمد البنظى سألت أبا الحسن عليه السّلام:

(عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين) (٣).

و فيه: إن الآيه ليست فى مقام بيان كيفية المسح بل فى مقام بيان حد الممسوح، و الخبر لا يفيد الحصر.

(٣) فى المسحين.

(٤) أى على الترتيب فى الغسل حيث قال المصنف فى الوجه: «ما بين القصاص إلى آخر الذقن»، و قال فى اليدين: «من المرفق إلى أطراف الأصابع»، و لم يحدد بذلك فى المسح.

(٥) أى فى المسح و الغسل، أما الغسل فقد تقدم الكلام عليه و أنه لم يخالف إلا ابن إدريس و المرتضى فجوزا النكس فى غسل اليدين على كراهته، و خالف جماعه منهم السيد و ابن إدريس فى الوجه فجوزوا النكس فيه.

و أما المسح فقد تقدم الكلام فى مسح الرجلين و أما مسح الرأس فيجوز النكس على -

ص: ١٣٥

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الوضوء حديث ١ و ٢.

٢- ((٣)) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الوضوء حديث ٣.

٣- ((٤)) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الوضوء حديث ٤.

القولين، و في الدروس رَجَّح منع النَّكس في الرأس دون الرجلين و في البيان عكس، و مثله في الألفيه (مرتبا) (١) بين أعضاء الغسل و المسح: بأن يتدئ بغسل الوجه، ثم باليد اليمنى، ثم اليسرى، ثم بمسح الرأس، ثم الرجل اليمنى، ثم اليسرى، فلو عكس أعاد على ما يحصل معه الترتيب مع بقاء الموالاه. و أسقط المصنف في غير الكتاب الترتيب بين الرجلين (مواليا) في فعله (٢) - المشهور منهم الشهيد في البيان، و يستدل لهم بإطلاق الآيه و بصحيح حماد المتقدم:

(لا بأس بمسح الوضوء مقبلا و مدبرا)(١).

و ذهبت جماعه منهم الشهيد في الذكرى و الدروس و نسبه في الأول إلى الشهره و في الثاني إلى الأكثر على عدم جواز النكس للأخبار المتضمنه للوضوءات البيانيه حيث اقتصرت على المسح مقبلا- في الرأس، بل في بعضها: (إن هذا وضوء لا يقبل الله الصلاه إلا به)(٢)، و صحيح حماد المتقدم محمول على خبره الآخر الذي خصّ النكس بمسح القدمين ٣ فقط بل من المظنون قويا وحده الخبرين لاتحاد الراوى و المروى عنه، خصوصا أن أبا الحسن عليه السلام كما في خبر يونس جعل الأمر الموسع في خصوص القدمين فقط.

(١) الترتيب بين الأعضاء مما لا خلاف فيه للأخبار منها: خبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (تابع بين الوضوء كما قال الله عز وجل)، ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس و الرجلين، و لا تقدمن شيئا بين يدي شيء تخالف ما أمرت به، فإن غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه و أعد على الذراع، و إن مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم أعد على الرجل)(٣).

(٢) الموالاه في الوضوء واجبه و هي مما لا خلاف فيها، و إنما الخلاف في معناها على أقوال:

الأول: مراعاة الجفاف مطلقا فلو أخر متابعه الأعضاء على وجه لا يحصل معه جفاف فلا إثم و لا إبطال، نعم لو جفت الأعضاء السابقه بطل الوضوء و عليه الإعادة و إليه -

ص: ١٣٦

١- ((١ و ٣) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الوضوء حديث ١ و ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الوضوء حديث ١٠، و الوارد في المتن قد زاده العلامة في المنتهى و الشهيد في الذكرى.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الوضوء حديث ١.

(بحيث لا يجف السابق) من الأعضاء (١) على العضو الذي هو فيه مطلقا (٢)، على أشهر الأقوال..

والمعتبر في الجفاف الحسي لا التقديري (٣)، -ذهب الأ-كثر، ويشهد له موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا توضأت بعض وضوءك و عرضت لك حازه حتى يبس وضوءك، فأعد وضوءك فإن الوضوء لا يبعض) (١) و صحيح معاويه: (قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: ربما توضأت فنغد الماء فدعوت الجارية فباطأت عليّ بالماء فيجف وضوءي، فقال عليه السّلام: أعد) ٢.

الثاني: وجوب المتابعه بين الأعضاء اختيارا بحيث إذا فرغ من عضو شرع في الآخر فإن أخلّ أثم و لا- يبطل الوضوء إلا مع الجفاف، و هو المحكى عن الخلاف و المعتبر و التحرير و مصباح السيد لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام: (أتبع وضوءك بعضه بعضا) (٢) و خبر الحكم بن حكيم عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إن الوضوء يتبع بعضه بعضا) (٣) ، و لكن المراد من المتابعه هو الترتيب بين الأعضاء كما يشهد بذلك صدرهما، فالأخير هو: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل نسي من الوضوء الذراع و الرأس قال عليه السّلام: يعيد الوضوء إن الوضوء يتبع بعضه بعضا).

القول الثالث: مراعاة أحد الأمرين من التتابع و الجفاف، فلو تابع لا يبطل الوضوء و إن جفت الأعضاء، و لو لم تجف لا يبطل الوضوء و إن لم يتابع للجمع بين الأخبار السابقه، و هو المحكى عن الصدوق و جماعه من المتأخرين.

القول الرابع: المدار على جفاف العضو السابق لا- على جفاف جميع الأعضاء كما هو القول الأول و إليه ذهب السيد في الناصريات و ابن البراج في المهذب و جماعه لحمل أخبار الجفاف المتقدمه على جفاف العضو السابق فقط، و فيه: إن الظاهر من الأخبار المتقدمه جفاف جميع الأعضاء.

القول الخامس: لو جف بعض العضو السابق لبطل الوضوء و إليه ذهب ابن الجنيد، و هو مما لا دليل عليه، و المتعين الأول.

(١) أي كل سابق لا خصوص العضو السابق، و هذا هو مفاد القول الأول.

(٢) سواء تابع بين الأفعال أم لا.

(٣) بحيث لو كان الهواء رطبا و لم يتابع بين الأعضاء بحيث بقي البلل فلا يضرّ، و إن كان-

ص: ١٣٧

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الوضوء حديث ٢ و ٣.

٢- ((٣)) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب الوضوء حديث ٩.

٣- ((٤)) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الوضوء حديث ٦.

و لا فرق فيه (١) بين العاقد و الناسى و الجاهل (٢).

فى مستحبات الوضوء

(و سننه (٣) السواك) و هو ذلك الأسنان (٤) بعود، و خرقة، و إصبع، و نحوها (٥)، و أفضله الغصن الأخضر (٦)، و أكمله الأراك (٧)، و محله قبل غسل الوضوء الواجب و الندب (٨) -عدم التسابع موجبا لجفاف الأعضاء إذا كان الهواء حارا لأن المعبر هو الحسى الفعلى كما هو الظاهر من النصوص المتقدمة.

(١) فى الجفاف.

(٢) لإطلاق النصوص المتقدمة.

(٣) أى سنن الوضوء، بلا- خلاف فيه فى صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (و عليك بالسواك عند كل وضوء) (١).

(٤) قال فى المصباح: «سكت الشىء أسوكة سوكا إذا دلكته».

(٥) للإطلاق فى أكثر من خبر، بل صرح أكثر من خبر بوقوعه بغير الأراك لخبر السكونى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: التسوك بالإبهام و المسبحة عند الوضوء سواك) (٢) و مرسل على بن إبراهيم: (أدنى السواك أن تدلكه بإصبعك) ٣.

(٦) استدل الشهيد فى الذكرى على ذلك بمرسل الفقيه: (إن الكعبة شكت إلى الله ما تلقى من أنفاس المشركين فأوحى الله إليها قرى يا كعبه فإنى مبدلك بهم قوما يتنظفون بقضبان الشجر، فلما بعث الله نبيه محمدا صلى الله عليه و آله و سلم نزل عليه الروح الأمين جبرئيل عليه السّلام بالسواك) (٣) و فيه: إنه لا يدل على اعتبار الخضرة و لذا قال الخونسارى فى حاشيته المشهورة: (لم أقف فيما رأينا على ما يدل على أفضلية الخضرة لا فى الروايات و لا فى كلام الأصحاب).

(٧) لمرسل الطبرسى فى مكارم الأخلاق: (و كان صلى الله عليه و آله و سلم يستاك بالأراك، أمره بذلك جبرئيل عليه السّلام) (٤)، و لما فى رساله الذهبية لأبى الحسن الرضا عليه السّلام و قد كتبها للمأمون و فيها: (و اعلم يا أمير المؤمنين أن أجود ما استكت به ليف الأراك، فإنه يجلو الأسنان و يطيب النكهه و يشدّ اللثة و يسمنها، و هو نافع من الحفر إذا كان باعتدال ٦.

(٨) أى قبل الغسلات الواجبه فى الوضوء و المندوبه، و المضمضه تمثيل للمندوب، بل -

ص: ١٣٨

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب السواك حديث ١.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب السواك حديث ٤ و ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب السواك حديث ٢.

٤- ((٥ و ٦) مستدرک الوسائل الباب - ٦ - من أبواب السواك حديث ٥ و ٦.

كالمضمضه، ولو أخره عنه أجزأ (١).

واعلم أن السواك سنه مطلقاً (٢)، ولكنه يتأكد في مواضع منها: الوضوء (٣) والصلاه (٤)، -الظاهر أنه قبل غسل اليدين المستحب، ففي خبر الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام:

(إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى العشاء الآخرة أمر بوضوئه وسواكه فوضع عند رأسه مخمراً فبرق ما شاء الله، ثم يقوم فيستاك ويتوضأ ويصلي أربع ركعات، ثم يركع ثم يقوم فيستاك ويتوضأ ويصلي، ثم قال: لقد كان لكم في رسول الله أسوه حسنه) (١).

ومرسله الصدوق عن أبي جعفر عليه السلام: (إذا قمت من فراشك فانظر في أفق السماء وقل: الحمد لله - إلى أن قال -: و عليك بالسواك، فإن السواك في السحر قبل الوضوء من السنه ثم توضأ) ٢.

(١) لخبر المعلّى بن خنيس: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السواك بعد الوضوء، فقال عليه السلام: الاستياك قبل أن يتوضأ، قلت: أ رأيت إن نسي حتى يتوضأ؟ قال: يستاك ثم يتمضمض ثلاث مرات) (٢).

(٢) أى مستحب فى كل وقت للأمر به فى الأخبار منها: خبر أبى أسامه عن أبى عبد الله عليه السلام: (من سنن المرسلين السواك) (٣) وخبر جميل بن دراج عن أبى عبد الله عليه السلام: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أوصانى جبرئيل بالسواك حتى خفت على أسناني) ٥ وخبر الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه عليهم السلام: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما زال جبرئيل يوصينى بالسواك حتى ظننت أنه سيجعله فريضه) ٦ وقال فى مفتاح الكرامه:

«استحباب السواك فى الجمله مجمع عليه كما فى الخلاف و المنتهى و التذكره و الذكرى و غيرها، و به قال جميع الفقهاء إلا داود فإنه أوجه».

(٣) وقد تقدم الدليل عليه.

(٤) لخبر محمد بن مروان عن أبى جعفر عليه السلام: (فى وصيه النبى صلى الله عليه وآله وسلم لعلى عليه السلام:

قال: عليك بالسواك لكل صلاه) (٤) وخبر عبد الله بن ميمون القداح عن أبى عبد الله عليه السلام: (ركعتان بالسواك أفضل من سبعين ركعه بغير سواك) ٨ وفى الخبر: (قال -

ص: ١٣٩

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب السواك حديث ١ و ٥.

٢- ((٣)) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب السواك حديث ١.

٣- ((٤ و ٥ و ٦)) الوسائل الباب - ١ - من أبواب السواك حديث ٢ و ١٥ و ١٦.

٤- ((٧ و ٨)) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب السواك حديث ١ و ٢ و ٣.

و قراءه القرآن (١)، و اصفرار الأسنان (٢) و غيره (٣).

(و التسميه) (٤) و صورتها: «بسم الله و بالله»، و يستحب إتباعها بقوله: «اللهم -رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاه»(١).

(١) للأخبار منها: خبر إسماعيل بن أبان الخياط عن أبي عبد الله عليه السلام: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: نظفوا طريق القرآن، قيل: يا رسول الله و ما طريق القرآن؟ قال: أفواهكم، قيل:

بما ذا؟ قال: بالسواك)(٢) و مرسل الصدوق: (قال أمير المؤمنين عليه السلام: إن أفواهكم طرق القرآن فطهروها بالسواك)٣.

(٢) للأخبار منها: خبر ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (في السواك اثنتا عشره خصله:

هو من السنه و مطهره للقم، و مجلاه للبصر و يرضى الرب، و يذهب بالغم - بالبلغم -، و يزيد في الحفظ، و يبيض الأسنان و يضاعف الحسنات و يذهب بالحفر و يشد اللثة و يشهي الطعام و تفرح به الملائكه)(٣). و مثله غيره.

(٣) من شد اللثة و إزاله الحفر و إزاله البخر و غير ذلك مما تقدم في خبر ابن سنان.

(٤) فهي من سنن الوضوء و قال في مفتاح الكرامه: «هذا مذهب العلماء» و أوجبها ابن حنبل و يدل عليها أخبار منها: خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (يا أبا محمد من توضأ فذكر اسم الله طهر جميع جسده، و من لم يسم لم يطهر من جسده إلا ما أصابه الماء)(٤) و مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا سميت في الوضوء طهر جسدك كله، و إذا لم تسم لم يطهر من جسدك إلا ما مرّ عليه الماء)٦ و خبر ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام: (من ذكر اسم الله على وضوئه فكأنما اغتسل)٧.

و هي مستحبه عند وضع اليد في الماء لصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (إذا وضعت يدك في الماء فقل: بسم الله و بالله، اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين، فإذا فرغت فقل: الحمد لله رب العالمين)(٥) و لكن في حديث الخصال أن التسميه قبل وضع الماء على اليد عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: (لا يتوضأ الرجل حتى يسمي يقول - قبل أن يمس الماء -: بسم الله و بالله، اللهم اجعلني من التوابين -

ص: ١٤٠

١- (١) المصدر السابق.

٢- ((٢ و ٣) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب السواك حديث ١ و ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب السواك حديث ١٢.

٤- ((٥ و ٦ و ٧) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الوضوء حديث ٤ و ٥ و ٩.

٥- (٨) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الوضوء حديث ٢ و ١٠.

اجعلنى من التّوّابين و اجعلنى من المتطهّرين» (١) و لو اقتصر على «بسم الله» أجزأ (٢)، و لو نسيها ابتداء تداركها حيث ذكر، قبل الفراغ (٣) كالأكل (٤)، و كذا لو تركها عمدا (٥).

(و غسل اليدين) (٦) من الزّنين (٧) (مرّتين) من حدث النوم و البول - و اجعلنى من المتطهّرين، فإذا فرغ من طهوره قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله صلى الله عليه و آله و سلّم، فعندها يستحق المغفرة) (٨).

(١) كما فى الأخبار المتقدمة.

(٢) لما ورد فى أكثر من خبر من الأمر بالتسميه و هى مطلقه.

(٣) لأن ذكر الله حسن على كل حال.

(٤) فى خبر العلاء بن الفضيل عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا توضأ أحدكم و لم يسمّ كان للشيطان فى وضوئه شرك، و إن أكل أو شرب أو لبس، و كل شىء صنعه ينبغى له أن يسمّى عليه فإن لم يفعل كان للشيطان فيه شرك) (٩).

(٥) فيستحب أن يأتى بها فى الأثناء لأن ذكر الله حسن على كل حال.

(٦) يستحب غسل اليدين من الزنين قبل الاغتراف من الإناء للوضوء مره للنوم و البول و مرتين للغائط على المشهور لصحيح الحلبي: (سألته عن الوضوء كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها فى الإناء؟ قال: واحده من حدث البول و اثنتان من حدث الغائط و ثلاثا من الجنابه) (١٠) و فى صحيح حرير عن أبى جعفر عليه السّلام: (يغسل الرجل يده من النوم مره و من الغائط و البول مرتين و من الجنابه ثلاثا) ٤، و الحكم بالمرتين فى البول و الغائط فى صحيح حرير مبنى على ما لو كان محدثا بالبول و الغائط معا و إلا فلو كان محدثا بالبول فقط فمره لصحيح الحلبي المتقدم، و لم يخالف فى الحكم المذكور إلا الشهيد فى اللمعه و النفلية، ففى اللمعه أطلق المرتين و فى النفلية أطلق المره، و قال فى الجواهر: «و هو مع عدم دليل عليه بالنسبه للنوم فى الأول و للغائط فى الثانى ضعيف لمخالفته لما سمعته من الأدله».

(٧) نسبه فى الحدائق إلى الأصحاب و الروايات خاليه عن هذا التحديد، و لذا قال فى -

ص: ١٤١

١- (١) المصدر السابق.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الوضوء حديث ١٢.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الوضوء حديث ١ و ٢.

و الغائط (١)، لا من مطلق الحدث كالريح (٢) على المشهور (٣). و قيل: من الأولين مره (٤)، و به قطع فى الذكرى، و قيل: مره فى الجميع (٥)، و اختاره المصنف فى النفلية، و نسب التفصيل إلى المشهور و هو الأقوى، و لو اجتمعت الأسباب تداخلت إن تساوت، و إلا- دخل الأقل تحت الأ-كثر. و ليكن الغسل (قبل إدخالهما الإناء) (٦) الذى يمكن الاعتراف منه، لدفع النجاسه الوهميه (٧)، أو تعبدا (٨). و لا- يعتبر كون الماء قليلا (٩) لإطلاق النص، خلافا للعلامه حيث -الجواهر: «و لعل ما سمعت من الإجماعات المنقوله تكفى فى الدلاله على استحباب ما ذكره الأصحاب من غسل اليدين و إلا فاستفادته من الروايات لا يخلو من تأمل».

و فى المدارك تبعا للنفلية و جامع المقاصد أن غسلهما من المرفقين لما ورد من غسل اليدين كذلك من حدث الجنابه ففى خبر ابن أبى نصر: (سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن غسل الجنابه فقال: تغسل يديك اليمنى من المرفقين إلى أصابعك) (١) الحديث و مثله غيره، و لعل هذا مختص بالجنابه دون الوضوء.

(١) و هذا ما انفرد به المصنف هنا.

(٢) اقتصارا على مورد النص، و إجراء الحكم على الريح قياس لا نقول به.

(٣) قيد من الزندين.

(٤) و هو قول المشهور ما عدا الشهيد.

(٥) و هو قول المصنف فى النفلية.

(٦) كما هو مورد النص المتقدم.

(٧) كما عن العلامه فى النهايه و يشهد له خبر عبد الكريم بن عتبه الهاشمى: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل - إلى أن قال -: قلت: فإن استيقظ من نومه و لم يبيل، أ يدخل يده فى وضوئه قبل أن يغسلها؟ قال: لا، لأنه لا يدرى حيث باتت يده فليغسلها) (٢) و عليه فلو كان الغسل للنجاسه المتوهمه فلا استحباب عند الاعتراف من الماء الكثير لأنها ستطهر بمجرد الملاقاه على فرض نجاستها.

(٨) كما عن العلامه فى المنتهى و جماعه بل نسب إلى فتوى الأصحاب، و عليه فاستحباب الغسل ثابت للأمر به فى الأخبار سواء كان الماء قليلا أم كثيرا.

(٩) يشكل عليه بأنه بعد ما تردد فى العله لا- يحسن منه الجزم بعدم الاعتبار لأن الغسل إذا كان للنجاسه الموهومه فلا يعتبر إذا كان الماء كثيرا.

١- (١) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الوضوء حديث ٣.

اعتبره (١).

(و المضمضه) و هى إدخال الماء الفم، و إدارته فيه (و الاستنشاق) و هو جذب به إلى داخل الأنف (٢) (و تثليثهما) (٣) بأن يفعل كل واحد منهما ثلاثا، و لو بغرفته (١) فالعلامه فى المنتهى اعتبر كون استحباب الغسل إذا كان الماء قليلا، و العجب منه أنه جعل الغسل تعديا و هذا لا يفرق فيه بين القليل و الكثير.

(٢) لا- بد من الرجوع إلى العرف فى تحديد معنى المضمضه و الاستنشاق، بعد ما لم يرد من الشارع لهما تحديد خاص، فالمضمضه كما عن أكثر من واحد هى إداره الماء فى الفم، نعم قال الشارح فى الروض عنها: «أن يدير الماء فى فيه إلى أقصى الحنك و وجهى الأسنان و اللثات ممرا مسبحة و إبهامه عليها لإزاله ما هنالك من الأذى» و قال فى الجواهر: «الظاهر أنه لا يعتبر إداره الماء فى جميع الفم».

و فى التذكرة و الذكري اشتراط مسح الماء فى المضمضه مع أنه عرفا لا يشترط ذلك فلو بعله بعد الإداره فقد امتثل كما عليه جماعه.

و أما الاستنشاق فهو اجتذاب الماء بالأنف و لا يشترط فيه الاستنشاق كما وقع من بعضهم.

ثم إنهما من سنن الوضوء و مستحباته للأخبار منها: خبر ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: (المضمضه و الاستنشاق مما سنّ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم) (١) و موثق أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (فى المضمضه و الاستنشاق قال: هما من الوضوء فإن نسيتهما فلا تعد) ٢.

و ذهب ابن أبى عقيل إلى أنهما ليس بفرض و لا- سنه لخبر زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (ليس المضمضه و الاستنشاق فريضه و لا سنه، إنما عليك أن تغسل ما ظهر) ٣.

و عن ابن أبى ليلى و إسحاق من العامه أنهما واجبان فى الغسل و الوضوء، و عن أبى حنيفه و الثورى أنهما واجبان فى الغسل مسنونان فى الوضوء، و عن أحمد بن حنبل أن الاستنشاق واجب فيهما دون المضمضه.

(٣) المضمضه و الاستنشاق مستحبان مره للإطلاقات السابقه، و تثليثهما مستحب فهو مستحب فى مستحب و يدل عليه خبر أبى إسحاق الهمداني عن أمير المؤمنين عليه السلام فى عهده لمحمد بن أبى بكر لما ولاه مصرا قال: (و انظر إلى الوضوء فإنه من تمام-

ص: ١٤٣

واحد، و بثلاث أفضل، و كذا يستحبّ تقديم المضمضه أجمع على الاستنشاق (١)، و العطف بالواو لا يقتضيه (و ثنيه الغسلات) (٢) الثلاث بعد تمام -الصلاه تمضمض ثلاث مرات، و استنشق ثلاثاً(١).

و كون التثليث بثلاث غرف فقد قال عنه في الجواهر: «لم أقف له على مستند»، و من هنا ذهب بعضهم إلى كون التثليث بغرفه واحده.

(١) كما عن جماعه، و استقرب العلامه في النهايه جواز الجمع بينهما بأن يتمضمض ثم يستنشق مره و هكذا ثلاثاً، لأن العطف بالواو الوارد في الأخبار لا يفيد الترتيب.

(٢) المراد من الغسلات غسل الوجه و اليدين و لذا جمعت الغسله، ثم الواجب من الغسلات مره واحده و نسبه في المنتهى إلى علماء الأمصار إلا- ما نقل عن الأوزاعي و سعيد بن المسيب من التثليث، و يدل على المدعى إطلاق الأمر بالغسل في الآيه و الأخبار الكثيره و هو يتحقق بالمره الواحده مضافاً إلى النصوص منها: خبر زراره عن أبي جعفر عليه السّلام الوارد في بيان وضوء رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: (ثم غرف ملأها ماء فوضعها على جبهته ثم قال: بسم الله، و سدله على أطراف لحيته، ثم أمرّ يده على وجهه و ظاهر جبهته مره واحده، ثم غمس يده اليسرى فغرف بها ملأها ثم وضعه على مرفقه اليمنى فأمرّ كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه، ثم غرف بيمينه ملأها فوضعه على مرفقه اليسرى فأمرّ كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه و مسح مقدم رأسه و ظهر قدميه)(٢) الحديث.

نعم الغسله الثانيه مستحبه على المشهور شهره عظيمه للأخبار منها: صحيح زراره عن أبي عبد الله عليه السّلام: (الوضوء مثني مثني، من زاد لم يوجر عليه)(٣) و مرسل أبي جعفر الأحول عن أبي عبد الله عليه السّلام: (فرض الله الوضوء واحده واحده، و وضع رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: للناس اثنتين اثنتين)(٤) و مرسل عمرو بن أبي المقدام عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إنى لأعجب ممن يرغب أن يتوضأ اثنتين اثنتين، و قد توضأ رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم اثنتين اثنتين)(٥).

و ذهب الصدوق و الكليني و البرنظي أنه ما زاد عن الواحد لا يؤجر عليه، و اختاره-

ص: ١٤٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الوضوء حديث ١٩.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الوضوء حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الوضوء حديث ٥.

٤- ((٤ و ٥) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الوضوء حديث ١٥ و ١٦.

الغسله الأولى (١) في المشهور (٢)، و أنكرها الصدوق. (و الدعاء عند كل فعل) من الأفعال الواجبه و المستحبه المتقدمه بالمأثور (٣).

-الفاضل الهندي، و يدل لهم مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: (الوضوء واحده فرض، و اثنتان لا يؤجر، و الثالثه بدعه) (١) و خبر ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: (اعلم أن الفضل في واحده و من زاد على الاثنتين لم يؤجر) ٢.

و الثاني غير دال على مدعاهم، بل هو على جواز الثنتين أدل، و الأول محمول على عدم الأجر إذا اعتقد وجوب الثنتين كما في خبر عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام: (من لم يستيقن أن واحده من الوضوء تجزيه لم يؤجر على الثنتين) ٣.

نعم الغسله الثالثه بدعه بل هي محرمة لمرسل ابن أبي عمير المتقدم (و الثالثه بدعه) ٤، و لخبر داود الرقي عن أبي عبد الله عليه السلام: (توضأ مثني مثني و لا تزددن عليه فإنك إن زدت عليه فلا صلاه لك) (٢) و خبر السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام:

(من تعدى في الوضوء كان كناقصه) (٣).

و عن ابن الجنيد أن الثالثه زياده غير محتاج إليها و عن ابن أبي عقيل أنه لا يؤجر عليها، و عن المفيد أنها تكلف، و كلامهم غير ظاهر في تحريمها و الأخبار السابقه ظاهره في التحريم.

ثم إن المراد من التثنيه أو التثليث هو الغسله الثانيه بعد إتمام الغسله الأولى أما الغرفه فلا، بحيث لو تحقق الغسل الأول بغرفتين لكان غسله واحده و يشهد له حديث زراره و بكير عن أبي عبد الله عليه السلام: (أصلحك الله فالغرفه الواحده تجزي للوجه و غرفه للذراع؟ فقال عليه السلام: نعم إذا بالغت فيها، و اثنتان تأتيان على ذلك كله) (٤).

(١) لثلاثا يتوهم أن الاستحباب للغرفه الثانيه.

(٢) قيد للتثنيه.

(٣) كما في روايه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي عن أبي عبد الله عليه السلام: (بيننا أمير المؤمنين عليه السلام ذات يوم جالس مع محمد بن الحنفية إذ قال له: يا محمد آتني بإناء من ماء أتوضأ للصلاه فأتاه محمد بالماء فأكفاه فصبه بيده اليسرى على يده اليمنى ثم -

ص: ١٤٥

١- ((١ و ٢ و ٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الوضوء حديث ٣ و ٢٧ و ٤ و ٣.

٢- (٥) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب الوضوء حديث ٢.

٣- (٦) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الوضوء حديث ٢٤.

٤- (٧) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الوضوء حديث ٣.

(و بدأه الرّجل) فى غسل اليدين (بالظهر و فى) الغسله (الثانيه بالبطن، عكس المرأه). فإن السنه لها البدأه بالبطن، و الختم بالظهر - كذا ذكره الشيخ و تبعه عليه المصنف هنا و جماعه (١)، و الموجود فى النصوص بدأه الرجل بظهر الذراع، و المرأه بباطنه، من غير فرق فيهما بين الغسلتين و عليه الأكثر (٢)، (و يتخيّر الخنثى) (٣) بين البدأه بالظهر و البطن على المشهور (٤) و بين الوظيفتين على المذكور (٥).

قال: بسم الله و بالله و الحمد لله الذى جعل الماء طهورا و لم يجعله نجسا، ثم استنجى فقال: اللهم حصّن فرجى و أعفه و استر عورتى و حرمنى على النار، قال: ثم تمضمض فقال: اللهم لقنى حجتى يوم ألقاك و أطلق لسانى بذكراك، ثم استنشق فقال: اللهم لا- تحرّم علىّ ريح الجنه و اجعلنى ممن يشمّ ريحها و روحها و طيبها، قال: ثم غسل وجهه فقال: اللهم بيّض وجهى يوم تسودّ فيه الوجوه و لا- تسود وجهى يوم تبيّض فيه الوجوه، ثم غسل يده اليمنى فقال: اللهم أعطنى كتابى بيمينى و الخلد فى الجنان بيسارى و حاسبنى حسابا يسيرا، ثم غسل يده اليسرى فقال: اللهم لا تعطنى كتابى بشمالى و لا تجعلها مغلوله إلى عنقى و أعوذ بك من مقطّعات النيران، ثم مسح رأسه فقال: اللهم غشّنى برحمتك و بركاتك و عفوك، ثم مسح رجليه فقال: اللهم ثبتنى على الصراط يوم تزلّ فيه الأقدام و اجعل سعى فيما يرضيك عنى، ثم رفع رأسه فنظر إلى محمد فقال: يا محمد من توفى مثل وضوئى و قال مثل قولى خلق الله له من كل قطره ملكا يقدره و يسبحه و يكبره فيكتب الله له ثواب ذلك إلى يوم القيامة(١).

(١) و اعترف أكثر من واحد بعدم الوقوف على مستند لهذا التفصيل.

(٢) يدل عليه الأخبار منها: خبر محمد بن إسماعيل بن بزيع عن أبى الحسن الرضا عليه السلام: (فرض الله على النساء فى الوضوء للصلاه أن يتدثن بباطن أذرعهن، و فى الرجل بظاهر الذراع) و لفظ الفرض هنا محمول على الاستحباب اتفاقا كما عن المنتهى.

(٣) و التخيير عقلى.

(٤) أى قول الأكثر.

(٥) أى على قول المصنف.

ص: ١٤٦

(و الشاك في) أي في الوضوء (في أثائه يستأنف) (١) و المراد بالشك فيه نفسه في الأثناء الشك في نيته، لأنه إذا شك فيها فالأصل عدمها، و مع ذلك (٢) لا يعتد بما وقع من الأفعال بدونها، و بهذا صدق الشك فيه في أثائه، و أما الشك في أنه هل توضأ أو هل شرع فيه أم لا؟ فلا يتصور تحققه في الأثناء.

و قد ذكر المصنف في مختصره (٣) الشك في النية في أثناء الوضوء و أنه يستأنف، و لم يعبر بالشك في الوضوء إلا هنا (٤). (و) الشاك فيه بالمعنى المذكور (٥) (بعده) أي بعد الفراغ (لا يلتفت) كما لو شك في غيرها من الأفعال (٦) (و) (١) إذا شك في جزء أو شرط من أجزاء الوضوء و شرائطه فلا يخلو إما أن يكون الشك في أثناء الوضوء و إما أن يكون بعد الفراغ منه.

فإن كان في الأثناء يرجع و يأتي بالمشكوك و بما بعده للأخبار منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (إذا كنت قاعدا على وضوئك فلم تدر أ غسلت ذراعيك أم لا، فأعد عليهما و على جميع ما شككت فيه أنك لم تغسله أو تمسحه مما سمي الله ما دمت في حال الوضوء، فإذا قمت عن الوضوء و فرغت منه و قد صرت في حال أخرى في الصلاة أو في غيرها فشككت في بعض ما سمي الله مما أوجب الله عليك فيه وضوئه لا شيء عليك فيه) (١) و منه تعرف حكم الشك بعد الفراغ و أنه لا يعتنى.

ثم إن عبارته المصنف في المتن هي: و الشاك فيه في أثائه يستأنف، أي الشاك في الوضوء في أثناء الوضوء يستأنف، و هذه العبارة تحمل على أحد معنيين:

الأول: إنه لو شك في النية و هو في أثناء الوضوء فعليه الاستئناف.

الثاني: لو شك و هو في أثناء الوضوء أنه هل شرع في الوضوء أم لا فعليه الاستئناف، و باعتبار عدم معقولية المعنى الثاني لأنه إذا علم أنه في أثناء الوضوء فكيف يشك في شروعه في الوضوء، فلا بد من حمل عبارته المصنف على المعنى الأول.

(٢) أي و مع كون الأصل عدمها.

(٣) البيان و الدروس.

(٤) أي اللمعه حيث عبر هناك عن الشك في النية بلفظها لا بلفظ الوضوء.

(٥) أي يكون المراد منه النية.

(٦) أفعال الوضوء.

ص: ١٤٧

الشاك (في البعض يأتي به) (١) أى بذلك البعض المشكوك فيه إذا وقع الشك (على حاله) أى حال الوضوء، بحيث لم يكن فرغ منه، وإن كان قد تجاوز ذلك البعض (إلا مع الجفاف) (٢). للأعضاء السابقة عليه (٣) (فيعيد) لفوات الموالاه. (و لو شك) فى بعضه (بعد انتقاله) عنه و فراغه منه (٤) (لا يلتفت) و الحكم منصوص متفق عليه.

الشاك فى الطهاره محدث

(و الشاك فى الطهاره) مع تيقن الحدث (محدث) (٥)، لأصالة عدم الطهاره، (و الشاك فى الحدث) مع تيقن الطهاره (متطهر) (٦) أخذنا بالمتيقن، (و الشاك فيهما) أى فى المتأخر منهما مع تيقن وقوعهما (محدث) (٧) لتكافؤ (١) أى بالبعض المشكوك و بما بعده من الأفعال.

(٢) لأنه مع الجفاف تفوته الموالاه و هى شرط فى صحه الوضوء.

(٣) أى على العضو المشكوك.

(٤) أى فراغه من الوضوء.

(٥) اتفاقى بل عن الأسترآبادى أنه من الضروريات، للاستصحاب.

(٦) اتفاقى أيضا للاستصحاب و لصحيح زراره: (فإن حرك إلى جنبه شىء و لم يعلم به؟ قال: لا، حتى يستيقن أنه قد نام حتى يجىء من ذلك أمر بين، و إلا- فإنه على يقين من وضوئه، و لا ينقض اليقين أبدا بالشك، و إنما تنقضه بيقين آخر) (١) و موثق بكير عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا استيقنت أنك قد أحدثت فتوضأ، و إياك أن تحدث وضوءا أبدا حتى تستيقن أنك قد أحدثت) ٢.

(٧) من تيقن الأمرين من الحدث و الطهاره و شك فى المتقدم و المتأخر منهما يتطهر كما عليه الأكثر خصوصا المتقدمين كما فى المدارك، لتعارض أصالة تأخر الحدث عن الطهاره مع أصالة تأخر الطهاره عن الحدث فيتساقطان، و لا بد أن يتطهر حتى يحرز الطهاره.

و عن المعبر و جامع المقاصد أن هذا ثابت إذا جهل حاله السابقه على الحالتين، أما لو علم بها فإخذ بضدها لأنه إذا كان متطهرا سابقا قبل الحالتين فقد وقع منه حدث و لا يدرى أن الطهاره بعد هذا الحدث أو قبله فيستصحب الحدث و إذا كان محدثا سابقا قبل الحالتين فقد وقع منه طهاره و لا يدرى أن الحدث كان قبلها أو بعدها-

ص: ١٤٨

الاحتمالين، إن لم يستفد من الاتحاد و التعاقب حكما آخر (١) هذا هو الأقوى و المشهور. و لا فرق بين أن يعلم حاله قبلهما بالطهارة، أو بالحدث، أو يشك.

و ربما قيل (٢) بأنه يأخذ مع علمه بحاله ضد ما علمه، لأنه إن كان متطهرا فقد علم نقض تلك الحاله و شك في ارتفاع الناقض، لجواز تعاقب الطهارتين، و إن كان محدثا فقد علم انتقاله عنه (٣) بالطهارة و شك في انتقاضها بالحدث، لجواز تعاقب الأحداث. و يشكل بأن المتيقن حينئذ ارتفاع الحدث السابق، أما اللاحق المتيقن وقوعه فلا (٤)، و جواز تعاقبه لمثله (٥) متكافئ (٦)، لتأخره عن -فتستصحب الطهارة.

و يشكل على هذا القول بأنه لو كانت الحاله السابقه على الحالتين هي الحدث فقد ارتفعت على كل حال لوقوع الطهارة فيما بعد، لكن استصحاب تأخر الطهارة المشكوك زمانها و المتيقن وقوعها لتكون الطهارة واقعه بعد تعاقب الأحداث معارض باستصحاب تأخر الحدث المشكوك زمانه و المتيقن وقوعه لتكون الطهارة واقعه بين حدثين، و لا مرجح في البين، و مثله يجرى فيما لو كانت الحاله السابقه هي الطهارة.

و ذهب العلامة في القواعد إلى أنه مع الجهل بالحاله السابقه على الحالتين فالحكم كما هو المشهور، و لو علم بالحاله السابقه على الحالتين فيبني عليها لا- على ضدها لأنه إذا كان متطهرا ثم وقعت الحالتان و لم يعلم المتقدم منها و المتأخر فتستصحب الطهارة الأولى للشك في ارتفاعها.

و لو كان محدثا ثم وقعت الحالتان من طهاره و حدث و شك في المتقدم فيستصحب الطهارة الأولى للشك في ارتفاعها.

و لو كان محدثا ثم وقعت الحالتان من طهاره و حدث و شك في المتقدم فيستصحب الحدث للشك في ارتفاعه.

و يشكل عليه بأن الحاله السابقه قد انتقضت على كل حال فكيف تستصحب مع القطع بارتفاعها.

(١) سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

(٢) القائل هو المحقق الأول في المعبر و المحقق الثاني في جامع المقاصد.

(٣) أى انتقال الشاك عن الحدث.

(٤) فلم يعلم ارتفاعه.

(٥) أى تعاقب الحدث لمثله و تكون الطهارة بعد الحدثين و ذلك عند استصحاب تأخر الطهارة عن الحدث.

(٦) أى معارض باستصحاب الحدث عن الطهارة و تكون الطهارة واقعه بين الحدثين.

الطهاره، و لا مرجح (١).

نعم لو كان المتحقق طهاره رافعه (٢)، و قلنا بأن المجدد لا يرفع (٣)، أو قطع بعدمه (٤) توجه الحكم بالطهاره فى الأول (٥)، كما أنه لو علم عدم تعاقب الحدتين (٦) بحسب عادته، أو فى هذه الصوره (٧) تحقق الحكم بالحدث فى الثانى (٨)، إلا أنه خارج عن موضع النزاع (٩)، بل ليس من حقيقه الشك فى شىء إلا بحسب ابتدائه (١٠). و بهذا يظهر ضعف القول باستصحاب الحاله السابقه (١) هذا إذا كانت الحاله السابقه هى الحدث، و مثله يجرى فيما لو كانت الحاله السابقه هى الطهاره.

(٢) استثناء صورتين عن محل النزاع، الأولى: ما لو كان متطهرا سابقا قبل الحالتين و علم أن الطهاره المشكوك زمانها هى رافعه للحدث، فيقطع بكونها واقعه عقيب الحدث و أنه متطهر فعلا.

و علمه بكونها رافعه ناشئ من اعتقاده أن الوضوء التجديدى غير رافع و كان لا يعتاد التجديد، أو ناشئ من عدم وقوع التجديدى منه فى هذا الفرض.

(٣) و لا بد من تقييده مع عدم اعتياده للتجديد كما فعل فى الروض، ثم النافع هو اعتقاده بذلك لا علمنا نحن.

(٤) أى بعدم التجديدى و هو إشاره إلى السبب الثانى للعلم بكون الطهاره رافعه.

(٥) أى الصوره الأولى و هى ما لو كان متطهرا سابقا قبل الحالتين.

(٦) الصوره الثانى المستثناه و حاصلها ما لو علم بكونه محدثا قبل الحالتين مع العلم بعدم تعاقب الحدتين بحسب عادته فيعلم أن الطهاره قد وقعت بين الحدتين فلا بد من الحكم بكونه محدثا.

(٧) و إن لم يكن معتادا ذلك.

(٨) أى الصوره الثانى و هى ما لو كان محدثا سابقا قبل الحالتين.

(٩) و هو ما لو علم بالطهاره و الحدث و شك فى المتقدم و المتأخر، لأن الشك فى هذين الاستثناءين شك بدوى و قد زال بعد ما التفت إلى أن العاده أوجبت تقدم الحدث على الطهاره فى الصوره الأولى، و تقدم الطهاره على الحدث فى الصوره الثانى.

(١٠) و بعد هذا البيان تعرف معنى عبارته المتقدمه: إن لم يستفد من الاتحاد و التعاقب حكما آخر، فيعلم من الاتحاد أى استواء الحدث و الطهاره فى العدد كطهاره و حدث أو طهارتين و حدثين، و يعلم من التعاقب أى تعاقب الطهاره للحدث لعدم تعاقب الحدتين بحسب عادته حكما آخر فيما لو علم بالحاله السابقه كما تقدم بيانه مفصلا.

مسائل: في التخلي و أحكامه

(مسائل):

(يجب على المتخلي ستر العوره) (٢) قبلا و دبرا (٣) عن ناظر محترم (٤)، (١) رد على قول العلامة المتقدم، و ظهر وجه البطلان لأن الحالة السابقه قد انتقضت على كل حال عند تعاقب الحالتين فلا بد من استصحاب ضدها فكيف يحكم باستصحابها.

(٢) بل يجب عليه ستر عورته في كل الأحوال عن الناظر المحترم للأخبار منها: ما في حديث المناهى عن أبى عبد الله عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (إذا اغتسل احدكم في فضاء من الأرض فليحاذر على عورته) (١) و مرسل الصدوق: (سئل الصادق عليه السلام عن قول الله (عز و جل): قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ، فقال عليه السلام: كل ما كان في كتاب الله تعالى من ذكر حفظ الفرج فهو من الزنا إلا في هذا الموضع فإنه للحفظ من أن ينظر إليه) (٢) و رواه تحف العقول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (يا على، إياك و دخول الحمام بغير مئزر، ملعون ملعون الناظر و المنظور إليه) (٣). و عليه فيجب الستر و لو باليد.

(٣) العوره في الرجل القبل و الدبر و البيضتان، و في المرأة القبل و الدبر على المشهور، و يدل عليه مرسل الواسطي عن أبى الحسن الماضى عليه السلام: (العوره عورتان، القبل و الدبر، و الدبر مستور بالأيتين فإذا سترت القضيب و البيضتين فقد سترت العوره) (٤) و مرسل الكافي: (فأما الدبر فقد سترته الأيتان و أما القبل فاستره بيدك) (٥).

و عن المحقق الثانى إلحاق العجان بالعوره و لكن لا دليل عليه كما عن جماعه، و عن القاضى ابن البراج أن العوره ما بين السره و الركبه و يدل عليه خبر الحسين بن علوان:

(إذا زوج الرجل أمته فلا ينظر إلى عورتها، و العوره ما بين السره إلى الركبه) (٥) و مثله غيره، و تحمل على الاستحباب و الأكملية جمعا بين الأخبار.

(٤) فيخرج الجماد و من ليس له بصر كالأعمى، و يخرج غير المميز و الحيوان، و ذلك لانصراف الأدله المتقدمه.

ص: ١٥١

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب أحكام الحمام حديث ٥.

٤- ((٤ و ٥) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الحمام حديث ٢ و ٣.

٥- (٦) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب نكاح العيب و الإماء حديث ٧.

(و ترك استقبال القبلة) بمقاديم بدنه (١)، (و دبرها) كذلك (٢) في البناء وغيره (٣)، -و كان عليه أن يستثنى أيضا الزوج و الزوجه و الأمه، ثم لا- فرق في الحرمة بين عوره المسلم و الكافر على المشهور، و ذهب الحر العاملي و جماعه إلى تخصيص الحرمة بعوره المسلم، أما عوره الكافر فيجوز النظر إليها لمرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السّلام: (النظر إلى عوره من ليس بمسلم مثل نظر ك إلى عوره الحمار) (١) و نحوه مرسل الصدوق ٢، و هما مع ضعف السند مهجوران بين الأصحاب.

(١) أي ترك الاستقبال حال التخلي بمقاديم بدنه للأخبار منها: مرسل علي بن إبراهيم:

(خرج أبو حنيفة من عند أبي عبد الله عليه السّلام و أبو الحسن موسى عليه السّلام قائم و هو غلام، فقال له أبو حنيفة: يا غلام، أين يضع الغريب ببلدكم؟ فقال عليه السّلام: أجتنب أفنيه المساجد و شطوط الأنهار و مساقط الثمار و منازل النّزال، و لا تستقبل القبلة بغائط و لا- بول، و ارفع ثوبك وضع حيث شئت) (٢) و مرفوعه محمد بن يحيى: (سئل أبو الحسن عليه السّلام ما حد الغائط؟ قال عليه السّلام: لا تستقبل القبلة و لا تستدبرها، و لا تستقبل الريح و لا تستدبرها) ٤.

ثم المراد بمقاديم البدن هي اليدان و الصدر و البطن و الركبتان، و يظهر من المقداد في التنقيح أن المحرم هو الاستقبال بالفرج فقط دون بقيه الأعضاء، فمن بال مستقبلا و حرف ذكره عنها لم يكن به بأس اعتمادا على قوله عليه السّلام: (و لا تستقبل القبلة بغائط و لا- بول)، و فيه: إن المستفاد من بقيه النصوص النهي عن استقبال القبلة ببدن المتخلي، على أنه لا- يمكن أن يكون مستدبرا للقبلة ببدنه دون غائطه فالنهي عن استدبارها بغائطه نهى عن استدبارها ببدنه حال التغوط.

(٢) بمقاديم بدنه.

(٣) على المشهور لإطلاق النصوص المتقدمة، و خالف ابن الجنيد و المفيد و سلّار، فلم يتعرض الأول للاستدبار في الصحراء مع الحكم بكراهه الاستقبال في الصحراء و ذهب الثاني إلى جواز الاستقبال و الاستدبار في البناء إذا كان مقعد الحائط عليها، و حكم الثالث بكراهه الاستقبال و الاستدبار في البنيان، لخبر محمد بن إسماعيل: (دخلت على أبي الحسن الرضا عليه السّلام و في منزله كيف مستقبل القبلة، و سمعته يقول: من بال حذاء القبلة، ثم ذكر فانحرف عنها إجلا- للقبلة و تعظيما لها لم يقم من مقعده-

ص: ١٥٢

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب آداب الحمام حديث ١ و ٢.

٢- ((٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أحكام الخلو حديث ١ و ٢.

(و غسل البول بالماء) مرتين (١) كما مر، (و) كذا يجب غسل (الغائط) بالماء (مع) -ذلك حتى يغفر له (١) و فيه: إن بناء الكنيف مستقبل القبلة لا يعنى أن محل التغوط و كفيته تجوزان فى حال الاستقبال على أنه قضيه فى واقعه لا يمكن الاستدلال به، مع أن ذيله لو لم يدل على المنع فلا يدل على الجواز فى خصوص الأبنيه.

تنبيه: قال السيد الحكيم فى المستمسك نقلا- عن والده: «و إذا قد عرفت أن الشارع المقدس أمرك بالانحراف عن القبلة و تجنبها فى الحالتين تعظيما لها و إجلالا لقدرها لنسبتها إليه سبحانه، فإذا لم يرض جل جلاله بمواجهه بيته الحسى المركب من الأحجار و الأخشاب بالنجاسات مع ما بينها و بينه من المسافات، فكيف يرضى أن يكون بيته المعنوى و محل معرفته و فيوضاته و ينوع حكمته و موضع محبته ملطخا بأدناس المعاصى و أرجاس الكبائر؟»

كما قال الله (جل جلاله): لم تسعن سمائى و لا أرضى و لا عرشى و لا كرسى و لكن يسعنى قلب عبدى المؤمن، فجعل سبحانه قلب المؤمن أجلا و أوسع من العرش و الكرسي فينبغى لمن أراد الوقوف بين يدى الملك الجليل (جل جلاله) أن يطهر بيته الشريف بماء التوبه و يظهر الحياء منه حيث تركه قدرا نجسا، و لم يهيئه لحضوره و إقباله (جل جلاله) عليه» انتهى كلامه زيد فى علو مقامه.

(١) ينحصر التطهير من البول بالماء للأخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام:

(لا صلاه إلا بطهور، و يجزيك من الاستنجاء ثلاثه أحجار، بذلك جرت السنه من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و أما البول فلا بدّ من غسله) (٢) و صحيح جميل بن دراج عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا انقطعت درّه البول فصب الماء) (٣).

و أما كونه مرتين فهو المحكى عن الصدوق و الكركى و الشهيدين و جماعه للأخبار السابقه فى المطهرات، و لروايه نشيط بن صالح عن أبى عبد الله عليه السلام: (سألته كم يجزى من الماء فى الاستنجاء من البول؟ فقال عليه السلام: مثلا ما على الحشفه من البلل) (٤) بناء على أن المراد بالمثلين الغسلتين.

و عن العلامه و جماعه أنه يكفى الغسل مره بمثلى ما على الحشفه من البلل حملا للخبر-

ص: ١٥٣

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٥ و ٢.

(التعدّي) (١) للمخرج، بأن تجاوز حواشيه و إن لم يبلغ الألية،(و إلا-) أى و إن لم يتعدّ الغائط المخرج (فثلاثه أحجار) (٢) - المتقدم على ذلك مؤيدا بمرسل الكافي: (و روى أنه يجزى أن يغسله بمثله من الماء إذا كان على رأس الحشفه و غيره)(١).

(١) للأخبار منها: ما رواه الجمهور عن علي عليه السلام: (إنكم كنتم تبغرون بعرا و اليوم تلتطون ثلطا، فاتبعوا الماء الأحجار)(٢) و خبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (يجزى من الغائط المسح بالأحجار إذا لم يتجاوز محل العاده)٣.

و التعدى هو تجاوز الغائط محل المخرج، و خالف الشافعى حيث اكتفى بالأحجار و إن وصل إلى الألتين و لا دليل له.

(٢) للأخبار منها: صحيح زراره المتقدم: (و يجزيك من الاستنجاء ثلاثه أحجار)(٣) و خبر بريد عن أبي جعفر عليه السلام: (يجزى من الغائط المسح بالأحجار)(٤) و موثق زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (سألته عن التمسح بالأحجار فقال: كان الحسين بن علي عليهما السلام يمسح بثلاثه أحجار)(٥).

و على المشهور يجب المسح بالثلاثه و إن حصل النقاء بالأقل للأخبار المتقدمه، و ذهب جماعه منهم العلامه فى المختلف و ابنا زهره و حمزه و القاضى إلى الاكتفاء بما حصل به النقاء و إن كان واحدا لخبر يونس بن يعقوب: (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الوضوء الذى افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال، قال عليه السلام: يغسل ذكره و يذهب الغائط)(٦) الحديث، و هو ظاهر بكفايه إذهاب الغائط و لو بحجر واحد و مثله غيره، مع حمل أخبار التثليث على الأفضليه أو على أن النقاء لا يحصل إلا بها غالبا.

و يجزى الماء للأخبار منها: خبر عمار: (إنما عليه أن يغسل ما ظهر منها)(٧) يعنى المقعده، و صحيح إبراهيم بن أبى محمود عن الرضا عليه السلام فى الاستنجاء: (يغسل -

ص: ١٥٤

١- (١) المصدر السابق.

٢- ((٢ و ٣) مستدرک الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٦ و ٧.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ١.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٢.

٥- (٦) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ١.

٦- (٧) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٥.

٧- (٨) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٢ و ١.

طاهره (١) جافه (٢) قالعه للنجاسه (٣) (أبكار) لم يستنج بها بحيث تنجست به، (أو بعد طهارتها) إن لم تكن أبكارا و تنجست. و لو لم تنجس - كالمكمله للعد بعد نقاء المحل - كفت من غير اعتبار الطهر (٤) (فصاعدا) عن الثلاثة (٥) إن لم يتق المحل بها (أو شبهها) (٦) من ثلاث خرق، أو خزفات، أو أعواد و نحو ذلك من - ما ظهر منه على الشرح (١).

و الغسل بالماء أفضل ففي صحيح هشام عن أبي عبد الله عليه السلام: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم: يا معشر الأنصار، إن الله قد أحسن إليكم الثناء فما ذا تصنعون؟ قالوا: نستنجى بالماء) (٢).

و الجمع بينهما أكمل للمرسل عن أبي عبد الله عليه السلام: (جرت السنه فى الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار و يتبع بالماء) (٣).

(١) بلا خلاف للمرسل المتقدم: (بثلاثة أحجار أبكار).

(٢) لأنها إن كانت رطبه تنجس بمجرد الملاقاه قبل استعمالها مع أنه يشترط أن تكون طاهره قبل الاستعمال.

(٣) تحقيقا لمعنى الاستنجاء لأنه هو إزاله ما يبقى على المخرجين من أحد الخبثين.

(٤) لأنها طاهره فلا داعى لتطهيرها.

(٥) لأن الاستنجاء إن لم يتحقق بالثلاثة فلا بد من الزيادة حتى يذهب الغائط و يحصل النقاء.

(٦) أى شبه الحجاره، و هو كل جسم قالع للنجاسه لصحيح زراره: (كان يستنجى من البول ثلاث مرات و من الغائط بالمدرو و الخرق) (٤) و صحيحه الآخر: (سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان الحسين بن على عليهما السلام يتمسح من الغائط بالكرسف و لا يغسل) نعم يستثنى العظم و الروث لما فى خبر ليث المرادى عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألته عن استنجاء الرجل بالعظم أو البعر أو العود، قال: أما العظم و الروث فطعام الجن، و ذلك مما اشترطوا على رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم فقال: لا يصلح بشىء من ذلك) (٥).

ص: ١٥٥

١- (١) المصدر السابق.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٤.

٤- ((٤ و ٥) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٢ و ٣.

٥- (٦) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ١.

الأجسام القالعه للنجاسه غير المحترمه (١). و يعتبر العدد فى ظاهر النص، و هو الذى يقتضيه إطلاق العبارة، فلا- يجرى ذو الجهات الثلاث (٢). و قطع المصنف فى غير الكتاب بإجزائه، و يمكن إدخاله (٣) على مذهبه فى شبهها (٤).

و اعلم أن الماء مجز مطلقا (٥)، بل هو أفضل من الأحجار على تقدير إجزائها (٦). و ليس فى عبارته هنا ما يدل على إجزاء الماء فى غير المتعدى نعم يمكن استفادته من قوله سابقا الماء مطلقا (٧)، و لعله اجترأ به.

(و يستحبّ التباعد) عن الناس بحيث لا- يرى تأسييا بالنبي صلى الله عليه و آله و سلم (٨)، فإنه (١) قال الشارح فى الروض: «المحترم أقسام، ما كتب عليه شىء من كلام الله تعالى أو العلم كالحديث و الفقه و التربه الحسينيه - إلى أن قال -: و من المحترم المطعوم لأن له حرمة تمنع من الاستهانه به».

(٢) لتقييد الأخبار بالثلاثة، و نسب الشارح فى الروض إلى الشهره الاكتفاء باستعمال الحجر الواحد من ثلاث جهات لأن الظاهر من المسح بثلاثة أحجار هو ثلاثة مسحات، و هى تتم باستعمال الحجر من جهاته الثلاثة و يؤيده النبوى: (إذا جلس أحدكم لحاجته فليمسح بثلاث مسحات) كما فى الجواهر، و هو غير موجود بحسب التتبع من طرقنا و لعله من طرق العامه، نعم ورد فى غوالى اللالكى عنه صلى الله عليه و آله و سلم: (و ليستنج بثلاث مسحات) (١) إلا- أنه محمول على أن ذلك بثلاثة أحجار لما تقدم و للنبوى الآخر الوارد فى الغوالى أيضا (و ليستنج بثلاثة أحجار أبكار ٢).

(٣) أى ذى الجهات الثلاث.

(٤) هنا فى اللمعه.

(٥) مع التعدى و غيره، و مع التعدى متعين و قد تقدم الكلام فيه.

(٦) و ذلك عند عدم التعدى.

(٧) عند الكلام فى المطهرات.

(٨) و التباعد هو استتار الشخص بحيث لا- يرى و ذلك يتم إما بالابتعاد عن أعين الناظرين أو أن يلج حفيره أو يدخل بناء، و ذلك للأخبار منها: خبر حماد بن عيسى عن أبى عبد الله عليه السلام: (قال لقمان لابنه: إذا سافرت مع قوم فأكثر استشارتهم - إلى أن قال -: و إن -

ص: ١٥٦

لم ير قط على بول ولا غائط. (و الجمع بين المطهرين) (١) الماء والأحجار مقدما للأحجار في المتعدى وغيره (٢) مبالغه في التنزيه وإزالة العين والأثر على تقدير أجزاء الحجر، ويظهر من إطلاق المطهر (٣) استحباب عدد من الأحجار مطهر (٤)، و يمكن تأديه بدونه (٥) لحصول الغرض.

(و ترك استقبال) جرم (النيرين) الشمس والقمر بالفرج (٦)، أما جهتهما فلا -أردت قضاء حاجتك فأبعد المذهب في الأرض (١) و للمرسل عن أبي عبد الله عليه السلام:

(من أتى الغائط فليستتر) ٢ و في شرح النفيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (أنه لم ير على بول ولا غائط) ٣.

(١) قد تقدم الكلام في الدليل، و الجمع لما في الأحجار من إزالة العين و ما في الماء من إزاله الرائحة.

(٢) الأكثر على تخصيص الجمع في غير المتعدى، و في المعبر الاستحباب و إن تعدى، و الأخبار ظاهره في غير المتعدى.

(٣) في عبارته المصنف حيث قال: و الجمع بين المطهرين.

(٤) و هو الثلاثة كما تقدم.

(٥) أي تأدى التطهير بدون العدد المخصوص و هو الثلاثة إذا حصل النقاء بالأقل لتحقق معنى الاستنجاء.

و فيه: إن الأخبار قد قيدته بالثلاثة فلا بد منها.

(٦) ذهب المشهور إلى كراهه استقبال النيرين بالفرج للأخبار منها: خبر السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام: (نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يستقبل الرجل الشمس والقمر بفرجه و هو يبول) (٢) و خبر عبد الله بن يحيى الكاهلي عن أبي عبد الله عليه السلام: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

لا يبولن أحدكم و فرجه باد للقمر يستقبل به) ٥ و خبر الفقيه المروى عن أمير المؤمنين عليه السلام: (نهى أن يبول الرجل و فرجه باد للشمس أو القمر) ٦، و ذهب المفيد و الصدوق إلى الحرمة تمسكا بهذه الأخبار و المشهور حملوها على الكراهه.

و أما الاستدبار فقد ادعى فخر المحققين الإجماع على عدم كراهته و مال إليه في الذكرى و روض الجنان و جزم به سيد المدارك، و عن جماعه تعميم حكم الكراهه للاستدبار -

ص: ١٥٧

١- ((١ و ٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب أحكام الخلو حديث ١ و ٤ و ٣.

٢- ((٤ و ٥ و ٦)) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب أحكام الخلو حديث ١ و ٢ و ٤.

بأس، و ترك استقبال (الرياح) و استدبارها بالبول و الغائط لإطلاق الخبر (١)، و من ثم (٢) أطلق المصنف، و إن قيد في غيره بالبول. (و تغطيه الرأس) (٣) إن كان -لمرسل الفقيه قال: (و في خبر آخر: لا تستقبل الهلال و لا تستدبره) (١) و يتم الحكم في الشمس لعدم الفصل.

ثم إن الكراهه لاستقبال عين الشمس و الفرج كما هو الظاهر من الأخبار، لا لجهه القمر و حمل القمر على جهته مجاز بحاجه إلى قرينه و هي مفقوده، و لذا يرتفع الحكم بالكراهه مع وجود الحائل مثل البناء و اليد و نحو ذلك.

(١) بل الأخبار منها: مرفوعه محمد بن يحيى: (سئل أبو الحسن عليه السلام ما حد الغائط؟ قال: لا تستقبل القبلة و لا تستدبرها و لا تستقبل الريح و لا تستدبرها) (٢) و خبر الأربعمائه المروي في الخصال عن أمير المؤمنين عليه السلام: (لا يبولن أحدكم في سطح في الهواء - إلى أن قال -: و إذا بال أحدكم فلا يطمحن ببوله و لا يستقبل ببوله الريح) (٣).

و باعتبار أن الأخير اقتصر على البول في حال الاستقبال لذا قصر الشيخ و العلامه و المحقق الحكم بالكراهه على استقبال الريح بالبول فقط دون استدبارها و دون الغائط، مع أن مرفوعه ابن يحيى المتقدمه و غيرها تقتضى كراهه الاستقبال و الاستدبار للريح في حالتى البول و الغائط، و لذا قال في الجواهر: «و ما ذكرناه من روايه الخصال لا تقتضى التقييد و لو لم يكن الحكم مكروها لكان متابعه الأصحاب لازمه».

(٢) أى من إطلاق الخبر للبول و الغائط.

(٣) يستحب تغطيه الرأس لمرسل ابن أسباط عن أبي عبد الله عليه السلام: (كان إذا دخل الكنيف يقنع رأسه و يقول سرا في نفسه: بسم الله و بالله) (٤) و في وصيه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لأبى ذر عليه الرحمه: (يا أبا ذر، أستحي من الله فإني و الذى نفسى بيده لأظل حين أذهب إلى الغائط متقنعا بثوبى استحياء من الملكين اللذين معى) ٥.

و هذه الأخبار ظاهره فى التقنع، و القناع للوجه لا للرأس نعم ورد فى مقنعه الشيخ المفيد قوله: (إن تغطيه الرأس إن كان مكشوفاً عند التخلى سنه من سنن النبى صلى الله عليه و آله و سلم ٦، و ليأمن بذلك من عبث الشيطان و من وصول الرائحه الخبيثه إلى دماغه، و فيه إظهار الحياء من الله تعالى لكثرة نعمه على العبد و قله الشكر منه).

ص: ١٥٨

١- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٦.

٤- ((٤ و ٥ و ٦)) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٢ و ٣ و ١.

مكشوفاً، حذراً من وصول الرائحة الخبيثة إلى دماغه، و روى التقنع معها (١) (و الدخول) بالرجل (اليسرى) (٢) إن كان بيناء، و إلا جعلها آخر ما يقدمه (و الخروج) بالرجل (اليمنى) كما وصفناه (٣) عكس المسجد.

(و الدعاء فى أحواله) (٤) التى ورد استحباب الدعاء فيها، و هى عند الدخول (٥)، و عند الفعل (٦)، و رؤيه الماء (٧)، (١) أى مع التغطيه، و قال فى روض الجنان: «و روى التقنع فوق العمامة أيضاً» و فيه: إن الموجود فى الأخبار هو التقنع و لم يرد النص فى التغطيه إلا فى المقنعه و لعله قد فهم الشيخ المفيد ذلك من أخبار التقنع.

(٢) و الخروج بالرجل اليمنى على المشهور كما فى المدارك، و لا دليل لهم و لذا قال فى المعتمد: «و لم أجد به حجه غير أن ما ذكره الشيخ و جماعه من الأصحاب حسن».

و علل للفرق بينه و بين المسجد فكما أن الدخول بالرجل اليمنى و الخروج باليسرى بالنسبه للمسجد و هو من المواضع الشريفه فيناسب الكنيف العكس.

(٣) فيخرج بالرجل اليمنى إذا كان بيناء و إلا كانت أول ما يقدمها.

(٤) أى أحوال التخلى.

(٥) فى رواية أبى بصير عن أحدهما عليهما السّلام: (إذا دخلت الغائط فقل: أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم) (١) و مثله مرفوعه سعد بن عبد الله عن أبى عبد الله عليه السّلام ٢، نعم فى روايه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا دخلت المخرج فقل: بسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخبيث المخبث الرجس النجس الشيطان الرجيم) ٣ و فى مرسل. الصدوق عن على عليه السّلام: (كان إذا دخل الخلاء يقول: الحمد لله الحافظ المؤدى) ٤.

(٦) لمرسل الصدوق: (و إذا ترهر قال: اللهم كما أطعمتني طيباً فى عافيه فأخرجه منى خبيثاً فى عافيه) (٢).

(٧) لخير عبد الرحمن بن كثير الهاشمى: (بسم الله و بالله و الحمد لله الذى جعل الماء طهوراً و لم يجعله نجساً) (٣).

ص: ١٥٩

١- ((١ و ٢ و ٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٢ و ٨ و ١ و ٦.

٢- (٥) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٥.

٣- (٦) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الوضوء حديث ١.

و الاستنجاء (١)، و عند مسح بطنه (٢) إذا قام من موضعه، و عند الخروج (٣) بالمأثور. (و الاعتماد على) الرجل (اليسرى)، و فتح اليمنى (٤).

(و الاستبراء) (٥) و هو طلب براءة المحلّ من البول بالاجتهاد الذى هو مسح ما بين المقعده و أصل القضيب ثلاثا (٦)، (١) لخبر عبد الرحمن المتقدم: (ثم استنجى فقال: اللهم حصن فرجى و أعفه و استر عورتى و حرمنى على النار) (١).

(٢) ففى مرسل الفقيه عن على عليه السّلام: (فإذا خرج مسح بطنه و قال: الحمد لله الذى أخرج عنى أذاه و أبقى فى قوته، فيا لها من نعمه لا يقدر القادرون قدرها) (٢).

(٣) ففى روايه القداح عن على عليه السّلام: (كان إذا خرج من الخلاء قال: الحمد لله الذى رزقنى لذته، و أبقى قوته فى جسدى، و أخرج عنى أذاه، يا لها نعمه ثلاثا) (٣).

(٤) كما ذكره جملة من الأصحاب كما فى الحدائق، و أسنده فى الذكرى إلى الروايه عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و قال العلامة فى النهايه فى مقام تعليل الحكم: «لأنه عليه السّلام علّم أصحابه الاتكاء على اليسار».

(٥) ذهب الشيخ فى الاستبصار و ابن زهره إلى وجوبه لصحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: (رجل بال و لم يكن معه ماء، قال: يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث مرات و ينتر طرفه، فإن خرج بعد ذلك شىء فليس من البول) (٣) و خبر حفص البخترى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى الرجل يبول قال: ينتره ثلاثا، ثم إن سال حتى بلغ الساق فلا يبالي) (٤).

و المشهور على أن الأمر فيهما للإرشاد إلى أن البلل الخارج المشتبه لا يعتنى به بعد الاستبراء.

(٦) و يدل عليه خبر نوادر الراوندى عن أبى الحسن الكاظم عليه السّلام: (من بال فليضع إصبعه الوسطى فى أصل العجان ثم ليسلها ثلاثا) (٥) و خبر عبد الملك بن عمرو عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى الرجل يبول ثم يستنجى، ثم يجد بعد ذلك بللا، قال -

ص: ١٦٠

١- (١) المصدر السابق.

٢- ((٢ و ٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٦ و ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٢.

٤- (٥) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٣.

٥- (٦) مستدرک الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٣.

ثم نثره ثلاثا (١)، ثم عصر الحشفه ثلاثا (٢). (والتنحج ثلاثا) (٣) حاله الاستبراء، نسبة المصنف في الذكرى إلى سائر، لعدم وقوفه على مأخذه (و الاستنجا باليسار) (٤) لأنها موضوعة للأدنى، كما أن اليمين للأعلى كالأكل والوضوء.

(و يكره باليمين) مع الاختيار (٥)، لأنه من الجفاء.

(و يكره البول قائما) (٦) حذرا من تخييل الشيطان (و مطمحا به) في الهواء -عليه السلام: إذا بال فخرط ما بين المقعده و الانثيين ثلاث مرات (١) الحديث.

(١) أي نثر القضيبي بمعنى مسحه من أصله إلى رأسه و يدل عليه صحيح محمد بن مسلم المتقدم.

(٢) و يدل عليه خبر البخري المتقدم: (ينثره ثلاثا)، هذا مر في المنتهى أن الرجل و المرأة في ذلك سواء و هو مما لا دليل عليه و لذا قال في المستمسك: «غير ظاهر المراد و لا ظاهر المستند».

(٣) قبل الاستبراء كما في التذكرة و الدروس، و قال في الحقائق: «لم نقف فيه على خبر و لا في كلام القدماء على أثر».

(٤) بلا - خلافاً فيه للمرسل عن أبي عبد الله عليه السلام: (نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن يستنجي الرجل باليمين) (٢) و خبر السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام: (الاستنجا باليمين من الجفاء) ٣، و كذا الاستبراء للمرسل الصدوق عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا بال الرجل فلا يمسه ذكره يمينه) ٤.

و عن المفيد و ابن البراج و العلامة تحريم الاستنجا باليمين لهذه الأخبار.

(٥) و مع عدمه يجوز للمرسل الصدوق: (الاستنجا باليمين من الجفاء و روى: لا بأس إذا كانت اليسار معتلة) (٣).

(٦) للأخبار منها: خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (من تخلى على قبر أو بال قائما، أو بال في ماء قائما، أو مشى في حذاء واحد، أو شرب قائما، أو خلا في بيته وحده و بات على غمر فأصابه شيء من الشيطان لم يدعه إلا أن يشاء الله، و أسرع ما يكون الشيطان إلى الإنسان و هو على بعض هذه الحالات) (٤) و المرسل حكم عن -

ص: ١٦١

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٢.

٢- ((٢ و ٣ و ٤)) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب أحكام الخلو حديث ١ و ٢ و ٦.

٣- (٥) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب أحكام الخلو حديث ٤ و ٥.

٤- (٦) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب أحكام الخلو حديث ١.

للنهي عنه (١)، (و في الماء) جاريا و راكدا (٢) للتعليل في أخبار النهي بأن للماء أهلا فلا تؤذهم بذلك.

(و الحدث في الشارع) (٣) و هو الطريق المسلوك. (و المشرع) (٤) و هو طريق -أبي عبد الله عليه السّلام: (قلت له: أ يبول الرجل و هو قائم؟ قال: نعم، و لكن يتخوف عليه أن يلبس به الشيطان أي يخبله) (١) و مرسل الصدوق (البول قائما من غير عله من الجفاء) ٢.

(١) لخبر مسمع عن أبي عبد الله عليه السّلام: (قال أمير المؤمنين عليه السّلام: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم: يكره للرجل أو ينهى الرجل أن يطمح ببوله من السطح في الهواء) (٢) و خبر السكوني عن أبي عبد الله عليه السّلام: (نهى النبي صلّى الله عليه وآله و سلّم أن يطمح الرجل ببوله من السطح، و من الشئ المرتفع في الهواء) ٤.

(٢) لمرسل حكم عن أبي عبد الله عليه السّلام: (قلت له: يبول الرجل في الماء؟ قال: نعم و لكن يتخوف عليه من الشيطان) (٣) و مرسل الصدوق: (و روى أن البول في الماء الراكد يورث النسيان) ٦ و خبر مسمع عن أبي عبد الله عليه السّلام: (قال أمير المؤمنين عليه السّلام: إنه نهى أن يبول الرجل في الماء الجارى إلا من ضروره و قال: إن للماء أهلا) (٤) و في حديث المناهي للصدوق عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السّلام عن رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم: (و نهى أن يبول أحد في الماء الراكد فإنه يكون منه ذهاب العقل) ٨.

(٣) الشارع هو الطريق الأعظم كما في الصحاح، و المراد به الطريق النافذه كما عن جماعة و يدل عليه صحيح عاصم بن حميد عن أبي عبد الله عليه السّلام: (قال رجل لعلى بن الحسين عليه السّلام أين يتوضأ الغبراء؟ قال: يتقى شطوط الأنهار و الطرق النافذه و تحت الأشجار المثمره و مواضع اللعن، ف قيل له: و أين مواضع اللعن؟ قال: أبواب الدور) (٥) و حديث المناهي: (نهى رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم أن يبول أحد تحت شجره مثمره أو على قارعه الطريق) ١٠.

(٤) لصحيح عاصم بن حميد المتقدم: (و يتقى شطوط الأنهار) و غيره.

ص: ١٦٢

- ١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٧ و ٣.
- ٢- ((٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٨ و ١.
- ٣- ((٥ و ٦)) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٢ و ٤.
- ٤- ((٧ و ٨)) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٣ و ٥.
- ٥- ((٩ و ١٠)) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ١ و ١٠.

الماء للوارده (و الفناء) (١) بكسر الفاء، و هو ما امتد من جوانب الدار، و هو حريمها خارج المملوك منها (٢) (و الملعن) (٣) و هو مجمع الناس (٤)، أو منزلهم (٥)، أو قارعه الطريق (٦)، أو أبواب الدور (٧) (و تحت) الشجره (المثمره) (٨) و هي ما من شأنها أن تكون مثمره و إن لم تكن كذلك بالفعل (٩)، و محلّ الكراهه ما يمكن أن تبلغه الثمار عاده (١٠) و إن لم يكن تحتها. (و فيء النزال) (١١) و هو موضع الظلّ المعدّ لنزولهم، أو ما هو أعظم منه (١٢) كالمحل (١) لخبر عاصم بن حميد المتقدم: (أين مواضع اللعن؟ قال: أبواب الدور) و الفناء هو المتسع أمام الدار كما عن القاموس و النهايه الأثيريه.

(٢) أما المملوك فلا يجوز الحدث فيه لأنه تصرف في مال الغير فيحتاج إلى إذن المالك.

(٣) هو كل مكان يوجب اللعن.

(٤) كما عن جامع المقاصد و الذكري.

(٥) أي المكان المعدّ لنزولهم عند السفر.

(٦) لأن الحدث فيها موجب للعن الناس له.

(٧) كما في خبر عاصم المتقدم، و عمم الحكم لكل مكان يوجب اللعن لأنه لا خصوصيه لأبواب الدور إلا ذلك.

(٨) لخبر عاصم بن حميد المتقدم، و مثله غيره.

(٩) بناء على كون المشتق موضوعاً للأعم، و قد حرر في محله أنه موضوع لخصوص المتلبس.

(١٠) لمرفوعه على بن إبراهيم عند ما خرج أبو حنيفة و سأل أبا الحسن الكاظم - إلى أن قال -: (و مساقط الثمار) (١).

(١١) لخبر إبراهيم بن أبي زياد الكرخي عن أبي عبد الله عليه السلام: (قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم:

ثلاث ملعون من فعلهن: المتغوط في ظل النزال، و المانع الماء المنتاب، و ساد الطريق المسلوك) (٢) و خبر على بن إبراهيم: (اجتنب أفنيه المساجد و شطوط الأنهار و مساقط الثمار و منازل النزال) (٣).

(١٢) من الظل.

ص: ١٦٣

الذى يرجعون إليه و ينزلون به من فاء يفيء إذا رجع (و الجحره) (١) بكسر الجيم ففتح الحاء و الراء المهملتين جمع «جحر» بالضم فالسكون، و هى بيوت الحشار.

(و السواك حالته) (٢)، روى أنه يورث البخر. (و الكلام إلا بذكر الله تعالى) (٣) (و الأكل و الشرب) (٤) لما فيه من المهانه، و للخبر.

(١) جمع جحر أى ثقب الحيوان فى الأرض لما روته العامه: (نهى النبى صلى الله عليه و آله و سلم أن يبال فى الجحر) (١).

(٢) لخبر الحسن بن أشيم: (السواك فى الخلاء يورث البخر) (٢).

(٣) يكره الكلام حال التخلى للأخبار منها: حسنه صفوان عن أبى الحسن الرضا عليه السلام:

(نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن يجيب الرجل آخر و هو على الغائط أو يكلمه حتى يفرغ) (٣) و خبر أبى بصير: (لا تتكلم على الخلاء فإن من تكلم على الخلاء لم تقض له حاجه) ٤.

و يستثنى منه ذكر الله لخبر الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (لا بأس بذكر الله و أنت تبول، فإن ذكر الله حسن على كل حال) (٤) و صحيح أبى حمزه عن أبى جعفر عليه السلام:

(مكتوب فى التوراه التى لم تغير أن موسى سأل ربه فقال: إلهى إنه يأتى علىّ مجالس أعزّك و أجلك أن أذكرك فيها، فقال: يا موسى إن ذكرى حسن على كل حال) ٦، و هناك موارد أخرى سيأتى الكلام عليها إن شاء الله تعالى.

(٤) و علّل المحقق فى المعتبر ذلك بالمهانه فقال: «إنما كره الأكل و الشرب لما يتضمن من الاستقذار الدال على مهانه النفس» و يشعر به مرفوعه الصدوق: (دخل أبو جعفر الباقر عليه السلام الخلاء فوجد لقمه خبز فى القدر فأخذها و غسلها و دفعها إلى مملوك معه، فقال: تكون معك لآكلها إذا خرجت، فلما خرج قال عليه السلام للمملوك: أين اللقمه؟ فقال: أكلتها يا بن رسول الله، فقال عليه السلام: إنها ما استقرت فى جوف أحد إلا وجبت له الجنه فاذهب فأنت حر، فإنى أكره أن استخدم رجلا من أهل الجنه) (٥) و مثلها روايه عيون الأخبار عن الإمام السجاد عليه السلام ٨، و وجه الاستدلال أن تعليق الأكل على الخروج يشعر بمرجوحه الأكل فى تلك الحال.

ص: ١٦٤

١- (١) كنز العمال ج ٥ حديث ١٨٥٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ١.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ١ و ٢.

٤- ((٥ و ٦) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٢ و ١.

٥- ((٧ و ٨) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ١ و ٢.

(و يجوز حكاية الأذان) (١) إذا سمعه، و لا سند له ظاهرا على المشهور، و ذكر الله لا يشملُه أجمع، لخروج الحيّعات منه، و من ثمّ حكاة المصنف في الذكري بقوله و قيل: (وقراه آية الكرسي) (٢)، و كذا مطلق حمد الله و شكره (٣) (١) لصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (قال: يا محمد بن مسلم، لا تدعَنَّ ذكر الله على كل حال، و لو سمعت المنادي ينادي بالأذان و أنت على الخلاء فاذكر الله (عز و جل)

و قل كما يقول) (١) و خبر سليمان بن مقبل المدني: (قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام: لأى عله يستحب للإنسان إذا سمع الأذان أن يقول كما يقول المؤذن و إن كان على البول و الغائط؟ فقال: لأن ذلك يزيد في الرزق) ٢.

و قال سيد المدارك: «و من هنا يظهر أن ما ذكره جدى (قدس سره) في روض الجنان من إبدال الحيّعات بالحوقله لكونها ليست ذكرا، و عدم النص على استحباب حكايته على الخصوص غير جيد» و نقول مثله هنا.

(٢) لخبر عمر بن يزيد: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسيح في المخرج و قراءه القرآن، قال عليه السلام: لم يرخص في الكنيف أكثر من آية الكرسي و بحمد الله و آية الحمد لله رب العالمين) (٢).

و المراد بآية الكرسي الآية المشتملة على لفظ الكرسي إلى قوله تعالى: و هو العلى العظيم، و هو المقرر بحسب الرسم القرآنى المتعارف، و عن مجمع البيان أنها خمسون كلمه و ذلك لا ينطبق إلا عليها.

و عن ابن حمزه في الوسيله أنه لا يقرؤها إلا فيما بينه و بين نفسه لأنه يفوت شرف فضيلتها، و قال في الجواهر: «لم نقف له على مستند».

نعم في روايه الحلبي جواز مطلق القراءه في حال التخلي، و الخبر عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألته أ تقرأ النفساء و الحائض و الجنب و الرجل يتغوط القرآن؟ قال عليه السلام:

يقراءون ما شاءوا) (٣) و لم يفت أحد بمضمونه فيحمل على بيان أصل الجواز لا على رفع الكراهه.

(٣) لخبر عمر بن يزيد المتقدم.

ص: ١٦٥

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ١ و ٣.

٢- ((٣)) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٧.

٣- ((٤)) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٨.

و ذكره (١)، لأنه حسن على كل حال. (و للضرورة) (٢) كالتكلم لحاجه يخاف فوتها لو أخره إلى أن يفرغ.

و يستثنى أيضا الصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (٣) عند سماع ذكره، و الحمد له عند العطاس (٤) منه و من غيره (٥)، و هو من الذكر (٦) و ربما قيل باستحباب التسميت منه أيضا (٧) و لا يخفى وجوب ردّ السلام (٨) و إن كره السلام عليه (٩)، و في كراهه (١) لخبر الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام: (لا بأس بذكر الله و أنت تبول، فإن ذكر الله حسن على كل حال، فلا تسأم من ذكر الله) (١).

(٢) لما في الامتناع من الضرر و الحرج المنفيين.

(٣) لإطلاق الأخبار الآمره بالصلاه عليه عند سماع ذكره منها: خبر عبيد الله بن عبد الله عن رجل عن أبي جعفر عليه السّلام: (قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: من ذكرت عنده فلم يصلّ عليّ فلم يغفر الله له) (٢) و خبر عبد الله بن علي بن الحسين عليه السّلام عن أبيه عن جده: (قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: البخيل حقا من ذكرت عنده فلم يصلّ عليّ) ٣.

(٤) لروايه مسعده بن صدقه عن جعفر عن أبيه عليهما السّلام قال: (كان أبي يقول: إذا عطس أحدكم و هو على خلاء فليحمد الله في نفسه) (٣).

(٥) أى يستحب الحمد حال التخلي عند عطاس غيره، لأن الحمد ذكر الله و الذكر حسن على كل حال، و لم أجد من أفتى بذلك قبله.

(٦) أى الحمد عند عطاسه أو عطاس غيره.

(٧) قال العلامة في النهاية و المنتهى: «يستحب حمد العاطس و تسميته» أما الحمد فقد تقدم، و أما تسميت المتخلي للعاطس فقد اعترف أكثر من واحد بعدم وجود خبر يدل على ذلك، نعم استدل له بأن التسميت من جمله أفراد الذكر، و هو ليس منها واقعا و لذا منعه جماعه من الفقهاء.

(٨) لإطلاق أدلته الشامله للمتخلي.

(٩) لخبر مصدق بن صدقه عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السّلام: (لا تسلموا على اليهود و لا النصرارى - إلى أن قال -: و لا على المصلّى، و ذلك لأن المصلّى لا يستطيع أن يردّ السلام، لأن التسليم من المسلم تطوع و الرد فريضه، و لا على آكل الربا و لا على -

ص: ١٦٦

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٢.

٢- ((٢) و (٣) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب الذكر حديث ٣ و ٩.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب أحكام الخلوه حديث ٩.

ردّه مع تأدّى الواجب يرد غيره وجهان (١).

و اعلم أن المراد بالجواز فى حكاية الأذان و ما فى معناه (٢) معناه الأعم (٣)، لأنه (٤) مستحب لا يستوى طرفاه، و المراد منه (٥) هنا الاستحباب (٦)، لأنه عباده (٧) لا تقع إلا راجحه و إن وقعت مكروهه (٨)، فكيف إذا انتفت الكراهه (٩).

—رجل جالس على غائط و لا على الذى فى الحمام(١).

(١) من أن الرد ليس بذكر الله مع أنه غير واجب عليه تعيينا فيبقى تحت كراهه الكلام للمتخلى، و من أنه واجب و إن كان كفاثيا فلا يتصف بالكراهه.

(٢) من الموارد المستثناه من كراهه الكلام للمتخلى.

(٣) أى ما ليس بحرام، لا المعنى الاخص و هو متساوى الطرفين.

(٤) أى المذكور من حكاية الأذان و ما فى معناه.

(٥) من الجواز بالمعنى الأعم.

(٦) و هو الدليل على إرادته الاستحباب من الجواز بالمعنى الأعم.

(٧) تعليل لكون المذكور السابق مستحبا.

(٨) بمعنى نقصان الثواب لا بمعنى المرجوحه.

(٩) فتكون هذه المذكورات مستحبه بدون نقصان.

ص: ١٦٧

١- (١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ١.

فى موجبات الغسل

(و موجبه) (٢) سته (٣) (الجنابه) (٤) بفتح الجيم (و الحيض و الاستحاضه مع غمس القطنه)، سواء سال عنها أم لا، لأنه موجب حينئذ فى الجملة (٥) (و النفاس (٦)، و مسّ الميت النجس (٧) فى حال كونه (آدميا) (٨) فخرج الشهيد و المعصوم (٩)، (١) بالضم اسم مصدر، و بالفتح مصدر.

(٢) أى سببه.

(٣) بلا خلاف فيه إلا من السيد حيث ذهب إلى استحباب غسل مسّ الميت، و زاد سلّار غسل من تعمد ترك صلاه الكسوف و قد انكسف القرص كله، و زاد بعضهم غسل من ذهب لرؤيه المصلوب بعد ثلاثه أيام.

(٤) مصدر جنب و أجنب و اجتنب، و هو فى اللغه البعد و فى الشرع البعد عن أحكام الطاهرين.

(٥) لأنه مع السيلان يتعدد الغسل و إلا فغسل كل يوم.

(٦) بكسر النون، و هو الولاده، و سميت بالنفاس لتنفس الرحم أو الولد أو لأن النفاس من النفس بمعنى الدم فالولاده مستلزمه لخروج الدم.

(٧) التقييد بالنجس ليخرج المعصوم و الشهيد الذى لا يجب غسله و الذى قدّم غسله قبل قتله فلا يوجب مسّه غسلًا.

(٨) ليخرج ميته الحيوانات.

(٩) لكونه طاهرا ميتا و حيا لآيه التطهير و لروايه الحسين بن عبيد: (كتبت إلى الصادق

و من تمّ غسله الصحيح (١) و إن كان متقدما على الموت، كمن قدّمه ليقتل فقتل بالسبب الذي اغتسل له، و خرج بالأدمى غيره من الميتات الحيوانيه، فإنها و إن كانت نجسه إلا أن مسّها لا يوجب غسلًا، بل هي كغيرها من النجاسات في أصح القولين، و قيل: يجب غسل ما مسها و إن لم يكن يרטوبه (٢) (و الموت) المعهود شرعا (٣) و هو موت المسلم و من بحكمه غير الشهيد (٤).

في غسل الجنابه

في موجب الجنابه

(و موجب الجنابه) شيان: أحدهما (الإنزال) (٥) للمنى يقظه و نوما (و) -عليه السّلام هل اغتسل أمير المؤمنين عليه السّلام حين غسل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم عند موته؟ فأجابه: النبي صلى الله عليه و آله و سلّم طاهر مطهر، و لكن فعل أمير المؤمنين عليه السّلام و جرت به السنّه (١).

و المسأله قليله الجدوى لأنهم هم المكلفون بتغسيل بعضهم البعض، على أن هذا الفرع لم يذكره أحد قبل الشارح على ما نقله المحقق الخونسارى في حاشيته.

(١) فيخرج الذى تم غسل بعض أعضائه، و يخرج أيضا الميّم و لو عن بعض الأغسال فلذا قال الشارح في روض الجنان: (و) خرج به - أى بالغسل الواجب - المتيمم و لو عن بعض الأغسال فيجب الغسل بمسه لفقد المطهر الحقيقى). و فيه: إن هذا على خلاف كون التيمم طهورا و لذا نقل عن كاشف الغطاء كفايه التيمم فى سقوط غسل مس الميت.

(٢) و القائل هو العلامه فى أكثر كتبه و سيأتى التعرض له فى بحث غسل مس الميت.

(٣) أى الموت الذى حكم الشارع بكونه سببا للغسل، و هو موت المسلم و من بحكمه من أطفاله و مجانين المسلمين و من وجد فى بلاد المسلمين ميتا.

(٤) فيبقى المعصوم، فيجب غسله و لو تعبدا لأنه طاهر مطهر كما تقدم فى الخبر.

(٥) و المراد به مطلق الخروج سواء كان بدفق أم لا، و خروجه موجب للجنابه بلا خلاف فيه للأخبار.

منها: صحيح عنبسه بن مصعب عن أبى عبد الله عليه السّلام: (كان على عليه السّلام يقول: لا يرى فى شىء الغسل إلا فى الماء الأكبر) (٢) و خبر الحسين بن أبى العلاء عن أبى عبد الله عليه السّلام: (كان على عليه السّلام يقول: إنما الغسل من الماء الأكبر) (٣) و مرسل ابن -

ص: ١٦٩

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الجنابه حديث ١١ و ١٧.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الجنابه حديث ١.

-رباط عن أبى عبد الله عليه السلام: (يخرج من الإحليل المنى و المذى و الودى و الودى، فأما المنى فهو الذى تسترخى له العظام و يفتر منه الجسد و فيه الغسل) (١).

و الأخبار مطلقه تشمل الإنزال حال اليقظه و النوم بالإضافة إلى نصوص منها خبر سماعة: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينام و لم ير فى نومه أنه احتلم فوجد فى ثوبه و على فخذة الماء، هل عليه غسل؟ قال: نعم) (٢).

كما لا فرق بين الرجل و المرأة على المشهور لأخبار منها: صحيح ابن بزيع عن أبى الحسن الرضا عليه السلام: (عن الرجل يجامع المرأة فيما دون الفرج و تنزل المرأة، هل عليها غسل؟ قال عليه السلام: نعم) (٣) و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (سألته عن المرأة، ترى فى المنام ما يرى الرجل، قال: إن أنزلت فعليها الغسل و إن لم تنزل فليس عليها الغسل) (٤).

و ذهب الصدوق فى المقنع إلى عدم الغسل على المرأة إذا أنزلت لأخبار منها: صحيح ابن أذينة: (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: المرأة تحتلم فى المنام فتتهريق الماء الأعظم، قال عليه السلام: ليس عليها غسل) (٤) و صحيح عمر بن يزيد: (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: فإن أمنت هى و لم يدخله؟ قال عليه السلام: ليس عليها الغسل) (٥). و حملت عند المشهور على التقية أو ردها إلى أهلها.

هذا مع أننا نرى بالوجدان عدم وجود منى للمرأة كما ثبت ذلك علمياً، فلذا ذهب البعض إلى أن جنبه المرأة تتحقق بالشهوة، و قد عبر عنها بالإنزال من باب المجاز لأن الشهوة عند الرجل مستلزمه للماء و يؤيده حديث سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام: (سألته عن رجل أجنب فاغتسل قبل أن يبول فخرج منه شىء، قال: يعيد الغسل، قلت: فالمرأة يخرج منها شىء بعد الغسل، قال: لا تعيد، قلت: فما الفرق فيما بينهما؟ قال: لأن ما يخرج من المرأة إنما هو من ماء الرجل) (٥).

(١) و إن لم ينزل، بلا خلاف فى كونها سبباً للأخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر -

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الجنابه حديث ١١ و ١٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الجنابه حديث ١.

٣- ((٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الجنابه حديث ٣ و ٥.

٤- ((٥ و ٦)) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الجنابه حديث ٢١ و ١٨.

٥- (٧) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الجنابه حديث ١.

و ما فى حكمها (١) كقدرها من مقطوعها (قبلا (٢) أو دبرا) (٣) من آدمى (٤) و غيره (٥)، حيا و ميتا، فاعلا و قابلا، (أنزل) الماء (أو لا).

فى ما يحرم على الجنب

و متى حصلت الجنابه - عليه السّلام (جمع عمر بن الخطاب أصحاب النّبى صلّى الله عليه و آله و سلّم و قال: ما تقولون فى الرجل يأتى أهله فيخالطها و لا ينزل؟ فقالت الأنصار: الماء من الماء، و قال المهاجرون: إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل، فقال عمر لعلّى عليه السّلام: ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال على عليه السّلام: أ توجبون عليه الحد و الرجم و لا توجبون عليه صاعا من ماء، إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل، فقال عمر: القول ما قال المهاجرون و دعوا ما قالت الأنصار)(١).

و صحيح ابن بزيع: (سألت الرضا عليه السّلام عن الرجل يجامع المرأة قريبا من الفرج فلا ينزلان، متى يجب الغسل؟ فقال عليه السّلام: إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل، فقلت: التقاء الختانين هو غيبوبه الحشفه؟ قال عليه السّلام: نعم)(٢).

(١) و هو مقدارها من مقطوع الحشفه، و قال فى مفتاح الكرامه: «إنه المعروف من مذهب الأصحاب»، و عن شرح الدروس: «الاتفاق عليه لظهور النصوص أن التقاء الختانين بغيبوبه الحشفه ففى مقطوعها يكون الالتقاء بدخول مقدارها».

(٢) و هو القدر المتيقن من النصوص.

(٣) على المشهور و يدل عليه مرسل حفص بن سوجه (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يأتى أهله من خلفها؟ قال عليه السّلام: هو أحد المأتين، فيه الغسل)(٣).

و ذهب الشيخ و الصدوق و الكلينى و جماعه إلى العدم لمرفوعه البرقى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا أتى الرجل المرأة فى دبرها فلم ينزل فلا- غسل عليهما، و إن أنزل فعليه الغسل و لا غسل عليها)(٤) و مرسل ابن الحكم عنه عليه السّلام: (فى الرجل يأتى المرأة فى دبرها و هى صائمه؟ قال عليه السّلام: لا ينقض صومها و ليس عليها غسل)٥.

(٤) متعلق بغيبوبه الحشفه.

(٥) غير آدمى و هو الحيوان، قال فى الجواهر: «أما لو كانت - أى الدابه - فاعله فلم أعرف أحدا من الأصحاب نصّ عليه عدا الشهيد الأول فى الذكرى، و الثانى فى -

ص: ١٧١

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الجنابه حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الجنابه حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الجنابه حديث ١.

٤- ((٤ و ٥) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الجنابه حديث ٢ و ٣.

لمكِّف بأحد الأمرين تعلقت به الأحكام المذكورة (فيحرم عليه قراءة العزائم) (١) الأربع و أبعاضها حتى البسملة. و بعضها (٢) إذا قصدها لأحدها (٣). (و اللبث في المساجد) (٤) -الروضه، فإنه يظهر منهما تساوى الحكم في المقامين» ثم استظهر عدم الغسل لاستصحاب الطهاره.

(١) أى سور العزائم على المشهور و هى سور السجده و فضّلت و النجم و العلق للأخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (الحائض و الجنب هل يقرآن من القرآن شيئاً؟ قال: نعم ما شاء إلا السجده) (١) و خبر محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: (الجنب و الحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب و يقرآن من القرآن ما شاء إلا السجده) ٢.

و الخبران نصا على آيه السجده لا على السوره المشتمله عليها، و لذا قال سيد المدارك: «و ليس فى هاتين الروايتين مع قصور سندهما دلالة على تحريم قراءة ما عدا نفس السجده، إلا أن الأصحاب قاطعون بتحريم السوره كلها و نقلوا عليه الإجماع».

و قال المحقق فى المعتبر: «يجوز للجنب و الحائض أن يقرأ ما شاء من القرآن إلا سور العزائم الأربع، و هى اقرأ باسم ربك و النجم و تنزيل السجده و حم السجده، روى ذلك البنزطى فى جامعه عن المثنى عن الحسن الصيقل عن أبى عبد الله عليه السّلام» (٢) و هو ظاهر فى وجود خبر يدل على تحريم السوره، فالأحوط تحريم السوره لذلك لا احتمال أن يكون المشهور قد اعتمد على هذا الخبر الواصل إليهم، و لم يصل إلينا.

(٢) أى بعض البسملة.

(٣) أى إذا قصد البسملة لإحدى العزائم.

(٤) على المشهور، و ذهب سلار إلى الكراهه، و مستند المشهور قوله تعالى: لا- تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ، وَ لَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ (٣) و المراد بالنسبه للجنب مواضع الصلاه و هى المساجد بقريته قوله تعالى: إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ، و يؤيده ما فى مجمع البيان عن أبى جعفر عليه السّلام فى قوله تعالى: وَ لَا- جُنْبًا إِلَّا- عَابِرِي سَبِيلٍ (أن معناه: لا تقربوا مواضع الصلاه من المساجد و أنتم جنب إلا-

ص: ١٧٢

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الجنابه حديث ٤ و ٧.

٢- ((٣)) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الجنابه حديث ١١.

٣- ((٤)) النساء الآية: ٤٣.

مطلقاً (١)، (و الجواز في المسجدين) (٢) الأعظمين بمكة و المدينة، (و وضع شيء فيها) (٣) أي في المساجد مطلقاً (٤)، و إن لم يستلزم الوضع اللَّبث بل لو طرحه من خارج، و يجوز الأخذ منها (٥). (و مسَّ خطَّ المصحف) (٦) و هو كلماته و حروفه - مجتازين (١).

و للأخبار منها: صحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السَّلام: (عن الجنب يجلس في المساجد؟ قال: لا، و لكن يمرَّ فيها كلها إلا المسجد الحرام و مسجد الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ) (٢).

و اعتمد سلَّار على خبر محمد بن القاسم عن أبي الحسن عليه السَّلام (عن الجنب ينام في المسجد، فقال: يتوضأ و لا بأس أن ينام في المسجد و يمر فيه) ٣ و هو لا يعارض الأخبار المتقدمه لأنها أصح سنداً و أكثر عدداً.

(١) سواء كان مسجد الحرام أو مسجد الرسول أو غيرهما.

(٢) أي المرور في مسجد الحرام و مسجد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ للأخبار، و قد تقدم خبر صحيح جميل.

(٣) للأخبار منها: صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السَّلام: (عن الجنب و الحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه؟ قال عليه السَّلام: نعم، و لكن لا يضعان في المسجد شيئاً) (٣).

(٤) بلا فرق بين مسجد الحرام و مسجد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ و غيرهما.

(٥) لصحيح ابن سنان المتقدم و غيره.

(٦) على المشهور لقوله تعالى: لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٤)، و للأخبار منها: خبر إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السَّلام (المصحف لا تمسه على غير طهر، و لا جنباً، و لا تمس خطه و لا تعلقه، إن الله تعالى يقول: لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٥)) و مرسل حريز عن أبي عبد الله عليه السَّلام أنه قال لابنه إسماعيل: (يا بني اقرأ المصحف، فقال: إني لست على وضوء، فقال عليه السَّلام: لا تمسَّ الكتابه و مس الورق فاقراه) ٧، و ذهب ابن الجنيد إلى الكراهه، و إذا ثبت حرمة مسَّ المكتوب -

ص: ١٧٣

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الجنابه حديث ٢٠.

٢- ((٢ و ٣) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الجنابه حديث ٢ و ١٨.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الجنابه حديث ١.

٤- (٥) الوقعه الآيه: ٧٩.

٥- ((٦ و ٧) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الوضوء حديث ٣ و ٢.

المفردة، و ما قام مقامها كالشده و الهمزه، بجزء من بدنه (١) تحله الحياه.(أو اسم الله تعالى) (٢) مطلقا (٣)،(أو اسم النبي، أو أحد الأئمه عليهم السلام) (٤) المقصود بالكتابه (٥)، و لو على درهم أو دينار (٦) فى المشهور (٧).

فى ما يكره على الجنب

(و يكره له الأكل و الشرب (٨) -فتثبت الحرمة للحروف و التشديد و المدّ، و ألحق الإعراب أيضا لأنه مكتوب، و لكن قيل: إن الإعراب ليس من القرآن و لذا لم يكن فى المصاحف القديمه و إنما أول من وضعها أبو الأسود الدؤلى.

(١) فعن التذكرة اختصاصه بالكف لأن المس لا يكون إلا به، و عن جماعه اختصاص المس بما تحله الحياه، لأن الحدث من توابع الحياه فلا يتعلق بما لا تحله الحياه كالسن و الظفر، و ذهب ثالث إلى حرمة المس بكل الأجزاء لصدق المس عليها حقيقه.

(٢) لموثق عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (لا يمس الجنب درهما و لا دينارا عليه اسم الله) (١) نعم يعارضه خبر أبى الربيع عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى الجنب يمس الدراهم و فيها اسم الله و اسم رسوله، قال عليه السّلام: لا بأس، ربما فعلت ذلك) ٢ و حمل على الضروره.

(٣) على الدرهم أو الدينار كما فى الروض، و فى المصحف و غيره كما عن سلطان العلماء، و سواء كان اسم علم أو غيره من الأسماء الحسنى كما عن بعض.

(٤) كما عليه المشهور و ادعى عليه الإجماع فى الغنيه، و استدل له بوجوب تعظيم شعائر الله، و عن المحقق فى المعتمد: (و لا أعرف المستند) و لذا خص الحكم باسم الله تعالى و تبعه على ذلك جماعه.

(٥) فلو كتب اسما و لم يقصد به النبى أو أحد الأئمه فيجوز حينئذ.

(٦) من الممكن إرجاعه إلى خصوص اسم النبى أو أحد الأئمه، و من الممكن إرجاعه إلى اسم الله و ما بعده، و الأولى أولى لأنه أطلق بعد اسم الله تعالى.

(٧) لاسم الله و اسم النبى صلى الله عليه و آله و سلم أو أحد الأئمه عليهم السلام.

(٨) لحديث المناهى: (نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن الأكل على الجنابه و قال: إنه يورث الفقر) (٢) و خبر السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام: (لا يذوق الجنب شيئا حتى يغسل يديه و يتمضمض فإنه يخاف منه الوضوح) ٤.

ص: ١٧٤

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب الجنابه حديث ١ و ٤.

٢- ((٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الجنابه حديث ٥ و ٢.

(حتى يتمضمض و يستنشق (١) أو يتوضأ (٢)، فإن أكل قبل ذلك خيف عليه البرص، و روى أنه يورث الفقر، و يتعدّد بتعدّد الأكل و الشرب مع التراخي عاده، لا مع الاتصال.

(و النوم إلا بعد الوضوء) (٣)، و غايته (٤) هنا إيقاع النوم على الوجه الكامل (٥)، و هو غير مبيح (٦)، إما لأن غايته الحدث أو لأن المبيح للجنب هو الغسل خاصة.

(و الخضاب) (٧) بحناء و غيره. و كذا يكره له أن يجنب و هو مختضب (٨).

(١) لخبر السكوني المتقدم، و خبر زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: (الجنب إذا أراد أن يأكل و يشرب غسل يده و تمضمض و غسل وجهه و أكل و شرب) (١). و في كلا الخبرين ترك الاستنشاق، نعم في الفقه الرضوي: (إذا أردت أن تأكل على جنابتك فاعسل يديك و تمضمض و استنشق ثم كل) (٢).

(٢) لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا كان الرجل جنباً لم يأكل و لم يشرب حتى يتوضأ) (٣).

(٣) لموثق سماعه: (سألته عن الجنب يجنب ثم يريد النوم، قال: إن أحب أن يتوضأ فليفعّل، و الغسل أحب إليّ و أفضل من ذلك، و إن هو نام و لم يتوضأ و لم يغتسل فليس عليه شيء إن شاء الله تعالى) (٤) و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام: (عن الرجل أ ينبغي أن ينام و هو جنب؟ فقال: يكره ذلك حتى يتوضأ) ٥.

(٤) أي الوضوء.

(٥) من دون كراهه.

(٦) أي هذا الوضوء غير مبيح للصلاه.

(٧) لخبر كردين عن أبي عبد الله عليه السّلام: (لا يختضب الرجل و هو جنب، و لا يغتسل و هو مختضب) (٥) و هو مطلق يشمل الخضاب بحناء و غيره، و يشمل ما لو كان الخضاب لليد أو لغيرها.

(٨) لخبر كردين المتقدم و لخبر أبي سعيد: (قلت لأبي إبراهيم عليه السّلام: أ يختضب الرجل -

ص: ١٧٥

١- (١) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الجنابه حديث ١.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الجنابه حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الجنابه حديث ٤.

٤- (٤) (٥ و ٤) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الجنابه حديث ٦ و ١.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الجنابه حديث ٥.

(و قراءه ما زاد على سبع آيات) (١) فى جميع أوقات جنابته (٢) و هل يصدق العدد بالآيه المكرره سبعا؟ وجهان (٣)، (و الجواز فى المساجد) (٤) غير المسجدين، بأن يكون للمسجد بابان فيدخل من أحدهما و يخرج من الآخر (٥)، و فى صدقه بالواحد من غير مكث وجه. نعم ليس له التردد فى جوانبه (٦) بحيث يخرج عن المجتاز.

و هو جنب؟ قال: لا، قلت: فيجنب و هو مختضب؟ قال: لا، ثم سكت قليلا ثم قال:

يا أبا سعيد ألا أدلك على شيء تفعله؟ قلت: بلى، قال: إذا اختضبت بالحناء و أخذ الحناء مأخذه و بلغ فحينئذ فجامع (١) أى أثر لونه.

(١) على المشهور لموثق سماعه: (سألته عن الجنب هل يقرأ القرآن؟ قال: ما بينه و بين سبع آيات) (٢) و عن ظاهر المهذب و بعض المتقدمين حرمة الزيادة، و هو مردود لأنه قد تقدم ما يدل على جواز القراءة ما عدا العزائم و الجماع يقتضى الحكم بکراهه ما زاد عن السبع.

(٢) لأن المكره ما وقع زائدا عن السبع و إن كان متفرقا فى جميع أوقات جنابته.

(٣) من صدق السبع لو كرر الآيه الواحده سبع مرات، و من انصرف أخبار السبع إلى سبع آيات متميزات.

(٤) أى المرور فيها بحيث يدخل من باب، ففى صحيح جميل عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن الجنب يجلس فى المساجد؟ قال عليه السلام: لا، و لكن يمرّ فيها كلها إلا المسجد الحرام و مسجد الرسول صلى الله عليه و آله و سلم) (٣) و هو يدل على جواز المرور بدون كراهه، و قد اعترف المحقق الخونسارى فى حاشيته بعدم النص على الكراهه فقال:

(هذا مما لم نقف فيه على نص، و لم يذكره كثير من الأصحاب و منهم المصنف فى الدروس و علّله فى الذكرى بالتعظيم، و إثبات الحكم به لا يخلو عن إشكال، مع ورود روايات كثيره بجواز الجواز فى غير المسجدين من غير إشعار بالكراهه).

(٥) تحقيقا لصدق المرور و العبور.

(٦) لأنه لبث فى المسجد و ليس عبورا و مرورا.

ص: ١٧٦

١- (١) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الجنابه حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الجنابه حديث ٩.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الجنابه حديث ٢.

(و واجبه النيه) (١) و هى القصد إلى فعله متقربا. و فى اعتبار الوجوب و الاستباحه، أو الرفع ما مرّ. (مقارنه) (٢) لجزء من الرأس و منه الرقبه (٣) إن كان مرتبا، و لجزء من البدن إن كان مرتما، بحيث يتبعه الباقي (٤) بغير مهله (٥) (و غسل الرأس و الرقبه) أولا (٦) و لا- ترتيب بينهما، لأنهما فيه (٧) عضو واحد، و لا- ترتيب فى نفس أعضاء الغسل (٨)، بل بينها (٩) (١) قد عرفت أن النيه هى القصد مع التقرب، و ما زاد ليس من ماهيتها.

(٢) بناء على كونها إخطاريه و قد عرفت أنها على نحو الداعى لا تنفك عن العمل من أوله إلى آخره.

(٣) أى من الرأس، و يدل عليه صحيح زراره: (كيف يغتسل الجنب؟ فقال: إن لم يكن أصاب كفه شىء غمسها فى الماء ثم بدأ بفرجه فأنقاه بثلاث غرف، ثم صبّ على رأسه ثلاث أكف، ثم صبّ على منكبه الأيمن مرتين و على منكبه الأيسر مرتين، فما جرى عليه الماء فقد أجزأه) (١) فالصب على المنكب بعد الرأس ظاهر فى كون الرقبه من الرأس.

و عن الحلبي غسل الرقبه مع البدن فنصفها الأيمن مع الجانب الأيمن، و الأيسر مع الأيسر لعدم صدق الرأس على الرقبه، و لخبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن غسل الجنابه؟ فقال: تصب على يديك الماء فتغسل كفيك، ثم تدخل يدك فتغسل فرجك ثم تتمضمض و تستنشق و تصبّ الماء على رأسك ثلاث مرات و تغسل وجهك و تفيض على جسدك الماء) (٢) الظاهر بعدم دخول الوجه فى الرأس فيدل على عدم دخول ما تحته و هو الرقبه.

(٤) أى يتبع الجزء المقارن للنيه.

(٥) و إلا لا يكون الغسل ارتماسيا.

(٦) و قد تقدم الكلام فيه.

(٧) فى الغسل.

(٨) فلا- يجب الابتداء من الأعلى كما عليه المشهور، و عن الحلبي وجوب الابتداء من الأعلى، و ظاهر الأخبار يدل على قول المشهور.

(٩) أى أن الترتيب واجب بين الأعضاء لا فى نفس الأعضاء، فيجب تقديم الرأس ثم-

ص: ١٧٧

١- (١) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه حديث ٩.

كأعضاء مسح الوضوء (١)، بخلاف أعضاء غسله (٢) فإنه فيها و بينها (٣) ثم غسل الجانب (الأيمن ثم الأيسر) كما وصفناه (٤)، و العوره تابعه للجانبين (٥)، و يجب -الأيمن ثم الأيسر و يدل عليه صحيح زراره المتقدم حيث عطف بتم، و هى تفيد الترتيب.

و عن جماعه أن الترتيب واجب بين الرأس و البدن للعطف بتم فى صحيح زراره، و أما بين الجانبين فلا، لأن العطف بينهما فى صحيح زراره بالواو و هى لا تفيد الترتيب بل لمطلق الجمع.

و يرد ما ورد عن العامه: (كان النبى صلى الله عليه و آله و سلم إذا اغتسل بدأ بالشق الأيمن ثم الأيسر) (١) و ما ورد فى غسل الميت كخبر الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا أردت غسل الميت - إلى أن قال - ثم سائر جسده و ابدأ بشقه الأيمن) (٢) و خبر الفضل بن عبد الملك عن أبى عبد الله عليه السلام بعد ما سأله عن غسل الميت: (ثم تغسله تبدأ بميامنه) (٣) مضافا إلى ما ورد إلى أن غسل الميت كغسل الجنابه كخبر الديلمي عن أبى عبد الله عليه السلام: (إن رجلا سأل أبا جعفر عليه السلام عن الميت لم يغسل غسل الجنابه؟ قال: إذا خرجت الروح من البدن خرجت النطفه التى خلق منها بعينها منه، كائنا ما كان صغيرا أو كبيرا ذكرا أو أنثى، فلذلك يغسل غسل الجنابه) (٤).

(١) فيجب الترتيب بينها فيقدم مسح الرأس على مسح الرجلين، و لكن لا يجب الترتيب فيها فلا يجب ابتداء المسح من الأعلى بل جاز النكس.

(٢) أى غسل الوضوء.

(٣) أى فإن الترتيب فيها فيجب من الأعلى، و بينها فيجب تقديم الوجه على اليمنى، و اليمنى على اليسرى.

(٤) أى من دون ترتيب فى نفس العوره.

(٥) بمعنى أن يغسل نصفها مع الجانب الأيمن، و النصف الآخر مع الأيسر، و قال فى المستمسك عنه: (لعله ظاهر الأصحاب) أخذوا بإطلاق النصوص، هذا مع احتمال أن تكون عضوا مستقلا كما يمكن أن تكون من الأيمن أو من الأيسر فالاحتياط يقتضى غسلها مع كل جانب.

ص: ١٧٨

١- (١) البخارى - باب من بدأ بالطيب عند الغسل من كتاب الغسل.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٢ و ٩.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب غسل الميت حديث ٢.

إدخال جزء من حدود كل عضو (١) من باب المقدمه كالوضوء.

(و تخليل مانع وصول الماء) (٢) إلى البشرة، بأن يدخل الماء خلاله إلى البشرة على وجه الغسل.

في مستحبات غسل الجنابه

(و يستحب الاستبراء) (٣) (١) من الأعضاء المشتركة لا مطلقاً.

(٢) فيجب مقدمه لحصول غسل البشرة لأن الواجب في الجنابه غسل بشره البدن بلا خلاف فيه لما في الفقه الرضوى: (و ميز الشعر بأناملك عند غسل الجنابه فإنه نروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تحت كل شعره جنابه، فبلغ الماء تحتها في أصول الشعر كلها، و خلل أذنيك بإصبعيك، و انظر إلى أن لا تبقى شعره من رأسك و لحيتك إلا و تدخل تحتها الماء) (١) و لذا حكموا بعدم وجوب غسل الشعر إذا وصل الماء إلى أصوله، قال المحقق في المعتمد: «لا تنقض المرأه شعرها إذا بل الماء أصوله و هذا مذهب الأصحاب» بخلاف الوضوء فلا يجب أن يطلب ما تحت الشعر و قد تقدم.

و عن المقدس الأردبيلي التشكيك في ذلك و الاكتفاء بغسل ظاهر الشعر من دون إيصال الماء إلى البشرة لأن الصب ثلاث مرات كما في صحيح زراره المتقدم لا يوجب وصول الماء إلى أصول الشعر بالإضافة إلى خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (الحائض ما بلغ بلل الماء من شعرها أجزاءها) (٢).

(٣) الاستبراء من المنى بالبول للأخبار منها: صحيح أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن غسل الجنابه، قال: تغسل يدك اليمنى من المرفقين إلى أصابعك و تبول إن قدرت على البول ثم تدخل يدك في الإناء) (٣) الحديث، و خبر أحمد بن هلال: (سألته عن رجل اغتسل قبل أن يبول، فكتب: أن الغسل بعد البول إلا أن يكون ناسياً فلا يعيد منه الغسل) (٤) و خبر الحلبي: (سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل ثم يجد بعد ذلك بللاً، و قد كان بال قبل أن يغتسل؟ قال: ليتوضأ، و إن لم يكن بال قبل الغسل فليعد الغسل) (٥) و هذه الأخبار ظاهره في أن البول لكي لا يبطل الغسل إذا خرج منه بلل مشتبه بعد الغسل فلذا حملت على الاستحباب، فالقول -

ص: ١٧٩

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الجنابه حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الجنابه حديث ٤.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه حديث ٦.

٤- ((٤ و ٥)) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابه حديث ١٢ و ١.

للمنزل (١) لا- لمطلق الجنب بالبول، ليزيل أثر المنى الخارج، ثم بالاجتهاد بما تقدم من الاستبراء (٢) و في استحبابه به للمرأة قول (٣)، فتستبرئ عرضاً، أما بالبول فلا، لاختلاف المخرجين. (و المضمضه و الاستنشاق) (٤) -بوجوب الاستبراء بالبول كما عن الشيخ في المبسوط و الاستبصار و ابني حمزه و زهره و الكيدري و أبي الصلاح ليس في محله.

(١) أي للذي أمني لظاهر الأخبار و لمناسبه الحكم و الموضوع.

(٢) و هو الخرطات التسع للاستبراء من البول و هو واضح، و ذهب جماعه منهم المحقق الخونساري في حاشيته على الروضه أن المراد هو الاجتهاد المعبر عنه بالخرطات التسع إن لم يقدر على البول، و بهذا صرح جماعه من الفقهاء مع أن النصوص خاليه عن استحباب الاجتهاد إن لم يكن قادراً على البول.

(٣) أي في استحباب الاستبراء بالبول للمرأة قول، و هو قول الشيخ في النهايه و المفيد في المقنعه، و أشكل عليهما بأنه لا يفيد لتغاير مخرجي البول و المنى في المرأة، و أجاب عنه الشهيد في الذكرى بأنه قد يؤثر خروج البول في خروج المنى و إن تغايرا مخرجا كما يؤثر خروج الغائط في دفع البول و إن اجتهد في حفظه.

و حمل البعض عبارته الشارح على الاستبراء من المنى بالاجتهاد، مع أن النظر في الأقوال يدفعه هذا من جهة و من جهة أخرى ذهب المشهور إلى اختصاص الاستبراء من المنى بالرجل و هذا دليل على عدم وجود منى عند المرأة كما استقر بناه سابقا و العجب منهم حيث حكموا بعدم استبرائها من المنى هنا و حكموا بوجود منى لها هناك عند البحث في موجبات الجنابه.

(٤) للأخبار منها: صحيح زراره عن أبي عبد الله عليه السلام: (في غسل الجنابه فقال: تبدأ فتغسل كفيك ثم تفرغ يمينك على شمالك فتغسل فرجك و مرافقك ثم تميمض و استنشق) (١) و موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في غسل الجنابه فقال: (تصب على يديك الماء فتغسل كفيك ثم تدخل يدك فتغسل فرجك، ثم تميمض و تستنشق، و تصب الماء على رأسك ثلاث مرات) ٢.

و يستحب تثليثهما كما عن ابني حمزه و إدريس و العلامه و الشهيد الأول لما في الفقه الرضوي: (و قد نرى أن يتمضمض و يستنشق ثلاثاً، و روى مره مره يجزيه، و قال:

الأفضل الثلاثه) (٢).

ص: ١٨٠

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه حديث ٥ و ٩.

٢- (٣) مستدرک الوسائل الباب -- من أبواب الجنابه حديث ١٩.

كما مر (١) (بعد غسل اليدين ثلاثا) (٢) من الزندين (٣)، و عليه المصنف في الذكرى، و قيل من المرفقين، و اختاره في النفلية، و أطلق في غيرهما كما هنا، و كلاهما مؤدّ للسنّه (٤) و إن كان الثاني أولى.

(و الموالاه) بين الأعضاء (٥)، (١) من معناهما و تثليثهما في الوضوء.

(٢) أما استحباب غسل اليدين فلما مرّ من صحيح زراره و موثق أبي بصير.

و التثليث لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام: (كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها في الإناء؟ قال عليه السّلام: واحده من حدث البول و اثنتان من حدث الغائط و ثلاث من الجنابه) (١). و خبر حريز عن أبي جعفر عليه السّلام: (يغسل الرجل يده من النوم مره، و من الغائط و البول مرتين و من الجنابه ثلاثا) (٢).

(٣) على المشهور لخبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام: (سألته عن غسل الجنابه؟ فقال: تبدأ بكفيك فتغسلهما ثم تغسل فرجك) (٣) و موثق أبي بصير المتقدم: (تصب على يديك الماء فتغسل كفيك) (٤).

و عن الجعفي استحباب الغسل إلى المرفقين لصحيح يعقوب بن يقطين عن أبي الحسن عليه السّلام: (يبدأ فيغسل يديه إلى المرفقين) (٤) و نقل عنه استحباب الغسل إلى ما دون المرفقين، أي إلى نصف الذراع لموثق سماعه: (فليفرغ على كفيه و ليغسلهما دون المرفق) (٥).

و أثبت العلامة استحباب غسل اليدين مطلقا سواء كان الغسل ترتيبيا أو ارتماسيا، و سواء كان بالقليل أو بالكثير، و سواء كان بالاغتراف أو بالصب لإطلاق الأخبار المتقدمه، و خص المحقق غسل اليدين فيما لو كان الغسل ترتيبيا من ماء قليل بالاغتراف كما هو ظاهر الأخبار المتقدمه فيقتصر عليه.

(٤) لصدق غسل اليدين في الكيفيتين.

(٥) لا تجب الموالاه بين أعضاء الغسل، كما لا تجب في غسل العضو الواحد، فيجوز-

ص: ١٨١

١- (١) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الوضوء حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الوضوء حديث ٢.

٣- ((٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه حديث ١ و ٩.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الجنابه حديث ١.

٥- (٦) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه حديث ٨.

بحيث كلما فرغ من عضو شرع في الآخر، و في غسل نفس العضو لما فيه (١) من المسارعه إلى الخير (٢)، و التحفظ من طريان المفسد (٣) و لا- تجب في المشهور (٤) إلا لعارض، كضيق وقت العباده المشروطه به، و خوف فجأه الحدث للمستحاضه، و نحوها (٥). و قد تجب بالنذر لأنه راجح (٦). (و نقض) - غسل بعض الأعضاء و إرجاء البعض الآخر كما يجوز غسل جزء الوضوء و إرجاء بقيه الأجزاء للأخبار

منها: خبر حريز: (قلت: و كذلك غسل الجنابه، قال: هو بتلك المنزله و ابدأ بالرأس ثم أفض على سائر جسدك، قلت: و إن كان بعض يوم؟ قال: نعم) (١) و خبر إبراهيم بن عمر اليماني عن أبي عبد الله عليه السلام: (إن عليا عليه السلام لم ير بأسا أن يغسل الجنب رأسه غدوه و يغسل سائر جسده عند الصلاه) ٢ و مرسل الصدوق عن أبي عبد الله عليه السلام: (لا بأس بتبويض الغسل، تغسل يديك و فرجك و رأسك، و تؤخر غسل جسدك إلى وقت الصلاه ثم تغسل جسدك إذا أردت ذلك) ٣. و عن جماعه استحباب الموالاه و إن لم تجب لعموم قوله تعالى: فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ (٢) و قوله تعالى: وَ سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ (٣).

نعم لو عرض للموالاه عارض يوجبها كالنذر فتجب بلا- إشكال، و كذا عند ضيق وقت الصلاه، و كذا لو خيف الحدث كالمستحاضه و المسلوس و المبطون.

(١) في التوالى.

(٢) إشاره إلى دليل الاستحباب.

(٣) و هو الحدث، بناء على أن الحدث الأصغر مفسد للغسل.

(٤) قال المحقق الخونسارى في حاشيته: (ظاهره وجود قول بالوجوب، أو عدم وضوح مستند المشهور، و لم ينقل فيما رأيناه من الكتب قول بالوجوب، بل صرح كثير منهم بعدم وجوب الموالاه و ظاهر الشيخ في التهذيب و العلامه فى المنتهى و المصنف فى الذكري الإجماع على ذلك).

(٥) كالمسلوس و المبطون.

(٦) فمتعلق النذر و هو التوالى راجح فينعقد النذر.

ص: ١٨٢

١- ((١ و ٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الجنابه حديث ٢ و ٣ و ٤.

٢- (٤) البقره الآيه: ١٤٨.

٣- (٥) آل عمران الآيه: ١٣٣.

(المرأه الضفائر) (١) جمع ضفيره، و هى العقيصه المجدوله من الشعر، و خصّ المرأه لأنها مورد النص، و إلا فالرجل كذلك، لأن الواجب غسل البشره دون الشعر، و إنما استحبّ النقض للاستظهار (٢)، و النص (٣). (و تثلث الغسل) (٤) (١) من الضفر بمعنى نسج الشعر، و هو جمع ضفيره بمعنى العقيصه، و قال فى المصباح:

(هو الشعر الذى يلوى).

و لا يجب نقضها لأنه لا يجب غسل الشعر كما تقدم ففى روايه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (لا تنقض المرأه شعرها إذا اغتسلت من الجنابه) (١).

و أما استحباب نقضه لخبر محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام: (كانت أشعار نساء النبى صلى الله عليه و آله و سلم قرون رءوسهن مقدم رءوسهن، فكان يكفيهن من الماء شىء قليل، فأما النساء الآن فقد ينبغى لهن أن يبالغن فى الماء) ٢ و الخبر لا يدل على نقض الشعر بل على استحباب المبالغه بالماء حتى يصل إلى البشره، فالاستدلال به على استحباب نقض الشعر كما فى الذكرى للشهيد الأول و تبعه الشارح عليه، و علق الشارح بقوله:

(قال فى الذكرى: و لو توقف الوصول إلى البشره على حلّ الضفائر وجب و إلا فلا، و قد سلفت الروايه، و قال المفيد: إن كان الشعر مشدودا أحلته، و حمله الشيخ فى التهذيب على توقف حصول الماء عليه لأن الواجب غسل البشره، و الشعر لا يسمى بشره، و لا- فرق بين الرجل الجنب و الحائض فى عدم وجوب نقض الصغائر إذا وصل الماء إلى البشره، لأن الواجب فى الغسلتين بالبشره لا بالواجب).

(٢) أى طلب الغسل زياده على الواجب ليقطع بتحقق الواجب من غسل البشره.

(٣) و هو خبر محمد بن مسلم المتقدم و قد عرفت عدم دلالتة.

(٤) كما عن جماعه، و يستدل له بكونه إسباغا، و بأنه يستحب الغسل بصاع و هذا يقتضى التثلث و لأخبار الصب على الرأس ثلاث مرات، منها: خبر زراره المتقدم (ثم صبّ على رأسه ثلاث أكف) (٢).

و خبر محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام: (ثم تصب على رأسك ثلاثا) ٤، و مثلها غيرها لما ورد فى الصب مرتين على المنكبين.

و فى هذه الأدله نظر، أما الإسباغ فهو المبالغه فى إتمام الغسل الأول لا تكراره، و أما كون الغسل بصاع فهو غير موجب للتثلث و إلا فلا يكفى وجدانا، و أما الأخبار فهى-

ص: ١٨٣

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب الجنابه حديث ٤ و ١.

٢- ((٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه حديث ٢ و ١.

لكل عضو من أعضاء البدن الثلاثة، بأن يغسله ثلاث مرات.

(و فعله) أى الغسل بجميع سننه، الذى من جملة تثليثه (بصاع) (١) لا أزيد.

وقد روى عن النبى صلى الله عليه وآله أنه قال: «الوضوء بمدّ، والغسل بصاع، وسيأتى أقوام بعدى يستقلّون ذلك فأولئك على خلاف سنتى، والثابت على سنتى معى فى حظيره القدس».

(و لو وجد) المجنب بالإنزال (بللا) مشتبهها (٢) -داله على تثليث الأ-كف ليتحقق الغسل الواحد للرأس لا تثليث الغسل، و لذا ذهبت جماعه إلى عدم الدليل على استحباب التثليث.

(١) للأخبار، منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (من انفرد بالغسل وحده فلا بدّ له من صاع) (١) و صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يغتسل بصاع) (٢) و مرسل الصدوق عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم: (الوضوء مد و الغسل صاع، و سيأتى أقوام من بعدى يستقلّون ذلك، فأولئك على خلاف سنتى، و الثابت على سنتى معى فى حظيره القدس) (٣)

و اعلم أن الصاع أربعة أمداد، و المد رطلان و ربع بالعراقى، فيكون الصاع تسعة أرطال بالعراقى، و الرطل العراقى مائه و ثلاثون درهما كما تقدم فيكون الصاع (١١٧٠) درهما.

و كل عشره دراهم تساوى سبعة مثاقيل شرعيه فيكون الصاع (٨١٩) مثقالا شرعيا، و المثقال الشرعى يساوى ثلاثه أرباع الصيرفى فيكون الصاع (٢٥، ٦١٤) مثقالا صيرفيا، و المثقال الصيرفى يساوى ٨، ٤ غرامات فيكون الصاع (٤، ٢٩٤٨) غراما.

(٢) لو وجد المجنب بالإنزال بعد ما اغتسل بللا، فإن علم أنه منى فلا إشكال فى وجوب الغسل، لأن إنزال المنى موجب للغسل، و إن علم أنه بول خالص فلا إشكال فى وجوب الوضوء خاصه، و لو علم أنه من غيرهما فلا إشكال فى عدم وجوب شىء عليه، و إذا لم يعلم شيئا ففيه صور:

الصورة الأولى: ما لو كان المغتسل قد بال ثم استبرأ بعد البول بالخرطات التسع، فلا إشكال فى عدم وجوب شىء عليه من الغسل و الوضوء، و يحكم على البلل بأنه ليس -

ص: ١٨٤

١- (١) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الجنابه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب الجنابه حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٠ - من أبواب الوضوء حديث ٦.

(بعد الاستبراء) بالبول (١) - بمنى ولا بول. وهذا مما لا خلاف فيه.

الصورة الثانية: لو كان المغتسل قد بال و ترك الاستبراء بعد البول فلا يجب عليه الغسل بالاتفاق و يجب عليه الوضوء فقط و يدل عليه أخبار منها: صحيح الحلبي: (سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل ثم يجد بعد ذلك بللا و قد كان بال قبل أن يغتسل، قال: ليتوضأ، و إن لم يكن بال قبل الغسل فليعد الغسل)^(١) و خالف الشيخ في التهذيب و الاستبصار و الصدوق فلم يوجبا عليه شيئا لصحيح ابن أبي يعفور: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بال ثم توضأ ثم قام إلى الصلاة ثم وجد بللا، قال: لا يتوضأ إنما ذلك من الجبائل)^(٢) حيث ترك الاستبراء من البول فلم يحكم عليه بإعادة الوضوء.

الصورة الثالثة: لو كان المغتسل قد ترك البول و الاستبراء بالخرطات فوجد بللا فعليه إعادة الغسل لصحيح سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألته عن رجل أجنب فاغتسل قبل أن يبول فخرج منه شيء، قال: يعيد الغسل)^(٣) و مثله غيره و يظهر من الصدوق الاكتفاء بالوضوء لأنه قال عقيب صحيح الحلبي المتقدم: (و روى في حديث آخر: إن كان قد رأى بللا و لم يكن بال فليتوضأ و لا يغتسل)^(٤).

الصورة الرابعة: انتفاء البول مع إمكانه و قد أتى بالاجتهاد المسمى بالخرطات فعليه إعادة الغسل تمسكا بإطلاق صحيح سليمان بن خالد المتقدم و غيره، و يظهر من المحقق كما في المدارك وجوب الوضوء فقط.

الصورة الخامسة: انتفاء البول مع عدم إمكانه مع إتيانه بالاجتهاد المسمى بالخرطات، و فيه قولان، عدم الإعادة لخبر جميل بن دراج: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل تصيبه الجنابة فينسى أن يبول حتى يغتسل، ثم يرى بعد الغسل شيئا أ يغتسل أيضا؟ قال عليه السلام: لا، قد تعصرت و نزل من الجبائل)^(٤) و قيل بالإعادة تمسكا بإطلاق الأخبار الآمره بالغسل عند عدم البول سواء تعذر البول أو لا.

(١) و الخرطات التسع، و هذه الصورة الأولى فلا يلتفت.

ص: ١٨٥

- ١- (١) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابة حديث ١ و ١٠.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٣ - أبواب نواقض الوضوء حديث ١.
- ٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابة حديث ٢.
- ٤- (٥) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابة حديث ١١.

أو الاجتهاد مع تعذره (١) (لم يلتفت، و بدونه) أى بدون الاستبراء بأحد الأمرين (٢) (يغتسل). و لو وجده بعد البول من دون الاستبراء بعده (٣) و جب الوضوء خاصة، أما الاجتهاد بدون البول مع إمكانه (٤) فلا حكم له (٥) (و الصلاة السابقة) على خروج البلل المذكور (صحيحه) (٦)، لارتفاع حكم السابق، و الخارج حدث جديد و إن كان قد خرج عن محله إلى محل آخر. و فى حكمه ما لو أحسّ بخروجه فأمسك عليه فصلى ثم أطلقه.

فى الغسل الترتيبى

(و يسقط الترتيب) (٧) بين الأعضاء الثلاثة (بالارتماس) و هو غسل البدن أجمع (١) أى مع تعذر البول و لكن أتى بالخرطات التسع، و هذه الصورة الخامسة فلا يلتفت على قول.

(٢) فقد ترك البول و ترك الخرطات، و هذه هى الصورة الثالثة.

(٣) أى بعد البول، فهو قد بال و لم يستبرئ بالخرطات و هذه هى الصورة الثانية.

(٤) أى إمكان البول، فهو قد استبرأ بالخرطات التسع و لم يبل مع إمكان البول، و هذه هى الصورة الرابعة.

(٥) أى لا حكم لهذا الاجتهاد، لأن الاستبراء من المنى بالبول لا بالخرطات و لذا و جب عليه إعادة الغسل.

(٦) فالصلاة السابقة أى التى سبقت خروج البلل يحكم بصحتها، لأن هذا البلل على فرض كونه منيا أو بولا فهو حدث جديد، فالصلاة الواقعة قبله مستجمعه للشرائط فلا بدّ من الحكم بصحتها و هذا مما لا إشكال فيه، و نقل الخلاف عن بعضهم و لذا قال فى الجواهر: (نعم نقل فى المنتهى قولاً عن بعض علمائنا بالإعادة و لم نعرفه، و لعل مستنده ما فى صحيح ابن مسلم: (عن الرجل يخرج من إحليله بعد ما اغتسل شىء؟ قال: يغتسل و يعيد الصلاة) (١) انتهى ما فى الجواهر، و تحمل الرواية على أنه صلى ما بعد خرج البلل.

(٧) ما تقدم من ترتيب أعضاء الغسل بتقديم الرأس على الأيمن، و هو على الأيسر يسقط فى الارتماس للأخبار منها: صحيح زراره عن أبى عبد الله عليه السلام: (لو أن رجلاً جنباً ارتمس فى الماء ارتماسه واحده أجزأ ذلك و إن لم يدلك جسده) (٢) و صحيح الحلبي -

ص: ١٨٦

١- (١) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابه حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه حديث ٥ و ١٢.

-عنه عليه السّلام: (إذا ارتمس الجنب في الماء ارتماسه واحده أجزأه ذلك من غسله)(1)

و عن الشيخ في المبسوط عن بعض أصحابنا أن الارتماس يترتب حكما، و به قال الشيخ في الاستبصار، و فسر الترتيب الحكمي بأحد وجوه ثلاثه:

الأول: إن المرتمس لا بدّ أن ينوي الترتيب في الغسل، و هذا ما فسره المحقق في المعتمد، و فيه: إن نيه الترتيب في الارتماس لا معنى لها بعد ما لم يتحقق الترتيب خارجا.

الثاني: إن المرتمس يحكم له بالترتيب بعد ما يخرج من الماء لمكان خروج رأسه أولا ثم سائر جسده، و فيه: إن هذا الترتيب الحكمي لا معنى له لعدم تحققه بين الأيمن و الأيسر بناء على اشتراطه بينهما.

الثالث: إن المرتمس بعد ما يخرج يحكم بأن غسله ترتيبى بمعنى لو بقيت لمعه في ظهره مثلا، فإن كانت في الأيسر غسلها، و إن كانت في الأيمن غسلها مع الأيسر.

و الترتيب الحكمي لا دليل عليه بعد اختصاص الترتيب في الترتيبى، و أما الارتماسى فأدلته مطلقه بحيث كلما صدق الارتماسى صدق الغسل من دون اشتراط الترتيب، قال سيد المدارك: «و إنما المستفاد من الروايات الاجتزاء في الغسل بالارتماسه الواحده الشامله للبدن و سقوط الترتيب فيه مطلقا، و إثبات ما عدا ذلك زياده لم تعلم من النص، و قد أطنب المتأخرون في البحث في هذه المسأله بما لا طائل تحته».

و أما لو بقيت لمعه في ظهره فيتبين أن الغسل لتمام البدن دفعه واحده لم يتحقق فلا بدّ من إعادته، هذا و اعلم أن الخلاف قد وقع في كيفية الغسل الارتماسى على وجوه، بل أقوال:

الأول: هو استيلاء الماء على جميع أجزاء البدن في آن واحد حقيقه، و عن المحقق الثاني نسبته إلى بعض الطلبة، و فى مفتاح الكرامه: «إنه يتوهم من عبارته الشهيد فى الألفيه».

الثاني: غمس الأعضاء متواليا فيكون أول الغسل عند غمس أول جزء من البدن، و آخره عند غمس آخر الأجزاء البدنيه، و هو المنسوب إلى المشهور فيكون الغسل تدريجيا.

الثالث: إنه غمس الأعضاء و لو فى آتات متعدده بحيث لا تصدق معه الدفعه بحيث لو-

دفعه واحده (١) عرفيه (٢)، و كذا ما أشبهه (٣) كالوقوف تحت المجارى [المجرى] و المطر الغزيرين لأن البدن يصير به (٤) عضوا واحدا (٥).

-غمس عضوا فى الماء فى ساعه و غمس الآخر فى ساعه أخرى فيكون غسلا ارتماسيا فهو غسل تدريجى بدون الدفعه، و قد اختاره صاحب الحدائق و مال إليه فى كشف اللثام.

و الظاهر من الأخبار الثانى.

(١) فيخرج الاحتمال الثالث.

(٢) فيخرج الاحتمال الأول.

(٣) أى أشبه الارتماسى، كالوقوف تحت المطر و المجرى الغزيرين، و إليه ذهب الشيخ فى المبسوط و العلامه و الشهيدان لصدق الارتماس عليه، و لصحيح على بن جعفر عن أخيه (عليهما السّلام): (أنه سأله عن الرجل يجنب هل يجزيه من غسل الجنابه أن يقوم فى المطر حتى يغسل رأسه و جسده و هو يقدر على ما سوى ذلك؟ فقال عليه السّلام: إن كان يغسله اغتساله بالماء أجزاء ذلك) (١) و صحيحه الآخر عنه عليه السّلام: (عن الرجل تصيبه الجنابه و لا يقدر على الماء فيصيبه المطر أ يجزيه ذلك أو عليه التيمم؟ فقال عليه السّلام: إن غسله أجزاءه و إلا تيمم) ٢ و مرسل ابن أبى حمزه عن أبى عبد الله عليه السّلام:

(فى رجل أصابته جنبه فقام فى المطر حتى سال على جسده، أ يجزيه ذلك من الغسل؟ قال عليه السّلام: نعم) (٢).

و ذهب المحقق فى المعتبر و ابن إدريس و هو ظاهر الكثير من القدماء الى عدم سقوط الترتيب فى المطر و المجرى، لظهور الأخبار المتقدمه فى الغسل الترتيبى، فقله عليه السّلام: (إن كان يغسله اغتساله بالماء أجزاء ذلك) كما فى صحيح على بن جعفر المتقدم ظاهر فيما قلنا.

نعم لو كان النهر كبيرا جاريا من فوق على نحو يستوعب الماء جميع بدنه بحيث يكون البدن بتمامه تحت الماء دفعه واحده عرفيه لصدق الارتماسى حينئذ و لكن هذا لا يمكن تحققه تحت المطر و لو كان غزيرا.

(٤) أى بالارتماسى.

(٥) و لذا سقط وجوب الترتيب فيه.

ص: ١٨٨

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه حديث ١٠ و ١١.

٢- ((٣)) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه حديث ١٤.

(و يعاد) غسل الجنابه (بالحدث) الأصغر (في أثنائه على الأقوى) (١) عند المصنف و جماعه، و قيل لا أثر له مطلقا، و في ثالث يوجب الوضوء خاصه، و هو الأقرب. و قد حَقَّقنا القول في ذلك برسالة مفردة.

(١) لو وقع الحدث الأصغر في أثناء الغسل الترتيبي أو الارتماسي ففيه أقوال:

الأول: أنه يعيد الغسل كما عن الصدوق في الهدايه و الفقيه و الشيخ في المبسوط و العلامه و الشهيد بل عن المحقق الثاني نسبته إلى الأكثر، لمرسل الصدوق عن أبي عبد الله عليه السلام: (لا بأس بتبعض الغسل، تغسل يديك و فرجك و رأسك، و تؤخر غسل جسدك إلى وقت الصلاه، ثم تغسل جسدك إذا أردت ذلك، فإن أحدث حدثا من بول أو غائط أو ريح أو منى بعد ما غسلت رأسك من قبل أن تغسل جسدك فأعد الغسل من أوله) (١) و مثله ما عن الفقه الرضوي (٢).

الثاني: و ذهب جماعه منهم ابن إدريس و المحقق الثاني و ابن البراج و المحقق الداماد و الفاضل الخراساني إلى أنه لا أثر لهذا الحدث فيقتصر على إتمام الغسل فقط، و دليلهم بأن الحدث الأصغر غير موجب للغسل فلا معنى للإعاده، و الوضوء منفي مع غسل الجنابه كما في الأخبار الكثيره منها: خبر عبد الله بن سليمان عن أبي عبد الله عليه السلام: (الوضوء بعد الغسل بدعه) (٣).

الثالث: و ذهب المحقق و الشهيد الثاني و سيد المدارك و المقدس الأردبيلي و الكاشاني و البهائي و والده و الفاضل الهندي و جماعه إلى إتمام الغسل مع وجوب الوضوء للصلاه أما وجوب إتمام الغسل فلأن الحدث الأصغر ليس موجبا للغسل و لا لبعضه قطعا فيسقط وجوب الإعاده، و أما وجوب الوضوء فلأن الحدث المتجدد لا بد له من رافع، و هو إما الغسل بتمامه و إما الوضوء، و الأول منتف لتقدم بعضه فيتعين الثاني و هو الوضوء، و أما ما ورد من أن غسل الجنابه لا وضوء معه و أنه بدعه فهو بلحاظ رفع الحدث السابق على الشروع في الغسل، و لا يدل على رفع ما يكون في أثنائه كما لا يدل على رفع ما يكون بعده و هذا القول الأخير متين لو لا مرسله الصدوق المتقدمه، و العمل عليها لأنه لا يجوز تركها بعد كون الحجية على خبر موثوق الصدور، و عمل الصدوق و الشيخ و جماعه بها موجب لوثاقه صدورها.

ص: ١٨٩

١- (١) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الجنابه حديث ٤.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الجنابه حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الجنابه حديث ٦.

أما غير غسل الجنابه من الأغسال (١) فيكفي إتمامه مع الوضوء قطعاً، وربما خَرَج بعضهم بطلانه كالجنابه (٢)، و هو ضعيف جدا.

في غسل الحيض

في موجب الحيض و أحكامه

(و أما الحيض (٣) - فهو ما) أى الدم الذى (تراه المرأة بعد) إكمالها (تسع (٤) (١) سواء كان واجبا كغسل الحيض أم مستحبا كغسل الجمعه، فإن قلنا بإجزاء هذه الأغسال عن الوضوء كغسل الجنابه - كما هو الحق - فيأتى فيها النزاع المتقدم فى غسل الجنابه.

و إن قلنا بعدم إجزائها عن الوضوء، و لا بد من الوضوء مع هذه الأغسال، فيكفي إتمام هذه الأغسال مع الوضوء بغير إشكال لرفع الحدث الأصغر الواقع فى أثناء الغسل بالحدث الأصغر فيما بعد، و نفس الحدث الأصغر ليس مبطلا للغسل، لأنه ليس من موجباته.

(٢) و هو الحق، لأن الأصغر سبب فى بطلان غسل الجنابه لمرسل الصدوق فكذا هو سبب فى بطلان غيره من الأغسال، إذ الجميع مشترك فى إجزائها عن الوضوء.

(٣) الحيض لغه هو السيل، قال فى القاموس: «حاضت المرأة تحيض حيضا - إلى أن قال - سال دمهها».

و هو الدم الذى يخرج من رحم المرأة فى أيام مخصوصه من كل شهر، و معناه واضح لدى الأذهان فلا داعى لتعريفه و للنقض عليه طردا أو عكسا.

(٤) فكل دم تراه قبل التسع فليس بحيض للأخبار منها: موثق عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام: (ثلاث يتزوجن على كل حال - إلى أن قال - و التى لم تحض و مثلها لا تحيض، قلت: و متى يكون كذلك؟ قال: ما لم تبلغ تسع سنين فإنها لا تحيض و مثلها لا تحيض) (١) و خبره الآخر عنه عليه السلام - و هو صحيح السند -: (ثلاث يتزوجن على كل حال، و عدّ منها التى لم تحض و مثلها لا تحيض، قلت: و ما حدها؟ قال عليه السلام: إذا أتى لها أقل من تسع سنين، و التى لم يدخل بها، و التى قد يئست من المحيض و مثلها لا تحيض، قلت: و ما حدها؟ قال عليه السلام: إذا كان لها خمسون سنه) (٢).

ص: ١٩٠

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب العدد حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب العدد حديث ٤.

سنين هلاله (١)، (وقبل) إكمال (ستين) سنة (٢) (إن كانت المرأه قرشيّه) و هي المنتسبه بالأب إلى النضر بن كنانه (٣) و هي أعم من الهاشميه، فمن علم انتسابها (١) لأن ذلك هو الأصل في الشهور و السنين لقوله تعالى: يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ (١).

(٢) كل دم تراه المرأه بعد سن اليأس ليس بحيض و يدل عليه صحيح ابن الحجاج المتقدم:

(و التي قد يئست من المحيض و مثلها لا تحيض) و أما حد اليأس ففيه خلاف، فعن الشيخ في النهايه و ابن إدريس في السرائر و ابن البراج في المهذب و جماعه إلى أن حد اليأس مطلقا هو خمسون سنه، و يدل عليه صحيح ابن الحجاج المتقدم: (قلت: فما حدّها؟ قال عليه السّلام: لها خمسون سنه) و صحيحه الآخر عنه عليه السّلام المروى في الكافي (حدّ التي قد يئست من المحيض خمسون سنه) (٢) و مرسل ابن أبي نصر عن أبي عبد الله عليه السّلام: (المرأه التي قد يئست من المحيض حدّها خمسون سنه) ٣.

و ذهب المحقق في طهاره الشرائع و العلامه في المنتهى و مال إليه في المختلف إلى أن حدّ اليأس مطلقا هو ستون سنه لصحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السّلام المروى في التهذيب (قلت: التي قد يئست من الحيض و مثلها لا تحيض؟ قال: إذا بلغت ستين سنه فقد يئست من المحيض و مثلها لا تحيض) ٤ و مرسل الكليني قال:

(و روى ستون سنه) ٥ و ذهب المشهور إلى أن حدّ اليأس هو خمسون سنه في غير القرشيّه، و في القرشيّه إلى الستين لمرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا بلغت المرأه خمسين لم تر حمرة إلا أن تكون امرأه من قریش) (٣) و مرسل المفيد في المقنعه (روى أن القرشيّه من النساء و النبطيه تريان الدم إلى ستين سنه) ٧، و ألحق ابن حمزه في الوسيله النبطيه بالقرشيّه بل في جامع المقاصد نسبتّه إلى الأصحاب.

(٣) فأبى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ: (عبد الله بن عبد المطلب - و اسمه شيبه الحمد - بن هاشم - و اسمه عمرو - بن عبد مناف - و اسمه المغيره - بن قصي - و اسمه زيد - بن كلاب بن مره بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانه بن خزيمه بن مدركه بن إلياس بن مضر بن نزار بن عدنان).

و قریش هو النضر بن كنانه كما في الجواهر و طهاره الشيخ، و الحدائق و المستند، و في -

ص: ١٩١

١- (١) البقره آيه: ١٨٩.

٢- ((٢ و ٣ و ٤ و ٥)) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الحيض حديث ١ و ٣ و ٨ و ٤.

٣- ((٦ و ٧)) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الحيض حديث ٢ و ٩.

إلى قریش بالأب (١) لزمها حكمها، وإلا فالأصل عدم كونها منها (٢)، (أو نبطية) (٣) منسوبة إلى النبط (٤)، وهم - على ما ذكره الجوهري - قوم ينزلون البطائح بين العراقيين، والحكم فيها مشهور، ومستنده غير معلوم (٥)، واعترف المصنف بعدم وقوفه فيها على نص (٦)، والأصل يقتضى كونها كغيرها، -النفحة العنبرية لابن أبي الفتوح: «و من ولد كنانة النضر و هو الملقب بقریش» و قيل:

قریش هو الفهر بن مالك، كما عن سبائك الذهب و العقد الفريد و مختصر أخبار البشر و السيره النبويه لابن دحلان، و فى السيره الحلبيه: «فهر اسمه قریش قال الزبير بن بكار: أجمع النسابون من قریش و غيرهم أن قریشا إنما تفرقت عن فهر» و فى المستمسك: إنه يظهر من غير واحد أنه قصى.

(١) ذهب المحقق الثانى و سيد المدارك إلى احتمال الاكتفاء بانتساب المرأه إلى قریش بالأُم لأن المعتبر فى الحيض تقارب الأُمزجه، و من ثم اعتبر العمات و الخالات و بناتهن فى المبتدئه إذا اختلف عليها الدم.

(٢) بالاتفاق، للاستصحاب إذ قبل وجودها لم تكن قرشيه فبعد الوجود و الشك فى قرشيتها فالأصل العدم.

وفيه: إن عدم قرشيتها قبل وجودها من باب السالبه بانتفاء الموضوع و هو غير مفيد فى يقين الاستصحاب، إذ المفيد السالبه التى يتيقن موضوعها، و استدل على الحكم بقاعده الأعم الأغلب، و فيه: لا- دليل على حجيه هذه القاعده من عقل أو نقل فى الموضوعات الشرعيه.

(٣) على المشهور كما فى جامع المقاصد.

(٤) قال فى جامع المقاصد: «إن الذى كثر فى كلام أهل اللغة أنهم جيل كانوا ينزلون البطائح بين الكوفه و البصره» و قال فى المصباح: «إنهم قوم من العرب دخلوا فى العجم و الروم و اختلطت أنسابهم و فسدت ألسنتهم، و قيل: من كان أحد أبويه عربيا و الآخر عجميا، و قيل: عرب استعجموا أو عجم استعربوا».

(٥) قد عرفت مرسل المفيد الوارد فى إلحاق النبطيه، و لذا قال الشارح فى روض الجنان: «و أما النبطيه فذكرها المفيد بروايه، و تبعه جماعه بحيث صار إلحاقها بالقرشيه هو المشهور، لكن لم يوجد بها خبر مستند، و من ثم تركها المحقق فى المعتبر و خصّ الحكم بالقرشيه» فمراده هنا من المستند المنفى هو الخبر المسند حيثئذ.

(٦) قال المصنف فى الذكرى عن: «و أما النبطيه فذكره المفيد روايه و من تابعه، و لم أجد به خبرا مسندا».

(و إلا) يكن كذلك (فالخمسون) سنه مطلقا (١) غايه إمكان حيضها.

(و أقله ثلاثة أيام متواليه) (٢) فلا يكفى كونها فى جملة عشره على الأصح.

(١) فى العباده و العده قال الشارح فى الروض: «و ما يوجد فى بعض القيود من الحكم باليأس بالخمسين بالنسبه للعباده مطلقا، و بالستين بالنسبه إلى العده مطلقا ليس له مرجع يجوز الاعتماد عليه، و لا فقيه يعول على مثله يستند إليه، و اشتماله على نوع من الاحتياط غير كاف فى الذهاب إليه، و ربما استلزم نقيض الاحتياط فى بعض موارد».

(٢) و أكثره عشره أيام للأخبار الكثيره منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (أقل ما يكون الحيض ثلاثة أيام و أكثر ما يكون عشره أيام) (١) و صحيح صفوان: (سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن أدنى ما يكون الحيض، فقال عليه السلام:

أدناه ثلاثة و أبعده عشره) (٢).

و التوالى فى الأيام الثلاثة على المشهور لما فى الفقه الرضوى: (و إن رأيت يوما أو يومين فليس ذلك من الحيض ما لم تر الدم ثلاثة أيام متواليات) (٣) و عن الشيخ فى النهايه و الاستبصار و ابن البراج فى المهذب أنه يكفى كون الثلاثة فى جملة العشره لمرسل يونس بن يعقوب عن أبى عبد الله عليه السلام: (فإذا رأيت المرأة الدم فى أيام حيضها تركت الصلاه، فإن استمر بها الدم ثلاثة أيام فهى حائض، و إن انقطع الدم بعد ما رأته يوما أو يومين اغتسلت و صلّت و انتظرت من يوم رأيت الدم إلى عشره أيام، فإن رأيت فى تلك العشره أيام من يوم رأيت الدم يوما أو يومين حتى يتم لها ثلاثة أيام، فذلك الذى رأته فى أول الأمر مع هذا الذى رأته بعد ذلك فى العشره هو من الحيض) (٤) و هو ضعيف لإرساله و جهاله بعض رجاله و هو إسماعيل بن مرار و قال فى الجواهر: (و رجوع الشيخ عنه فى غير النهايه)، فهذا كله موجبات لعدم العمل بهذا المرسل.

ثم على المشهور من اعتبار التوالى فما معناه؟ فهل يراد منه استمرار الدم و لو فى باطن الرحم بحيث كلما وضعت الكرسف تلوث، و إليه ذهب الحلبي و ابنا زهره و إدريس و المحقق الثانى لأنه هو المتبادر من التوالى، -

ص: ١٩٣

١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الحيض حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الحيض حديث ٢.

٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الحيض حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الحيض حديث ٢.

(و أكثره عشره) أيام، فما زاد عنها ليس بحيض إجماعا (و هو أسود، أو أحمر (١) حار (٢) له دفع) و قوه (٣) - أم يكفى وجود الدم فى كل يوم آنا ما كما نسب إلى الأ-كثر، أم أنه يشترط رؤيته فى أول اليوم الأول و آخر اليوم الثالث و فى أى وقت من اليوم الثانى و إليه ذهب معاصر الشارح و هو السيد حسن بن جعفر، و مال إليه الشيخ البهائى فى الحبل المتين، و الأول أقوى.

(١) صرح البعض كالمحقق فى الشرائع بكونه أسودا غليظا فى الأغلب، و بعض منهم الشيخ المفيد فى المقنعه و ابن زهره بكونه أحمر، و ثالث بكونه أحمر أو أسود، و هو الذى يقتضيه الجمع بين النصوص فى خبر حفص البخترى: (دخلت على أبى عبد الله عليه السّلام امرأه فسألته عن المرأه يستمر بها الدم، فلا تدرى أحيض هو أو غيره؟ قال:

فقال لها: إن دم الحيض حارّ عبيط أسود له دفع و حراره، و دم الاستحاضه أصفر بارد، فإذا كان للدم حراره و دفع و سواد فلتدع الصلاه، قال: فخرجت و هى تقول:

و الله لو كان امرأه ما زاد على هذا(١) و مرسل يونس عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إن دم الحيض أسود يعرف) ٢.

و فى مرسل ابن أبى عمير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا بلغت المرأه خمسين سنه لم تر حمرة إلا- أن تكون امرأه من قريش) (٢) و فى المرسل عن محمد بن مسلم: (إن كان دما أحمر كثيرا فلا- تصلى، و إن كان قليلا- أصفر فليس عليها إلا الوضوء) (٣) إلا أن يقال ليس المراد من السواد هو السواد الحالك الأحمر شديد الاحمرار بحيث يميل إلى السواد بقريته مقابلته للأصفر فى النصوص، فيكون المراد من كل منهما ما يعم الآخر.

(٢) لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إن دم الاستحاضه و الحيض ليس يخرجان من مكان واحد، إن دم الاستحاضه بارد و إن دم الحيض حارّ) (٤) و قد تقدم فى خبر حفص: (إن دم الحيض حار) ٦.

(٣) لخبر حفص المتقدم: (له دفع و حراره) و موثق إسحاق بن جرير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حارّ تجد له حرقه) (٥).

ص: ١٩٤

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الحيض حديث ٢ و ٤.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الحيض حديث ٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الحيض حديث ١٦.

٤- ((٥ و ٦)) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الحيض حديث ١ و ٢.

٥- (٧) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الحيض حديث ٣.

عند خروجه (غالبا) (١) قيد بالغالب ليندرج فيه (٢) ما أمكن كونه حيضا (٣)، فإنه يحكم به (٤) وإن لم يكن كذلك (٥) كما تبه عليه بقوله: (و متى أمكن كونه) (٦) أى (١) للتنبيه على أنه قد يجيء بغير هذه الصفات فى أيام العاده ومع ذلك يكون حيضا، وقد يجيء فى هذه الصفات فى أيام طهرها يحكم عليه بالاستحاضه.

(٢) فى الحيض الموصوف بالصفات السابقه.

(٣) هو الدم المحكوم عليه بالحيضيه لقاعده كل دم أمكن أن يكون حيضا فهو حيض، و سيأتى الكلام فيها إن شاء الله تعالى.

(٤) بكونه حيضا.

(٥) أى و إن لم يكن بهذه الصفات المعروفه.

(٦) هذه هى قاعده الإمكان و البحث فيها من جهتين تاره من ناحيه معناها و أخرى من ناحيه الدليل عليها.

أما الجبهه الأولى: فليس معنى الإمكان هنا هو الاحتمال المقابل للظن و لا الإمكان الخاص، بل المراد هو الإمكان العام بمعنى سلب الضروره عن الطرف المقابل، فيكون المعنى: كل دم لا يسلب عنه الحيض بالضروره فهو حيض.

و أما الجبهه الثانيه: فاستدل على هذه القاعده بالأصل بمعنى أن الغالب فى النساء هو الدم الطبيعى المخلوق فيهن لتغذيته الولد بخلاف الاستحاضه و غيرها فلا تكون إلا لآفه، بل الأصح أن هذه القاعده مما قد دلت عليها الأخبار منها: خبر يونس بن يعقوب:

(قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: المرأه ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه، قال: تدع الصلاه) (١) و خبر سماعه: (سألته عن المرأه ترى الدم قبل وقت حيضها، فقال: إذا رأت الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلاه فإنه ربما تعجل بها الوقت) (٢) و خبر منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السّلام: (أى ساعه رأت المرأه الدم فهى تفطر) (٣) و خبر محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: - إلى أن قال -: و فى المرأه ترى الدم فى أول النهار فى شهر رمضان أ تفطر أم تصوم؟ قال عليه السّلام: تفطر، إنما فطرها من الدم) (٤) إلى غير ذلك من النصوص الداله على التحيض بمجرد الدم، فهى تدل على أن كل دم يمكن أن يكون حيضا شرعا بلا أى محذور فهو حيض، و عليه فالقاعده متصيده.

ص: ١٩٥

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الحيض حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الحيض حديث ١.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٥٠ - من أبواب الحيض حديث ٣ و ٧.

الدم (حيضا) بحسب حال المرأة (١) بأن تكون بالغه غير يائسه، و مدته بأن لا (١) شروع فى قيود إمكان كون الدم حيضا، و هذه القيود تاره بحسب المرأة و أخرى بحسب حال الدم، أما بحسب المرأة فأن تكون بالغه غير يائسه لما تقدم من كون الدم فيما دون التسع ليس بحيض و لما تقدم أن اليائسه لا ترى حيضا. و أما بحسب الدم فهو تاره بحسب مدته و أخرى بحسب دوامه و ثالثه بحسب أوصافه و رابعه بحسب محل خروجه.

أما مدته: فأن لا ينقص عن ثلاثه و لا يزيد عن عشره و قد تقدم.

و أما دوامه: فيشترط فيه التوالى فى الأيام الثلاثه الأولى و قد تقدم الخلاف فيه.

و أما صفاته: فهو أن يكون بصفات الحيض من كونه أسود أو أحمر يخرج بدفق و له حراره و قد تقدم الكلام فيه.

و أما محله، فهو خروجه من الجانب الأيسر و لذا ذهب المشهور لو اشتبه دم الحيض بدم القرحة فتستلقى على قفاها و تدخل إصبعها فى الفرج فإن خرج الدم من الطرف الأيسر فهو حيض و إلا فمن القرحة اعتمادا على روايه الشيخ فى التهذيب عن محمد بن يحيى مرفوعا عن أبان: (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: فتاه منا بها قرحة فى جوفها و الدم سائل، لا تدرى من دم الحيض أو من دم القرحة؟ فقال عليه السّلام: مرها فلتستلق على ظهرها ثم ترفع رجليها و تستدخل إصبعها الوسطى فإن خرج الدم من الجانب الأيسر فهو من الحيض، و إن خرج من الجانب الأيمن فهو من القرحة) (١).

و ذهب ابن الجنيد و الشهيد فى الذكري و الدروس إلى عكس ذلك فلو خرج من الأيسر فهو من القرحة و من الأيمن فهو حيض اعتمادا على نفس الروايه المرويه فى الكافى حيث قال عليه السّلام: (فإن خرج الدم من الجانب الأيمن فهو من الحيض، و إن خرج من الجانب الأيسر فهو من القرحة) ٢ بل عن الذكري أنه وجد كثيرا من نسخ التهذيب موافقا للكافى، بل نقل عن ابن طاوس أنه وجد فى بعض نسخ التهذيب الجديده أن الحيض من الجانب الأيسر و قطع بأنه تدليس.

و ذهب المحقق و الشهيد الثانى و المقدس الأردبيلى و سيد المدارك إلى عدم اعتبار الجانب أصلا، لإرسال الخبر و اضطرابه، و لجواز كون القرحة فى الجانبين، و لأن الحيض من الرحم و ليس من جانب معين فيه، و عن النراقى أن كل امرأه رأيناها

ص: ١٩٦

ينقص عن ثلاثه و لا يزيد عن عشره، و دوامه كتوالى الثلاثه، و وصفه كالقوى مع التمييز (١)، و محلّه كالجانب إن اعتبرناه، و نحو ذلك (٢) و سألناها اعترفت بعدم إدراك الجانب للخروج، مع أن فى الجواهر قال: «بل المحكى عن كثير من النساء العارفات أن الحيض مخرجه من ذلك» أى من الجانب الأيسر، و الله العالم بذلك. و مما تقدم فلو اعتبرنا الجانب فلا بدّ من أن يكون الدم من الجانب المعبر حتى يحكم بكونه حيضا.

(١) بالصفات.

(٢) من مضى أقل الطهر على الحيضه السابقه و عدم كونها حاملا، أما الأول: فأقل الطهر بين الحيضتين عشره أيام للأخبار منها: صحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: (لا يكون القرء فى أقل من عشره أيام فما زاد، أقل ما يكون عشره من حين تطهر إلى أن ترى الدم) (١) و مرسل يونس: (أدنى الطهر عشره أيام - إلى أن قال: و لا يكون الطهر أقل من عشره أيام) ٢.

و لا حدّ لكثيره بالاتفاق إلا من أبى الصلاح فإنه لا يتجاوز ثلاثه أشهر، و قال عنه العلامه فى المنتهى أنه شاذ.

و أما الثانى: و هو اجتماع الحيض مع الحمل ففيه أقوال:

أنه يجتمع و فى المدارك أنه مذهب الأكثر و عن جامع المقاصد أن المشهور للأخبار منها: صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن الحبلى ترى الدم أترك الصلاة؟ فقال عليه السّلام: نعم، إن الحبلى ربما قذفت بالدم) (٢) و صحيح ابن الحجاج: (سألت أبا الحسن عليه السّلام عن الحبلى ترى الدم و هى حامل، كما كانت ترى قبل ذلك فى كل شهر، هل تترك الصلاة؟ قال عليه السّلام: تترك الصلاة إذا دام) ٤ و صحيح صفوان عن أبى الحسن الرضا عليه السّلام: (عن الحبلى ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه أيام، تصلى؟ قال عليه السّلام: تمسك عن الصلاة) ٥ و عن الشيخ فى النهايه و الاستبصار و المحقق فى المعبر و سيد المدارك و جماعه أنه يمكن الاجتماع بشرط أن يكون الحيض فى زمن عاداتها، أو مع التقدم قليلا، أما إذا تأخر الدم عن عاداتها عشرين يوما فهو استحاضه لصحيح الحسين بن نعيم الصحاف: (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: إن أم ولدى ترى الدم و هى حامل، كيف تصنع بالصلاه؟ فقال عليه السّلام لى: إذا رأته الحامل -

ص: ١٩٧

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب الحيض حديث ١ و ٢.

٢- ((٣ و ٤ و ٥)) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الحيض حديث ١ و ٢ و ٤.

(حكم به) (١). و إنما يعتبر الإمكان (٢) -الدم بعد ما يمضى عشرون يوماً من الوقت الذى كانت ترى فيه الدم من الشهر الذى كانت تقعد فيه، فإن ذلك ليس من الرحم و لا من الطمث فلتتوضأ و تحتشى بكرسف و تصلى، و إذا رأت الحامل الدم قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل أو فى الوقت من ذلك الشهر، فإنه من الحيضه(١). و هذا الشرط مما يجب العمل به لصحة الخبر.

و عن ابن الجنيد و المفيد و المحقق و البهبهاني منع اجتماع الحيض مع الحمل مطلقا لخبر السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام (قال النبي صلى الله عليه و آله و سلم: ما كان الله ليجعل حيضا مع حمل، يعنى إذا رأت الدم و هى حامل لا تدع الصلاة إلا أن ترى على رأس الولد إذا ضربها الطلق و رأت الدم تركت الصلاة)(٢) و صحيح حميد بن المثنى: (سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن الجبلى ترى الدفقه و الدفتين من الدم فى الأيام و فى الشهر و الشهرين، فقال عليه السلام: تلك الهراقة ليس تمسك هذه عن الصلاة)(٣). و الأخير ظاهر فى الاستحاضه لأن الحيض لا يكون دفته أو دفتين، و أما خبر السكوني فلا يقاوم هذه الأخبار الكثيره فلا بد من حملة على التقية أو رده لأهله و عن الشيخ فى الخلاف و ابن إدريس منع الحيض مع الحمل إذا استبان و ادعى عليه الشيخ الإجماع و لخبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: (سألته عن الجبلى قد استبان حملها ترى ما ترى الحائض من الدم، قال: تلك الهراقة من الدم، إن كان دما أحمر كثيرا فلا تصلى، و إن كان قليلا أصفر فليس عليها إلا الوضوء)(٤) و خبر أبى المغراء: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجبلى قد استبان ذلك منها ترى كما ترى الحائض من الدم، قال: تلك الهراقة، إن كان دما كثيرا فلا تصلين، و إن كان قليلا فلتغتسل عند كل صلاتين)(٥).

و اشتراط الاستبان لم تقع فى كلام المعصوم حتى يؤخذ به و إنما وقع فى كلام السائل و هو لا يدل على كونه شرطا فى الحكم. (١) أى بكونه حيضا.

(٢) قد تقدم أن كل دم أمكن أن يكون حيضا بحيث يكون مستجمعا لشرائط الحيضيه مع -

ص: ١٩٨

١- (١) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الحيض حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الحيض حديث ١٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الحيض حديث ٨.

٤- ((٤ و ٥)) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الحيض حديث ١٦ و ٥.

بعد استقراره (١) فيما يتوقف عليه (٢) كأيام الاستظهار (٣) فإن الدم فيها (٤) يمكن كونه حيضاً، إلا أن الحكم به (٥) موقوف على عدم عبور العشرة، ومثله القول في أول رؤيته (٦) مع انقطاعه قبل الثلاثة.

-ارتفاع الموانع عنه لا بد أن يحكم بكونه حيضاً، إلا إذا احتل حصول كاشف فيما بعد يدل على أنه ليس بحيض، فلا يحكم عليه بالحيض بل لا بد من التربص إلى ظهور الكاشف فإن ظهر وإلا حكم عليه بأنه حيض، وهذا له موردان.

الأول: إذا تجاوز الدم عن أيام العادة وكان بصفات الحيض فلا يحكم عليه بالحيض لاحتقال أن يكون استحاضه إذا تجاوز العشرة، فلا بد من التربص إلى ظهور الكاشف وهو تجاوزه عن العشرة، وهذا التربص يسمى بأيام الاستظهار فإن تجاوز فلا يحكم على الزائد عن أيام العادة بأنه حيض وإلا فيكون حيضاً.

الثاني: عند أول رؤيه الدم للمبتدئه فيحتمل أن لا يتوالى في الأيام الثلاثة الأولى، فلا بد من التربص إلى ظهور الكاشف وهو عدم التوالى، فإن لم يتوال فليس بحيض وإلا فيكون حيضاً.

(١) أى بعد استقراره فى نفس الأمر، وإلا فما قبل ظهور الكاشف فهو احتمال ليس إلا.

(٢) أى فيما يتوقف الإمكان المستقر عليه وهو عدم ظهور الكاشف على أنه ليس بحيض.

(٣) تمثيل للموصول.

(٤) فى أيام الاستظهار.

(٥) أى بكونه حيضاً.

(٦) بالنسبة للمبتدئه فقط، هذا و اعلم أن الأصحاب قد اختلفوا فى أيام الاستظهار فمن انقضت أيام عاداتها واستمر معها الدم، فنسب إلى عامه المتأخرين استحباب الاستظهار، وعن مجمع الفائده والمعتبر والذخير والتخير بين الاستظهار وعدمه، وعن الشيخ وابن إدريس والسيد وابن حمزه والعلامه وجوب الاستظهار، ثم اختلفوا فى الاستظهار أنه بيوم أو يومين أو ثلاثة أو إلى تمام العشرة، كل ذلك تبعاً لاختلاف الأخبار.

فمن الأخبار الداله على الاستظهار مرسل ابن المغيره عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا كانت أيام المرأه عشره لم تستظهر، فإذا كانت أقل استظهرت) (١) وخبر يونس بن

ص: ١٩٩

-يعقوب: (سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: تجلس النفساء أيام حيضها التي كانت تحيض ثم تستظهر و تغتسل و تصلى) (١).

و من الأخبار الداله على الاستظهار بيوم واحد موثق إسحاق بن جرير عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن المرأة تحيض فتجوز أيام حيضها، قال عليه السلام: إن كان أيام حيضها دون عشره أيام استظهرت بيوم واحد، ثم هي مستحاضه) (٢) و مرسل داود مولى أبي المغراء عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألته عن المرأة تحيض ثم يمضى وقت طهرها و هي ترى الدم، فقال: تستظهر بيوم إن كان حيضها دون العشره أيام، فإن استمرّ الدم فهي مستحاضه، و إن انقطع الدم اغتسلت و صلت) (٣) و من الأخبار الداله على الاستظهار بيومين صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (قلت له: النفساء متى تصلى؟ قال عليه السلام: تقعد بقدر حيضها و تستظهر بيومين، فإن انقطع الدم و إلا اغتسلت و احتشت و استنشرت و صلت) (٤).

و من الأخبار الداله على الاستظهار بثلاثه أيام موثق سماعه: (فإن كان أكثر من أيامها التي كانت تحيض فيهن فلتتربص ثلاثه أيام بعد ما تمضى أيامها) (٥) و من الأخبار الداله على الاستظهار بيوم أو يومين خبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع؟ قال: تستظهر بيوم أو يومين ثم هي مستحاضه) (٦).

و من الأخبار الداله على الاستظهار بيومين أو ثلاثه صحيح سعيد بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن المرأة تحيض ثم تطهر و ربما رأت بعد ذلك الشيء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها فقال عليه السلام: تستظهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثه ثم تصلى) (٧).

و من الأخبار الداله على الاستظهار بيوم أو يومين أو ثلاثه صحيح البنزطى عن الرضا عليه السلام: (سألته عن الحائض كم تستظهر؟ فقال: تستظهر بيوم أو يومين أو ثلاثه) (٨).

و من الأخبار الداله على الاستظهار إلى تمام العشره موثق يونس بن يعقوب: (قلت -

ص: ٢٠٠

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب النفاس حديث ٨.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الحيض حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الحيض حديث ٤.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب النفاس حديث ٢.

٥- (٥ و ٦ و ٧ و ٨) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الحيض حديث ١ و ١٣ و ٨ و ٩.

-لأبي عبد الله عليه السلام: امرأه رأت الدم في حيضها حتى تجاوز وقتها، متى ينبغي لها أن تصلي؟ قال: تنتظر عدتها التي كانت تجلس ثم تستظهر بعشره أيام، فإن رأت الدم دما صبيبا فلتغتسل في وقت كل صلاة(١).

و اختلاف الأخبار في مدة الاستظهار دليل على استحبابه بيوم أو يومين أو ثلاثة أو إلى تمام العشره، هذا مع أن أخبار تمام العشره يمكن حملها على الاستظهار بثلاثة أيام باعتبار أن الغالب في عادة النساء هي سبعة أيام.

و هذه الأخبار محموله على ما لو ظنت انقطاع الدم على العشره فما دون، أما لو علمت بتجاوز العشره فتقتصر على أيام عاداتها حائضا و الباقي مستحاضه جمعا بين أخبار الاستظهار و أخبار الاقتصار على العاده و هي كثيره منها: موثق إسحاق بن جرير عن أبي عبد الله عليه السلام: (في المرأة تحيض فتجوز أيام حيضها، قال عليه السلام: إن كان أيام حيضها دون عشره أيام استظهرت بيوم واحد ثم هي مستحاضه، قالت: فإن الدم يستمر بها الشهر و الشهرين و الثلاثه كيف تصنع بالصلاه؟ قال عليه السلام: تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين(٢). و موثق عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام:

(المرأة المستحاضه التي لا تطهر تغتسل؟ قال عليه السلام: المستحاضه تغتسل عند صلاه الظهر - إلى أن قال -: و لا بأس أن يأتيها بعلها متى شاء إلا أيام حيضها(٣).

هذا و اعلم أن الحائض إن علمت بالنقاء بعد انقضاء عاداتها اغتسلت و صلت، و إن احتملت بقاء الدم يجب عليها الاستبراء و استعمال الحال بأن تدخل قطنه و تصبر عليها قليلا فإن خرجت و هي نقيه فتغتسل و تصلي و إلا فإن احتملت الانقطاع إلى العشره فما دون فتستظهر بيوم أو يومين أو ثلاثة و إن لم تحتمل الانقطاع فتعمل عمل المستحاضه.

و الأخبار الداله على الاستبراء كثيره منها: صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام:

(إذا أرادت الحائض أن تغتسل فلتستدخل قطنه فإن خرج فيها شيء من الدم فلا تغتسل، و إن لم تر شيئا فلتغتسل(٤)، ظاهر في كون الاستبراء للإرشاد في تحصيل -

ص: ٢٠١

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الحيض حديث ١٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الحيض حديث ٣.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه حديث ٤.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الحيض حديث ١.

(و لو تجاوز) الدم (العشره فذات العاده الحاصله باستواء) الدم (مرتين) (١) أخذًا و انقطاعًا (٢)، سواء أ كان فى وقت واحد (٣)، بأن رأت فى أول شهرين سبعة مثلا، أم فى وقتين (٤) كأن رأت السبعه فى أول شهر و آخره، فإن السبعه تصير عاده وقتيه و عدديه فى الأول، و عدديه فى الثانى، فإذا تجاوز عشره (٥) (تأخذها) أى العاده فتجعلها حيضا (٦).

-النقاء لئلا يظهر الدم فيلغى الاغتسال، فما عن البعض من وجوب الاستبراء ليس فى محله.

(١)العاده تتحقق برؤيه الدم مرتين متماثلتين بلا-خلاف معتد به للأخبار منها: موثق سماعه: (سألته عن الجاربه البكر أول ما تحيض - إلى أن قال :- فإذا اتفق شهران عده أيام سواء فتلك أيامها)(١) و مرسله يونس: (فإن انقطع الدم لوقته فى الشهر الأول سواء حتى توالى عليها حيضتان أو ثلاث فقد علم الآن أن ذلك قد صار لها وقتا و خلقا معروفا، تعمل عليه و تدع ما سواه، و تكون سنتها فيما يستقبل إن استحاضت - إلى أن قال :- و إنما جعل الوقت أن توالى عليها حيضتان أو ثلاث لقول رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم للتي تعرف أيامها: دعى الصلاه أيام أقرائك، فعلمنا أنه لم يجعل القرء الواحد سنه لها فيقول: دعى الصلاه أيام قرئك، و لكن سنّ لها الأقرء و أدناه حيضتان فصاعدا)٢ فما عن بعضهم و لم يعرف الاكتفاء بالمره ضعيف جدا.

(٢)أى استوى الدم أخذًا و انقطاعًا بحسب العدد، و هذا يشمل الوقتيه العدديه و العدديه

(٣)فهي الوقتيه العدديه.

(٤)فهي العدديه فقط.

(٥)تكرار لقول الماتن، أعاده لطول الفصل ليرتبط الكلام بعضه ببعض.

(٦)ما تراه المرأه من الدم أيام عادتها أو قبلها بقليل و لم يتجاوز العشره فالمجموع حيضا بلا خلاف للأخبار منها: موثق سماعه: (فلها أن تجلس و تدع الصلاه ما دامت ترى الدم ما لم يجز العشره)(٢) و موثق ابن بكير عن أبى عبد الله عليه السلام: (المرأه إذا رأت الدم فى أول حيضها و استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاه عشره أيام)(٣) و إذا تجاوز فتأخذ عادتها حيضا و الباقي استحاضه للأخبار منها: مرسله داود العجلي عن أبى -

ص:٢٠٢

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الحيض حديث ١ و ٢.

٢- (٣) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الحيض حديث ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الحيض حديث ٦.

و الفرق بين العادتين الاتفاق على تحييض الأولى برؤيه الدم (١)، و الخلاف فى الثانيه (٢) فقيل: إنها فيه كالمضطربه لا تحييض إلا بعد ثلاثه و الأقوى أنها كالأولى (٣).

-عبد الله عليه السّلام: (سألته عن المرأة تحيض ثم يمضى وقت طهرها و هى ترى الدم فقال: تستظهر بيوم إن كان حيضها دون العشره أيام فإن استمر الدم فهى مستحاضه)(١) و مرسله يونس عن أبى عبد الله عليه السّلام: (و كل ما رأته بعد أيام حيضها فليس من الحيض)(٢) و قد تقدم الكثير من الأخبار فى الاستظهار.

(١) أى تحييض الوقتيه بمجرد رؤيه الدم و إن لم يكن بصفات الحيض للأخبار منها:

صحيح الحسين بن نعيم الصحاف عن أبى عبد الله عليه السّلام: (و إذا رأت الحامل الدم قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل أو فى الوقت من ذلك الشهر فإنه من الحيضه)(٣) و موثق سماعه: (عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها، قال عليه السّلام:

فلتدع الصلاه، فإنه ربما تعجل بها الوقت)٤. و صحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن المرأة ترى الصفرة فى أيامها، فقال عليه السّلام: لا تصل حتى تنقضى أيامها)(٤) و مرسله يونس: (لأن السنه فى الحيض أن تكون الصفرة و الكدره فما فوقها فى أيام الحيض - إذا عرفت - حياضا)(٥).

(٢) أى فى العاده العديده، فعن جماعه منهم المحقق فى الشرائع أنها تحيض بمجرد رؤيه الدم إن كان بصفات الحيض لأخبار الصفات منها: خبر حفص البخترى: (إن دم الحيض حارّ عيبط أسود له دفع و حراره، و دم الاستحاضه أصفر بارد، فإذا كان للدم حراره و دفع و سواد فلتدع الصلاه)(٦) و لقاءه الإمكان المتقدمه.

و ذهبت جماعه منهم السيد و ابن الجنيد إلى أن علمها بالعدد فقط مما لا- تأثير له فى الحكم بالتحيض فلا- بد أن تكون كالمضطربه و المبتدئه.

(٣) كالوقتيه لأخبار الصفات، هذا و قد ألحقها الشارح بالمضطربه عند البحث فى أحكام-

ص: ٢٠٣

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الحيض حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الحيض حديث ٣.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الحيض حديث ١ و ٢.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الحيض حديث ١.

٥- (٦) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الحيض حديث ٤.

٦- (٧) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الحيض حديث ٢.

و لو اعتادت (١) وقتا خاصا - بأن رأت في أول شهر سبعة، و في أول آخر ثمانية - -الحيض كما سيأتي، ثم إن المضطربة هي الناسيه للعاده بحيث كانت لها عاده ثم اضطرب عليها الدم و قد نسيت عاداتها كما عن المحقق في الشرائع و العلامه و تبعه من تأخر، و فسرها في المعتمد بمن لم تستقر لها عاده و جعل الناسيه للعاده قسيما لها و هي تتحيز بمجرد رؤيه الدم إن كان بصفات الحيض لأخبار الصفات المتقدمه، فما عن الشهيد الاكتفاء بالظن فإن ظنت تحيضا و إلا فلا لأصالة عدم الحيض لا معنى له بعد كون أخبار الصفات حاكمه في البين. و أما المبتدئه فتتحيز بمجرد رؤيه الدم إن كان بصفات الدم على المشهور للأخبار منها: مضمرة سماعه: (سألته عن الجاربه البكر أول ما تحيض فتقعد في الشهر يومين و في الشهر ثلاثه يختلف عليها، لا يكون طمثها في الشهر عده أيام سواء، قال عليه السلام: فلها أن تجلس و تدع الصلاه ما دامت ترى الدم ما لم يجز العشره) (١) و موثق ابن بكير: (في الجاربه أول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضه، إنها تنظر بالصلاه فلا تصلى حتى يمضى أكثر ما يكون من الحيض، فإذا مضى ذلك و هو عشره أيام فعلت ما تفعله المستحاضه) (٢).

و عن جماعه منهم الكليني و الحلبي في السرائر و المحقق في المعتمد و العلامه في التذكرة التفصيل بين الأيام الثلاثه الأولى فلا تتحيز، و بين ما بعدها فتتحيز للقطع بكونه حيضا، و الأخبار السابقه حجه عليهم.

هذا و اعلم أن الأخبار غير صريحه في تقسيم الحائض إلى ذات العاده و غيرها، و أن ذات العاده تاره تكون عاداتها و قتيه و أخرى عدديه و ثالثه و قتيه عدديه و أن غيرها إما مضطربه و إما مبتدئه و إنما الموجود يدل على ذات العاده الوقتيه و على المبتدئه و على المضطربه و أما العدديه فلا يوجد خبر ظاهر في ذلك.

هذا من جهه و من جهه أخرى فالوقتيه تتحيز بمجرد رؤيه الدم و إن لم يكن بصفات الحيض إذا دخل وقتها، بل و كذا لو تعجل عليها بيوم أو يومين للأخبار التي تقدم بعضها، و أما غيرها فتتحيز سواء كانت عدديه أو مضطربه أو مبتدئه برؤيه الدم إذا كان بصفات الحيض لأخبار الصفات و قد تقدم بعضها، و لذا ترى أن الشارح ألحق المضطربه بالعدديه كما هنا، و بالمبتدئه كما في أحكام الحيض.

(١) أي المضطربه، اعلم أن المضطربه بناء على تفسيرها بمن لم تستقر لها عاده إما أن -

ص: ٢٠٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الحيض حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الحيض حديث ٥.

فهى مضطربه العدد لا ترجع إليه (١) عند التجاوز (٢)، و إن أفاد الوقت تحييضها برؤيته فيه (٣) بعد ذلك (٤) كالأولى (٥) إن لم
نجز ذلك للمضطربه (٦).

فى أنواع النساء عاده

(و ذات التمييز) (٧) و هى التى ترى الدم نوعين أو أنواعا (تأخذه) بأن تجعل القوى حيضا، و الضعيف استحاضه (بشرط عدم
تجاوز حدّيه) قله و كثره (٨)، و عدم قصور الضعيف (٩)، و ما يضاف إليه (١٠) من أيام النقاء عن أقلّ الطهر، و تعتبر القوه
بنلثه (١١): «اللون» فالأ-سود قوى الأ-حمر، و هو قوى الأشقر، و هو قوى -تكون مضطربه فى الوقت و العدد و إما أن تكون
مضطربه فى الوقت فقط و إما أن تكون مضطربه فى العدد فقط، و الأ-خيره تتحيض بمجرد رؤيه الدم و إن لم يكن بصفات
الحيض لأنها صاحبه عاده وقتيه بخلاف القسمين السابقين فإنها تتحيض برؤيه الدم إن كان بصفات الحيض لأخبار الصفات.

(١) إلى العدد.

(٢) أى تجاوز الدم عشره أيام، و لا ترجع إليه لعدم ضبطه.

(٣) أى برؤيه الدم فى ذلك الوقت.

(٤) أى بعد هذا الشهر من الأشهر المقبله فتكون ذات عاده وقتيه لتكرره شهرين فصاعدا.

(٥) أى تكون المضطربه حينئذ كذات العاده الوقتيه تتحيض بمجرد رؤيه الدم و إن لم يكن بصفات الحيض.

(٦) أى لم نجز التحييض للمضطربه بمجرد رؤيه الدم، بناء على إلحاقها بالمتبدئه و بناء على أن حكم المتبدئه لا تتحيض إلا بعد
ثلاثه أيام كما هو قول جماعه و قد تقدم.

(٧) أى صاحبه الدم المتميز بأن رأت نوعين من الدم أو أكثر كل واحد متميز عن الآخر و لم تكن ذات عاده، فما شابه دم
الحيض من صفاته الثابته له فهو حيض، و ما شابه دم الاستحاضه فى صفاته الثابته له فهو استحاضه، لأخبار الصفات التى تقدم
بعضها.

(٨) أى بشرط أن يكون ما شابه دم الحيض لا ينقص عن ثلاثه و لا يزيد على العشره.

(٩) بحيث كان القوى أولا ثم ضعف الدم ثم صار قويا فيحكم بحيضيه القوى فى كلا الطرفين بشرط عدم قصور الضعيف عن
العشره لأنها أقلّ الطهر.

أما لو كان القوى ثلاثه أيام ثم صار أصفر يومين ثم صار قويا كما كان ثلاثه أيام فلا يحكم بحيضيه الطرفين لقصور الضعيف
عن أقلّ الطهر بل يحكم على الجميع بأنه حيض لعدم زياده ما رآته عن أكثر الحيض.

(١٠) إلى الضعيف.

(١١) باللون و الرائحة و القوام، و فيه: إن الأخبار لم تذكر الرائحة كما صرح بذلك غير-

ص: ٢٠٥

الأصفر، و هو قوَى الأكدر. و «الرائحة» فذو الرائحة الكريهه قوَى ما لا رائحة له، و ماله رائحة أضعف. و «القوام» فالثخين قوَى الرقيق، و ذو الثلاث (١) قوَى ذى الاثنين، و هو قوَى ذى الواحد، و هو قوَى العادم. و لو استوى العدد (٢) و إن كان مختلفا فلا تمييز (٣).

(و) حكم (الرجوع)، إلى التمييز ثابت (فى المبتدأه) (٤) بكسر الدال -واحد، نعم ذكرت الخروج دفقا و الحراره فكان على الشارح ذكرهما.

(١) أى الدم ذى اللون و الرائحة و القوام أقوى من الدم الفاقد لواحد منها.

(٢) بأن كان فى أحد الدمين وصف و فى الآخر وصف آخر.

(٣) قال فى الجواهر عن هذه الترجيحات: «و فى اعتبار شىء من ذلك مما لا يرجع إلى النصوص نظر و تأمل» و عليه فالمدار على اللون و الحراره و الدفق.

(٤) المبتدئه بكسر الدال اسم فاعل بمعنى التى ابتدأت الحيض، و يجوز الفتح ليصير اسم مفعول بمعنى أن الحيض ابتدأ فيها، و المبتدئه هل تختص بمن رأت الدم مره واحده، أو تشمل كل من لم يستقر لها عاده، ذهب المحقق فى المعبر إلى الأول و عليه فتكون المضطربه هى الأعم ممن لم يستقر لها عاده و من الناسيه لعادتها.

و ذهب غيره إلى الثانى فتكون المضطربه هى خصوص الناسيه للعاده، و ذهب سيد المدارك إلى أن الخلاف لفظى باعتبار أن حكم الجميع هو التحيض بمجرد رؤيه الدم إن كان بصفات الحيض.

و يرد أن غير المستقره و هى التى رأت الدم شهورا أو سنين و لم يستقر لها عاده تأخذ حكم المضطربه من الرجوع إلى الصفات، و مع فقدها ترجع إلى الروايات بناء على قول المحقق فى المعبر.

و هى تأخذ حكم المبتدئه فترجع إلى الصفات و مع فقدها فترجع إلى عاده نساؤها فإن اختلفن فترجع إلى عاده أقرانها على قول، و إن اختلفن فترجع إلى الروايات على المشهور.

ثم إن المبتدئه قد عرفت تحيضها بمجرد رؤيه الدم إن كان بصفات الحيض، فإذا توقف على العشره فما دون فالكل حيض، و إن استمر الدم و تجاوز العشره فما كان بصفات الحيض فهو حيض و ما كان بصفات الاستحاضه فهو استحاضه لأخبار الصفات و هذا هو مقصود الشارح عند قوله بالرجوع إلى التمييز، بشرط أن لا ينقص ما جعلته حيضا عن ثلاثه أيام و لا يزيد على العشره، و بشرط عدم قصور الضعيف مع النقاء عن أقل الطهر إذا كان المحكوم بالحيضيه على حاشيتى الضعيف. -

فإن فقدت الصفات بأن كان الدم كله لونا واحدا، أو اختلف اللون إلا أن الواجد للصفات لم يحرز شرطى الحيض المتقدمين، فترجع إلى عادة أقاربها فى عدد الأيام لمضمره سماعه: (سألته عن جاريه حاضت أول حيضها فدام دمها ثلاثه أشهر و هى لا تعرف أيام أقرائها؟ فقال: أقرأؤها مثل أقرء نساءها، فإن كانت نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها عشره أيام و أقله ثلاثه) (١) و خبر زراره و محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: (يجب للمستحاضه أن تنظر بعض نساءها فتقتدى بأقراءها ثم تستظهر على ذلك بيوم) (٢).

بلا- فرق بين الحيه منهن و الميته و لا- بين المساويه فى السن و غيرها، و لا- بين البلديه و غيرها للعموم، و خالف الشهيد فى الذكري و اعتبر اتحاد البلد محتجا بأن للبلدان أثرا ظاهرا فى تخالف الأمزجه.

كما أنه لا فرق بين أقارب الأب و أقارب الأم لصدق نساءها الوارد فى الخبر على الجميع، و ذهب الشيخ فى الخلاف و ابن زهره فى الغنيه و المحقق فى الشرائع و المعتمد إلى اشتراط اتفاق جميع النساء فى العاده حتى ترجع إليهن، و عن الشهيد فى الذكري الاكتفاء بالغالب فيهن لتعذر اتفاق الجميع.

ثم إن اختلفت عادة أقاربها ترجع إلى عادة أقرانها ممن هنّ فى سنها على المشهور، و قد اعترف أكثر من واحد بعدم الدليل عليه إلا الظن بالمساواه بينهن، و يؤيده مرسله يونس عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إن المرأه أول ما تحيض ربما كانت كثيره الدم، فيكون حيضها عشره أيام فلا- تزال كل ما كبرت نقصت حتى ترجع إلى ثلاثه أيام) (٣) و هى ظاهره فى توزيع الأيام على الأعمار.

و لما يوجد فى بعض النسخ من تبديل الهمزه فى أقرائها، بالنون فى روايه زراره و محمد بن مسلم المتقدمه، فيكون اللفظ (فتقتدى بأقرانها)، و كذا تبديل الهمزه بالنون فى موثق سماعه فيكون اللفظ: (أقرأؤها مثل أقران نساءها).

مع أن الظن هنا لا يفيد حكما، و تبديل اللفظ فى خبر زراره و ابن مسلم و موثق سماعه لا يلتفت إليه ما دام السياق و أكثر النسخ خصوصا المصححه على أقرائها-.

ص: ٢٠٧

- ١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الحيض حديث ٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الحيض حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الحيض حديث ٤.

و فتحها، و هي من لم يستقر لها عادة، إما لابتدائها (١)، أو بعده مع اختلافه (٢) عددا و وقتا (و المضطربه) و هي من نسيت عاداتها وقتا، أو عددا، أو معا. و ربّما أطلقت على ذلك (٣) و على من تكرر لها الدم مع عدم استقرار العاده (٤)، و تختص المبتدأه على هذا (٥) بمن رأته أول مره، و الأول أشهر (٦).

و تظهر فائده الاختلاف فى رجوع ذات القسم الثانى من المبتدأه (٧) إلى عاده أهلها (٨) و عدمه (٩). (و مع فقده) أى فقد التمييز بأن اتحد الدم المتجاوز لونا و صفه، أو اختلف و لم تحصل شروطه (تأخذ المبتدأه عاده أهلها) و أقاربها من الطرفين، أو أحدهما كالأخت و العمه و الخاله و بناتهن، (فإن اختلفن) فى العاده و إن غلب بعضهن (فأقرانها) و هنّ من قاربها فى السن عاده. و اعتبر المصنف فى كتبه الثلاثه (١٠) فيهن و فى الأهل اتحاد البلد لا اختلاف الأمزجه باختلافه، و اعتبر فى الذكرى أيضا الرجوع إلى الأكثر عند الاختلاف و هو أجود، و إنما اعتبر فى الأقران الفقدان دون الأهل لإمكانه فيهن دونهن (١١)، إذ لا أقلّ من الأم لكن قد - ثم على القول بالرجوع إلى أقرانها فقد اشترط الشهيد اتحاد البلد أيضا لأن للبلدان أثرا ظاهرا فى تخالف الأمزجه، و فيه إنه استحسان ظنى لا يصلح أن يكون مستندا للحكم.

ثم على القول بالرجوع إلى أقرانها فإن اختلفن فترجع إلى الروايات، و كذا على القول بعدم الرجوع إليهن فترجع إلى الروايات و سيأتى البحث فيها إن شاء الله تعالى.

(١) أى ابتدائها برؤيه الدم.

(٢) اختلاف الدم.

(٣) أى على الناسيه.

(٤) و هو قول المحقق فى المعتبر.

(٥) أى هذا الإطلاق الأخير.

(٦) مع أنه لم ينقل الشارح فى الروض خلافا إلا عن المحقق، فالأولى القول: و الأول مشهور.

(٧) و هي التى لم يستقر لها عادة و هي المسماه بالمتحيره.

(٨) على قول المشهور.

(٩) أى عدم الرجوع على قول المحقق.

(١٠) الذكرى و الدروس و البيان.

(١١) أى لإمكان الفقدان فى الأقران بحيث كانت تعيش فى بلاد نائية، مع أنه لا يمكن -

يتفق الفقدان بموتهن و عدم العلم بعادتهن، فلذا عبّر في غيره (١) بالفقدان، و الاختلاف فيهما.

(فإن فقدن) الأقران، (أو اختلفن فكال مضطربه في) (٢) الرجوع إلى -الفقدان في الأهل إذ كل بنت لها أم على الأقل فترجع إلى أمها، و لذا رتب أكثر من واحد الاختلاف على الأهل و الفقدان على الأقران، و منهم المصنف هنا.

و فيه: المدار على العلم بعاده أهلها فقد يموت الجميع قبل وعيها و لا تستطيع أن تعلم بعادتهن فالفقدان الحكمي متحقق في الأهل كما يتحقق الفقدان في الأقران، و لذا رتب الفقدان عليهما كل من الشيخ في المبسوط و العلامة في القواعد و ابني حمزه و إدريس و جماعه.

(١) أي فلذا عبّر المصنف في غير الأهل بالفقدان، و عبّر بالاختلاف في الأهل و الأقران.

(٢) قد عرفت أن المضطربه تتحيز بمجرد رؤيه الدم إن كان بصفات الحيض لأخبار الصفات، فإن لم يتجاوز العشره فكله حيض، و إن تجاوز فما كان من صفات الحيض فهو حيض و ما كان من صفات الاستحاضه فهو استحاضه لأخبار الصفات، بشرط أن يكون ما جعلته حيضا حائزا على شرائط الحيض من عدم نقصه على الثلاثه و عدم تجاوزه العشره، و كون الوسط أو النقاء المتخلل بين الدمين مع ما أضيف إلى الدم لا يتجاوز العشره إذا كان محفوفًا بالدم من جانيه.

و عن أبي الصلاح أنها ترجع إلى النساء ثم إلى التمييز بالصفات، و عن ابن زهره أنها لا تلتفت إلى شيء بل تتحيز بعشره أيام، و هما ضعيفان كما في الجواهر إذ لا دليل لهما.

ثم على القول المشهور من التحيز بالتمييز فإن فقدته ترجع إلى الروايات ففي موثق عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (في الجارية أول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضه؟ إنها تنتظر بالصلاه فلا تصلى حتى يمضي أكثر ما يكون من الحيض، فإذا مضى ذلك و هو عشره أيام فعلت ما فعله المستحاضه، ثم صلت فمكثت تصلى بقيه شهرها، ثم تترك الصلاه في المره الثانيه أقل ما تترك امرأه الصلاه و تجلس أقل ما يكون من الطمث و هو ثلاثه أيام) (١) و مثله موثقه الآخر ٢ و هي تدل على أنها تأخذ عشره أيام من شهر و ثلاثه أيام من شهر آخر و هكذا، و في مرسله يونس الطويله عن أبي عبد الله عليه السلام: (تحيزي في كل شهر في علم الله ستة أيام أو سبعة -

ص: ٢٠٩

الروايات، و هي (أخذ عشره) أيام (من شهر، و ثلاثه من آخر) مخيره في الابتداء بما شاءت منهما، (أو سبعة سبعة) من كل شهر، أو ستة ستة مخيره في ذلك (١)، و إن كان الأفضل لها اختيار ما يوافق مزاجها (٢) منها، فتأخذ ذات المزاج الحار السبعة، و البارد الستة، و المتوسط الثلاثه و العشره، و تتخير في وضع ما اختارته حيث شاءت من أيام الدم (٣)، و إن كان الأولى الأول (٤)، و لا اعتراض للزوج في ذلك (٥). هذا في الشهر الأول، أما ما بعده (٦) فتأخذ ما يوافقه وقتا.

و هذا إذا نسيت المضطربه الوقت و العدد معا، أما لو نسيت أحدهما خاصه، فإن كان الوقت (٧) -أيام - إلى أن قال «اللتى اختلط عليها أيامها و زادت و نقصت حتى لا تقف منها على حد و لا من الدم على لون.» و لكن الدم أطبق عليها فلم تزل الاستحاضه داره و كان الدم على لون واحد و حاله واحده فسنتها السبع و الثلاث و العشرون (١) و بعضهم قال بالتخير بين هذه الروايه و بين الروايات السابقه، و الذى يترجح فى النظر هو حمل هذه على من استمر معها الدم و كانت مضطربه و تلك على المبتدئه كما هو ظاهرها، و هناك أقوال كثيره فى المبتدئه و المضطربه أنهاها فى كشف اللثام إلى أربعة عشر قولاً، و فى طهاره الشيخ إلى عشرين.

(١) للجمع بين الأخبار المتقدمه.

(٢) ذهب العلامه فى النهايه إلى الوجوب، و ذهب المحقق و الشهيد و جماعه إلى التخير و إن لم يوافق المزاج و قد عرفت حمل الأخبار المتقدمه فلا نعيد.

(٣) و لا يشترط وضعه فى أول الشهر كما ذهب إليه الشارح فى الروض و جماعه، و عن الأكثر وجوب وضعه فى أول أيام الدم لظهور الروايات فى ذلك.

(٤) أى أول أيام الدم.

(٥) لأن التخير بيدها، فلو اختارت لكانت حائضاً، و مع تحقق عنوان الحيض لا يجب عليها إطاعه الزوج فى المواطأه.

(٦) أى بعد الشهر الأول.

(٧) فتكون ذاكره للعدد، فذهب المشهور إلى أنها تتخير فى وضع عدد عاداتها فى أى وقت تشاء من الشهر، و ذهب الشيخ فى المبسوط و العلامه فى الإرشاد إلى أنها تعمل -

ص: ٢١٠

أخذت العدد كالروايات (١) أو العدد (٢) - في الزمان كله عمل المستحاضه و تغتسل للحيض في كل وقت تحتمل انقطاع الحيض فيه و تقضى بعد ذلك صوم عاداتها، للاحتياط لعدم تشخيصها الحيض في وقت خاص.

و فيه: إن الناسيه للوقت فقط ليست أسوأ حالا من الناسيه للوقت و العدد، مع أن الثانيه ترجع إلى الصفات أو الروايات و لا يجب عليها الاحتياط فلم وجب الاحتياط على الأولى، على أن هذا الاحتياط موجب للعسر و الحرج المنفيين في الشريعة.

(١) أي تجعل عدد أيامها حيث شاءت من أيام الدم كما تتخير عند الأخذ في الروايات.

(٢) بحيث تكون ذاكره للوقت، و هنا أربع مسائل:

الأولى: أن تذكر وقت أول الحيض بحيث تعلم أن أول الشهر هو أول حيضها، فقد ذهب الشيخ في المبسوط و ابن حمزه و الشهيد في البيان و المحقق في المعبر و جماعه إلى اكمال ما تذكره ثلاثه أيام لأنه أقل الحيض و الباقي على الاستحاضه لأصالة شغل ذمتها بالعباده.

و عن الشيخ في الخلاف أنها ترجع إلى الروايات فتكمل ما ذكرته بعدد مروى و هو السبعه فقط.

و عن الشهيد الثاني و جماعه أنها تتخير بإكمال ما ذكرته بعدد مروى من الستة أو السبعه أو العشره و الثلاثه لصدق الاضطراب و النسيان في حقها فتشملها أخبار المضطربه.

الصوره الثانيه: أن تذكر وقت آخر الحيض فتجعله نهايه الثلاثه التي هي حيض قطعاً و ما قبل الثلاثه تعمل عمل المستحاضه كما عن جماعه، و عن الشهيد أنها تكمل ما علمت آخره بعدد مروى من الستة أو السبعه أو العشره و الثلاثه.

الصوره الثالثه: أن تعلم وقت وسط الحيض و تعلم أنه محفوف بما قبله و بما بعده بالحيض، فيكون ما قبله بيوم و ما بعده بيوم مع ضميمته حيزاً قطعاً و يقتصر عليه كما عن جماعه، أو يكمل بعدد مروى كما عن الشهيد الثاني. و عن البعض أنها لو اختارت الإكمال بإحدى الروايات فلا بد من اختيارها السبعه أو الثلاثه ليوافق الوسطيه المحفوفه بالحيض من كلا الجانبين على نحو التساوى.

و فيه: إن المراد بالوسط هو ما بين الأول و الأخير لا الوسط الحقيقي بحيث يكون هناك التساوى بين طرفيه.

الصوره الرابعه: أن تعلم أن هذا اليوم من أيام حيضها من غير معرفه أوليته أو وسطيته أو آخريته للحيض، فتجعله حيزاً مع إكماله بيومين فيكون المجموع حيزاً على نحو القطع و يجرى فيه الخلاف المتقدم.

جعلت ما تيقن من الوقت حيضا أولا (١)، أو آخرا (٢)، أو ما بينهما (٣) و أكملته بإحدى الروايات على وجه يطابق، فإن ذكرت أوله أكملته ثلاثه متيقنه و أكملته بعدد مروى، أو آخره تحيَّضت بيومين قبله متيقنه و قبلهما تمام الروايه، أو وسطه المحفوف بمتساويين، و أنه يوم حفَّته بيومين و اختارت روايه السبعه لتطابق الوسط، أو يومان حفَّتهما بمثلهما، فتيقنت أربعه و اختارت روايه الستة فتجعل قبل المتيقن يوما و بعده يوما، أو الوسط بمعنى الأثناء مطلقا حفَّته بيومين متيقنه، و أكملته بإحدى الروايات متقدمه أو متأخره أو بالتفريق. و لا فرق هنا (٤) بين تيقن يوم و أزيد، و لو ذكرت عددا فى الجمله (٥) فهو المتيقن خاصه، و أكملته بإحدى الروايات قبله أو بعده أو بالتفريق، و لا احتياط لها (٦) بالجمع بين التكليفات (٧) عندنا (٨)، و إن جاز فعله (٩).

فى ما يحرم و ما يكره على الحائض

(و يحرم عليها) أى على الحائض مطلقا (١٠)(الصلاه) (١١) (١)الصوره الأولى.

(٢)الصوره الثانيه.

(٣)الصوره الثالثه.

(٤)فى الوسط بمعنى مطلق الأثناء.

(٥)الصوره الرابعه.

(٦)إشاره إلى خلاف الشيخ و العلامه المتقدم بالنسبه لناسيه الوقت من حكمهما بالاحتياط عليها فتعمل عمل المستحاضه و تغتسل للحيض فى كل وقت تحتل فيه انقطاع دم الحيض مع قضاء صوم عاداتها.

(٧)تكليف تروك الحائض و تكليف عمل المستحاضه.

(٨)لأنها ليست بالأسوأ حالا من الناسيه للوقت و العدد معا.

(٩)أى الجمع.

(١٠)سواء كان حيضها يقينا أو بحكم الحيض، و سواء كان حيضها باعتبار العاده أو التمييز أو الرجوع إلى أهلها أو أقرانها أو الروايات.

(١١)بل كل ما يشترط فيه الطهاره كالصلاه و الصوم و الطواف و الاعتكاف، و يدل عليه أخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السَّلام: (إذا كانت المرأه طامثا فلا تحل لها الصلاه) (١) و خبر الفضل بن شاذان عن أبى الحسن الرضا عليه السَّلام: (إذا حاضت المرأه-

١- (١) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب الحيض حديث ١ و ٢.

واجبه و مندوبه (١) (و الصوم و تقضيه) دونها (٢)، و الفارق النص، لا مشقتها بتكررها (٣) و لا غير ذلك (٤).

- فلا تصوم و لا تصلى (١) و خبر على بن عقبه عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام: (فى امرأه اعتكفت ثم إنها طمشت قال عليه السلام: ترجع ليس لها اعتكاف) (٢).

(١) لإطلاق الخبر.

(٢) أى و تقضى الصوم دون الصلاة للأخبار منها: خبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام:

(سأله عن قضاء الحائض الصلاة ثم تقضى الصيام، فقال عليه السلام: ليس عليها أن تقضى الصلاة و عليها أن تقضى صوم شهر رمضان) (٣) و خبر الحسن بن راشد: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الحائض تقضى الصلاة؟ قال عليه السلام: لا، قلت: تقضى الصوم؟ قال عليه السلام: نعم، قلت: من أين جاء هذا؟ قال عليه السلام: إن أول من قاس إبليس) (٤) و حديث ابن شبرمه: (إن أبا عبد الله عليه السلام قال لأبي حنيفة: أيما أعظم الصلاة أم الصوم؟ قال: الصلاة قال: فما بال الحائض تقضى الصوم و لا تقضى الصلاة؟! فاتق الله و لا تقس) ٥.

(٣) أى مشقه الصلاة بتكرارها دون الصوم فإنه فى السنه مره.

(٤) من الوجوه، و قال الشارح فى المسالك بعد ما أورد خبر ابن راشد المتقدم: (فلا معنى لتحمل الفرق بعد ذلك) و ظاهر كلامه أن الفارق تعبدى كما صرح بذلك فى روض الجنان، و لذا قال فى الروض: «و قد تمحل للفرق بعضهم بأشياء مدفوعه بما أوردناه».

و فيه: إن الأخبار، صرحت بأن الفارق هو المشقه كما فى خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (ما بال الحائض تقضى الصوم و لا تقضى الصلاة؟ قال: لأن الصوم إنما هو فى السنه شهر، و الصلاة فى كل يوم و ليله عليها، فأوجب الله قضاء الصوم و لم يوجب عليها قضاء الصلاة لذلك) (٥) و خبر على بن محمد بن قتيبه النيشابورى:

(قال الفضل بن شاذان: إن سألت سائل فقال: أخبرنى هل يجوز أن يكلف الحكيم عبده-

ص: ٢١٣

١- (١) المصدر السابق.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥١ - من أبواب الحيض حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب الحيض حديث ٢.

٤- ((٤ و ٥) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب الحيض حديث ٣ و ١٣.

٥- (٦) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب الحيض حديث ١٢.

(و الطواف) الواجب و المندوب (١)، و إن لم يشترط فيه (٢) الطهارة لتحريم دخول المسجد مطلقا (٣) عليها (و مس) كتابه (القرآن) (٤) -فعلا من الأفاعيل بغير عله و لا معنى، قيل له: لا يجوز ذلك لأنه حكيم غير عابث و لا جاهل.

ثم سئل عن علل كثير من الأحكام و أجاب ببيانها.

و منها: فإن قال: فلم صارت - أى الحائض - تقضى الصوم لا الصلاة؟ قيل: لعل شتى:

فمنها: ان الصيام لا يمنعها من خدمه نفسها و خدمه زوجها و إصلاح بيتها و القيام بأمرها و الاشتغال بمرمه معيشتها و الصلاة تمنعها من ذلك كله، لأن الصلاة قد تكون فى اليوم و الليله مرارا فلا تقوى على ذلك و الصوم ليس كذلك.

و منها: إن الصلاة فيها عناء و تعب و اشتغال الأركان و ليس فى الصوم شىء من ذلك، و إنما هو الإمساك عن الطعام و الشراب فليس فيه اشتغال الأركان.

و منها: إنه ليس من وقت يجىء إلا و قد تجب عليها فيه صلاه جديده فى يومها و ليلتها، و ليس الصوم كذلك، لأنه ليس كلما حدث عليها يوم و جب الصوم، و كلما حدث وقت الصلاة و جبت عليها الصلاة - إلى أن قال -: سأله السائل عن هذه الوجوه من أين أخذها؟ فقال الفضل: ما كنت أعلم مراد الله تعالى مما فرض و لا مراد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بما شرع و سن، و لا أعلم من ذات نفسى، قد سمعتها من مولاى أبى الحسن على بن موسى الرضا عليه السلام مره بعد مره و الشىء بعد الشىء فجمعتها، فقلت:

فأحدث بها عنك عن الرضا عليه السلام؟ فقال: نعم (١).

(١) لا- خلاف فى اشتراط الطهارة فى الطواف الواجب، و أما المندوب فقد ذهب الشهيدان إلى عدم اشتراطها فيه، و مع ذلك يحرم عليها الطواف المندوب لحرمه دخولها المسجد الحرام مطلقا و لو للاجتياز.

و ذهب العلامة فى النهايه إلى اشتراط المندوب بالطهارة فيحرم عليها الطواف لفقدان شرطه، و تتمه الكلام موكوله إلى محله إن شاء الله تعالى.

(٢) فى المندوب.

(٣) و لو للاجتياز.

(٤) على المشهور لقوله تعالى: لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٢)، و ذهب ابن الجنيد إلى الكراهه.

ص: ٢١٤

و في معناه (١) اسم الله تعالى، و أسماء الأنبياء و الأئمة عليهم السلام كما تقدم.

(و يكره حملة) (٢) و لو بالعلاقة (٣) (و لمس هامشه) و بين سطوره (٤) (كالجنب) (٥).

(و يحرم) عليها (اللبث في المساجد) (٦) غير الحرمين (٧)، و فيهما يحرم (١) معنى القرآن، و كانت المذكورات الآتية في معناه من ناحيه وجوب التعظيم، و لذا ذهب جماعه منهم العلامة و الشهيدان و المحقق الثاني إلى ذلك لوجوب التعظيم، و لأن الحيض أعظم حدثاً من الجنابه كما في خبر سعيد بن يسار، الوارد في المرأه ترى الدم و هي جنب فقال عليه السلام: (قد أتاها ما هو أعظم من ذلك) (١) و عليه فكل ما يحرم على الجنب يحرم على الحائض.

(٢) ذهب الأكثر إلى كراهه حملة لخبر إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام:

(المصحف لا تمسه على غير طهر و لا جنباً و لا تمس خطه و لا تعلقه، إن الله تعالى يقول: لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٢). المحمول على الكراهه بالنسبه للتعلق للإجماع المدعى في المعتبر، و ذهب السيد المرتضى إلى الحرمة و هو ضعيف.

(٣) ذهب العلامة إلى عدم الكراهه بالعلاقة، ورد عليه الشارح في الروض بأن ظاهر النص يتناوله.

(٤) فذهب المشهور إلى الكراهه لخبر إبراهيم بن عبد الحميد المتقدم بدعوى أن مس ذلك مندرج في قوله: (لا تمسه على غير طهر) و ذهب السيد المرتضى إلى الحرمة.

(٥) لم يذكر الماتن هذا الحكم سابقاً في الجنب فلذا استدركه هنا بالتشبيه، مع أن عموم النص السابق يشملها و الخلاف جار فيه كما يجري في الحائض بين المشهور و علم الهدى.

(٦) لصحيح زراره و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (قلنا له: الحائض و الجنب يدخلان المسجد أم لا؟ قال: الحائض و الجنب لا- يدخلان المسجد إلا- مجتازين، إن الله تبارك و تعالى يقول: وَ لَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا (٣) و ذهب سائر إلى نديه اعتزالها للمسجد و هو ضعيف.

(٧) المسجد الحرام و مسجد النبي صلى الله عليه و آله و سلم لصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام:-

ص: ٢١٥

١- (١) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الحيض حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الوضوء حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الجنابه حديث ١٠.

الدخول مطلقا كما مرّ، وكذا يحرم عليها وضع شيء فيها (١) كالجنب، (وقراءة العزائم) (٢) - (الجنب و الحائض يدخلان المسجد مجتازين و لا يقعدان فيه، و لا يقربان المسجدين الحرميين) (١) و هو دال على حرمة الدخول و لو بالاجتياز.

(١) أى فى المساجد و إن جاز الأخذ لصحيح ابن سنان: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب و الحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه؟ قال عليه السلام: نعم، و لكن لا يضعان فى المسجد شيئا) (٢).

(٢) للأخبار منها: لصحيح زراره و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (الحائض و الجنب هل يقرآن من القرآن شيئا؟ قال: نعم ما شاء إلا السجده) (٣) و الأخبار لم تذكر إلا السجده و هى ظاهره فى آية السجده إلا أن الأصحاب قطعوا بتحريم السوره لما فى المعتبر: (يجوز للجنب و الحائض أن يقرأ ما شاء من القرآن إلا- سور العزائم الأربع و هى: اقرأ باسم ربك و النجم و تنزيل السجده و حم السجده، روى ذلك البيهقي فى جامعته عن المثنى عن الحسن الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام) (٤).

و لو قرأت أو سمعت آية السجده فيجب عليها السجود على الأشهر لصحيح أبي عبيد الحذاء: (سألت أبا جعفر عليه السلام عن الطامث تسمع السجده؟ فقال: إن كانت من العزائم فلتسجد إذا سمعتها) (٥) و موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (و الحائض تسجد إذا سمعت السجده) ٦.

و عن المفيد و الشيخ و ابن زهره و ابن البراج عدم جواز السجود لصحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألت عن الحائض هل تقرأ القرآن و تسجد سجده إذا سمعت السجده؟ فقال عليه السلام: تقرأ و لا تسجد) (٦) و خبر غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام: (لا تقضى الحائض الصلاة و لا تسجد إذا سمعت السجده) ٨ و هما محمولان على التقية.

ص: ٢١٦

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الجنابه حديث ١٧.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الجنابه حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الجنابه حديث ٤.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الجنابه حديث ١١.
- ٥- (٥ و ٦) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الحيض حديث ١ و ٣.
- ٦- (٧ و ٨) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابه حديث ٤ و ٥.

و أبعاضها (و طلاقها) (١) مع حضور الزوج أو حكمه (٢) و دخوله بها (٣) و كونها حائلا (٤)، و إلا صح، و إنما أطلق لتحريمه في الجملة، و محل التفصيل باب الطلاق، و إن اعتيد هنا إجمالا.

(و وطؤها قبلا (٥) (١) أي يحرم طلاقها، و لو وقع لا- يصح، و الحكم مختص بالحاضر أو من بحكمه و هو الزوج القريب منها بحيث يمكنه استعلام حالها أو الغائب من دون أن يعلم انتقالها عن الطهر الذي فارقتها فيه بحسب عاداتها الغالبة، أو الغائب عنها دون الشهر كما عن الشيخ أو دون الثلاثة أشهر كما عن ابن الجنيد، و سيأتي الكلام في هذه الأقوال في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى.

(٢) حكم الحضور.

(٣) و إلا فغير المدخول بها يصح طلاقها و إن كانت حائضا.

(٤) أي غير حامل، و إلا فلو كانت حاملا لصح طلاقها و إن كانت حائضا.

(٥) أي يحرم وطؤها للأخبار منها: خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (سألته عن الرجل أتى المرأة و هي حائض؟ قال: يجب عليه في استقبال الحيض دينار، و في وسطه نصف دينار، قلت: جعلت فداك يجب عليه شيء؟ قال: نعم، خمسة و عشرون سوطا ربع حد الزاني لأنه أتى سفاحا) (١) و موثق هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام: (في الرجل يأتي المرأة فيما دون الفرج و هي حائض؟ قال عليه السلام: لا بأس إذا اجتنب ذلك الموضع) (٢) و خبر عبد الملك بن عمرو: (سألت أبا عبد الله عليه السلام:

ما لصاحب المرأة الحائض منها؟ فقال عليه السلام: كل شيء ما عدا القبل منها بعينه) (٣).

فما عن السيد من تحريم الاستمتاع بما بين السره و الركبه لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (سأله عن الحائض و ما يحلّ لزوجها منها؟ فقال عليه السلام: تترر بإزار إلى الركبتين و تخرج سرتها، ثم له ما فوق الإزار) (٤) و لكن لا بد من حمله على الكراهه جمعا بينه و بين ما تقدم.

و إطلاق الأخبار يقتضى تحريم الوطء و لو يادخال الحشفه و تحريم الوطء بين الدائمه و المتمتع بها و الحره و الأمه، و سواء كان الحيض قطعيا أم بحكم الحيض.

ص: ٢١٧

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب بقيه الحدود حديث ١.

٢- ((٢ و ٣) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الحيض حديث ٦ و ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الحيض حديث ١.

عامدا عالما (١) فتجب الكفاره) (٢) لو فعل (احتياطا) (٣) لا وجوبا على الأقوى، و لا كفاره عليها مطلقا (٤)، و الكفاره (بدينار) أى مثقال ذهب خالص مضروب (فى الثلث الأول، ثم نصفه فى الثلث الثانى، ثم ربه فى الثلث الأخير) (٥) (١) أما مع عدم التعمد فلا يصدق أنه قد أتاها فلا تشملها الأخبار المتقدمه. و أما مع عدم العلم فلأن الجهل معذر عقلا و شرعا.

(٢) لخبر ابن مسلم المتقدم و خبر داود بن فرقد عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى كفاره الطمث أنه يتصدق إذا كان فى أوله بدينار و فى وسطه نصف دينار و فى آخره ربع دينار، قلت: فإن لم يكن عنده ما يكفّر؟ قال عليه السّلام: فليتصدق على مسكين واحد، و إلا استغفر الله تعالى و لا يعود، فإن الاستغفار توبه و كفاره لكل من لم يجد السبيل إلى شىء من الكفاره (١)).

و لذا ذهب شهور القدماء إلى وجوب الكفاره، إلا أن الشيخ فى النهايه و المبسوط و العلامه و المحقق و الشهيدان و المحقق الثانى و جماعه ذهبوا إلى الاستحباب جمعا بينها و بين صحيح العيص: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل واقع امرأته و هى طامث؟ قال عليه السّلام: لا يلتمس فعل ذلك، و قد نهى الله تعالى أن يقربها، قلت: فإن فعل ذلك أ عليه كفاره؟ قال عليه السّلام: لا أعلم فيه شيئا، يستغفر الله (٢) و موثق زراره عن أحدهما عليهما السّلام: (عن الحائض يأتيها زوجها، قال عليه السّلام: ليس عليه شىء يستغفر الله و لا يعود) ٣.

(٣) قال الشارح فى الروض: «و لا ريب أن الاحتياط طريق اليقين ببراءه الذمه».

(٤) لا- وجوبا و لا- احتياطا سواء قيل بوجوب الكفاره على الزوج أم لا، لأن الأخبار خصت الكفاره بالرجل ففى خبر ابن مسلم المتقدم: (يجب عليه فى استقبال الحيض دينار) و فى خبر ابن فرقد المتقدم: (أنه يتصدق إذا كان فى أوله بدينار).

(٥) لخبر ابن فرقد المتقدم، و هذا التقدير لكفاره مذهب المشهور، و عن الصدوق فى المقنع جعل الكفاره ما يشبع مسكينا لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى الرجل يقع على امرأته و هى حائض ما عليه؟ قال عليه السّلام: يتصدق على مسكين بقدر شبعه) (٣)، و هو محمول عندهم على ما لو عجز عن الكفاره بالتقدير الأول و يشهد له-

ص: ٢١٨

١- (١) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب الحيض حديث ١.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الحيض حديث ١ و ٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب الحيض حديث ٥.

و يختلف ذلك (١) باختلاف العاده و ما فى حكمها من التميز و الروايات، فالأولان (٢) أول لذات الستة، و الوسطان وسط و الأخيران آخر، و هكذا.

و مصرفها مستحق الكفاره (٣)، و لا يعتبر فيه (٤) التعدد.

(و يكره لها قراءه باقى القرآن) (٥) ذيل خبر ابن فرقد المتقدم، أما كون الدينار مثقالا شرعيا من الذهب الخالص فقد تقدم الكلام فيه فى مبحث الكر و ستأتى له تتمه فى كتاب الزكاه إن شاء الله تعالى.

ثم هل تجزى قيمه أم لا بد من صرف نفس الدينار، ذهب جماعه منهم العلامه و الشهيدان و المحقق الثانى إلى الاقتصار على نفس الدينار جمودا على ظاهر النص كما فى سائر موارد الكفارات، و عليه فلا عبره بالقيمه و لا بغيرها لعدم تناول الاسم لهما، و ذهب جماعه منهم الشيخ فى النهايه و المفيد فى المقنعه و ابن زهره فى الغنيه إلى جواز الاكتفاء بالقيمه لأنه عند صدور النصوص لم يكن مضروبا إلا نفس الدينار، أما نصفه و ربعه فلا، فكما جازت قيمه فى النصف و الربع فتجوز فيه.

(١) أى أول الحيض و وسطه و آخره.

(٢) أى اليوم الأول و الثانى.

(٣) لأن مصرفها مصرف غيرها من الكفارات من أنها تعطى للفقراء و المساكين من أهل الإيمان بلا خلاف فى ذلك كما فى الجواهر، كما أنه لا يشترط تعدد المعطى لإطلاق النصوص السابقه.

(٤) أى فى مستحق الكفاره.

(٥) على المشهور لخبر السكونى عن أمير المؤمنين عليه السّلام: (سبعة لا يقرءون القرآن - و عدّ منها - الجنب و النفساء و الحائض) (١) و خبر الدعائم عن على عليه السّلام: (لا تقرأ الحائض قرآنا و لا تدخل مسجدا) (٢) المحمول على الكراهه جمعا بينه و بين ما تقدم من النصوص الداله على الجواز كخبر زراره و محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام:

(الحائض و الجنب... هل يقرءان من القرآن شيئا؟ قال: نعم ما شاء إلا السجده) (٣).

و عن ابن البراج تقييد الكراهه بالزائد عن السبع، و عن سلار القول بالحرمة.

ص: ٢١٩

١- (١) الوسائل الباب - ٤٧ - من أبواب قراءه القرآن من كتاب الصلاه حديث ١.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الحيض حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الجنابه حديث ٤.

غير العزائم من غير استثناء للسبع (١) (و كذا) يكره له (الاستمتاع بغير القبلة) مما بين السيرة و الركبة (٢)، و يكره لها إعانته عليه (٣) إلا- أن يطلبه فتنتفى الكراهه عنها لوجوب الإجابة. و يظهر من العبارة كراهه الاستمتاع بغير القبلة مطلقا (٤)، و المعروف ما ذكرناه.

(و يستحب) لها (الجلوس في مصلاها) (٥) إن كان لها محل معد لها و إلا (١) إشاره إلى خلاف ابن البراج، حيث ألحقها بالجنب مع أن النص قد ورد في الجنب فقط و قد تقدم، فإلحاق الحائض به قياس.

(٢) قد تقدم.

(٣) بناء على أن مقدمه المكروه مكروهه.

(٤) سواء كان بين السره و الركبة أم لا.

(٥) بل يستحب للحائض أن تتنظف و تبدل القطنه و تتوضأ في أوقات الصلاة و تقعد في مصلاها، لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (و كنّ نساء النبي صلى الله عليه و آله و سلم لا يقضين الصلاة إذا حضن و لكن يتحشين حين يدخل وقت الصلاة و يتوضأن، ثم يجلسن قريبا من المسجد فيذكرن الله (عز و جل) (١)).

و صحيح زراره عن أبي عبد الله عليه السلام: (و عليها أن تتوضأ وضوء الصلاة عند وقت كل صلاة، ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر الله (عز و جل) و تسبحه و تهلله و تحمده كمقدار صلاتها، ثم تفرغ لحاجتها) ٢ و صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (و إذا كان وقت الصلاة توضأت و استقبلت القبلة و هللت و كبرت و تلت القرآن و ذكرت الله (عز و جل) ٣).

و عن الصدوق و جوب الوضوء عليها لظاهر الأخبار المتقدمه، و لكن لا بد من الحمل على الاستحباب للسيرة و لما ورد بلفظ ينبغي كما في خبر زيد الشحام: (سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ينبغي للحائض أن تتوضأ عند وقت كل صلاة، ثم تستقبل القبلة و تذكر الله مقدار ما كانت تصلي) (٢).

نعم قد ورد في صحيح الحلبي (٣) المتقدم أن الجلوس بالقرب من مسجدها أي مسجد صلاتها و بهذا أفتى الشيخ المفيد، و غيره جعل الاستحباب بالجلوس في مصلاها.

ص: ٢٢٠

١- ((١ و ٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الحيض حديث ١ و ٢.

٢- (٤) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الحيض حديث ٥.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الحيض حديث ٣.

فحيث شاءت (١) (بعد الوضوء) المنوى به التقرب دون الاستباحه (٢) (و تذكر الله تعالى بقدر الصلاه) (٣) لبقاء التمرين على العباده، فإن الخير عاده.

(و يكره لها الخضاب) (٤) بالحناء وغيره كالجنب، (و تترك ذات العاده) المستقره وقتا و عددا أو وقتا خاصا (العباده) المشروطه بالطهاره (برؤيه الدم) (٥). أما ذات العاده العدديه خاصه، فهي كالمضطربه فى ذلك كما سلف (٦) (و غيرها) من المبتدأه و المضطربه (بعد ثلاثه) أيام احتياطاً، و الأقوى جواز تركهما برؤيته أيضا (٧) خصوصا إذا ظنتاه حيضا، و هو اختياره (٨) فى الذكري، و اقتصر فى الكتابين على الجواز مع ظنه خاصه (٩).

(١) لإطلاق الأخبار، و لكن يستحب أن تكون مستقبله قبله.

(٢) لوجود الحدث المستمر المانع من دخول الصلاه.

(٣) عند وقت الصلاه لا مطلقا.

(٤) على المشهور لخبر للجمع بين خبر عامر بن جذاعة عن أبى عبد الله عليه السلام: (سمعتة يقول: لا- تختضب الحائض و لا الجنب) (١) و خبر أبى جميله عن أبى الحسن الأول عليه السلام: (لا- تختضب الحائض) ٢ و بين روايه سماعه: (سألت العبد الصالح عليه السلام عن الجنب و الحائض أ يختضبان؟ قال عليه السلام: لا بأس) ٣ و مثله غيره فما عن الصدوق فى الفقيه بعدم الجواز ليس فى محله، و عن المفيد فى المقنعه تخصيص الحكم فى اليد و الرجل، لا بشعورهن، و عن المراسم تخصيص الحكم بالحناء، و الكل مدفوع بإطلاق الأخبار.

(٥) قد تقدم أن ذات العاده الوقتيه تتحيز بمجرد رؤيه الدم و إن لم يكن بصفات الحيض.

(٦) ما قد سلف هو إلحاق العدديه بالوقتيه لا بالمضطربه هذا من جهه، و من جهه أخرى فالحق أن غير الوقتيه سواء كانت عدديه أو مضطربه أو مبتدئه تتحيز بمجرد رؤيه الدم إن كان بصفات الحيض، و قد تقدم الكلام فيه مع الكلام على أدله بقيه الأقوال.

(٧) أى جواز ترك المبتدئه و المضطربه العباده برؤيه الدم كذات العاده.

(٨) أى التحيز بمجرد رؤيه الدم.

(٩) أى مع ظن الحيض.

ص: ٢٢١

(و يكره وطؤها) قبلا (بعد الانقطاع قبل الغسل على الأظهر) (١) خلافا (١) بل على المشهور شهره عظيمه للأخبار منها: موثق ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام:

(إذا انقطع الدم و لم تغتسل فليأتها زوجها إن شاء) (١) و موثق على بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام: (سألته عن الحائض ترى الطهر، أيقع بها زوجها قبل أن تغتسل؟ قال عليه السلام: لا بأس، و بعد الغسل أحب إلي) ٢.

و نسب للصدوق القول بالحرمة، مع أن مراجعه قول الصدوق في الفقيه و الهدايه و المقنع يفيد أنه منع من الوطء قبل الغسل مع أنه قال: «إن كان زوجها شبعا أو مستعجلا و أراد وطأها قبل الغسل أمرها أن تغسل فرجها ثم يجامعها».

و استدلل للمنع بالكتاب قال تعالى: وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٌّ فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَ لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ، فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ (٢) فعلى قراءة التخفيف كما عليه القراء السبعة كما في المدارك فيكون المعنى: حتى يخرجن من الحيض.

و على قراءة التشديد فلا يجوز المقاربه إلا بعد التطهير و هو الاغتسال و يؤيده قوله تعالى: فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ الظاهر في تعليق الإتيان بالاغتسال.

و رد بأن التفعّل قد يأتي بمعنى فعل كقولهم: تيبين و تبسم و تطعم أى بان و بسم و طعم، و من هذا الباب المتكبر من أسماء الله تعالى فإنه بمعنى الكبير، و أما ذيل الآية فيحمل على تطهير الفرج لا على التطهير بمعنى الاغتسال و يؤيده الأخبار.

منها: صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (فى المرأة ينقطع عنها الدم دم الحيض فى آخر أيامها، قال عليه السلام: إذا أصاب زوجها شبق فليأمرها فلتغسل فرجها ثم يمسه إن شاء قبل أن تغتسل) (٣).

و استدلل للمنع بأخبار منها: موثق سعيد بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام (قلت له:

المرأة تحرم عليها الصلاة ثم تطهر فتتوضأ من غير أن تغتسل، أفلزوجها أن يأتيها قبل أن تغتسل؟ قال عليه السلام: لا حتى تغتسل) (٤) و موثق أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: (سألته عن امرأة كانت طامثا فرأت الطهر أيقع عليها زوجها قبل أن تغتسل؟ قال: لا حتى تغتسل) ٦-.

ص: ٢٢٢

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الحيض حديث ٣ و ٥.

٢- (٣) البقره الآية: ٢٢٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الحيض حديث ١.

٤- ((٥ و ٦)) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الحيض حديث ٧ و ٦.

للصدوق - رحمه الله - حيث حرّمه، و مستند القولين الأخبار المختلفه ظاهرا، و الحمل على الكراهه طريق الجمع، و الآيه ظاهره فى التحريم (١) قابله للتأويل (٢).

(و تقضى كلّ صلاه تمكّنت من فعلها قبله) (٣) بأن مضى من أول الوقت مقدار فعلها و فعل ما يعتبر فيها مما ليس بحاصل لها طاهره (٤)، (أو فعل ركعه مع الطهاره) (٥) و غيرها من الشرائط المفقوده (بعده).

فى غسل الاستحاضه

اشاره

(و أما الاستحاضه (٦) - - و هذه الأخبار محموله على الكراهه عند المشهور جمعا بينها و بين ما تقدم، نعم استثنى الصدوق الحكم بالجواز إذا كان شبقا لصحيح ابن مسلم المتقدم، و هو محمول على ارتفاع الكراهه عند المشهور فى حال الشبق.

(١) بناء على التشديد أو بحسب ذيلها كما عرفت.

(٢) بحمل التفعّل على معنى فعل و حمل الذيل على تطهير الفرج لا البدن.

(٣) أى قبل الحيض، للاشتغال اليقيني بثبوت الصلاه فى ذمتها فلا بد من قضائها فضلا عن الأخبار منها: موثق يونس عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى امرأه دخل عليها وقت الصلاه و هى طاهره فأخرت الصلاه حتى حاضت، قال عليه السّلام: تقضى إذا طهرت) (١).

(٤) حال لقوله (تمكنت).

(٥) بمعنى أنها طهرت من الحيض قبل خروج الوقت، و هى تدرك ركعه من الصلاه مع إحراز شرائطها فيجب عليها الأداء، و يدل عليه خبر عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السّلام: (أيما امرأه رأّت الطهر و هى قادره على أن تغتسل فى وقت صلاه ففرّطت فيها حتى يدخل وقت صلاه أخرى كان عليها قضاء تلك الصلاه التى فرّطت فيها) (٢) و مثله غيره، مع ضميمة أن من أدرك ركعه من الصلاه فقد أدرك الصلاه كلها كما سيأتى بحثه إن شاء الله تعالى فى كتاب الصلاه.

(٦) فهى فى الأصل استفعال فى الحيض، يقال: استحيضت - للمجهول - فهى تستحاض، إذا استمر بها الدم بعد أيامها فهى مستحاضه، و قد يطلق لفظ الاستحاضه على نفس -

ص: ٢٢٣

١- (١) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب الحيض حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب الحيض حديث ١.

(فهى ما) أى الدم الخارج من الرحم (١) الذى (زاد على العشرة) (٢) مطلقا (٣) (أو العاده مستمرا) إلى أن يتجاوز العشرة، فيكون تجاوزها كاشفا عن كون السابق عليها بعد العاده استحاضه (أو بعد اليأس) (٤) ببلوغ الخمسين أو الستين على التفصيل (أو بعد النفاس) (٥) كالموجود بعد العشرة أو فيها بعد أيام العاده مع تجاوز العشرة، إذا لم يتخلله نقاء أقل الطهر (٦) أو يصادف أيام العاده (٧) فى الحيض، بعد مضيّ عشره فصاعدا من أيام النفاس، أو يحصل (٨) فيه تمييز -الدم إما مجازا و إما حقيقه اصطلاحيه كما فى الجواهر. و لذا أطلق المشهور الاستحاضه على كل دم يخرج من الرحم و ليس بحيض و لا نفاس و لا قرح و لا جرح سواء اتصل بالحيض كالمتجاوز لأكثره أو لا، كالذى تراه الصغيره قبل البلوغ و إن لم يوجب لها أحكام المستحاضه، لأن أحكام المستحاضه مختصه بالبالغه.

(١) ليخرج الدم الخارج من غيره، كدم القروح و الجروح الخارج من الفرج لا من الرحم.

(٢) كما تقدم فى باب الحيض.

(٣) سواء كانت ذات عاده أو لا.

(٤) قد تقدم فى باب الحيض.

(٥) حكم النساء حكم الحائض كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

(٦) إن الدم بعد النفاس يحكم عليه بالاستحاضه ما لم يتحقق أحد شروط ثلاثه و إلا فمع تحقق واحد منها فيكون الدم حيضا.

الشرط الأول: ما لم يتخلل بين النفاس و هذا الدم نقاء بمقدار أقل الطهر، و إلا لو تخلل ذلك لحكم على هذا الدم بأنه حيض لقاعده الإمكان.

الشرط الثانى: ما لم يصادف هذا الدم المستمر بعد النفاس أيام العاده، و كان بين العاده و النفاس عشره أيام و هو أقل الطهر، و إلا لو تحقق هذا الشرط لحكم على هذا الدم بأنه حيض، لأن ذات العاده تتحيز فى أيام عادتها كما مضى.

الشرط الثالث: ما لم يكن هذا الدم المستمر بعد النفاس جامعا لصفات الحيض مع تحقق فصله عن النفاس بأقل الطهر، و إلا لو تحقق ذلك لحكم على هذا الدم بأنه حيض لوجود صفات الحيض فيه، هذا و قد أشار الشارح بقوله: «إذا لم يتخلله نقاء أقل الطهر» إلى الشرط الأول.

(٧) إشاره إلى الشرط الثانى.

(٨) إشاره إلى الشرط الثالث.

(و دمها) أى الاستحاضه (أصفر بارد (٢) رقيق (٣) فاتر (٤) أى يخرج بثاقل و فتور لا بدفع (غالبا) (٥)، و مقابل الغالب ما تجده فى الوقت المذكور (٦) فإنه يحكم بكونه استحاضه، و إن كان بصفه دم الحيض لعدم إمكانه (٧).

(١) بشرائط الحيض.

(٢) على المشهور لخبر حفص المتقدم فى باب الحيض: (دم الاستحاضه أصفر بارد) (١) و خبر معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (إن دم الاستحاضه بارد) ٢ و خبر إسحاق بن جرير: (دم الاستحاضه دم فاسد بارد) ٣.

و عن الشيخ فى المقنعه عدم التعرض للصفه فى صفات دم الاستحاضه.

(٣) ذكره جماعه كثيره و يدل عليه خبر سعيد بن يسار عن أبى عبد الله عليه السلام: (فى المرأه تحيض ثم تطهر و ربما رأت بعد ذلك الشىء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها؟ فقال: تستظهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثه ثم تصلى) (٢) و خبر الدعائم: (دم الاستحاضه دم رقيق) (٣) و صحيح على بن يقطين عن أبى الحسن عليه السلام فى النفساء (فإذا رقت و كان صفره اغتسلت و صلت) (٤).

و عن الشيخ فى المبسوط عدم التعرض له، و عن المحقق فى المعبر و الشهيد فى الذكرى التردد فيه.

(٤) من الفتور، أى لا يخرج بدفق و دفع، و يدل عليه ما دل على اعتبار الدفع فى دم الحيض، و فى المدارك: «لم أقف على مستند له».

(٥) قيد اتفاقى، لأنه قد يتفق أن يكون دم الاستحاضه بصفات الحيض مع عدم إحراز شرائط الحيض فيحكم عليه بالاستحاضه، كما قد يتفق أن يكون دم الحيض بصفات الاستحاضه فيما لو كان فى أيام العاده.

(٦) أى مذكور سابقا و هو ما زاد على العشره و ما زاد على عاداتها إن تجاوز العشره و ما تراه بعد اليأس و ما تراه قبل البلوغ.

(٧) أى لعدم إمكان كونه حياضا.

١- ((١ و ٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الحيض حديث ٢ و ١ و ٣.

٢- (٤) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الحيض حديث ٨.

٣- (٥) مستدرک الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الحيض حديث ٢.

٤- (٦) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب النفاس حديث ١٦.

ثم الاستحاضه تنقسم إلى قليله و كثيره و متوسطه (١): لأنها إما أن لا تغمس القطنه أجمع ظاهرا و باطنا (٢)، أو تغمسها كذلك (٣) و لا تسيل عنها بنفسه (٤) إلى غيرها، أو تسيل (٥) عنها إلى الخرقه، (فإن لم تغمس القطنه تتوضأ لكلّ صلاه مع تغييرها) (٦) القطنه لعدم العفو عن هذا الدم مطلقا (٧) و غسل ما (١) المراتب الثلاثه في الاستحاضه على المشهور شهره عظيمه، و هذا هو المستفاد من الأخبار الآتية، و عن ابن أبي عقيل إنكار القسم الأول فلم يوجب له وضوء و لا غسل و الأخبار حجه عليه.

(٢) و هذه هي القليله، و قد عبّر البعض عنها بعدم الثقب.

(٣) ظاهرا و باطنا.

(٤) بنفس الغمس و هذه هي المتوسطه.

(٥) عطف على قوله: (لا تسيل) و عليه فمع الغمس و السيلان فهي كبيره.

(٦) أما تغيير القطنه لكل صلاه لعدم العفو عن هذا الدم في الصلاه قليله و كثيره، و قال في كشف اللثام: «لم يذكره الصدوقان و القاضي و لا ظفرت بخبر يدل عليه»، و أشكل عليه بأنه قد ورد تغيير القطنه في المتوسطه في روايه عبد الرحمن بن أبي عبد الله: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن المستحاضه - إلى أن قال -: و لتستدخل كرسفا فإن ظهر على الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفا آخر ثم تصلى) (١)، و فيه: إن تغيير الكرسف هنا إما لبلله بالماء بعد الغسل و إما لأنها استغنت عنه بعد إخراجها و أما الوضوء لكل صلاه على المشهور للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام: (و إن كان الدم لا يثقب الكرسف، توضأت و دخلت المسجد، و صلت كل صلاه بوضوء) (٢) و موثق زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: (عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع؟ قال عليه السّلام: تستظهر بيوم أو يومين، ثم هي مستحاضه فلتغتسل و تستوثق من نفسها و تصلى كل صلاه بوضوء ما لم ينفذ الدم، فإذا نفذ اغتسلت و صلت) (٣).

و ذهب ابن أبي عقيل إلى عدم وجوب الوضوء و استدلل له باستصحاب الطهاره، و بالتمسك بإطلاق حصر نواقض الوضوء بغير الاستحاضه، و هما محكومان بالأخبار المتقدمه.

(٧) قليلا كان أو كثيرا.

ص: ٢٢٦

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه حديث ٨.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه حديث ٩.

ظهر من الفرج (١) عند الجلوس على القدمين، و إنما تركه لأنه إزاله خبث قد علم مما سلف (و ما يغمسها بغير سيل تزيد) على ما ذكر (٢) فى الحاله الأولى (الغسل للصبح) (٣) إن كان الغمس قبلها، و لو كانت صائمه قدّمته على الفجر (٤)، و اجتزأت به للصلاه، و لو تأخر الغمس عن الصلاه فكالأول (٥) (و ما يسيل) يجب له جميع ما وجب فى الحالتين (٦) و تزيد عليهما (أنها تغتسل أيضا) (١) كما عن المفيد و الشهيدين و المحقق الثانى و المقدس الأردبيلى، لوجوب غسل ما تنجس بملاقاه الدم، إذا علم ملاقاه الدم لهذا المكان و لذا قال الشارح فى الروض:

«إن أصابه الدم».

(٢) من تبديل القطنه و الوضوء لكل صلاه، أما تبديل القطنه فقد تقدم الكلام فيه، و أما الوضوء لكل صلاه فيدل عليه موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام: (و إن لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مره و الوضوء لكل صلاه) (١) و عن الشيخ فى المبسوط و الخلاف عدم وجوب الوضوء لصلاه الصبح و الاكتفاء بالغسل فقط، و الخبر عام يشمل صلاه الصبح.

(٣) بل الغسل لكل يوم و يدل عليه موثق سماعه المتقدم، و مثله غيره، إلا أن الأخبار لم تصرح بكون الغسل لصلاه الصبح و لكن لا بد من إيقاعه قبل صلاه الصبح إذا كانت متوسطه لأن الغسل شرط فى صحه عباداتها كما هو ظاهر الخبر المتقدم.

نعم لو لم تكن متوسطه عند صلاه الصبح ثم صارت متوسطه قبل الظهرين فهل يجب عليها الغسل أو لا؟ قال فى الجواهر: «ظاهر كلام الأصحاب العدم كما صرح به فى جامع المقاصد فى مبحث الغيات و الشهيد فى الروضه، بل لعل المتأمل يمكنه تحصيل الإجماع على ذلك لتخصيصهم الغسل بكونه للغداه».

إلا- أن سيد الرياض و جماعه ذهبوا إلى أن ظاهر الأخبار كون الغسل شرطاً لصحه الصلوات و وجوبه لصلاه الغداه ليس لخصوصيه فيها بل لكونها متوسطه قبل الصلاه و لازمه وجوب الغسل لو حدثت المتوسطه بعد الغداه.

(٤) لكون الغسل شرطاً فى صحه عباداتها.

(٥) أى لا يجب عليها إلا الوضوء لكل صلاه و قد عرفت ما فيه.

(٦) من تبديل القطنه و الوضوء لكل صلاه و الغسل لصلاه الصبح، أما تبديل القطنه فقد تقدم الكلام فيه، و أما الوضوء لكل صلاه فعلى المشهور ذلك و استدلل له بعموم قوله-

ص: ٢٢٧

للظَّهْرَيْنِ) تجمع بينهما (ثم العشاءين) كذلك (١) (و تغيير الخرقه فيهما) (٢) أى فى الحالتين الوسطى و الأخيره، لأن الغمس يوجب رطوبه ما لاصق الخرقه من القطنه، و إن لم يسلم إليها فتنجس، و مع السيلان واضح، و فى حكم تغييرها تطهيرها. و إنما يجب الغسل فى هذه الأحوال (٣)، -تعالى: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ (١) الآية، و رده فى المعتبر بقوله:

«و ظن غالط من المتأخرين أنه يجب على هذه مع هذه الأغسال وضوء مع كل صلاه و لم يذهب إلى ذلك أحد من طائفتنا».

و لذا ذهب جماعه منهم الصدوقان و الشيخ و السيد و بنو زهره و حمزه و البراج إلى عدم وجوب الوضوء أصلا لعدم تعرض نصوص الباب للوضوء أصلا مع تعرضها للوضوء فى المتوسطه و القليله.

و ذهب جماعه منهم المفيد و المحقق فى المعتبر إلى الوضوء مع كل غسل لا عند كل صلاه لعموم قوله عليه السَّلام: (مع كل غسل وضوء إلا غسل الجنابه) و فيه: إنه غير ظاهر فى ذلك بل هو ظاهر فى كون غسل الجنابه مجزيا عن الوضوء.

(١) أى تجمع بينهما و يدل عليه صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السَّلام: (فإذا جاز الدم الكرسف تعصبت و اغتسلت، ثم صلت الغداه بغسل، و الظهر و العصر بغسل، و المغرب و العشاء بغسل، و إن لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد) (٢) و صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السَّلام: (فإذا جازت أيامها و رأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر و العصر تؤخر هذه و تعجل هذه، و للمغرب و العشاء غسلا تؤخر هذه و تعجل هذه، و تغتسل للصبح) (٣).

(٢) أى فى المتوسطه و الكبيره، لأن الخرقه ملاصقه للقطنه فإذا غمست القطنه و سرى الدم فى الكثيره تنجس الخرقه للملاقاه، و إذا غمست القطنه ظاهرا و باطنا و إن لم يسر الدم فى المتوسطه تنجس الخرقه أيضا بالملاقاه، فيجب تغييرها لأن هذا الدم لا يعفى عنه فى هذه الصلاه مطلقا.

(٣) هل المعتبر وجود الدم قله أو كثره فى أوقات الصلاه أو أن المعتبر حدوث الدم و لوقبل الوقت كغيره من الأحداث بحيث متى ما حصل يجب موجه على التفصيل المتقدم فى أقسام الاستحاضه.-

ص: ٢٢٨

١- (١) المائده الآيه: ٦.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه حديث ٥ و ١.

مع وجود الدم الموجب له (١) قبل فعل الصلاة، و إن كان في غير وقتها (٢)، إذا لم تكن قد اغتسلت له (٣) بعده (٤) كما يدلّ عليه خبر الصّحاف، و ربما قيل باعتبار وقت الصلاة و لا شاهد له.

في غسل النفاس

في تعريفه و مدته

(و أما النّفاس) (٥) - بكسر النون (فدم الولاده معها) (٦) - ذهب الشهيد الأول في الدروس و الذكري إلى الأول و المشهور إلى الثاني، و قال في الدروس: «و الاعتبار بكميه الدم بأوقات الصلاة في ظاهر خبر الصحاف».

و خبر الصحاف هو عن أبي عبد الله عليه السّلام: (فلتغتسل ثم تحتشى و تستدفر و تصلى الظهر و العصر ثم لتنظر، فإن كان الدم فيما بينها و بين المغرب لا يسيل من خلف الكرّسف فلتتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاة) (١). و قال في الذكري: «هذا مشعر بأن الاعتبار بوقت الصلاة فلا أثر لما قبله».

مع أن الظاهر منه خلاف ذلك لأن المفروض أنها صلت الظهرين فيكون المراد نفي الغسل لصلاه المغرب إذا لم يسيل الدم قبل الغروب، و مفهومه أنه إذا سال قبل الغروب و جب الغسل للمغرب، و هذا هو مستند المشهور و لذا قال في المدارك عن استدلال الشهيد بخبر الصحاف: «و هو غير واضح».

(١) للغسل.

(٢) بحيث كان كبيراً قبل الصلاة ثم قلّ عند دخول وقت الصلاة.

(٣) أى للدم.

(٤) أى بعد خروج الدم.

(٥) بكسر النون، و لغه ولاده المرأه إذا وضعت فهي نفساء كما في الصحاح و غيره، و هو إما لتنفس الرحم بالدم أو من النفس بمعنى الولد أو من النفس بمعنى الدم لاستلزام الولاده الدم.

و في عرف الفقهاء أطلق على الدم الذى يقذفه الرحم بسبب الولاده فى أيام مخصوصه.

(٦) أى مع الولاده، فالدم الخارج مع ظهور أول جزء من البدن يكون نفاساً للأخبار منها:

خبر زريق عن أبي عبد الله عليه السّلام: (فى الحامل ترى الدم،... قال عليه السّلام: تصلى حتى يخرج رأس الصبى فإذا خرج رأسه لم تجب عليها الصلاة - إلى أن قال -: و هذه قذفت بدم المخاض إلى أن يخرج بعض الولد فعند ذلك يصير دم النفاس) (٢).

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه حديث ٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الحيض حديث ١٧.

بأن يقارن (١) خروج جزء و إن كان منفصلا (٢)، مما يعدّ آدميا (٣) أو مبدأ نشوء آدمي (٤)، و إن كان مضغه مع اليقين. أما العلقه - و هي القطعه من الدم الغليظ - فإن فرض العلم بكونها مبدأ نشوء إنسان، كان دمها نفاسا إلا أنه بعيد (٥) (أو بعدها) (٦) بأن يخرج الدم بعد خروجه (٧) أجمع. و لو تعدّد الجزء منفصلا أو الولد، فلكلّ نفاس (٨) و إن اتصلا، و يتداخل منه ما اتفقا فيه (٩).

و عن ابني حمزه و زهره و جماعه أن النفاس هو الدم عقيب الولاده فقط و يشهد له موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (في المرأه يصيبها الطلق أياما أو يومين فترى الصفرة أو دما، قال عليه السلام: تصلى ما لم تلد) (١). و هو محمول على عدم الولاده بمعنى عدم خروج جزء من المولود.

(١) أي الدم.

(٢) أي منقطعا.

(٣) سواء كان تام الخلقه أو لا، و سواء كان قد ولجته الروح أو لا لصدق الولاده على الجميع.

(٤) كالمضغه و العلقه، قال في مصباح المنير: «المنى ينتقل بعد طوره فيصير دما غليظا متجمدا، ثم ينتقل طورا آخر فيصير لحما و هو المضغه، سميت بذلك لأنها مقدار ما يمضغ» فأما المضغه فالدم المقارن لخروجها نفاس، بلا خلاف فيه لأنه دم جاء عقيب الحمل، و أما العلقه فهي الدم المتجمد فكذلك و ادعى عليه العلامه في التذكرة الإجماع، و توقف المحقق الثاني بإلحاقها بالمضغه، و فيه: أنه لا داعى للتوقف مع القطع و اليقين بكون الخارج هو مبدأ نشوء آدمي.

(٥) أي العلم بكونها مبدأ نشوء آدمي.

(٦) أي بعد الولاده، بلا خلاف فيه، و هو القدر المتيقن من النصوص.

(٧) خروج الولد.

(٨) بلا خلاف فيه، و عن الانتصار: «أنه لم يجد نصا صريحا في هذه المسأله» و مثله ما عن السرائر.

(٩) أي و يتداخل من النفاس ما اتفقا فيه، و مثاله: ما لو ولد أحدهما في أول الشهر و الثاني في الخامس منه، فالخمسه الأولى نفاس الأول و الخمسه الثانيه نفاس مشترك، و الخمسه الثالثه نفاس الثاني.

ص: ٢٣٠

و احترز بالقيدين (١) عما يخرج قبل الولادة فلا يكون نفاسا (٢)، بل استحاضه إلا مع إمكان كونه حيضا (٣).

(و أقله مسماه) (٤) و هو وجوده في لحظه، فيجب الغسل بانقطاعه بعدها، و لو لم تر دما فلا نفاس عندنا (و أكثره (٥) قدر العاده في الحيض) للمعتاده على (١) مع الولادة أو بعدها.

(٢) بلا خلاف فيه و يدل عليه النصوص منها: موثق عمار المتقدم: (تصلى ما لم تلد).

(٣) بحيث يكون بينه و بين النفاس أقل الطهر.

(٤) بل يمكن أن يكون لحظه و يدل عليه خبر ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه السلام:

(سألته عن النفساء كم حد نفاسها حتى تجب عليها الصلاه و كيف تصنع؟ فقال عليه السلام: ليس لها حد) (١). فلو لم تر الدم فليس لها نفاس أصلا و بعض العامه أوجب الغسل بمجرد خروج الولد و إن لم تر الدم، و بعضهم جعله حدثا أصغر يوجب الوضوء.

(٥) اختلفوا في مقدار أكثره، فعن المشهور أنه عشره أيام و يدل عليه مرسله المفيد المحكيه في السرائر: (أنه سئل كم قدر ما تقعد النفساء عن الصلاه و كم مبلغ أيام ذلك؟ فقد رأيت في كتاب أحكام النساء أحد عشر يوما، و في رساله المقنعه ثمانيه عشر يوما، و في كتاب الإعلام أحد و عشرين يوما، فعلى أيهما العمل؟ فأجاب:

الواجب على النفساء أن تقعد عشره أيام - إلى أن قال - و عملي في ذلك على عشره أيام لقول الصادق عليه السلام: لا يكون النفاس لزمان أكثر من زمان الحيض) و قال المفيد في المقنعه: «و قد جاءت أخبار معتمده في أن أقصى مده النفاس هو عشره أيام و عليها أعمل لوضوحها عندي» (٢).

و خبر مالك بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام: (عن النفساء يغشاها زوجها و هي في نفاسها من الدم، قال عليه السلام: نعم إذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر أيام عده حيضها) ٣ و قال الشيخ في التهذيب: «و هذا الحديث يدل على أن أكثر أيام النفساء مثل أكثر أيام الحيض».

و ما رواه يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن امرأه ولدت فرأت الدم أكثر-

ص: ٢٣١

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب النفاس حديث ١.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب النفاس حديث ١٠ و ٤.

تقدير تجاوز العشره (١)، و إلا- فالجميع نفاس (٢)، و إن تجاوزها (٣) كالحيض (٤) (فإن لم تكن) لها عاده (فالعشره) أكثره (على المشهور). و إنما يحكم به نفاسا -مما كانت ترى، قال عليه السّلام: فلتتعد أيام قرئها التي كانت تجلس ثم تستظهر بعشره أيام(١).

و عن السيد و الصدوق و الإسكافي و جماعه أن أكثر النفاس ثمانية عشر يوما لخبر حنان بن سدير: (لأى عله أعطيت النفساء ثمانية عشر يوما و لم تعط أقل و لا أكثر؟ فقال عليه السّلام: لأن الحيض أقله ثلاثه و أوسطه خمسه و أكثره عشره فأعطيت أقله و أوسطه و أكثره) ٢ و مثله غيره.

و عن العلامه في المختلف أن ذات العاده ترجع إلى عاداتها في الحيض و المبتدئه تصير ثمانية عشر يوما جمعا بين النصوص المتقدمه لاختصاص الأولى بالمعتاده فتحمل الثانيه على المبتدئه.

و عن العماني أن أكثر النفاس أحد و عشرون يوما، و قال في المعبر بعد حكايته هذا القول: «و قد روى ذلك البزنطي في كتابه عن جميل عن زراره و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام) و قال عنه بعد ذلك: «فإنه متروك و الروايه به نادره».

و تقدم القول أن أكثره أحد عشر يوما كما في كتاب أحكام النساء و لم يعرف له مستند.

(١) على المشهور للأخبار الآمره بالرجوع إلى عاداتها و الباقي استحاضه كخير مالك بن أعين المتقدم: (عن النفساء يغشاها زوجها و هي في نفاسها من الدم، قال عليه السّلام:

نعم إذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر أيام عدّه حيضها) و روايه زراره: (تتعد النفساء أيامها التي كانت تتعد في الحيض و تستظهر بيومين(٢) و عن المحقق في المعبر و النافع أنها تجلس عشره أيام لا بمقدار العاده لخبر يونس عن أبي عبد الله عليه السّلام:

(عن امرأه ولدت فرأت الدم أكثر مما كانت ترى، قال: فلتتعد أيام قرئها التي كانت تجلس ثم تستظهر بعشره أيام) ٤ و هو على قول المشهور أدل، إذ الاستظهار يعني أن نفاسها بمقدار عاداتها و الباقي ليس نفاسا إذا تجاوز عن العشره.

(٢) بلا خلاف و لا إشكال.

(٣) أي تجاوز العاده.

(٤) من الاستظهار بيوم أو يومين أو ثلاثه أو إلى تمام العشره.

ص: ٢٣٢

١- ((١ و ٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب النفاس حديث ٣ و ٢٣.

٢- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب النفاس حديث ٥ و ٣.

فى أيام العاده (١)، و فى مجموع العشره (٢) مع وجوده فىهما (٣) أو فى طرفيها (٤). أما لو رأتها فى أحد الطرفين خاصه، أو فى (٥) و فى الوسط فلا نفاس لها فى الخالى عنه متقدما (٦) و متأخرا، بل فى وقت الدم (٧) أو الدمين (٨) فصاعدا (٩) و ما بينهما (١٠)، فلو رأت أوله لحظه و آخر السبعه لمعتادتها فالجميع نفاس، و لو رأتها آخرها خاصه فهو النفاس، و مثله رؤيه المبتدأه و المضطربه (١١) فى العشره، بل المعتاده على تقدير انقطاعه عليها (١٢). و لو تجاوز (١٣) فما وجد منه فى العاده، و ما قبله (١٤) إلى زمان الرؤيه نفاس خاصه. كما لو رأت رابع الولاده مثلا و سابعها لمعتادتها (١٥) و استمر إلى أن تجاوز العشره، فنفاسها (١) لخبر زراره المتقدم و غيره.

(٢) باعتبار أن النفاس أكثره عشره.

(٣) فى العاده و العشره.

(٤) طرفى العاده و العشره.

(٥) أى فى أحد الطرفين.

(٦) أى الخالى لأنه يمكن أن لا يخرج الدم عند الولاده أو بعدها مباشره.

(٧) أى فالنفاس فى وقت الدم فقط.

(٨) كما لو رأتها فى طرفى العاده و طرفى العشره.

(٩) أو الدماء الثلاثه.

(١٠) إذا كان الدمان و ما بينهما فى أيام العاده أو فى العشره.

(١١) أى و مثل ما تقدم حكم المبتدئه و المضطربه، بل ما تقدم كان شاملا لهما و لم يكن مختصا بذات العاده بدليل جعل العشره فى قبال العاده غايته مع تجاوز الدم عن العشره فذات العاده ترجع إلى عاداتها فتجعلها نفاسا و الباقي استحاضه و غيرها يكون تمام العشره لها نفاسا و الباقي استحاضه، لقاعده التسويه بين النفساء و الحائض المستفاده من النصوص و قد تقدم بعضها كخبر يونس و خبر زراره و خبر مالك بن أعين.

(١٢) أى أن الحكم المتقدم يشمل المعتاده إذا انقطع الدم على العشره، و أيضا لا معنى لهذا الاستدراك لأن السابق يشمل هذه الصوره صراحه.

(١٣) أى تجاوز الدم العشره.

(١٤) الضمير لا يرجع إلى الدم، بل إلى الزمان الذى رأت فيه الدم و المعنى: إن الذى وجد من الدم فى العاده و فى الزمان الذى قبل ذلك.

(١٥) أى لمعتاده السبعه.

ص: ٢٢٣

الأربعة الأخيره من السبعه خاصه، و لو رأته فى السابع خاصه فتجاوزها (١) فهو (٢) النفاس خاصه، و لو رأته من أوله و السابع و تجاوز العشره - سواء كان بعد انقطاعه أم لا (٣) - فالعاده خاصه نفاس، و لو رأته أولاً و بعد العاده و تجاوز، فالأول خاصه نفاس، و على هذا القياس (٤).

فى الأحكام الواجبه و المندوبه

(و حكمها كالحائض) (٥) فى الأحكام الواجبه (٦) و المندوبه (٧) (١) أى فتجاوز العشره.

(٢) أى السابع.

(٣) أى سواء كان بعد انقطاع الدم قبل العشره ثم رأته و تجاوز العشره، أم لم ينقطع.

(٤) اعلم أن ذات العاده لو تجاوز الدم العشره فترجع إلى عاداتها و الباقي استحاضه على المشهور، و خالف المحقق و جعل العشره بتمامها نفاساً و الباقي استحاضه و قد تقدم الكلام فيه.

و غير ذات العاده من المبتدئه و المضطربه فإن تجاوز الدم العشره فيكون النفاس عشره أيام و الباقي استحاضه، و خالف الشهيد فى البيان و الذكرى و حكم برجوع المبتدئه إلى التمييز ثم إلى عاده أهلها، و المضطربه إلى التمييز ثم إلى الروايات و استدل بقاعده التسويه بين النفاس و الحيض و بخبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: (- إلى أن قال: و إن كانت لا تعرف أيام نفاسها فابتليت جلست بمثل أيام أمها أو أختها أو خالتها) (١) و المشهور لم يعمل به لضعف سنده بعد تخصيص قاعده التسويه بين النفساء و الحائض فى ذات العاده كما هو مورد الأخبار المتقدمه، فغيرها من المبتدئه و المضطربه يرجع بها إلى أخبار النفاس و ان أكثره عشره أيام.

(٥) فى المعتبر أنه مذهب أهل العلم و عن البعض أنه قول الأصحاب و عن ثالث أنه مذهبهم، لما اشتهر أن النفاس حيض محتبس، و لقاعده التسويه بين الحائض و النفساء كما استفيد ذلك من بعض النصوص المتقدمه فى النفساء ذات العاده و من النصوص المتقدمه فى حرمه و طء الحائض و فى سقوط العباده عنها.

(٦) من وجوب الغسل بعد الانقطاع أو بعد العاده أو بعد العشره فى غير ذات العاده. و من وجوب قضاء الصوم دون الصلاه، و وجوب تركها للعباده.

(٧) من استحباب الوضوء لها فى أوقات الصلاه و الجلوس فى المصلى و الاشتغال بذكر الله بقدر الصلاه.

ص: ٢٣٤

و المحرمه (١) و المكروهه (٢)، و تفارقها فى الأقل و الأكثر (٣).

و الدلاله على البلوغ (٤) فإنه (٥) مختص بالحائض لسبق دلاله النفاس بالحمل و انقضاء العده (٦) بالحيض دون النفاس غالبا، و رجوع الحائض (٧) إلى عاداتها و عادته نساءها، و الروايات و التمييز (٨) دونها. و يختص النفاس (٩) بعدم اشتراط أقل (١) من حرمه دخولها المساجد للمكث فيها و دخول المسجدين الحرمين، و قراءه سور العزائم، و مس اسم الله و كتابه القرآن و عدم جواز طلاقها و عدم جواز وطئها.

(٢) من كراهه الوطء بعد الانقطاع و قبل الغسل، و كراهه الخضاب و كراهه حمل القرآن و لمس هامشه و قراءه باقى القرآن ما عدا العزائم، و الاستمتاع بغير القبل مما بين السره و الركبه، و اعلم أن غسلها كغسل الجنابه بالاتفاق.

(٣) تفارق النفساء الحائض فى عده فوارق:

الأول: إن الحيض أقله ثلاثه و لا حدّ لأقل النفاس.

الثانى: إن الحيض أكثره عشره بالاتفاق و قد وقع الخلاف فى أكثر النفاس.

الثالث: الحيض دليل على البلوغ بخلاف النفاس لأنه مسبوق بالحمل.

الرابع: العده تنقضى بالحيض دون النفاس غالبا، و خرج بالغالب ما لو طلقها بعد الوضع و قبل رؤيه الدم فإنها تجعل النفاس حيضا و يحسب من الأقراء فيكون له مدخله فى انقضاء العده.

الخامس: رجوع الحائض إلى عاداتها عند التجاوز بخلاف النفساء فإنها ترجع إلى عاداتها فى الحيض لا فى النفاس.

السادس: المبتدئه ترجع إلى التمييز ثم إلى عادته أهلها ثم إلى الروايات و المضطربه ترجع إلى التمييز ثم إلى الروايات بخلاف النفساء فلا ترجع إلى ذلك بل إلى العشره عند التجاوز.

السابع: لا يشترط بين النفاسين أقل الطهر كالتوأمين بخلاف الحيضتين كما تقدم فى باب الحيض.

(٤) الفارق الثالث.

(٥) أى فإن الاستدلال على البلوغ.

(٦) الفارق الرابع.

(٧) الفارق الخامس.

(٨) الفارق السادس.

(٩) الفارق السابع.

ص: ٢٣٥

الطهر بين النفاسين كالتوأمين، بخلاف الحيضتين.

(و يجب الوضوء مع غسلهنّ) (١) متقدّماً عليه (٢) أو متأخراً (٣) (و يستحب) (١) هل يجب الوضوء مع كل غسل واجب ما عدا الجنابه بل و المندوب أو لا؟ ذهب المشهور إلى الوجوب لعدم إجزاء الغسل عن الوضوء، و قال الصدوق: «من دين الإماميه الإقرار بأن في كل غسل وضوء في أوله» و يدل عليه مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: (كل غسل قبله وضوء إلا غسل الجنابه) (١) و خبر على بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام: (إذا أردت أن تغتسل للجمعه فتوضأ ثم اغتسل) (٢).

و ذهب السيد و المقدس الأردبيلي و سيد المدارك و جماعه إلى الإجزاء لأخبار منها:

صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (الغسل يجزى عن الوضوء، و أى وضوء أظهر من الغسل) (٢) و موثق عمار: (سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل اغتسل من جنابته أو يوم جمعه أو يوم عيد، هل عليه الوضوء قبل ذلك أو بعده؟ فقال عليه السلام: لا ليس عليه قبل و لا بعد، قد أجزأه الغسل، و المرأة مثل ذلك إذا اغتسلت من حيض أو غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل و لا بعد، قد أجزأها الغسل) (٤) و مكاتبه محمد بن عبد الرحمن الهمداني إلى أبي الحسن الثالث: (لا وضوء للصلاه في غسل يوم الجمعة و لا غيره) (٣) و مرسل حماد عن أبي عبد الله عليه السلام: (في الرجل يغتسل للجمعه أو غير ذلك، أ يجزيه من الوضوء؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: و أى وضوء أظهر من الغسل) (٤) و عليه فتحمل الأخبار السابقه على استحباب الوضوء.

(٢) ذهب الصدوقان و المفيد إلى وجوب التقديم لظاهر المرسل من اشتراط القبليه و كذا خبر ابن يقطين.

(٣) ذهب المشهور إلى التخيير لمرسل ابن أبي عمير عن حماد أو غيره عن أبي عبد الله عليه السلام: (في كل غسل وضوء إلا الجنابه) (٤) و لأن تأخر الوضوء ليس ناقضاً للغسل و لا تقديم الغسل موجبا لنقض الوضوء بالاتفاق، نعم يستحب التقديم لمرسل ابن أبي عمير و خبر ابن يقطين.

ص: ٢٣٦

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب الجنابه حديث ١ و ٣.

٢- ((٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الجنابه حديث ١ و ٣.

٣- ((٥ و ٦)) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الجنابه حديث ٢ و ٤.

٤- ((٧)) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب الجنابه حديث ٢.

(قبله) و تتخير فيه (١) بين نيه الاستباحه و الرفع مطلقا (٢) على أصح القولين، إذا وقع بعد الانقطاع (٣).

فى غسل مسّ الميت

فى موجبه

(و أما غسل المسّ) (٤) للميت الأدمى (٥) (١) فى الوضوء.

(٢) سواء كان قبل الغسل أو بعده بناء على أن الوضوء و الغسل لهما مدخليه فى رفع الحدث الأكبر و الأصغر معا لا أن الغسل للأكبر و الوضوء للأصغر.

و ذهب ابن إدريس إلى أن الوضوء لو تقدم على الغسل فلا يجوز نيه الرفع به، لأن الحدث الأكبر لا يرتفع إلا بالغسل، و ردّ بأن الحدث يرتفع بهما فلا فرق فى المتقدم و المتأخر، ثم لو سلم ما ذكره لزم أن لا يصح نيه الرفع بالغسل أيضا على تقدير تقدمه لأنه لا يرفع الحدث بمفرده، و الرد عليل لأنه مبنى على كون الغسل و الوضوء يشتركان معا فى رفع الحدث الأكبر و هو واضح البطلان.

(٣) أى إذا وقع الوضوء بعد انقطاع الدم، أما إذا استمر و حكمنا عليه بأنه استحاضه فلا بد من كون الوضوء بنيه الاستباحه فقط و لا يصح فيه رفع الحدث لبقاء حدث الاستحاضه.

(٤) يجب الغسل بمسّ ميت الإنسان على المشهور للأخبار منها: صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: (قلت: الرجل يغمض الميت أ عليه الغسل؟ قال عليه السّلام: إذا مسه بحرارته فلا، و لكن إذا مسه بعد ما برد فليغتسل) (١) و صحيح عاصم بن حميد:

(سألته عن الميت إذا مسه الإنسان، أ فيه غسل؟ فقال: إذا مسست جسده حين يبرد فاغتسل) (٢) و خبر عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (يغتسل الذى غسّل الميت، و إن قبل الميت إنسان بعد موته و هو حار فليس عليه غسل، و لكن إذا مسه و قبله و قد برد فعليه الغسل، و لا بأس أن يمسه بعد الغسل و يقبله) (٣).

و عن السيد المرتضى فى الجمل و المصباح الاستحباب لخبر زيد بن على عن على عليه السّلام:

(الغسل من سبعة من الجنابه و هو واجب، و من غسل الميت و إن تطهرت أجزاءك) (٤) فجعله فى قبال الواجب دليل على استحبابه، و فيه: إنه لا يقاوم الأخبار المتقدمه.

(٥) دون الميتة بلا خلاف فيه لصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: (فى رجل مسّ ميتة هل عليه الغسل؟ قال عليه السلام: لا، إنما ذلك من الإنسان) (٢) و مثله غيره.

١- (١ و٢ و٣ و٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب غسل المس حديث ١ و٣ و١٥ و ٨.

٢- (٥) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب غسل المس حديث ١.

النجس (١) (فبعد البرد و قبل التطهير) بتمام الغسل (٢)، فلا- غسل بمسّه قبل البرد و بعد الموت. و فى وجوب غسل العضو اللّامس قولان (٣) أجودهما ذلك خلافا (١) احتراز عن المعصوم و الشهيد، أما المعصوم فقد تقدم الكلام فيه، و أما الشهيد فقد حكم بسقوط غسل مسه كل من المحققين و الشهيدين و العلامه و جماعه و استدلل له بأن الأخبار الداله على سقوط تغسيله تفيد أنه ظاهر فتدل حينئذ باللازم على عدم وجوب غسل مسه، لأن الأخبار ظاهره فى وجوب غسل المس بالنسبه للميت الذى يجب تغسيله لا مطلقا، بل قال فى الجواهر: «لم أجد فيه خلافا».

نعم وقع الخلاف فيمن قدم غسله قبل قتله كالمرجوم، فقد ذهب جماعه منهم العلامه فى جملة من كتبه إلى. سقوط غسل مسه لأنه قد اغتسل غسل الميت فيكون طاهرا، و ذهب ابن إدريس إلى وجوب غسل مسه لاندرجاه تحت عموم الأخبار المتقدمه، و توقف فيه العلامه فى المنتهى.

(٢) أى الغسل المعتبر للميت و هو الأغسال الثلاثه و عليه فلو تم غسل رأسه بالأغسال الثلاثه و لم يتم الغسل الثالث لبقية البدن فهل مس رأسه حينئذ موجب للغسل أو لا؟ فقد ذهب الشارح و سيد المدارك و جماعه إلى وجوب غسل المس لصدق المس قبل الغسل أى الغسل الكامل لتمام البدن بالأغسال الثلاثه، و ذهب العلامه فى القواعد و التذكرة و الشهيد فى الذكري و الدروس و البيان إلى عدم الوجوب لصدق كمال الغسل المعتبر بالنسبه للعضو الممسوس، و لذا لو كان منفصلا فلا يجب لمسّه الغسل لو تم غسله بالأغسال الثلاثه فكذا مع الاتصال لعدم تعقل الفرق.

(٣) قد تقدم فى باب النجاسات أن الميتة من ذوات النفس السائله نجسه و لو كان آدميا بلا خلاف فيه و لكن مخصوص بصوره ما بعد البرد و قبل الغسل، أما ما قبل البرد فهل يوجب النجاسه أو لا كما لم يوجب الغسل؟

ذهب الشيخ و العلامه و جماعه إلى أن مجرد خروج الروح يوجب نجاسته لإطلاق صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت، قال عليه السلام: يغسل ما أصاب الثوب) (١).

و ذهب الأكثر إلى العدم للاستصحاب، و للمنع من تحقق الموت قبل البرد و للتلازم بين غسل المسّ و غسل العضو اللّامس مع أن الأول لا يكون إلا بعد البرد فكذا الثانى و لصحيح إبراهيم بن ميمون: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يقع ثوبه على جسد-

ص: ٢٣٨

للمصنف (١)، و كذا لا غسل بمسه بعد الغسل، و فى وجوبه بمسّ عضو كمل غسله قولان: اختار المصنف عدمه. و فى حكم الميت جزؤه المشتمل على عظم (٢) و المبان منه (٣) من حيّ و العظم المجرد عند المصنف، استنادا إلى دوران الغسل معه وجودا و عدما، و هو ضعيف.

فى أن غسل المسّ لا يكفى عن الوضوء

(و يجب فيه) أى فى غسل المسّ (الوضوء) قبله أو بعده، كغيره من أغسال الحي غير الجنابه (٤).

-الميت؟ قال عليه السّلام: إن كان غسّل فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه، و إن كان لم يغسّل فاغسل ما أصاب ثوبك منه، يعنى إذا برد الميت(١).

(١) حيث ذهب إلى عدم وجوب غسل العضو اللامس قبل البرد، و أما بعد البرد فهو موطن اتفاق.

(٢) مسّ القطعه المبانه من الميت و المشتمله على العظم توجب الغسل على المشهور شهره عظيمه لمرسل أيوب بن نوح عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا قطع من الرجل قطعه فهى ميتة، فإذا مسه إنسان فكل ما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل، فإن لم يكن فيه عظم فلا- غسل عليه)(٢) و الخبر و إن كان واردا فى الحي إلا- أن الحكم يثبت للميت بالأولويه، و منه تعرف حكم القطعه المبانه من الميت و إذا كانت غير مشتمله على عظم.

و توقف المحقق فى المعتبر و سيد المدارك لضعف الخبر و ردّ بانجباره بالشهره.

ثم لو مس العظم المجرد عن اللحم فعن الشهيد الأول و الشارح فى المسالك و جماعه وجوب الغسل لدوران غسل المس مدار وجود العظم فى الفرع السابق.

و عن العلامه فى التذكرة و المنتهى و جماعه عدم الغسل للأصل، و لخروجه عن موضوع الخبر إذ الخبر مختص باللحم المشتمل على عظم لا بخصوص العظم، و لأن العظم ممّا تحله الحياه فهو طاهر بالاتفاق فلا يوجب مسه نجاسه أو حدثا.

ثم إن العظم لا يشمل السن و الظفر فلو مس اللحم و فيه سن فلا يجب الغسل كما فى كشف الغطاء.

(٣) أى من الجزء المشتمل على العظم.

(٤) و قد تقدم الكلام فيه.

ص: ٢٣٩

١- (١) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب النجاسات حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل المس حديث ١.

و «فى» فى قوله: «فيه» للمصاحبه كقوله تعالى: اَدْخُلُوا فِى اُمَمٍ (١) وَ فَخَرَجَ عَلٰى قَوْمِهِ فِى زِينَتِهِ (٢) اِنْ عاد ضميره الى الغسل، و اِنْ عاد الى المس فسببيه.

القول فى احكام الاموات و هى خمس

اشاره

(القول فى احكام الاموات (٣) - و هى خمس)

(١) الاعراف الآيه: ٣٨، أى ادخلوا مع أمم.

(٢) القصص الآيه: ٧٩، أى مع زينته.

(٣) المناسب هو البحث عن غسل الميت لأنه عبادى، و إنما بحث عن الاحتضار و غيره هنا تقييلا للأبواب، ثم اِنْ العاده جاريه على ذكر أمرين:

الأول: ما يجب أو يستحب للمحتضر فعله.

الثانى: ما يجب أو يستحب أن يفعله الغير بالمحتضر.

أما الأول: فتجب عليه التوبه، بل لا يختص الوجوب به لأنه يشمل كل مسلم عن صغيره أو كبيره، و يدل عليه قوله تعالى: تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا (١) و قوله تعالى: تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٢)، فتدل على وجوب التوبه عند الذنب و لا تختص بالمرض و لا بغيره، و أما النصوص فكثيره جدا.

و حقيقتها الندم و لا يكفى قوله (أستغفر الله)، بل لا حازه إليه مع الندم القلبي و يدل عليه أخبار منها: صحيح ابن عمير عن على الأحمسي عن أبى جعفر عليه السلام:

(كفى بالندم توبه) (٣)، و يعتبر فيها العزم على ترك العود إلى المعصيه بل عن البحار المفروغيه عنه.

و يجب على المريض أيضا عند ظهور أمارات الموت أداء حقوق الناس الواجبه ورد الودائع و الأمانات مع الإمكان، و إلا فيجب عليه الوصيه بها، كل ذلك لأداء الواجب عليه من ردّ حقوق الغير لأصحابها.

و يجب عليه الوصيه بالواجبات العباديه كالصلاه و الصوم و الحج إذا كان عنده مال، و كذا بالصلاه و الصوم إذا كان على الأكبر قضاؤه، بل لو احتمل وجود متبرع فيجب عليه الوصيه للاحتياط.

١- (١) التحريم الآيه: ٨.

٢- (٢) النور الآيه: ٣١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٨٣ - من أبواب جهاد النفس حديث ٦.

و- يستحب للمريض أن يحمد الله ويشكره في حال المرض كحال الصّحّة، بل مرضه من أكبر النعم عليه، ففي الخبر: (أنه تبسم صَلَّى الله عليه وآله وسلم، فقيل له: ما لك يا رسول الله تبسمت؟ فقال: عجبت من المؤمن وجزعه من السقم، و لو يعلم ما له في السقم من الثواب لأحب أن لا يزال سقيما حتى يلقي ربه (عز و جل)(١) و في ثابن: (أنين المؤمن تسييح، و صياحه تهليل، و نومه على الفراش عباده، و قلبه من جنب إلى جنب جهاد في سبيل الله)٢ و في ثالث: (تتناثر الذنوب منه كورق الشجر)٣ و في رابع: (إذا مرض المؤمن أوحى الله تعالى إلى صاحب الشمال: لا تكتب على عبدى ما دام فى حبسى و وثاقى ذنبا، و يوحى إلى صاحب اليمين: أن أكتب لعبدى ما كنت تكتب له فى صحته من الحسنات)٤ و فى خامس: (إذا أحب الله عبدا نظر إليه، فإذا نظر إليه أتشفه بواحد من ثلاث: إما صداع و إما حمى و إما رمد)٥.

بل يستحب له كتمان المرض و ترك الشكايه، ففي خبر بشير الدهان عن أبي عبد الله عليه السّلام: (قال الله (عز و جل): أيما عبد ابتليته ببليه فكنتم ذلك عواده ثلاثا، أبدلته لحما خيرا من لحمه، و دما خيرا من دمه و بشرا خيرا من بشره، فإن أبقيته أبقيته و لا- ذنب له، و إن مات مات إلى رحمتي). (٢) و حمل على عدم الشكوى لا على كتمان المرض كما ورد فى الخبر عن أبي عبد الله عليه السّلام حيث سئل عن حد الشكايه للمريض: (فقال: إن الرجل يقول: حممت اليوم و سهرت البارحة و قد صدق، و ليس هذه شكاه، و إنما الشكوى أن يقول: لقد ابتليت بما لم يتبل به أحد، و يقول: أصابنى ما لم يصب أحد، و ليس الشكوى أن يقول: سهرت البارحة و حممت اليوم و نحو هذا) (٣).

و يستحب له إعلام إخوانه المؤمنين بالمرض ففي الخبر عن أبي عبد الله عليه السّلام:

(ينبغي للمريض منكم أن يؤذن إخوانه بمرضه فيعودونه فيؤجر فيهم، و يؤجرون فيه.

قال: فقيل له: نعم فهم يؤجرون فيه بممشاهم إليه، فكيف يؤجر فيهم؟ قال: فقال عليه السّلام: باكتسابه لهم الحسنات فيؤجر فيهم فيكتب له بذلك عشر حسنات و يرفع له عشر درجات و يمحي بها عنه عشر سيئات) (٤).

و أما الأمر الثاني فقد ذكر الماتن و الشارح أكثره.

ص: ٢٤١

١- ((١-٢-٣-٤-٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الاحتضار حديث ١٩ و ١١ و ١٣ و ٧ و ١٢.

٢- (٦) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الاحتضار حديث ١.

٣- (٧) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الاحتضار حديث ١.

٤- (٨) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الاحتضار حديث ١.

الأول - (الاحتضار) (١) و هو السُّوق، أعاننا الله عليه، و ثبتنا بالقول الثابت لديه. سمى به لحضور الموت أو الملائكة الموكله به، أو إخوانه و أهله عنده.

(و يحب) كفايه (توجيهه) (٢) أى المحتضر المدلول عليه بالمصدر (إلى القبلة) فى المشهور بأن يجعل على ظهره، و يجعل باطن قدميه إليها (بحيث لو جلس استقبال) و لا فرق فى ذلك بين الصغير و الكبير (٣)، و لا يختص الوجوب (١) و هو افتعال من الحضور، و المراد به سوق الروح و إخراجها من البدن، و سمي السوق بالاحتضار إما لحضور الملائكة عنده أو لحضور أمير المؤمنين عليه السّلام عنده فقد ورد فى الخبر: (ما يموت شخص فى شرق الأرض أو غربها إلا و يحضره أمير المؤمنين عليه السّلام فالؤمن يراه حيث يحب و الكافر حيث يكره) (١) أو لحضور المؤمنين عنده ليشيعوه، أو لاستحضار عقله ما قبل الموت من أجل الوصيه كما ورد فى الحديث أو لحضور الموت عند المريض كما ذكره الشارح و جماعه.

(٢) بوضعه على وجه لو جلس كان وجهه إلى القبلة على المشهور و يدل عليه موثق معاويه بن عمار: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الميت؟ فقال: استقبل بباطن قدميه القبلة) (٢) و مرسل الصدوق عن أمير المؤمنين عليه السلام: (دخل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على رجل من ولد عبد المطلب و هو فى السوق، و قد وجه لغير القبلة، فقال: وجهه إلى القبلة، فإنكم إذا فعلتم ذلك أقبلت عليه الملائكة، و أقبل الله (عز و جل) عليه بوجهه فلم يزل كذلك حتى يقبض) (٣) و خبر سليمان بن خالد: (سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: إذا مات لأحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة، و كذلك إذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة فيكون مستقبلاً بباطن قدميه و وجهه إلى القبلة) (٤).

و ذهب جماعه منهم السيد المرتضى و الشيخ فى الخلاف و النهايه و المحقق فى المعبر و جماعه من المتأخرين إلى الاستحباب استضعافاً لهذه الأخبار، فقال فى المعبر: «إن الأخبار المنقوله من أهل البيت عليهم السلام ضعيفه السند لا تبلغ حد الوجوب»، بل المرسل مشعر بالاستحباب للتعليل، و فيه: إن التعليل لا يفيد دائماً حمل الأمر على الاستحباب و ضعف السند منجبر بكثرتها و عمل المشهور بها مع أن ظاهر الأمر الوجوب.

(٣) لإطلاق الأخبار المتقدمه كما لا فرق بين الرجل و المرأة، نعم يشترط إسلامه لأن توجيهه إكرام له و تهيئه له للرحمه و الكافر غير صالح لذلك.

١- (١) البحار ج ٦ ص ١٩١.

٢- ((٢ و ٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب الاحتضار حديث ٤ و ٦ و ٢.

بوليته (١)، بل بمن علم باحتضاره (٢) و إن تأكد فيه (٣) و في الحاضرين (٤).

(و يستحب نقله إلى مصلاه) (٥) و هو ما كان أعده للصلاه فيه أو عليه (٦)، إن تعسّر عليه الموت و اشتدّ به النزاع كما ورد به النص، و قيده به المصنف في غيره (٧) (و تلقينه الشهادتين و الإقرار بالأئمة عليهم السّلام) (٨) و المراد بالتلقين (١) ظاهر كلام العلامة في النهايه اختصاص التوجيه بالولي، و فيه: أن الأخبار مطلقه بل مشعره بأنه واجب كفايه على كل مسلم.

(٢) خصّه بالعلم لأنه شرط تنجز التكليف.

(٣) في وليه، لأنه أولى به بعد موته.

(٤) لثلاث يموت قبل التوجيه انتظارا بمن هو عالم و غائب.

(٥) و هو الموضع الذي كان يكثر الصلاه فيه، أو كان قد أعدّه للصلاه، و لكنه مخصوص بما إذا اشتدّ النزاع لصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا عسر على الميت موته و نزعه قرّب إلى مصلاه الذي كان يصلى فيه) (١) و مضمرة زواره: (إذا اشتد عليه النزاع فضعه في مصلاه الذي كان يصلى فيه أو عليه) ٢ و خبر حرّيز: (كنا عند أبي عبد الله عليه السّلام فقال له رجل: إن أخى منذ ثلاثه أيام في النزاع و قد اشتدّ عليه الأمر فادع له، فقال: اللهم سهّل عليه سكرات الموت ثم أمره و قال: حوّلوا فراشه إلى مصلاه الذي كان يصلى فيه فإنه يخفف عليه إن كان في أجله تأخير، و إن كانت منيته قد حضرت فإنه يسهل عليه) ٣.

فإطلاق استحباب نقله إلى مصلاه مطلقا كما عن المحقق و العلامة ليس في محله.

(٦) كسجاده كان يكثر الصلاه عليها و لم يتخذ موضعا خاصا، فيستحب أن تبسط و يوضع عليها استنادا لمضمرة زواره المتقدمه.

(٧) في غير هذا الكتاب.

(٨) بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا حضرت الميت قبل أن يموت فلقنه شهاده أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أن محمدا عبده و رسوله) (٢) و خبر أبي بصير عن أبي جعفر عليه السّلام: (أما إني لو أدركت عكرمه قبل أن تقع النفس موقعها لعلمته كلمات ينتفع بها، و لكنني أدركته و قد وقعت النفس موقعها، قلت: جعلت فداك و ما ذاك الكلام؟ قال: هو و الله ما أنتم عليه، فلقنوا موتاكم عند-

ص: ٢٤٣

١- ((١ و ٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الاحتضار حديث ١ و ٢ و ٦.

٢- ((٤)) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الاحتضار حديث ١.

التفهم، يقال «غلام لقن» أى سريع الفهم، فيعتبر إفهامه ذلك (١)، و ينبغى للمريض متابعته (٢) باللسان و القلب، فإن تعذر اللسان اقتصر على القلب.

(و كلمات الفرج) (٣) و هى لا- إله إلا- الله الحليم الكريم إلى قوله: و سلام- الموت شهادة أن لا- إله إلا- الله و الولايه(١) و لعموم (ما أنتم عليه) يستحب تلقين سائر الاعتقادات الحقه، و إن كان ذيله ظاهرا فى كون المراد من لفظ (ما أنتم عليه) خصوص الولايه، فأثبت غيرها يحتاج إلى دليل.

و خبر أبى خديجه عن أبى عبد الله عليه السّلام: (ما من أحد يحضره الموت إلا و كل به إبليس من شياطينه من يأمره بالكفر و يشككه فى دينه حتى تخرج نفسه، فمن كان مؤمنا لم يقدر عليه، فإذا حضرتم موتاكم فلقنوهم شهاده أن لا إله إلا الله و أن محمدا - صَلَّى الله عليه و آله و سلّم - رسول الله حتى يموتوا)(٢) و فيه استحباب التكرار إلى حين الموت.

(١) بحيث يكون بلطف و مداراه.

(٢) لأن التلقين من أجل أن يقولها المحتضر، و لذا ورد فى خبر الحضرمى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (و الله لو أن عابد وثن و صف ما تصفون عند خروج نفسه ما طمعت النار من جسده شيئا أبدا)٣.

و فى النبوى: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»(٣).

(٣) للأخبار منها: خبر زواره: (إذا أدركت الرجل عند النزاع فلقنه كلمات الفرج: لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلى العظيم سبحانه الله رب السموات السبع و رب الأرضين السبع و ما فيهن و ما بينهن و رب العرش العظيم و الحمد لله رب العالمين)(٤) و خبر الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّم دخل على رجل من بنى هاشم و هو يقضى، فقال له رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّم: قل: لا إله إلا الله العلى العظيم، لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحانه الله رب السموات السبع و رب الأرضين السبع و ما بينهن و ما تحتهن و رب العرش العظيم و الحمد لله رب العالمين، فقالها فقال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّم: الحمد لله الذى استنقذه من النار)٦ و ذكر المفيد و جمع من الأصحاب أنه يقول قبل التحميد: و سلام على المرسلين، و أخبار كلمات الفرج لا تخلو عن اختلاف فالجمع بينها يقتضى التخيير بينها.

ص: ٢٤٤

١- (١) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب الاحتضار حديث ٢ و ٤.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الاحتضار حديث ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الاحتضار حديث ٦.

٤- ((٥ و ٦)) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب الاحتضار حديث ١.

على المرسلين و الحمد لله رب العالمين و ينبغي أن يجعل خاتمه تلقينه (لا إله إلا الله)، فمن كان آخر كلامه (لا إله إلا الله) دخل الجنة (١) (وقراءة القرآن عنده) (٢) قبل خروج روحه و بعده للبركه، و الاستدفاع (٣) خصوصا يس و الصافات (٤)، (١) للنبوى المتقدم.

(٢) كما عن المعبر و الذكري و يدل عليه ما فى الفقه الرضوى: «فإذا حضر أحدكم الموت، فاحضروا عنده بالقرآن و ذكر الله و الصلاه على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم» (١).

(٣) أى استدفاع الشياطين المضللين المشككين.

(٤) لخبر الجعفرى: (رأيت أبا الحسن عليه السلام يقول لابنه القاسم: قم يا بنى فاقراً عند رأس أخيك الصافات صيفاً حتى تستتمها، فقرأ فلما بلغ أنهم أشد خلقاً أم من خلقنا قضى الفتى، فلما سجد و خرجوا أقبل عليه يعقوب بن جعفر فقال له: كنا نعهد الميت إذا نزل به الموت يقرأ عنده يس و القرآن الحكيم فصرت تأمرنا ب (الصافات) فقال: يا بنى لم تقرأ عند مكروب من موت قط إلا عجل الله راحته) (٢) و استفاد منه استحباب قراءة يس أيضاً.

و فى كشف اللثام: (روى أنه يقرأ عند النازع آيه الكرسي و آيتان بعدها، ثم آيه السخره:

إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ إِلَى آخِرِهَا (٣)، ثم ثلاث آيات من البقره: لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَ مَا فِي الْأَرْضِ إِلَى آخِرِهَا (٤) ثم يقرأ سورة الأحزاب (٥). و عنه أيضاً:

(من قرأ سورة يس و هو فى سكرات الموت أو قرأت عنده جاء رضوان خازن الجنة بشره من شراب الجنة فسقاها إياه و هو على فراشه فيشرب فيموت ريان و يبعث ريان و لا يحتاج إلى حوض من حياض الأنبياء عليهم السلام) (٦) و عنه أيضاً: (أَيُّمَا مسلم قرأ عنده إذا نزل به ملك الموت سورة يس نزل بكل حرف منها عشره أملاك يقومون بين يديه صفوفاً يصلون عليه و يستغفرون له و يشهدون غسله و يتبعون جنازته و يصلون عليه-

ص: ٢٤٥

١- (١) الفقه الرضوى الباب - ٢٤ - ص ١٨١ تحقيق مؤسسه آل البيت (عم) لإحياء التراث - الطبعة الأولى.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب الاحتضار حديث ١.

٣- (٣) الأعراف الآية: ٥٤.

٤- (٤) آخر سورة البقره.

٥- (٥) مستدرک الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب الاحتضار حديث ٣٥.

٦- (٦) مستدرک الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب قراءة القرآن حديث ١.

قبله (١) لتعجيل راحته (٢). (والمصباح إن مات ليلاً) في المشهور (٣)، و لا شاهد له بخصوصه، و روى ضعيفا دوام الإسراج (٤).

(و لتغمض عيناه) (٥) بعد موته معجلاً، لئلا يقبح منظره (٦).

و يشهدون دفنه(١).

و في النبوى: (من دخل المقابر فقرأ يس خفف الله عنهم يومئذ و كان له بعدد من فيها حسنات)(٢).

و قال في الجواهر: «و لم أقف على دليل خاص لما هو المتعارف في بلادنا و غيرها من القراءه على قبر الميت ثلاثه أيام بلياليها فصاعدا بغير فتور».

(١) قبل خروج الروح.

(٢) بالنسبه للصفات كما ورد في خبر الجعفرى، و بالنسبه ل (يس) كما ورد في خبرى كشف اللثام.

(٣) استدل له بخبر عثمان بن عيسى عن عده من أصحابنا: (لما قبض أبو جعفر عليه السلام أمر أبو عبد الله عليه السلام بالسراج في البيت الذى كان يسكنه حتى قبض أبو عبد الله عليه السلام، ثم أمر أبو الحسن عليه السلام بمثل ذلك في بيت أبي عبد الله عليه السلام حتى أخرج به إلى العراق ثم لا أدري ما كان)(٤).

و ناقشهم المحقق الثانى بأن الحديث لا يدل على المدعى فلا يبقى إلا اشتهاار الحكم و هو كاف في إثبات الحكم للتسامح في أدله السنن.

(٤) في البيت الذى كان يسكنه الميت في حال الحياه، لا الإسراج عند قبره.

(٥) بلا- خلاف كما عن المنتهى لروايه أبى كهشمش: (حضرت موت إسماعيل، و أبو عبد الله عليه السلام جالس عنده، فلما حضره الموت شدّ لحييه و غمضه و غطى عليه الملحفه)(٤) و كما في الإرشاد للمفيد من قول الحسن لأخيه الحسين عليهما السلام: (فإذا قضيت نحبي فغمضنى و غسلنى)(٥).

(٦) كذا ذكره البعض و لعدم دخول الهوام فيها.

ص: ٢٤٦

١- (١) المصدر السابق.

٢- (٢) الجواهر ج ٤ ص ٢٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب الاحتضار حديث ١.

٤-٤ (٤) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب الاحتضار حديث ٣.

٥-٥ (٥) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الدفن حديث ١٠.

(و يطيق فوه) (١) كذلك، و كذا يستحب شدّ لحييه بعصابه (٢) لثلا- يسترخي (و تمدّ يدها إلى جنبه) (٣) و ساقاه إن كانتا منقبضتين، ليكون أطوع للغسل و أسهل للدرج في الكفن، (و يغطى بثوب) (٤) للتأسي، و لما فيه من الستر و الصيانه. (و يعجل تجهيزه) (٥) فإنه من إكرامه (إلا مع الاشتباه) فلا يجوز التعجيل فضلا عن رجحانه (فيصبر عليه ثلاثة أيام) (٦)

(١) قال الشارح في الروض: «الاتفاق عليه، و لثلا يقبح منظره بدونه، و يدخل الهوام إلى بطنه».

(٢) لروايه أبي كهمش المتقدمه، و استشكل بعضهم من أن الشدّ بالعصابه لم يذكر في الروايه إذ لعل المراد من (شدّ لحييه) الوارد في الخبر هو عين تطبيق الفم، هذا و لكن قد لا يستطيع الحي إطباقه إلا بالشد فلذا قال في الجواهر: «و لعل مراد الجميع عند التأمل واحد».

(٣) بلا- خلاف في استحبابه كما في الجواهر، مع أن المحقق في المعبر قال: (لم أعلم أن في ذلك نقلا عن أهل البيت عليهم السلام و لعل ذلك ليكون أطوع للغاسل و أسهل للدرج في الكفن).

و بنفس هذا التعليل يستحب أيضا مدّ ساقه إن كانتا منقبضتين.

(٤) للتأسي برسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم كما ورد في خبر الحارث بن يعلى بن مره عن أبيه عن جده:

(قبض رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم فستر بثوب، و رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم خلف الثوب و على عليه السلام عند طرف ثوبه) (١) و للتأسي بأبي عبد الله عليه السلام لما سجي ابنه إسماعيل كما تقدم في روايه أبي كهمش المتقدمه، و لخبر سليمان بن خالد المتقدم: (إذا مات لأحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة) و لخبر الجعفرى المتقدم: (قضى الفتى فلما سجي و خرجوا).

(٥) بلا- خلاف فيه، لمرسل الفقيه: (كرامه الميت تعجيله) (٢) و خبر جابر عن أبي جعفر عليه السلام: (قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم: يا معشر الناس لا ألفين رجلا مات له ميت ليلا فانتظر به الصبح، و لا رجلا مات له ميت نهارا فانتظر به الليل، لا تنتظروا بموتاكم طلوع الشمس و لا غروبها، عجلوا بهم إلى مضاجعهم) (٣).

(٦) حتى يتيقن موته، إلا أن التقييد بالثلاثة لما ورد في المصعوق و الغريق و نحوهما ففى -

ص: ٢٤٧

١- (١) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب الاحتضار حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٧ - من أبواب الاحتضار حديث ٧.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٧ - من أبواب الاحتضار حديث ١.

إلا- أن يعلم قبلها لتغير وغيره من أمارات الموت (١)، كانخساف صدغيه و ميل أنفه، و امتداد جلده وجهه، و انخلاع كفه من ذراعه، و استرخاء قدميه، و تقلص أنثيه إلى فوق مع تدلى الجلده (٢) (و نحو ذلك) (٣).

(و يكره حضور الجنب و الحائض عنده) (٤) لتأذى الملائكة بهما، و غايه الكراهه تحقق الموت، و انصراف الملائكه (و طرح حديد على بطنه) في المشهور (٥)، و لا شاهد له من الأخبار، و لا كراهه في وضع غيره للأصل، و قيل يكره أيضا (٦).

-خبر هشام بن الحكم عن أبي الحسن عليه السّلام: (في المصعوق و الغريق؟ قال: ينتظر به ثلاثه أيام إلا أن يتغير قبل ذلك) (١). و خبر إسماعيل بن عبد الخالق عن أبي عبد الله عليه السّلام: (خمسة ينتظر بهم إلا أن يتغيروا: الغريق و المصعوق و المبطون و المهذوم و المدخن) ٢ و مثلها غيرها، و هي تقتضى عموم الحكم لكل مشتبّه، و ذكر ثلاثه أيام لأنها توجب العلم بالموت غالبا.

(١) ذكر في الجواهر أنه لم يذكر شيء منها في الأخبار، و إنما هي مشهوره فالمدار على حصول العلم بالموت لا على مجرد حصول أمارات الموت.

(٢) أي جلده الأنثيين.

(٣) كزوال النور من بياض العين و سوادها و زوال النبض و ذهاب النفس.

(٤) عند المحتضر لخبر يونس عن أبي عبد الله عليه السّلام: (لا تحضر الحائض الميت، و لا الجنب عند التلقين) (٢) و في علل الشرائع: (لا يحضر الحائض و الجنب عند التلقين لأن الملائكه تتأذى بهما) (٣).

(٥) يكره طرح حديد على بطن الميت بعد موته، و قال في التهذيب: «سمعناه مذاكره من الشيوخ»، و عن ابن الجنيد أنه يضع على بطن الميت شيئا يمنع من ربوها.

(٦) كما عن العلامة في المنتهى و التذكرة.

ص: ٢٤٨

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب الاحتضار حديث ١ و ٢.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب الاحتضار حديث ٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب الاحتضار حديث ٣.

(الثاني - الغسل)

في من يجب تغسيله

(و يجب تغسيل كلِّ ميّت (مسلم (١) أو بحكمه) كالطفل و المجنون المتولّدين من مسلم (٢)، و لقيط دار الإسلام، أو دار الكفر و فيها مسلم يمكن تولّده منه (٣)، و المسبى بيد المسلم على القول بتبعيته في الإسلام (٤)، كما هو مختار المصنف و إن كان المسبى ولد زنا (٥) و في المتخلّق من ماء الزانى المسلم (١) لموثق سماعه عن أبي عبد الله عليه السّلام: (غسل الميت واجب) (١) و مضمّر أبي خالد:

(اغسل كل الموتى الغريق و أكيل السبع و كل شيء إلا ما قتل بين الصفيين) (٢).

و ذهب المفيد و الشيخ في التهذيب و المحقق في المعتمد و ابنا زهره و البراج و سيد المدارك إلى عدم وجوب تغسيل العامى لأن المخالف كافر كما صرح بذلك في التهذيب و الحدائق، و فيه: ما تقدم أن الكافر هو المنكر لما ثبت من الدين ضروره كمنكر ولايه أمير المؤمنين عليه السّلام.

و لا يجوز تغسيل الكافر أو من حكم بكفره كالغلاه و النواصب و الخوارج لموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام: (سئل عن النصراني يكون في السفر و هو مع المسلمين فيموت، قال عليه السّلام: لا يغسله مسلم و لا كرامه و لا يدفنه و لا يقوم على قبره و إن كان أباه) (٣).

(٢) فحكمهما حكم المسلم بالتبعيه للسيره القطعيه، و يدل عليه في الصبى خير أبي النمير مولى الحارث بن المغيرة: (قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: حدثني عن الصبى الى كم تغسله النساء؟ فقال عليه السّلام: إلى ثلاث سنين) (٤).

(٣) لأن الأصل وجوب تغسيل كل ميت ما لم يخرج بالدليل أنه كافر، و مع احتمال تولده من مسلم فيجب تغسيله لعدم القطع بخروجه.

(٤) على المشهور، و ليس لهم دليل ظاهر كما في المستمسك، بل الاستصحاب يقتضى خلاف ذلك.

(٥) إن وصله.

- ١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب غسل الميت حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب غسل الميت حديث ٣.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب غسل الميت حديث ١.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب غسل الميت حديث ١.

نظر من انتفاء التبعية شرعا (١)، و من تولده منه حقيقه (٢) و كونه ولدا لغه فيتبعه في الإسلام (٣) كما يحرم نكاحه.

و يستثنى من المسلم من حكم بكفره من الفرق كالخارجي و الناصبي و المجسم، و إنما ترك استثناءه لخروجه عن الإسلام حقيقه و إن أطلق عليه ظاهرا.

و يدخل في حكم المسلم الطفل (و لو سقطا إذا كان له أربعة أشهر) (٤) و لو كان دونها لف في خرقة (٥) و دفن بغير غسل (٦) (بالسدر) (٧) أي بماء مصاحب (١) دليل لعدم الإلحاق.

(٢) لأنه من مائه.

(٣) بحيث إذا كان ولده حقيقه فنثبت له جميع الأحكام عدا ما خرج بالدليل الشرعي من انتفاء الميراث و البنوه، و الباقي على ما هو عليه و لذا يحرم على الزاني نكاحه لو كان بنتا.

(٤) لخبر زراره عن أبي عبد الله عليه السلام: (السقط إذا تم له أربعة أشهر غسل) (١).

(٥) ففي المعتمد نسبتته إلى العلماء، و في الحدائق إلى الأصحاب، و قال في المعتمد: (لم أقف على مستنده).

(٦) لخبر محمد بن الفضيل: (كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام أسأله عن السقط كيف يصنع به؟ فكتب إلي: السقط يدفن بدمه في موضعه) (٢).

(٧) يجب تغسيله بثلاثة أغسال للأخبار منها: صحيح ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام:

(سألته عن غسل الميت؟ فقال عليه السلام: اغسله بماء و سدر، ثم اغسله على أثر ذلك غسله أخرى بماء و كافور و ذريه إن كانت، و اغسله الثالثة بماء قراح، قلت: ثلاث غسلات لجسده كله، قال عليه السلام: نعم) (٣).

و خالف سلار فاعتبر وجوب غسل واحد بالقراح لخبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (غسل الميت مثل غسل الجنب) (٤) و خبر زراره: (قلت لأبي جعفر عليه السلام:-

ص: ٢٥٠

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب غسل الميت حديث ١.

لشئ من الصدر. و أقله ما يطلق عليه اسمه (١)، و أكثره أن لا يخرج به (٢) الماء عن الإطلاق (٣)، في الغسله الأولى (ثم) بماء مصاحب لشئ من (الكافور) كذلك (٤) -ميت مات و هو جنب كيف يغسل، و ما يجزيه من الماء؟ قال عليه السّلام: يغسل غسلا واحدا يجزي ذلك للجنبه و لغسل الميت(١) و فيه: إن الأول وارد مورد التشبيه للكيفيه، و الثاني في مقام التداخل بين السبين من الموت و الجنبه. و يعتبر في الغسل الأول خلط الماء بقليل من الصدر، و في الثاني بقليل من الكافور كما هو المشهور و يدل عليه صحيح ابن مسكان المتقدم، و صحيح يعقوب بن يقطين عن العبد الصالح عليه السّلام: (إلى أن قال - ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرات - إلى أن قال - و يجعل في الماء شئ من الصدر و شئ من كافور)(٢).

و عن ابني حمزه و سعيد نفى اعتبار الخليطين الصدر و الكافور لإطلاق ما دل على أنه كغسل الجنبه و هو ضعيف لأنك عرفت وروده مورد التشبيه للكيفيه.

و يجب أيضا الترتيب بماء الصدر ثم بماء الكافور ثم بالماء القراح على المشهور و يقتضيه النصوص المتقدمه، و عن ابن حمزه نفى اعتبار الترتيب لإطلاق خير الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام: (يغسل الميت ثلاث غسلات، مره بالصدر و مره بالماء يطرح فيه الكافور و مره أخرى بالماء القراح)(٣) و فيه لو سلم إطلاقه فهو مقيد بالنصوص المتقدمه.

(١) بحيث يصدق ماء و معه شئ من الصدر لصحيح ابن مسكان المتقدم و غيره، و في الشرائع: «قيل: مقدار الصدر سبع ورقات» و في الجواهر: «لم نعرف قائله و لا من نسب إليه».

(٢) أى بالصدر.

(٣) فظاهر النصوص المتقدمه اعتبار صدق الماء حقيقه حين الغسل، و عن المفيد تقدير الصدر برطل و عن البر ابن البراج تقديره رطل و نصف.

(٤) أى أقله ما يطلق عليه ماء معه شئ من الكافور و أكثره ما لا يخرج به عن الإطلاق، و عن الصدوق و المفيد تقديره بنصف مثقال، و قال البعض: (لم نقف له على وجهه)-

ص: ٢٥١

-
- ١- (١) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب غسل الميت حديث ١.
 - ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٧.
 - ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٤.

(ثم) يغسل ثالثا بالماء (القراح) (١) و هو المطلق الخالص من الخليط، بمعنى كونه غير معتبر فيه (٢) لا أن سلبه عنه معتبر (٣) و إنما المعتبر كونه ماء مطلقا (٤).

و كل واحد من هذه الأغسال (كالجنابه) يبدأ بغسل رأسه و رقبتة أولا، ثم بميامنه، ثم مياسره (٥)، أو يغمسه في الماء دفعه واحده عرفيه (٦)، (مقترنا) في -نعم في موثق عمار تقديره: (بنصف حبه) (١) و في المرسل عن يونس: (حبات كافور) ٢ و في روايه المغيره عن أبي عبد الله عليه السلام: (غسل على بن أبي طالب عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم بدأه بالسدر و الثانيه ثلاثه مثاقيل من كافور) ٣ و لم يعرف القول بالجميع من أحد.

(١) بفتح القاف و هو الذى لا يشوبه شىء، و عن السرائر اشتراط عدم شوبه بشىء حتى التراب، و لا وجه له إلا التمسك بلفظ القراح، و عن جماعه أن المراد بالقراح هو خلوه من السدر و الكافور و إن كان مخلوطا بقليل من التراب و ذلك للمقابله بينه و بين ماء السدر و الكافور فى الأخبار.

(٢) أى بمعنى كون الخليط غير معتبر فى الماء القراح.

(٣) أى لا أن سلب الماء القراح عن الماء الخليط معتبر فى وصفه بالقراح.

(٤) و الماء المطلق لا يضره القليل من التراب.

(٥) بلا خلاف للأخبار.

منها: موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (ثم تبدأ فتغسل الرأس و اللحيه بسدر حتى تنقيه ثم تبدأ بشقه الأيمن ثم بشقه الأيسر إلى أن قال - يجعل فى الجره من الكافور نصف حبه ثم يغسل رأسه و لحيته ثم شقه الأيمن ثم شقه الأيسر) (٢).

(٦) كما عليه العلامه و ولده و الشهيدان باعتبار الإطلاق فى خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (غسل الميت مثل غسل الجنب) (٣)، و الإطلاق أعم من الترتيبى و الارتماسى، و عن العلامه فى التذكرة الإشكال فيه، بل عن جماعه منهم صاحب الجواهر و كاشف اللثام عدم الجواز لأن نصوص الترتيب حاكمه و مخصصه لهذا الإطلاق.

ص: ٢٥٢

١- ((١ و ٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ١٠ و ٣ و ١١.

٢- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ١٠.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب غسل الميت حديث ١.

أوله (بالنيه) (١) و ظاهر العبارة - و هو الذى صرح به فى غيره - الاكتفاء بنيه واحده للأغسال الثلاثة (٢)، و الأجود التعدد بتعددتها (٣).

ثم إن اتحد الغاسل تولى هو النيه (٤)، و لا- تجزى من غيره، و إن تعدد و اشتركوا فى الصبّ نووا جميعا (٥)، و لو كان البعض يصبّ و الآخر يقلّب نوى الصابّ لأنه الغاسل حقيقه، و استحج من الآخر، و اكتفى المصنّف فى الذكرى بها منه أيضا (٦). و لو ترتبوا - بأن غسل كلّ واحد منهم بعضا - اعتبرت (٧) من كل واحد عند ابتداء فعله.

فى الغاسل

(و الأولى بميراثه أولى بأحكامه) (٨)، بمعنى أن الوارث أولى ممن ليس (١) اشتراط النيه فيه على المشهور و عن الخلاف الإجماع عليه، و استدل له: (لا عمل إلا بنيه) (١) (و إنما الأعمال بالنيات و لكل امرئ ما نوى) ٢ و هو لا يدل على اشتراط التقرب فى خصوص غسل الميت، فالعمده هو الإجماع أو السيره العمليه، و عن السيد المرتضى و العلامه فى المنتهى عدم الاشتراط لأن الغسل تطهير للميت من نجاسه الموت فيكون توصليا كغسل الثوب.

(٢) أما ظاهر العبارة ذلك حيث اكتفى بالنيه و لم يشر إلى تعددها، كظاهر كلام جماعه آخرين من الاكتفاء بنيه واحده لظهور الأدله فى كون الأغسال عملا واحدا يعبر عنه بغسل الميت فيحتاج إلى نيه واحده.

و ذهب الشهيد الثانى و سيد الرياض و جماعه إلى وجوب تعدد النيه لوضوح أن كل غسل عمل مستقل، و هو الأحوط.

(٣) أى بتعدد الأغسال.

(٤) لعدم صدق المغسل على غيره كما هو واضح.

(٥) لأنهم بمنزله المغسل الواحد.

(٦) أى الاكتفاء بنيه المقلّب لأن الصاب كالأله و هو ضعيف لعدم صدق المغسل عليه.

(٧) أى النيه لوضوح أن كل واحد عليه نيه الفعل الذى يصدر منه.

(٨) أى أن أولى الناس بميراث الميت أولى بأحكامه من غسل و تحنيط و تكفين و صلاه و دفن و غيرها بلا خلاف فيه، للأخبار منها: خبر غياث بن إبراهيم عن الصادق عن آبائه عليهم السّلام عن أمير المؤمنين عليه السّلام: (يغسل الميت أولى الناس به) (٢) و مرسل ابن -

ص: ٢٥٣

٢- (٣) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب غسل الميت حديث ١.

بوارث و إن كان قريبا (١)، ثم إن اتحد الوارث اختص، و إن تعدّد فالذكر أولى (٢) من الأنثى، و المكلف من غيره (٣)، و الأب من الولد (٤) و الجد (٥). (و الزوج أولى) بزوجه (مطلقا) (٦) في جميع أحكام الميت، و لا فرق بين الدائم و المنقطع (٧).

(و يجب المساواه) بين الغاسل و الميت (في الرّجوليه و الأنوثيه) (٨) فإذا كان -أبي عمير: (يصلى على الجنازه أولى الناس بها أو يأمر من يجب) (٩) و خبر السكوني:

(إذا حضر سلطان من سلطان الله جنازه فهو أحق بالصلاه عليها إن قدمه وليّ الميت و إلا فهو غاصب) ٢.

(١) كالأخ بالنسبه للابن فالثاني أولى.

(٢) بلا- خلاف، و قال في المدارك: «جزم بهذا التعميم المتأخرون»، و قال المحقق الخونساري في حاشيته على الروضه: «و مستنده غير ظاهر» و قيل: إن الأولويه للذكر هنا ناشئه من كثره نصيبه.

(٣) لأن غير البالغ أو المجنون لا ولايه له على نفسه فعلى غيره من باب أولى.

(٤) قال في المدارك إنه: «مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفا».

(٥) لأنه أولى من الجد بالميراث.

(٦) سواء كان غسلا أم لا، و يدل عليه خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن المرأة تموت من أحق أن يصلى عليها؟ قال عليه السلام: الزوج، قلت: الزوج أحق من الأب و الأخ و الولد؟ قال عليه السلام: نعم) (٢) و خبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام:

(و الزوج أحق بامرأته حتى يضعها في قبرها) ٤.

(٧) و كذا لا فرق بين كونها حره أو أمه لإطلاق الأخبار المتقدمه.

(٨) بلا خلاف و يدل عليه جملة من النصوص منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن المرأة تموت في السفر و ليس معها ذو محرم و لا نساء، قال عليه السلام:

تدفن كما هي بثيابها، و عن الرجل يموت و ليس معه إلا النساء ليس معهن رجال قال عليه السلام: يدفن كما هو بثيابه) (٣) و صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله -

ص: ٢٥٤

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ١ و ٤.

٢- ((٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ١ و ٣.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب غسل الميت حديث ١ و ٣.

الولى مخالفا للميت أذن للمماثل (١) لا أن ولايته تسقط، إذ لا منافاه بين الأولويه و عدم المباشره. و قيد بالرجوليه لثلا يخرج (٢) تغسيل كل من الرجل و المرأه ابن ثلاث سنين و بنته (٣)، لانتفاء وصف الرجوليه فى المغسل الصغير، و مع ذلك لا يخلو من القصور (٤) كما لا يخفى.

و إنما يعتبر المماثله (فى غير الزوجين) فيجوز لكل منهما تغسيل صاحبه اختيارا (٥)، -عليه السّلام: (سألته عن امرأه ماتت مع رجال؟ قال عليه السّلام: تلف و تدفن و لا تغسل) (١) و يستثنى من ذلك موارد سيأتى البحث فيها إن شاء الله تعالى.

(١) جمعا بين ما دل على أن أحكام الميت للولى مع ما دل على اشتراط المماثله.

(٢) لا ضير فيه لأنه سينص على إخراجها فيما بعد.

(٣) فيجوز للرجل تغسيل البنت و المرأه تغسيل الصبى إذا لم يتجاوزا ثلاث سنين، و يدل عليه خبر أبى النمير مولى الحارث بن المغيرة المتقدم: (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام:

حدثنى عن الصبى إلى كم تغسله النساء؟ فقال عليه السّلام: إلى ثلاث سنين) (٢).

(٤) اعلم أن المصنف اشترط الرجوليه و الأنوثيه، و غيره اشترط المذكوريه و الأنوثيه، فقيد الرجوليه و إن أخرج المغسل الصغير بخلاف قيد المذكوريه، إلا أن قيد الأنوثيه الموجود فى كلا التعريفين لا يخرج المغسله الصغيره، فكل من التعريفين غير دقيق.

(٥) بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح عبد الله بن سنان: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل أ يصلح له أن ينظر إلى امرأته حين تموت، أو يغسلها إن لم يكن عنده من يغسلها؟ و عن المرأه هل تنظر إلى مثل ذلك من زوجها حين يموت؟ فقال عليه السّلام: لا بأس بذلك، إنما يفعل ذلك أهل المرأه كراهيه أن ينظر زوجها إلى شيء يكرهونه منها) (٣) و المشهور على أن الحكم حتى مع وجود المماثل لخبر محمد بن مسلم: (سألته عن الرجل يغسل امرأته؟ قال عليه السّلام: نعم، إنما يمنعها أهلها تعصبا) ٤.

و عن الشيخ فى التهذيب و ابن زهره و جماعه اشترط فقد المماثل لخبر أبى حمزه عن أبى -

ص: ٢٥٥

١- (١) المصدر السابق.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب غسل الميت حديث ١.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب غسل الميت حديث ١ و ٤.

فالزوج بالولاية (١)، و الزوجه معها (٢) أو بإذن الولي (٣) و المشهور أنه من وراء الثياب (٤) و إن جاز النظر (٥) و يغتفر العصر هنا (٦) في الثوب كما يغتفر في الخرقه ساتره للعوامه مطلقا (٧)، إجراء لهما مجرى ما لا يمكن عصره.

و لا فرق في الزوجه بين الحرّه و الأمه، و المدخول بها و غيرها (٨)، -جعفر عليه السلام: (لا يغسل الرجل المرأة إلا أن لا توجد امرأة) (١) و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (يغسل الزوج امرأته في السفر و المرأة زوجها في السفر إذا لم يكن معهم رجل) (٢) و هي لا تقاوم الأخبار الداله على الجواز مطلقا.

(١) كما عرفت.

(٢) أي مع الولاية إذا انحصر الإرث بها.

(٣) عند وجود وارث غيرها و كان ذكرا فهو المقدم لما تقدم من تقديم الذكور على الإناث.

(٤) لصحيح ابن مسلم: (في الرجل يغسل امرأته؟ قال عليه السلام: نعم، من وراء الثياب) (٣) و خير الحلبي: (و في المرأة إذا ماتت يدخل زوجها يده تحت قميصها فيغسلها) (٤) و خير عبد الرحمن: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت و ليس عنده من يغسله إلا النساء، هل تغسله النساء؟ فقال عليه السلام: تغسله امرأته و ذات محرمه، و تصب عليه النساء الماء صبا من فوق الثياب) (٣) و مثلها غيرها. و عن الأشهر كما في الرياض أنه يصح مع التجرد و يدل عليه صحيح منصور: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج في السفر و معه امرأته، أ يغسلها؟ قال عليه السلام: نعم، و أمه و أخته و نحو هذا يلقي على عورتها خرقه) (٦) و صحيح ابن سنان المتقدم.

(٥) للاستصحاب و لإطلاق خبر ابن سنان المتقدم.

(٦) في غسل أحد الزوجين الآخر من وراء الثوب.

(٧) سواء تماثل الغاسل و المغسول أم لا، و ذلك لأن الثوب و الخرقه قد تنجسا بمباشره بدن الميت، و ظاهر النصوص عدم التعرض للعصر و هذا دال على أنهما يطهران عند تماميه غسل الميت من دون العصر إجراء لهما مجرى ما لا يمكن عصره.

(٨) كل ذلك لإطلاق الأخبار المتقدمه.

ص: ٢٥٦

١- (١) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب غسل الميت حديث ١٠.

٢- ((٢ و ٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب غسل الميت حديث ٢ و ٣.

٣- ((٥ و ٦)) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب غسل الميت حديث ٤ و ١.

و المطلّقه رجعيه زوجه (١)، بخلاف البائن (٢). و لا يقدرح انقضاء العده فى جواز التّغسيل عندنا (٣)، بل لو تزوّجت جاز لها تغسيله و إن بعد الفرض، و كذا يجوز للرّجل تغسيل مملوكته (٤) غير المزوّجه و إن كانت أم ولد، دون المكاتبه و إن كانت مشروطه، دون العكس (٥) (١) لأن زوجها أحق بها من غيره ما دامت فى العده.

(٢) فإنها أجنبيه قطعاً.

(٣) قد تقدم أن المطلّقه الرجعيه بحكم الزوجه فلو مات الزوج فى أثناء عدتها فعده الطلاق تنهدم و لا عبره بها لأنه عليها عده الوفاه، فلو انقضت عده الوفاه و لم يغسل الزوج سواء تزوجت بغيره بعد الانقضاء أم لا فهل يجوز لها تغسيله؟

ذكر الشهيد فى الذكرى و مثله فى جامع المقاصد من جواز التّغسيل لها بعد انقضاء العده، بل نسب الحكم إلى الجميع كما عبّر بذلك الشارح هنا، خلافاً لبعض العامه حيث منع من تغسيلها بعد انقضاء عدتها و مال إليه بعض المتأخرين لأنها بحكم الأجنبيه بعد عده الوفاه.

و ردّ بأنها لو كانت أجنبيه بعد انقضاء عده الوفاه لكانت الزوجه كذلك مع أن اسم الزوجه متحقق عليها و لو بعد انقضاء عده الوفاه، غايته الفرض بعيد و قد قال فى الجواهر: «تعارف فى عصرنا إبقاء الميت مدّه طويله جدا بسبب إرادته دفنه فى أحد المشاهد» و أيضاً يمكن فرضه فيما لو دفن الميت بغير غسل ثم أخرج الميت من قبره لغرض الشهاده عليه أو أخرجه السيل و لم يتغير و لم يتلاش فيجب حينئذ تغسيله و قد كانت زوجته أو مطلّقتها قد تزوجت بعد انقضاء عدتها، و يمكن فرضه على مذهب ابن أبى عقيل من أن عده الوفاه تنقضى بالوضع بالنسبه للحامل، فلو كانت زوجته أو مطلّقتها حاملاً و قد وضعت بعد موته بلحظه فقد انقضت عدتها فلو تزوجت قبل تغسيله لم يمنع ذلك من تغسيلها له.

(٤) المورد الثانى من موارد استثناء وجوب المماثله بين الغاسل و الميت، فيجوز للمولى تغسيل مملوكته لأنه يجوز له وطؤها فيجوز له تغسيلها، سواء كان قد وطأها أم لا، و سواء كانت أم ولد أم لا، بشرط أن لا تكون مزوجه و لا فى عده الغير، لأنها حينئذ زوجه لغير المولى فزوجها أحق بها، و بشرط أن لا تكون مكاتبه مشروطه أو مطلّقه و بشرط أن لا يكون بعضها معتقاً لأنه لا يجوز له وطؤها فى حياتها فلا يجوز له الغسل بعد وفاتها.

(٥) أى تغسيل المملوكه لمولاها، فإن كانت أم ولد فقد منع من الجواز سيد المدارك -

لزوال ملكه عنها (١)، نعم لو كانت أم ولد غير منكوحه لغيره عند الموت جاز (٢).

(و مع التعذر) للمساوى فى الذكوره و الأنوثة (فالمحرم) (٣) و هو من يحرم - و جماعه لارتفاع الملك بالموت، لأنها تصير حره من نصيب ولدها، و غيرهم ذهب إلى الجواز لخبر إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السّلام: (إن على بن الحسين عليه السّلام أوصى أن تغسله أم ولد له إذا مات فغسلته) (١). و هو معارض بما دل على أن الصّدّيق لا يغسله إلا صّدّيق مثله (٢) مع ما فى الفقه الرضوى: (نروى أن على بن الحسين عليه السّلام لما مات قال أبو جعفر عليه السّلام: لقد كنت أكره أن أنظر إلى عورتك فى حياتك فما أنا بالذى أنظر إليها بعد موتك، فأدخل يده و غسل جسده ثم دعا أم ولد له فأدخلت يدها فغسلت) الحديث؛ (٣) فلا بد من حمل هذه الأخبار على مساعدتها للإمام الباقر عليه السّلام فى الغسل.

و إن كانت غير أم ولد فقد ذهب جماعه منهم سيد المدارك إلى المنع لارتفاع الملك بالانتقال إلى الوارث، و جماعه منهم العلامه إلى الجواز لاستصحاب إباحه اللمس و النظر.

(١) تعليل لعدم جواز تغسيل المملوكه لمولاها لانتقالها إلى الوارث بالموت.

(٢) تخصيص الحكم بأم الولد للروايه المتقدمه و إلا فقد عرفت بحسب القواعد خروجها عن ملكه بموته.

(٣) هذا المورد الثالث المستثنى من المساواه، و هو المحارم بنسب أو رضاع بلا- خلاف فيه و يدل عليه أخبار منها: خبر عبد الرحمن بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السّلام:

(سألته عن الرجل يموت و ليس عنده من يغسله إلا النساء، هل تغسله النساء؟ فقال:

تغسله امرأته أو ذات محرمه، و تصب عليه النساء الماء صبا من فوق الثياب) (٤).

و ذهب جماعه منهم العلامه فى المنتهى و الفاضل الهندى فى كشفه إلى عدم اشتراط فقدان المماثل لإطلاق صحيح منصور بن حازم: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يخرج فى السفر و معه امرأته أ يغسلها؟ قال عليه السّلام: نعم، و أمه و أخته و نحو هذا يلقى -

ص: ٢٥٨

١- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب غسل الميت حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب غسل الميت حديث ٦.

٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب غسل الميت حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب غسل الميت حديث ٤ و ١ و ٦.

نكاحه مؤبداً بنسب أو رضاع أو مصاهره، يغسل محرمه الذي يزيد سنه عن ثلاث سنين (من وراء الثوب (١)، فإن تعذر المحرم والمماثل (فالكافر) (٢) يغسل المسلم والكافر تغسل المسلمه بتعليم المسلم على المشهور. والمراد هنا -على عورتها خرقه). (١)

و مستند المشهور باشتراط المماثل خبر عبد الله بن سنان: (سمعت أبا عبد الله عليه السلام:

يقول: إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته، وإن لم تكن امرأته معه غسلته أولاهن به و تلف على يدها خرقه) ٢ فإذا كانت الزوجه مقدمه على النساء فالمماثل الذكر أولى بالتقديم، لأن المماثل الذكر يجوز له تغسيله من غير خلاف و بدون اشتراط بخلاف الزوجه فتغسيلها له مما قد وقع الخلاف فيه بالنسبه لاشتراط فقد المماثل و عدمه و هو مشروط بكونه من وراء الثياب على قول.

(١) كما عليه المشهور و يدل عليه أخبار منها: خبر عبد الرحمن المتقدم، و عن جماعة منهم ابن زهره و أبو الصلاح و الشهيد فى الذكرى الاستحباب لصحيح منصور بن حازم المتقدم: (نعم، و أمه و أخته و نحو هذا يلقي على عورتها خرقه).

(٢) فيأمر المسلم الكتابيه بأن تغتسل أولاً- ثم تغسل المسلمه ثانياً، و كذلك بالنسبه للكتابي إذا أراد أن يغسل المسلم على المشهور لموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (فإن مات رجل مسلم و ليس معه رجل مسلم و لا امرأه مسلمه من ذوى قرابته و معه رجال نصارى و نساء مسلمات ليس بينه و بينهن قرابه؟ قال عليه السلام: يغتسل النصارى ثم يغسلونه فقد اضطروا، و عن المرأة المسلمه تموت و ليس معها امرأه مسلمه و لا رجل مسلم من ذوى قرابتها و معها نصرانيه و رجال مسلمون و ليس بينها و بينهم قرابه؟ قال عليه السلام: تغتسل النصرانيه ثم تغسلها) (٢) و خبر عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام: (أتى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم نفر فقالوا: إن امرأه توفيت معنا و ليس معها ذو محرم، فقال صلى الله عليه و آله و سلم: كيف صنعتم؟ فقالوا: صببنا عليها الماء صباً، فقال صلى الله عليه و آله و سلم:

أما وجدتم امرأه من أهل الكتاب تغسلها؟ قالوا: لا، قال صلى الله عليه و آله و سلم: أ فلا يمتموها) (٣).

و ذهب المحقق فى المعبر و جماعه إلى سقوط الغسل لأن غسل الميت مفتقر إلى النيه، و هى لا تصح من الكافر، مع أن الخبر الأول ضعيف لأن رواه فطحه خصوصاً عمار-

ص: ٢٥٩

١- (١-٢) المصدر السابق.

٢- (٣) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب غسل الميت حديث ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب غسل الميت حديث ٢.

صوره الغسل ولا- يعتبر فيه النيه، و يمكن اعتبار نيه الكافر كما يعتبر نيته في العتق. و نفاه المحقق في المعتبر لضعف المستند و كونه ليس بغسل حقيقي لعدم النيه. و عذره (١) واضح (٢).

(و يجوز تغسيل الرجل ابنه ثلاث سنين مجردة و كذا المرأة) يجوز لها تغسيل ابن ثلاث مجردا و إن وجد المماثل (٣)، - الساباطى بالإضافه إلى أن الكافر نجس في المشهور فكيف يفيد غيره الطهاره و ردّ بأن الأخبار و إن كانت ضعيفه إلا أنها منجره بعمل الأصحاب، و النيه لا- لزوم لها هنا لأن المراد هو الغسل الصوري، أو يقال بالاكْتفاء بها هنا كالاكتفاء بها في العتق إذا صدرت من الكافر، أو يتولى المسلم الأمر النيه عن الكافر فيكون الكافر كالآله كما احتمله كشف اللثام، و أما نجاسه الكافر فلا تضر لإلزامه عدم مس بدن الميت إن أمكن و إلا يكون قد تحقق تطهير الميت من الحدث و إن تنجس بالخبث.

(١) أي عذر المحقق.

(٢) لقوه أدلته.

(٣) هذا هو المورد الرابع المستثنى من لزوم التماثل بين الغاسل و الميت، أما تغسيل المرأة للصبى دون الثلاث و لو كان مجردا بالاتفاق لخبر أبي النمير المتقدم: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: حدثني عن الصبى إلى كم تغسله النساء؟ فقال عليه السلام: إلى ثلاث سنين) (١).

و المشهور قيدوا الصبى بثلاث فما دون و عن المقنعه و المراسم إذا كان ابن خمس فما دون غسلته النساء مجردا، و إن كان أكثر من خمس يصيبن عليه الماء صبا و أما تغسيل الرجل للصبى دون الثلاث فمتفق عليه كعكسه إلا من المحقق حيث توقف فيه في المعتبر و قال: (و الأولى المنع و الأصل حرمة النظر).

و عن الصدوق تحديد الجواز للصبى بما إذا كانت دون الخمس لما رواه في الفقيه عن جامع محمد بن الحسن: (في الجارية تموت مع الرجال في السفر قال: إذا كانت ابنه أكثر من خمس سنين أو ست دفنت و لم تغسل، و إن كانت بنت أقل من خمس سنين غسلت) (٢).

ص: ٢٦٠

١- (١) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب غسل الميت حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب غسل الميت حديث ٤ و ٢.

و منتهى تحديد السن الموت (١) فلا اعتبار بما بعده و إن طال، و بهذا يمكن وقوع الغسل لولد الثلاث تامة من غير زياده. فلا يرد ما قيل إنه يعتبر نقصانها ليقع الغسل قبل تمامها.

فى أنّ الشهيد لا يغسل

(و الشهيد) (٢) و هو المسلم و من بحكمه الميت فى معركة قتال أمر به النبى -هذا و المشهور لم يشترطوا فقد المماثل كما هو ظاهر خبر أبى النمير المتقدم، و عن ابنى إدريس و حمزه اشتراط فقد المماثل لموثق عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (سئل عن الصبى تغسله امرأه؟ قال عليه السّلام: إنما يغسل الصبيان النساء، و عن الصبىه تموت و لا- تصاب امرأه تغسلها، قال عليه السّلام: يغسلها رجل أولى الناس بها)(١) حيث قيد تغسيل الرجل للصبىه بفقد المرأه، و فيه: إن القيد وارد فى كلام السائل مع أنه بالنسبه لتغسيل المرأه للصبى مطلق.

(١) فالمعيار فى تحديد عمر الصبى أو الصبىه هو الموت كما هو الظاهر من النصوص، و ذهب المحقق الثانى إلى أن المعيار هو الغسل فلو كان الميت عمره أكثر من ثلاث وقت الغسل فلا يجوز تغسيله لغير مماثله و إن كان عمره عند الموت أقل من ثلاث سنين.

و فيه: إن المدار فى العمر على حال الحياه المنتهيه بالموت لا بالغسل.

(٢) لا يغسل بالاتفاق للأخبار منها: صحيح أبان بن تغلب: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الذى يقتل فى سبيل الله أ يغسل و يكفن و يحنط؟ قال عليه السّلام: يدفن كما هو فى ثيابه إلا أن يكون به رمق، فإن كان به رمق ثم مات فإنه يغسل و يكفن و يحنط و يصلى عليه)(٢) و خبره الآخر: (سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: الذى يقتل فى سبيل الله يدفن فى ثيابه لا يغسل إلا- أن يدركه المسلمون و به رمق ثم يموت بعد فإنه يغسل و يكفن)٣ و خبر زراره و إسماعيل بن جابر عن أبى جعفر عليه السّلام: (قلت له: كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه، قال: نعم فى ثيابه بدمائه و لا يحنط و لا يغسل و يدفن كما هو)٤ و خبر أبى خالد (اغسل كل الموتى، الغريق و أكيل السبع و كل شىء إلا ما قتل بين الصفتين، فإن كان به رمق غسّل و إلا فلا)٥ و صحيح أبان دال على أنه المقتول فى سبيل الله بلا فرق بين من قتل بين يدى الإمام المعصوم أو نائبه أو قتل فى عصر-

ص: ٢٤١

١- (١) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب غسل الميت حديث ٢.

٢- ((٢ و ٣ و ٤ و ٥)) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب غسل الميت حديث ٧ و ٩ و ٨ و ٣.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَوْ الْإِمَامَ أَوْ نَائِبَهُمَا الْخَاصَّ، وَهُوَ فِي حَزْبِهِمَا (١) بِسَبِيهِ (٢)، أَوْ قَتَلَ فِي جِهَادٍ مَأْمُورٍ بِهِ حَالَ الْغَيْبِ، كَمَا لَوْ دَهَمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَخَافُ مِنْهُ عَلَى بَيْضِهِ الْإِسْلَامَ، فَاضْطَرُّوا إِلَى جِهَادِهِمْ بِدُونِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ، عَلَى خِلَافِ فِي هَذَا الْقِسْمِ (٣). سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مَشْهُودٌ لَهُ بِالْمَغْفَرَةِ وَالْجَنَّةِ (لَا يَغْسَلُ وَلَا يَكْفَنُ بَلْ يَصَلَّى عَلَيْهِ) وَيُدْفَنُ بِثِيَابِهِ وَدِمَائِهِ، وَيَنْزَعُ عَنْهُ الْفُرُوعَ (٤) وَالْجُلُودَ (٥) كَالْحَفِيِّينَ وَإِنْ أَصَابَهُمَا الدَّمُ.

وَمَنْ خَرَجَ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ يَجِبُ تَغْسِيلُهُ وَتَكْفِينُهُ وَإِنْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الشَّهِيدِ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ (٦)، كَالْمَطْعُونِ (٧) وَالْمَبْطُونِ وَالْغَرِيقِ، وَالْمَهْدُومِ عَلَيْهِ وَالتَّنْفِيسِ -الغيبه في مقام الدفاع عن بيضه الإسلام والمسلمين، فما عن الشيخين في المقنعه والمبسوط والنهائيه من اشتراط قتله بين يدي إمام عادل أو من نصبه ليس في محله، ولذا قال في المعتبر: «فاشترط ما ذكره الشيخان زياده لم تعلم من النص».

وَصَرِيحُ النُّصُوصِ عَلَى أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى عَدَمِ إِدْرَاكِهِ حَيَا بِلَا فَرْقٍ بَيْنَ كَوْنِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا حُرًّا أَوْ عَبْدًا، وَلَا فَرْقٍ بَيْنَ أَسْبَابِ الْقَتْلِ بِالْحَدِيدِ أَوْ الْخَشَبِ أَوْ الصَّدْمِ أَوْ اللَّطْمِ أَوْ غَيْرِهَا.

(١) ليخرج المقتول من الطرف الآخر.

(٢) أي موته بسبب القتال وهذا احتراز عن مات حتف أنفه وهو في المعركة.

(٣) وقد خالف فيه الشيخان كما تقدم.

(٤) بالاتفاق لأن الفروع لا يسمى ثوبا وقد أمرنا بدفنه بثيابه وللخبر الآتي.

(٥) بل كل ما ليس بثوب ينزع عنه، بل أوجب النزاع عنه في الحدائق لأن دفنه إسراف للمال وتضييع له، وكذا نزع الخاتم، وقد ورد في خبر زيد بن علي عن أمير المؤمنين عليه السلام: (ينزع عن الشهيد الفروع والخف والقلنسوه والعمامة والمنطقه والسراويل إلا أن يكون أصابه دم، فإن أصابه دم ترك) (١) ولضعف سند الخبر لم يعملوا به، فلم يكن المدار على ما أصابه الدم بل المدار على ثيابه فيدفن بها، وغيرها تنزع.

(٦) فيكون مساويا للشهيد في الفضيله لا في لحوق أحكام الشهيد عليه، إذ أحكام الشهيد مختصه بمن قتل بين الصنفين.

(٧) من مات بمرض الطاعون.

ص: ٢٤٢

والمقتول دون ماله و أهله من قطاع الطريق و غيرهم (١).

فى أنه يجب إزاله النجاسه عن بدنه

(و يجب إزاله النجاسه) العرضيه (عن بدنه أولًا) (٢) قبل الشروع فى غسله.

فى ما يستحب عند الغسل

(و يستحب فتح قميصه) (٣) من الوارث أو من يأذن له (و نزع من تحته) لأنه مظنه النجاسه، و يجوز غسله فيه (٤)، (١) كمن مات غريبًا و فى يوم الجمعة و من مات فى سبيل تحصيل العلم، و ستأتى الإشارة إلى بعض الأخبار فى الأبواب الآتية.

(٢) فى المدارك أنه مقطوع به فى كلام الأصحاب و فى المنتهى نفى الخلاف عنه للأخبار منها: خبر العلاء بن سيباه عن أبى عبد الله عليه السّلام: (بعد ما سأله عن رجل قتل ففقط رأسه فى معصيه الله، قال عليه السّلام: إذا قتل فى معصيته يغسل أولًا منه الدم ثم يصب عليه الماء صبا) (١) و صحيح الفضل بن عبد الملك عن أبى عبد الله عليه السّلام: (سألته عن الميت فقال عليه السّلام: أقعده و اغمز بطنه غمزا رفيقا ثم طهره من غمز البطن) (٢).

(٣) و ينزع من تحته و تستر به عورته، أما فتقه و نزع من قبل رجله لأذن إخراج القميص على هذا الوجه أسهل على الميت، و لئلا تكون فيه نجاسه فينجس أعالي البدن، و لخبر عبد الله بن سنان: (ثم يخرق القميص إذا غسّل و ينزع من رجله) (٣).

و فتح القميص مشروط بإذن الورثه لأنه مال لهم، فالتصرف فى مالهم متوقف على إذنه، فلو تعذر الإذن لصغر الورثه أو غيبتهم فلا يجوز حينئذ.

و أما ستر العوره به لوجوب ستر العوره عن الناظر المحترم و لمرسل يونس: (فإن كان عليه قميص فأخرج يده من القميص و أجمع القميص على عورته) (٤).

(٤) ذهب المشهور كما فى المختلف إلى استحباب غسله عاريا مستور العوره لأنه أمكن فى التطهير، و عن جماعه منهم ابن أبى عقيل و الصدوق و سيد المدارك إلى استحباب غسله فى قميصه لصحيح ابن مسكان: (إن استطعت أن يكون عليه قميص فغسله من تحته) (٤) و صحيح ابن يقطين: (لا يغسل إلا فى قميص يدخل رجل يده و يصب عليه من فوقه) (٥) و لخبر عبد الله بن سنان المتقدم: (ثم يخرق القميص إذا غسّل و ينزع من رجله) بل ادعى ابن أبى عقيل تواتر الأخبار على ذلك.

ص: ٢٤٣

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب غسل الميت حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٩.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التكفين حديث ٨.

٤- ((٥ و ٦) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ١ و ٧.

بل هو أفضل عند الأكثر (١)، و يطهر بطهره (٢) من غير عصر، و على تقدير نزعه تستر عورته وجوبا به أو بخرقه (٣)، و هو أمكن للغسل (٤) إلا أن يكون الغاسل غير مبصر أو واثقا من نفسه بكفّ البصر فيستحبّ استظهارا (٥).

(و تغسيله على ساجه) (٦) و هي لوح من خشب مخصوص و المراد وضعه عليها أو على غيرها مما يؤدي فائدتها، حفظا لجسده من التلّطّخ. و ليكن على مرتفع و مكان الرجلين منحدرًا (مستقبل القبلة) (٧) و في الدروس يجب الاستقبال (١) قد عرفت أنه المشهور و لذا قال المحقق الخونساري في حاشيته: (كون هذا مذهب الأكثر غير ظاهر).

(٢) أي يطهر القميص بطهر الميت من غير اشتراط العصر لخلو النصوص عن ذلك.

(٣) لوجوب ستر العوره عن الناظر المحترم، فلو كان المغسّل أعمى أو واثقا من نفسه عدم النظر فلا يجب ستر العوره حينئذ.

(٤) أي نزع القميص.

(٥) ليأمن النظر غلطا أو سهوا منه أو من غيره، هذا بالنسبة للعوره.

(٦) قال في كشف اللثام: (الساج خشب أسود يجلب من الهند، و الساجه الخشبه المربعه منها). و يستحب وضع الميت على ساجه أو سرير بلا خلاف كما في المنتهى، بل على كل ما يرفعه عن الأرض لأنه أحفظ لبدن الميت من التلّطّخ، و لمرسل يونس:

(إذا أردت غسل الميت فضعه على المغتسل) (١)، و نصّ بعضهم على تقديم الساج على الخشب، و الخشب على غيره، و بعضهم على أن يكون مكان الرجلين منحدرًا عن موضع الرأس ليسهل خروج ماء الغسل و لا يجتمع تحته، و الأخبار خاليه عن هذه التفاصيل.

(٧) أي على هيئة المحتضر فيستقبل بباطن قدميه و وجهه القبلة، بلا خلاف فيه لخبر ذريح عن أبي عبد الله عليه السلام: (و إذا وجهت الميت للقبلة فاستقبل بوجهه القبلة و لا تجعله معترضا كما يجعل الناس) (٢) و مرسل يونس: (إذا أردت غسل الميت فضعه على المغتسل مستقبل القبلة) (٣). و مثلها غيرها من الأخبار و حمل الأمر في هذه الأخبار على -

ص: ٢٦٤

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب غسل الميت حديث ١ و ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٣.

به، و مال إليه في الذكرى، و استقرب عدمه في البيان (و تثليث الغسلات) (١) بأن يغسل كل عضو من الأعضاء الثلاثة ثلاثا ثلاثا في كل غسله (و غسل يديه) (٢) أي يدي الميت إلى نصف الذراع ثلاثا (مع كل غسله) و كذا يستحب غسل الغاسل يديه (٣) مع كل غسله إلى المرفقين (و مسح بطنه في) الغسلتين (الأوليين) قبلهما (٤) تحفظا من خروج شيء بعد الغسل لعدم القوة الماسكة، إلا- الحامل- الاستحباب جمعا بينها و بين صحيح يعقوب بن يقطين: (سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المغتسل موجهها وجهه نحو القبلة، أو يوضع على يمينه و وجهه نحو القبلة؟ قال عليه السلام: يوضع كيف تيسر، فإذا طهر وضع كما يوضع في قبره) (١).

و ذهب الشيخ في المبسوط و العلامة في المنتهى و رجحه المحقق الثاني و جماعه إلى أن استقبال القبلة واجب بعد حمل خبر ابن يقطين على التعذر.

(١) أي يستحب تغسيل كل عضو من الميت ثلاث مرات في كل غسله لخبر الكاهلي:

(قال: استقبل بطن قدميه القبلة حتى يكون وجهه مستقبل القبلة، ثم تلين مفاصله، فإن امتنعت عليك فدعها، ثم ابدأ بفرجه بماء السدر - إلى أن قال - و اغسله غسلا ناعما ثم أضجعه على شقه الأيسر ليبدو لك الأيمن، ثم اغسله من قرنه إلى قدمه و امسح يدك على ظهره و بطنه ثلاث غسلات، ثم رده على جانبه الأيمن) (٢) إلى آخر الخبر.

(٢) أي يدي الميت هذا إذا خلت عن النجاسة و إلا فيجب غسلها، و يدل على الاستحباب مرسل يونس: (ثم اغسل يديه ثلاث مرات كما يغسل الإنسان من جنبه إلى نصف الذراع) (٣).

(٣) لمرسل يونس فإنه قال عليه السلام بعد الغسل الأول: (ثم صب ذلك الماء من الإجمانه، و اغسل الإجمانه بماء قراح و اغسل يديك إلى المرفقين، ثم صب الماء في الآنيه و ألق فيه حبات كافور - إلى أن قال - ثم اغسل يديك إلى المرفقين و الآنيه) ٤.

(٤) قبل الغسلتين حذرا من خروج شيء بعد الغسل و لخبر الكاهلي: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت - إلى أن قال - و أكثر من الماء و امسح بطنه مسحا رفيقا ثم -

ص: ٢٤٥

١- (١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب غسل الميت حديث ١ و ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٥.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٣.

التي مات ولدها، فإنها لا تمسح حذرا من الإجهاض (١) (و تنشيفه) (٢) بعد الفراغ من الغسل (بثوب) صونا للكفن من البلل (و) إرسال الماء في غير الكنيف (٣) المعدّ للنجاسه، و الأفضل (٤) أن يجعل في حفيره خاصه به (و ترك ركوبه) (٥) بأن -تحول إلى رأسه و ابدأ بشقه الأيمن - إلى أن قال - و امسح يديك على بطنه مسحا رقيقا ثم تحول إلى رأسه فاصنع كما صنعت أولا(١).

و أما المسح قبل الغسله الثالثه فالأخبار خاليه عنه، بل ادعى الإجماع على عدم الاستحباب بل عن الخلاف كراهيه المسح.

(١) لخبر أم أنس بن مالك عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: (إذا توفيت المرأة فأرادوا أن يغسلوها فليبدءوا ببطنها فلتمسح مسحا رقيقا إن لم تكن حبلية، فإن كانت حبلية فلا تحركها)(٢) و ظاهره الحرمة و هو الظاهر من جماعه منهم المحقق في المعبر و الشهيد في الذكري و المحقق الثاني في جامعهم، بل ذهب المحقق الثاني تبعا للشهيد إلى أنها لو أجهضت فعشر ديه أمه، و عن جماعه الكراهيه لعدم كون المسح الرفيق موجبا للإجهاض بحسب العاده.

(٢) بثوب بعد الفراغ من الأغسال الثلاثه لمرسل يونس: (و اغسله بماء القراح كما غسلت في المرتين الأولتين ثم نشفه بثوب طاهر)(٣).

(٣) الكنيف هو الموضع المعدّ لقضاء الحاجه، و البالوعه ما يعدّ لإراقه الماء و غيره و قد ورد في صحيح محمد بن الحسن الصفار كتبت إلى أبي محمد عليه السّلام: (هل يجوز أن يغسل الميت، و ماؤه الذي يصب عليه يدخل إلى بئر كنيف؟... فوقع: يكون ذلك في بلاليع)(٤).

(٤) لخبر سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا مات لأحدكم ميت فسجوه تجاه القبله، و كذلك إذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبله)(٥).

(٥) شروع في مكروهات الغسل، فيكره للغاسل ركوب الميت بأن يجعله بين رجليه لخبر عمار: (و لا يجعله بين رجليه في غسله، بل يقف في جانبه)(٦) و هو محمول على -

ص: ٢٦٦

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب غسل الميت حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٣.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب غسل الميت حديث ١.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب الاحتضار حديث ٢.

٦- (٦) لم أجده في الوسائل و لا في مستدركه و إنما أورده المحقق في المعبر ص ٧٤ من الطبعة الحجرية.

يجعله الغاسل بين رجلية (و إقعاده (١) و قلم ظفره و ترجيل شعره) (٢) و هو تسريحه، و لو فعل ذلك دفن ما ينفصل من شعره و ظفره معه وجوبا (٣).

الثالث الكفن

إشاره

(الثالث - الكفن)

فى الواجب منه

(و الواجب منه) ثلاثه أثواب (٤)، -الكراهه لخبر ابن سيابه: (لا بأس أن تجعل الميت بين رجليك و أن تقوم فوقه) (١).

(١) أى و يستحب ترك إقعاده بمعنى يكره إقعاده لخبر الكاهلى: (إياك أن تقعه) (٢) المحمول على الكراهه لصحيح الفضل عن أبى عبد الله عليه السلام: (اقعه و اغمز بطنه غمزا رفيقا) ٣.

(٢) أى و يستحب ترك التقليم و الترجيل بمعنى يكره تقليم أظفاره و ترجيل شعره لخبر غياث: (كره أمير المؤمنين عليه السلام أن يحلق عانه الميت إذا غسل أو يقلم له ظفر أو يجز له شعر) (٣) و خبر طلحه بن زيد: (كره أن يقص من الميت ظفر، أو يقص له شعر، أو يحلق له عانه، أو يغمز له مفصل) ٥ و مرسل ابن أبى عمير عن أبى عبد الله عليه السلام: (لا يمس من الميت شعر و لا ظفر، و إن سقط منه شىء فاجعله فى كفنه) ٦ و الأخبار لم تصرح بكراهه التسريح، نعم ذهب الشيخ فى الخلاف و ابن زهره فى الغنيه إلى عدم جواز قص الظفر و أن القص محرم و كذا يحرم تسريح الشعر و تبعهما ابنا حمزه و سعيد فى الوسيله و الجامع، و ظاهر الأخبار الكراهه.

(٣) لدلاله المرسل المتقدم عليه: (و إذا سقط منه شىء فاجعله فى كفنه) (٤).

(٤) اتفاقى كما عن جماعه إلا سلا رفاكتفى بثوب واحد، و يدل على الأول أخبار منها:

خبر عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: (الميت يكفن فى ثلاثه سوى العمامه و الخرقه) (٥) و موثق سماعه: (سألته عما يكفن به الميت، قال عليه السلام: ثلاثه أثواب) ٩.

ص: ٢٦٧

١- (١) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب غسل الميت حديث ١.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٥ و ٩.

٣- ((٤ و ٥ و ٦) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب غسل الميت حديث ٢ و ٤ و ١.

٤- (٧) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب غسل الميت حديث ١.

٥- ((٨ و ٩) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التكفين حديث ١٢ و ٦ و ١.

(مئزر) (١) بكسر الميم ثم الهمزة الساكنه، يستر ما بين السرّه و الرّكبه (٢).

و يستحبّ أن يستر ما بين صدره و قدمه (٣).

و اعتمد سلار على صحيح زراره المروى فى التهذيب عن أبى جعفر عليه السّلام:

(العمامه للميت من الكفن هي؟ قال عليه السّلام: لا، إنّما الكفن المفروض ثلاثه أثواب أو ثوب تام لا أقل منه) (١).

و هذه الروايه لا- تصلح للمعارضه لكثره الطائفه الأولى، و لأنّ الكلينى قد روى هذا الخبر فى الكافى بالواو: (إنّما الكفن المفروض ثلاثه أثواب و ثوب تام)، و لأنّ نسخ التهذيب مختلفه ففى بعضها بأو كما تقدم، و فى بعضها بالواو كما فى الكافى، و فى أكثرها إسقاط (أو ثوب تام) كما فى الروض فلا يبقى مجال للاعتماد عليه.

(١) على المشهور، و فى المدارك: «و أما المئزر فقد ذكره الشيخان و أتباعهما و جعلوه أحد الأثواب الثلاثه المفروضه، و لم أقف فى الروايات على ما يعطى ذلك، بل المستفاد منها اعتبار القميص و الثوبين الشاملين للجسد أو الأثواب الثلاثه، و بمضمونها أفتى ابن الجنيد فى كتابه - إلى أن قال - و قريب منه عباره الصدوق». و استدلل للمشهور بصحيح ابن سنان: (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: كيف أصنع بالكفن؟ قال عليه السّلام: تؤخذ خرقة فيشد بها على مقعدته و رجليه، قلت: فالإزار؟ قال عليه السّلام: إنّها لا تعدّ شيئاً، إنّما تصنع لتضم ما هناك لئلا يخرج منه شيء) (٢). بدعوى أن المراد من الإزار هو المئزر و لذا توهم السائل إغناء أحدهما عن الآخر، و لذلك نفس الكلام فى موثق عمار: (تبدأ فتبسط اللفافه طولاً ثم تذرّ عليها من الذريه ثم الإزار طولاً حتى يغطى الصدر و الرجلين، ثم الخرقه عرضها قدر شبر و نصف ثم القميص) (٣).

(٢) نسبه فى الحدائق إلى الأصحاب، و عن جامع المقاصد و جوب ستر السرّه و الركبه بالمئزر، و فى المقنعه و المراسم من سرته إلى حيث يبلغ من ساقيه، و عن مختصر المصباح من سرته إلى حيث يبلغ، و قال فى الجواهر: «و الجميع غير ظاهر» لصدق المئزر بدون ذلك.

(٣) كما عن الشيخ فى النهايه و الشهيدين، و يشهد له موثق عمار المتقدم: (ثم الإزار طولاً حتى يغطى الصدر و الرجلين) (٤).

ص: ٢٤٨

١- (١) المصدر السابق.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التكفين حديث ٨.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب التكفين حديث ٤.

(و قميص) (١) يصل إلى نصف الساق (٢)، و إلى القدم أفضل (٣) و يجزئ مكانه ثوب ساتر لجميع البدن على الأقوى (و إزار) (٤) بكسر الهمزة، و هو ثوب شامل لجميع البدن.

(١) على المشهور و يدل عليه أخبار منها: حسنه حمران عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا غسلت الميت منكم فارفقوا به - إلى أن قال - قلت: فالكفن؟ فقال: يؤخذ خرقة فيشدد بها سفله و يضم فخذيته بها ليضم ما هناك و ما يصنع من القطن أفضل، ثم يكفن بقميص) (١) الخبر.

و عن الإسكافي و المحقق في المعتمد و الشهيد الثاني و جماعه التخيير بينه و بين ثوب شامل للبدن لخبر محمد بن سهل عن أبيه: (سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثياب التي يصلى فيها الرجل و يصوم أ يكفن فيها؟ قال عليه السلام: أحب ذلك الكفن يعنى قميصا، قلت: يدرج في ثلاثه أثواب؟ قال عليه السلام: لا بأس به و القميص أحب إلي) (٢).

(٢) أى من المنكبين إلى نصف الساق كما عن المحقق و الشهيد الثاني، و علل بأنه المتعارف في ذلك الزمان.

(٣) كما عن البعض، و فى الجواهر: «أنه لم يثبت».

(٤) و هو ثوب يشمل جميع البدن طولا و عرضا، بلا خلاف فيه، للأخبار منها: حسنه حمران المتقدمه: (ثم يكفن بقميص و لفافه و برد يجمع فيه الكفن) (٣)، و لكن يجب أن يكون أطول من البدن حتى يمكن أن يشدد طرفاه، و فى العرض بحيث يوضع أحد الجانبين على الآخر كما فى جامع المقاصد و روض الجنان و الرياض، لعدم تبادل غير ذلك من الإزار الذى يجمع فيه الكفن.

و عن البعض استحباب هذه الزيادة طولا و عرضا، و جمع الكفن فيه كما ورد فى الروايه متحقق و لو بالشدد بالخيط و نحوه.

هذا و اعلم أنه لا يجب فى التكفين نيه القربه كما نصّ عليه غير واحد، و قال فى الجواهر: «ينبغي القطع به» لأنه مما يعلم أن غرض الشارع إيجاد فقط من دون أى لحاظ آخر.

ص: ٢٤٩

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب التكفين حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التكفين حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب التكفين حديث ٥.

و يستحبّ زيادته على ذلك طولاً بما يمكن شدّه من قبل رأسه و رجليه، و عرضاً بحيث يمكن جعل أحد جانبيه على الآخر. و يراعى فى جنسها (١) القصد (٢) بحسب حال الميت، فلا- يجب الاقتصار على الأذون (٣) و إن ماكس الوارث، أو كان غير مكلف.

و يعتبر فى كلّ واحد منها (٤) أن يستر البدن بحيث لا يحكى ما تحته (٥) و كونه من جنس ما يصلى فيه الرجل (٦)، و أفضله القطن الأبيض (٧).

(١) جنس الأثواب الثلاثة.

(٢) أى الوسط.

(٣) لم يرد من الشارح تحديد لذلك، و العرف لا يرى وجوب الاقتصار على الأذون فيجوز الوسط و إن ماكس الوارث أو كان غير مكلف، لأن الولي حينئذ مأذون.

(٤) من هذه الأثواب الثلاثة.

(٥) كما عن البعض و عمل بأنّه المتبادر من الثوب، و فيه: إن المدار على ستر العوره بمجموع الكفن لخبر الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا عليه السّلام: (إنما أمر أن يكفن الميت ليلقى ربه عزّ و جلّ طاهر الجسد و لثلاً تبدو عورته لمن يحمله أو يدفنه، و لثلاً يظهر الناس على بعض حاله و قبح منظره) (١).

(٦) سواء كان الميت طفلاً- أو امرأه، و ادعى عليه الإجماع كما فى الغنيه، و لذا قال فى مجمع البرهان: «و أما اشتراطهم كون الكفن من جنس ما يصلى فيه و كونه غير جلد فكأن دليله الإجماع» و استدلل له بروايه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السّلام: (قال أمير المؤمنين عليه السّلام: لا- تجمروا الأكفان، و لا- تمسحوا موتاكم بالطيب إلا- الكافور فإن الميت بمنزله المحرم) (٢) مع ضميمة ما دل على عدم جواز الإحرام بما لا تجوز فيه الصلاة، و فيه: إنه لو سلم فالصلاه تجوز فى الجلد بالإضافة إلى أن التشبيه الوارد بين الميت و المحرم ظاهر فى خصوص التطيب.

(٧) فى المعتمر و التذكرة: «أن النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم كفن بالقطن الأبيض» و لخبر أبى خديجه عن أبى عبد الله عليه السلام: (الكتان كان لبني إسرائيل يكفنون به، و القطن لأمه محمد صلّى الله عليه و آله و سلّم) (٣)-

ص: ٢٧٠

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب التكفين حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب التكفين حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب التكفين حديث ١.

و فى الجلد (١) وجه بالمنع (٢) مال إليه المصنف فى البيان و قطع به فى الذكرى (٣)، لعدم فهمه من إطلاق الثوب، و لنزعه عن الشهيد (٤) و فى الدروس (٥) اكتفى بجواز الصلاة فيه للرجل كما ذكرناه.

هذا كله (مع القدره)، أما مع العجز فيجزى من العدد ما أمكن (٦) و لو ثوبا واحدا، و فى الجنس يجرى كل مباح (٧) لكن يقدم الجلد على الحرير (٨).

و هو على غير المأكول (٩) من وبر و شعر و جلد، ثم النجس (١٠) و يحتمل - و خبر ابن القداح عن أبى عبد الله عليه السلام: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: البسوا البيضاء، فإنه أظيب و أطهر، و كفنوا فيه موتاكم) (١) و خبر جابر عن أبى جعفر عليه السلام: (قال النبى صلى الله عليه و آله و سلم: ليس من لباسكم شىء أحسن من البيضاء فالبسوه و كفنوا فيه موتاكم) ٢.

(١) جلد مأكول اللحم.

(٢) لعدم صدق الثوب عليه.

(٣) و كذا المحقق فى المعتمد و العلامه فى التذكرة و المحقق الثانى فى جامع المقاصد و الشارح فى المسالك.

(٤) فلا يصدق عليه أنه ثوب لأن الشهيد يدفن بثيابه.

(٥) و كذا فى الغنيه لابن زهره، فيجوز التكفين به لجواز صلاة الرجل فيه.

(٦) بلا خلاف لقاعده الميسور لا يسقط بالمعسور.

(٧) فلا يجوز التكفين بالمغصوب للنهى عن التصرف فيه، و هو مما لا خلاف فيه.

(٨) إذا دار الأمر فى حال الاضطرار بين الجلد و غيره الممنوع فى الكفن، قدم الجلد على الجميع، و علله فى الذكرى بأن النهى فى الجلد غير صريح لأن المنع نشأ من دعوى عدم صدق الثوب عليه بخلاف غيره فإن النهى فيه صريح.

(٩) أى و يقدم الحرير على غير المأكول باعتبار أن الحرير مما يجوز فى صلاة النساء بخلاف غير المأكول فلا تجوز فيه الصلاة مطلقا بالنسبة للرجل و المرأة، فتكون مانعيه الحرير أقل من مانعيه غير المأكول، و ناقش المحقق الثانى بأن ذلك يتم فى الصلاة و هذا لا يقتضى جواز التكفين به لعدم الملازمه بينهما.

(١٠) فإن عدم الجلد و الحرير و غير المأكول يكفن بالنجس، و علل بأنه لا تجوز الصلاة فيه إلا للضرورة، و هى هنا متحققه.

ص: ٢٧١

تقديمه على الحرير و ما بعده (١)، و على غير المأكول خاصه (٢)، و المنع من غير جلد المأكول مطلقا (٣).

فى ما يستحب منه

(و يستحب) أن يزداد للميت (الحبره) (٤) بكسر الحاء و فتح الباء الموحده، (١) من غير المأكول، كما ذهب إليه فى الذكرى لأن المانع فى النجس عرضى و فى الحرير و غير المأكول ذاتى، فيقدم العرضى على الذاتى.

(٢) بدعوى أن الحرير مما لا تجوز الصلاه فيه للنساء فيقدم على النجس الذى لا تجوز فيه الصلاه مطلقا، بخلاف النجس و غير المأكول فقد عرفت أن مانع النجس عرضى و مانع غير المأكول ذاتى.

(٣) أى و لو فى حال الضروره، فيدفن عاريا كما عن الإسكافى و يدل عليه موثق عمار:

(الكفن يكون بردا فإن لم يكن بردا فاجعله كله قطنا) (١) و فيه: إن الحصر إضافى و لذا جاز التكفين بالصوف و الكتان.

(٤) ضرب من برود اليمن تصنع من القطن أو الكتان، سميت بذلك من التحبير و هو التريين و التحسين.

و توصف بعبريه كما عن الشيخ و المحقق و جماعه نسبه إلى العبر إما بلد فى اليمن و إما بمعنى جانب الوادى.

و قد ورد لفظ الحبره فى أخبار منها: خبر أبى مریم عن أبى جعفر عليه السلام: (كفن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى ثلاثه أثواب: برد أحمر حبره و ثوبين أبيضين صحاريين) (٢) و مضمّر سماعه: (إنما كفن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى ثلاثه أثواب: ثوبين صحاريين و ثوب حبره) ٣.

و قال فى المدارك: «و أنت خبير بأن هذه الروايات إنما تدل على استحباب كون الحبره إحدى الأثواب الثلاثه، لا على استحباب جعلها زياده على الثلاثه كما ذكرها المتأخرون، و بما ذكرناه صرح ابن أبى عقيل فى كتابه المستمسك على ما نقل عنه».

هذا و يشترط أن لا تكون مطرزه بالذهب و قال فى المعبر: «لأنه تضييع غير مأذون فيه» و ليست من الحرير لعدم جواز التكفين فيه.

و الاستحباب للرجل بل عن ابن حمزه اختصاص ذلك بالرجل، و عن غيره أنه يعم المرأه لأصالة الاشتراك و لمرسل سهل: (كيف تكفن المرأه؟ فقال: كما يكفن الرجل) (٣).

ص: ٢٧٢

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب التكفين حديث ١.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التكفين حديث ٣ و ٤.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التكفين حديث ١٦.

و هو ثوب يمنى، و كونها عبريّه - بكسر العين نسبة إلى بلد باليمن - حمراء، و لو تعذّرت الأوصاف أو بعضها سقطت، و اقتصر على الباقي (١) و لو لفافه بدلها (٢).

(و العمامه) للرجل (٣)، و قدرها (٤) ما يؤدي هيئتها المطلوبه شرعا، بأن (١) من أجزاء الكفن المستحب.

(٢) كما صرح بذلك الكثير من الأصحاب، و ربما ظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه قال فى الجواهر عنه: «و لعل ذلك كاف فيه و إلا فهم أكثر على ما يدل عليه فى شيء من الأدله» و ظاهر السرائر استحبابها من غير اشتراط تعذر الحبره.

(٣) اتفانى كما فى المعبر للأخبار منها: صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (- إلى أن قال - ثم الكفن قميص غير مزور و لا مكفوف، و عمامه يعصب بها رأسه، و يردّ فضلها على رجليه) (١) و قال فى المتقى و الصحيح: (و يردّ فضلها على وجهه) و خبر معاويه بن وهب عن أبى عبد الله عليه السّلام: (و عمامه يعتم بها و يلقى فضلها على وجهه) ٢ و العمامه مستحبه لصحيح زراره: (قلت لأبى جعفر عليه السّلام: العمامه للميت من الكفن هى؟ قال عليه السّلام: لا، إنما الكفن المفروض ثلاثه أثواب، - إلى أن قال - و العمامه سنه، و قال: أمر النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم بالعمامه و عمّم النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم) ٣.

(٤) قد ورد استحباب التعمم كصحيح زراره المتقدم، و يكفى فيها المسمى طولاً و عرضاً، إلا أن هناك روايات قد دلت على كيفية خاصه بأن يحنك الميت بها لمرسل ابن أبى عمير عن أبى عبد الله عليه السّلام فى العمامه للميت قال: (حنكه) (٢) و خبر عثمان النوا عن أبى عبد الله عليه السّلام: (و إذا عممته فلا تعممه عمه الأعرابى، قلت كيف أصنع؟ قال عليه السّلام: خذ العمامه من وسطها و انشرها على رأسه ثم ردها إلى خلفه و اطرح طرفيها على صدره) (٣) و المراد بعمه الأعرابى كما فى الحدائق هى العمه من غير حنك.

ثم يخرج طرفها من تحت الحنك و يلقى على الصدر و يدل عليه خبر النوا المتقدم، بل يستحب أن يلقى فضل الشق الأيمن من العمامه على جانب صدره الأيسر و فضل الأيسر منها على جانب الأيمن من صدره لخبر يونس عنهم عليهم السّلام: (ثم يعمم يؤخذ وسط العمامه فيثنى على رأسه بالتدوير، ثم يلقى فضل الشق الأيمن على الأيسر -

ص: ٢٧٣

١- ((١ و ٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التكفين حديث ٨ و ١٣ و ١.

٢- (٤) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب التكفين حديث ٢.

٣- (٥) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب التكفين حديث ٢.

تشتمل على حنك و ذؤابتين من الجانبين تلقيان على صدره، على خلاف الجانب الذى خرجتا منه. هذا بحسب الطول، و أما العرض فيعتبر فيه إطلاق اسمها.

(و الخامسة) (١) و هى خرقة طولها ثلاثه أذرع و نصف فى عرض نصف ذراع (٢) - و الأيسر على الأيمن ثم يمدّ على صدره (١) بل فى الجواهر: «لا نعرف فى ذلك خلافا».

(١) و هى خرقة لفخديه، و استحباب زيادتها متفق عليه للأخبار منها: خبر عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: (الميت يكفن فى ثلاثه سوى العمامه و الخرقة يشد بها وركيه لكيلا يبدو منه شىء، و الخرقة و العمامه لا بدّ منهما و ليستا من الكفن) (٢) و مرسل يونس: (و خذ خرقة طويله عرضها شبر فشدّها من حقويه، و ضمّ فخديه ضمّا شديدا و لفّها فى فخديه، ثم اخرج رأسها من تحت رجليه إلى الجانب الأيمن، و اغرزها فى الموضع الذى لفتت فيه الخرقة، و تكون الخرقة طويله تلف فخديه من حقويه إلى ركبتيه لفا شديدا) (٣).

و هذه الخرقة تسمى بالخامسه لأنها خامس قطعه بعد الحبره فى الكفن و بعد الأثواب الثلاثه الواجبه.

إن قلت: إنها السادسة لأن العمامه قطعه من الكفن أيضا.

قلت: هى الخامسه من قطع الكفن الواجب و المستحب بالنسبه للرجل و المرأه، و أما العمامه فتختص بالرجل كما تختص المرأه بالقناع و بدلا عنها و تختص أيضا بلفافه لثديها.

أو أن يقال بأن الكفن ما لفّ الجسد و العمامه ليست منه اصطلاحا لخبر الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (كتب أبى فى وصيته - إلى أن قال - و عممنى بعمامه، و ليس تعد العمامه من الكفن، إنما يعد ما يلفّ به الجسد) (٤).

(٢) ففى خبر عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (و يجعل طول الخرقة ثلاثه أذرع و نصفاً -

ص: ٢٧٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب التكفين حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التكفين حديث ١٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٣.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التكفين حديث ١٠.

إلى ذراع، يثغر بها الميت (١) ذكرا أو أنثى، و يلفّ بالباقي حقويه و فخذيه، إلى حيث ينتهي ثم يدخل طرفها تحت الجزء الذى ينتهى إليه، سميت خامسه نظرا إلى أنها منتهى عدد الكفن الواجب، و هو الثلاث، و الندب و هو الحبره و الخامسه، و أما العمامه فلا تعدّ من أجزاء الكفن اصطلاحا و إن استحبت.

(و للمرأة القناع) (٢) يستر به رأسها (بدلا عن العمامه) و يزداد عنه لها -و عرضها شبرا و نصفاً(١) و فى خبر يونس المتقدم: (و خذ خرقة طويله عرضها شبر فشدّها من حقويه(٢) و الشبر هو نصف ذراع تقريبا، و لم يوجد فى الأخبار تحديد عرضها بذراع أو شبرين بل بشبر و نصف كما فى خبر عمار و هذا ما نص عليه الشارح فى الروض، فجعل العرض ذراعا كما فى الروضه مما لم يدل عليه خبر و لم يوافقّه أحد من الأصحاب كما صرح بذلك المحقق الخونسارى فى حاشيته.

(١) لخبر الكاهلى: (تذفره به إذفارا)(٣) قال الشارح فى الروض: «و عبارات الأصحاب أكثرها مشتمله على أنه يلفّ بها فخذاه من غير تفصيل، و الذى عليك استفادته من الروايه الأولى - أعنى خبر الكاهلى - إن كان المراد من الإذفار هو الإنفار - كما ذكره الشهيد - أن يربط أحد طرفى الخرقة على وسطه إما بشق رأسها، أو بأن يجعل فيها خيطا و نحوه يشدها، ثم يدخل الخرقة بين فخذيه و يضم بها عورته ضمما شديدا و يخرجها من الجانب الآخر و يدخلها تحت الشداد الذى هو على وسطه، و هذا هو المراد من الإنفار كما تقدم بيانه فى المستحاضه، ثم تلف حقويه و فخذيه بما بقى منها لفا شديدا، فإذا انتهت أدخل طرفها تحت الجزء الذى انتهى عنده منها» انتهى.

أقول: و يدل على ذلك مرسل يونس المتقدم و أن اللف إلى عند الركبه.

(٢) أى الخمار و يدل عليه الأخبار منها: صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام:

(يكفن الرجل فى ثلاثه أثواب، و المرأه إذا كانت عظيمه فى خمسه: درع و منطق و خمار و لفافتين)(٤) و فسر الدرع بالقميص، و المنطق بكسر الميم لفافه تشد على ثدييها كما فى المدارك أو هو المثزر كما فى الذكرى، و يدل على الخمار أيضا خبر عبد الرحمن -

ص: ٢٧٥

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب التكفين حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٥.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التكفين حديث ٩.

(النمط) (١) و هو ثوب من صوف فيه خطط تخالف لونه، شامل لجميع البدن فوق الجميع، و كذا تزداد عنه خرقة أخرى يلف بها ثدياها و تشدّ إلى ظهرها على المشهور (٢). و لم يذكرها المصنف هنا و لا في البيان و لعله لضعف المستند، فإنه خبر مرسل مقطوع (٣)، و رواه سهل بن زياد (٤).

في ما يجب إمساسه بالكافور

(و يجب إمساس مساجده السبعة بالكافور) (٥) و أقله مسماه على مسماها.

-عن أبي عبد الله عليه السلام: (في كم تكفن المرأة؟ قال: تكفن في خمسة أثواب أحدها الخمار). و الخمار ما يخمر به الرأس أى يستر.

(١) قال في المصباح عنه: «ثوب من صوف ذو لون من الألوان، و لا يكاد يقال للأبيض: نمط».

و قد قطع الأصحاب باستحبابه للمرأة كما في المدارك و استدل عليه بصحيح ابن مسلم المتقدم بناء على أن المراد من المنطق هو المئزر فتبقى اللفافتان فواحد إزار و الأخرى هي النمط، و في المدارك إنكار هذه الدلالة لأن المنطق هو الخرقة التي تشد على الثديين و اللفافتان هما الإزار و المئزر.

و عن ابن إدريس جعل النمط هو الجبره و ليس شيئا زائدا.

(٢) قال في الجواهر: «لم أجد فيه خلافا من أحد» و يدل عليه مضمرة سهل بن زياد:

(سألته كيف تكفن المرأة؟ فقال: كما يكفن الرجل غير أنه نشد على ثدييها خرقة تضم الثدي إلى الصدر و نشد على ظهرها) (١).

(٣) فقد رواه الكليني عن عده من أصحابنا عن سهل بن زياد و عن بعض أصحابنا رفعه قال: (سألته) إلى آخر الخبر المتقدم.

(٤) فقد اختلف العلماء في توثيقه و تضعيفه، فقد ضعّفه النجاشي و ابن الغضائري و كان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو و الكذب و أخرجه من قم إلى الري و نهى الناس عن السماع عنه و كان يعتمد المجاهيل و يروى المراسيل.

هذا مع أن الشيخ في رجاله قد وثقه و كذا ابن طاوس في التحرير و العلامة المجلسي و الوحيد البهبهاني و جماعه و ذلك لأنه من مشايخ الإجازة لأن التضعيف بغالبه من جهة الغلو مع أن غالب ما رواه هو الآن من ضروريات الإمامية و لم يشهد بكذبه إلا ابن الغضائري و هو لا يعتمد عليه في ذلك، و لذا قيل: إن الأمر في سهل سهل.

ص: ٢٧٦

(و يستحبّ كونه ثلاثه عشر درهما و ثلثا) (١) و دونه في الفضل أربعة دراهم، على المشهور شهره عظيمه، و عن المراسم الاستحباب و أنكر الفاضل الجواد في مفتاحه نسبة الاستحباب إليه و أنه قائل بالوجوب، و مستند المشهور أخبار كثيره.

منها: موثق عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحنوط للميت، فقال عليه السلام: اجعله في مساجده) (١) و حسنه حرمان عن أبي عبد الله عليه السلام: (يوضع في منخره و موضع سجوده) (٢) فالوضع في هذا الخبر و نظائره محمول على المسح لمصحح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (فامسح به آثار السجود) (٣) و صحيح زراره عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السلام: (عمدت إلى الكافور فمسحت به آثار السجود) (٣) و غالب الأخبار خاليه عن المنخر فما دل منها عليه محمول على الاستحباب إلا أن جماعه منهم ابن أبي عقيل و المفيد و الحلبي و القاضي و العلامه في المنتهى قد ذهبوا إلى كونه أحد المساجد و يدل عليه حسنه حرمان المتقدمه و خبر الدعائم: (و جعل الكافور و الحنوط في مواضع سجوده: جبهته و أنفه و يديه و ركبتيه و رجليه) (٤).

(١) يكفى في مقدار الكافور مسماه على المشهور، و يدل عليه إطلاق الكثير من الأخبار هذا بالإضافة إلى أن موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) قد ذكر القطن و مقداره و طول الخرقه و عرضها و الإزار و لكنه ذكر الكافور و لم يتعرض لتقديره و هو ظاهر في عدم اعتبار القدر فيه، و عن الشيخين و الصدوق أن أقله مثقال و أوسطه أربعة دراهم لخبر عبد الرحمن عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام: (أقل ما يجزى من الكافور للميت مثقال) (٦) و خبر الكاهلي و حسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام:

(القصد من الكافور أربعة مثاقيل) (٨) و فسّر ابن إدريس المثاقيل هنا بالدراهم و طالبه ابن طاوس بالمستند، إذ الدرهم نصف مثقال و خمسه.

و عن الجعفي أقله مثقال و ثلث و ليس له مستندا إلى خبر عبد الرحمن الآخر عن بعض -

ص: ٢٧٧

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب التكفين حديث ١.
- ٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب التكفين حديث ٥ و ١.
- ٣- (٤) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب التكفين حديث ٦.
- ٤- (٥) مستدرک الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب التكفين حديث ٢.
- ٥- (٦) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب التكفين حديث ٤.
- ٦- ((٧ و ٨)) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب التكفين حديث ٢ و ٤.

و دونه مثقال و ثلث، و دونه مثقال (و وضع الفاضل) منه عن المساجد (على صدره) (١) لأنه مسجد في بعض الأحوال (٢).

في كتابه ما يستحب على الكفن

(و كتابه اسمه (٣) و أنه يشهد الشهادتين (٤))، -رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام: (أقل ما يجزى من الكافور للميت مثقال و نصف) (١) و هو غير مطابق لدعوى الجعفي.

و الجمع بين الأخبار يقتضى أنه يكفى المسمى و أقل الفضل مثقال ثم مثقال و نصف بناء على الرواية أو مثقال و ثلث بناء على قول الجعفي ثم أربعة مثاقيل أو دراهم بناء على تفسير ابن إدريس ثم أكثره ثلاثة عشر درهما و ثلث لمرفوع إبراهيم بن هاشم: (السنة في الحنوط ثلاثة عشر درهما و ثلث أكثره) ٢ و للأخبار الدالة على أن الحنوط الذى أنزل على النبي صلى الله عليه و آله و سلم كان أربعين مثقالا و قد قيّمه بينه و بين أمير المؤمنين و سيده النساء أثلاثا فيكون نصيب كل واحد ثلاثة عشر درهما و ثلثا.

منها: مرسل الصدوق: (إن جبرئيل أتى النبي صلى الله عليه و آله و سلم بأوقيه من كافور من الجنة، و الأوقيه أربعون درهما، فجعلها النبي صلى الله عليه و آله و سلم ثلاثة أثلاث: ثلثا له، و ثلثا لعلی، و ثلثا لفاطمة) ٣.

(١) كما في الفقه الرضوي: (تبدأ بجبهته و تمسح مفاصله كلها به، و تلقى ما بقى منه على صدره) (٢).

(٢) كسجده الشكر ففي خبر يحيى بن عبد الرحمن: (رأيت أبا الحسن الثالث عليه السلام سجد سجده الشكر فافتش ذراعيه و ألصق جؤجؤه و صدره و بطنه بالأرض فسألته عن ذلك، فقال: كذا يجب) (٣) و مثله خبر ابن أبي عمير عن جعفر بن علي في السجود بعد الصلاة ٤.

(٣) أى اسم الميت، و عن سائر و الصدوق و اسم أبيه و قال في الجواهر: «لم أقف ما على يدل عليه»، فيستحب كتابه اسمه على الحبره و القميص و الإزار و الجريدتين كما عن جماعة التصريح به، و عن الشيخ في المبسوط و الشهيد في الدروس زيادة العمامه، و عن بعضهم أن الكتابه على الأكفان بقول مطلق.

(٤) لخبر أبي كهمس: (قال: حضرت موت إسماعيل، و أبو عبد الله عليه السلام جالس عنده، -

ص: ٢٧٨

١- ((١ و ٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب التكفين حديث ٥ و ١ و ٦.

٢- (٤) مستدرک الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب التكفين حديث ١.

٣- ((٥ و ٦)) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب سجدة الشكر حديث ٢ و ٣.

(و أسماء الأئمة) (١) بالترية الحسينيه (٢)، - فلما حضره الموت شدّ لحييه و غمضه و غطى عليه الملحفه، ثم أمر بتهيئته فلما فرغ من أمره دعا بكفنه فكتب في حاشيه الكفن: إسماعيل يشهد أن لا إله إلا الله (١)، و خبر عبد الله بن عقيل: (لما حضرت فاطمه الوفاه دعت بماء فاغتسلت ثم دعت بطيب فتحنطت به - إلى أن قال - فقلت: هل شهد معك أحد؟ قال: نعم شهد كثير بن عباس و كتب في أطراف كفنها فاطمه بنت محمد صلّى الله عليه و آله و سلّم تشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم) (٢).

(١) نسب إلى الأصحاب كما في الجواهر و عن الخلاف و الغنيه الإجماع عليه و قال في الجواهر: «فلا- يقدر حينئذ ما ذكره جماعه من متأخري المتأخرين من عدم الوقوف له على نص و أنه شيء ذكره الأصحاب».

و يستشهد له بخبرين الأول: ما عن السيد ابن طاوس في فلاح السائل: (و كان جدي ورام بن أبي فارس (قدس الله جل جلاله روحه) - و هو ممن يقتدى بفعله - قد أوصى أن يجعل في فمه بعد وفاته فص عقيق عليه أسماء أئمه عليهم السلام فنقشت أنا فصا عقيقا عليه: الله ربي و محمد نبي و عليّ و سميت الأئمه عليهم السلام أئمتي و وسيلتي، و أوصيت أن يجعل في فمي بعد الموت ليكون جواب الملكين عند المسائله في القبر سهلا إن شاء الله) (٣).

الثاني: ما عن غيبه الشيخ عن أبي الحسن القمي أنه: (دخل عليّ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري (رحمه الله) و هو من النواب الأربعة فوجده و بين يديه ساجه و نقّاش ينقش عليها آيات من القرآن و أسماء الأئمه عليهم السلام على حواشيه، قلت: يا سيدي ما هذه الساجه؟ فقال: لقبري تكون فيه و أوضع عليها، أو قال أسند إليها) (٤) و منه يستدل على استحباب كتابه القرآن على الكفن أيضا.

(٢) كما عن الاحتجاج في أجوبه مسائل الحميري لصاحب الأمر عليه السلام: (أنه سأله عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره هل يجوز ذلك أم لا؟ فأجاب عليه السلام: توضع مع -

ص: ٢٧٩

١- (١) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب التكفين حديث ١.

٢- (٢) مستدرک الوسائل ذکر صدره في الباب - ٢٨ - من أبواب الكفن حديث ٥، و ذکر ذيله في الباب - ٢٣ - من أبواب التكفين حديث ١.

٣- (٣) فلاح السائل ص ٧٥ طبع دفتر تبليغات إسلامي - قم.

٤- (٤) غيبه الشيخ الطوسي ص ٢٢٢ طبع مطبعه النعمان سنه ١٣٨٥ الطبعه الثانيه.

ثم بالتراب الأبيض (١) (على العمامه و القميص و الإزار و الحبره).

فى الجريدتين

(و الجريدتين) (٢) المعمولتين (من سعف النخل) (٣) -الميت فى قبره و يخلط بحنوطه إن شاء الله تعالى، و سأله: روى لنا عن الصادق عليه السّلام أنه كتب على إزار إسماعيل ابنه: إسماعيل يشهد أن لا- إله إلا الله، فهل يجوز أن نكتب مثل ذلك بطين القبر أم غيره؟ فأجاب عليه السّلام: يجوز ذلك(١).

(١) ليس فيه نص بالخصوص، و إنما ذكره الأصحاب كراهيته الكتابه بالسواد، و علله فى المعتمد بأن فيه نوع استبشاع و نسبه للشيخ.

(٢) الكتابه على هذه المذكورات مما قد ادعى عليه ابن زهره فى الغنيه الإجماع، و زاد الشيخ فى المبسوط و الشهيد فى الدروس العمامه و قد تقدم خبر أبى كهمس فى كتابه أبى عبد الله عليه السّلام على أطراف كفن إسماعيل و خبر عبد الله بن عقيل فى كتابه ابن عباس على أطراف كفن الزهراء، و هما ظاهران فى الكتابه على أطراف الإزار أو الحبره لا- على كل قطعه من قطع الكفن.

(٣) يستحب وضع الجريدتين مع الميت للأخبار منها: صحيح زراره: (قلت لأبى جعفر عليه السّلام: أ رأيت الميت إذا مات لم تجعل معه الجريده؟ فقال عليه السّلام: يتجافى عنه الحساب و العذاب ما دام العود رطباً، إنما العذاب و الحساب كله فى يوم واحد فى ساعه واحده قدر ما يدخل فى القبر و يرجع القوم، و إنما جعلت السعفتان لذلك فلا يصيبه عذاب و لا حساب بعد جفوفهما إن شاء الله(٢).

و خبر الصيقل عن أبى عبد الله عليه السّلام: (توضع للميت جريدتان واحده فى اليمين و أخرى فى الأيسر)٣.

و يعتبر فيها أن تكون رطبه لخبر محمد بن على بن عيسى عن أبى الحسن الأول:

(سأله عن السعفه اليابسه إذا قطعها بيده هل يجوز للميت أن توضع معه فى حفرته؟ قال عليه السّلام: لا يجوز اليابس(٤).

و تشنيه الجريده هو المشهور و عن ابن الجنيد الاكتفاء بالجريده الواحده مع أن ظاهر النصوص على التشنيه.

ثم إن لفظ الجريده و السعفه الوارد فى الخبر ظاهر فى كونها من النخل لأن الجريده-

ص: ٢٨٠

١- (١) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب التكفين حديث ٣.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب التكفين حديث ١ و ٦.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب التكفين حديث ١.

أو من السدر (١)، أو من الخلاف، أو من الزمان (٢) (أو) من (شجر رطب) (٣) مرتبا في الفضل كما ذكر، يجعل إحداهما من جانبه الأيمن، و الأخرى من الأيسر (فاليمنى عند الترقوه) (٤) واحده التراقي، و هى العظام المكتنفه لثغره النحر (بين القميص و بشرته، و الأخرى بين القميص و الإزار من جانبه الأيسر)، فوق الترقوه و لتكونا خضراوتين ليستدفع عنه بهما العذاب، ما دامت كذلك. و المشهور أن قدر كل واحده طول عظم ذراع الميت (٥)، ثم قدر شبر، ثم أربع أصابع.

هى سعف النخل كما فى المصباح المنير و إنما تسمى جريده إذا جرّد عنها خصوصها بالإضافة لمكاتبه على بن بلال كتب إلى أبى الحسن الثالث: (الرجل يموت فى بلاد و ليس فيها نخل، فهل يجوز مكان الجريده شىء من الشجر غير النخل؟ فإنه قد روى عن آبائك عليهم السّلام أنه يتجافى عنه العذاب ما دامت الجريدتان رطبتين و أنها تنفع المؤمن و الكافر؟ فأجاب عليه السّلام: يجوز من شجر آخر رطب) (١).

(١) لمضمر سهل: (قالوا: قلنا له: جعلنا الله فداك، إن لم يقدر على الجريده؟ فقال:

عود السدر، قيل: فإن لم نقدر على السدر؟ فقال: عود الخلاف) ٢ و الخلاف هو الصفصاف كما فى مصباح المنير.

(٢) لما فى الكافى: (روى على بن إبراهيم قال: يجعل بدلها - أى الجريده - عود الرمان) ٣.

(٣) لمكاتبه على بن بلال المتقدمه.

(٤) الترقوه هى العظم الذى بين ثغره النحر و العاتق من الجانبين، ففى خبر جميل بن دراج: (الجريده قدر شبر، توضع واحده من عند الترقوه إلى ما بلغت مما يلى الجلد، و الأخرى فى الأيسر من عند الترقوه إلى ما بلغت من فوق القميص) (٢).

(٥) لمضمر يونس: (و تجعل له قطعتين من جريده النخل رطبا قدر ذراع) ٥ و خبر يحيى بن عباد عن أبى عبد الله عليه السّلام: (تؤخذ جريده رطبه قدر ذراع) ٦ بناء على أنه المراد منه قدر عظم الذراع المقدّر بالشبر تقريبا وجدانا.

و أما التقدير بالشبر فلخبر جميل المتقدم: (الجريده قدر شبر) و إليه ذهب الصدوق و إذا حمل خبر الذراع على عظم الذراع فلا خلاف بين المشهور و الصدوق.

و أما التقدير بأربع أصابع فقد نسب للعمانى و استدل له بخبر يحيى بن عباد عن أبى -

ص: ٢٨١

١- ((١ و ٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب التكفين حديث ١ و ٣ و ٤.

٢- ((٤ و ٥ و ٦)) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب التكفين ٢ و ٥ و ٤.

و اعلم أن الوارد في الخبر من الكتابه ما روى (١): أن الصادق عليه السلام كتب على حاشيه كفن ابنه إسماعيل: «إسماعيل يشهد أن لا- إله إلا الله»، و زاد الأصحاب الباقي كتابه (٢)، و مكتوبا عليه (٣)، و مكتوبا به (٤) للتبرك، و لأنه خير محض مع ثبوت أصل الشرعيه. و بهذا اختلفت عباراتهم فيما يكتب عليه من أقطاع الكفن و على ما ذكر لا يختص الحكم بالمذكور (٥) بل جميع أقطاع الكفن (٦) في ذلك سواء، بل هي (٧) أولى من الجريدتين، لدخولها (٨) في إطلاق النص (٩) -جعفر عليه السلام: (و ما التخضير؟ قال: جريده خضراء توضع من أصل اليدين إلى أصل الترقوه) (١٠) و هو غير ظاهر في أربع أصابع لأن الحد الفاصل بين أصل الترقوه المبتدأ من ثغره النحر إلى أصل اليدين المنتهى عند المنكبين هو بمقدار الشبر تقريبا، فالأخبار غير متعارضه بل كلها تدل على الشبر.

ثم إن الشارح قد نسب للمشهور الأصابع الأربعة كما جعل الذراع بذراع الميت و هو ليس في محله أما الأصابع الأربعة فهي منسوبه للعمانى فقط و أما تقييد الذراع بالميت فقد قال في الجواهر عنه: «و من العجيب ما في الروضه من نسبه ذلك إلى الشهره - إلى أن قال - و التبع أعدل شاهد مع أنا لم نعرف غيره ذكر التقييد بالميت».

(١) و هو خبر أبي كهمس المتقدم.

(٢) من الشهاده بالنبوه و أسماء الأئمه عليهم السلام.

(٣) قد عرفت أن الأخبار ظاهره في الكتابه على طرف الإزار أو الحبره، فالكتابه على كل أجزاء الكفن مما لا نص عليه.

(٤) و هو الكتابه بالتربه الحسينيه.

(٥) من الكتابه على العمامه و القميص و الإزار و الحبره و الجريدتين.

(٦) بما فيها المثزر و الخرقه، و لعل استثنائهما لأن الكتابه عليهما كتابه على أسافل البدن، و هذا فيه منافاه للأدب.

(٧) أى أقطاع الكفن كلها.

(٨) لدخول قطع الكفن، و هذا بيان وجه الأولويه.

(٩) و هو خبر أبي كهمس المتقدم من أنه كتب على حاشيه كفن ابنه إسماعيل.

هذا و يستحب زياده على ما تقدم كتابه دعاء الجوشن الكبير لما رواه الكفعمى في جنه-

ص: ٢٨٢

(و ليخط) الكفن إن احتاج إلى الخياطة (بخيوطه) مستحبا (١) (و لا تبّل بالريق) (٢) على المشهور فيهما، و لم نقف فيهما على أثر.

(و يكر، الأكمام المبتدأه) (٣) للقميص، و احترز به عما لو كفن في قميصه، فإنه لا كراهه في كفه بل تقطع منه الأزرار (و قطع الكفن بالحديد) (٤) قال الشيخ: سمعناه مذاكره من الشيوخ، و عليه كان عملهم. (و جعل الكافور في سمعه و بصره على الأشهر) (٥) خلافا للصدوق حيث استحبه استنادا إلى روايه -الأمان عن السجاد عن أبيه عن جده عليهم السلام: (نزل جبرئيل عليه السلام على النبي صلى الله عليه و آله و سلم في بعض غزواته و عليه جوشن ثقيل، ألمه ثقله فقال: يا محمد، ربك يقرئك السلام و يقول لك: اخلع هذا الجوشن، و اقرأ هذا الدعاء فهو أمان لك و لأمتك - إلى أن قال - و من كتبه على كفته استحي الله أن يعذبه بالنار - و ساق الحديث إلى أن قال - قال الحسين عليه السلام: أوصاني أبي بحفظ هذا الدعاء و تعظيمه و أن أكتبه على كفته و أن أعلمه أهلي و أحثمهم) (١).

(١) قال في الجواهر: «بلا خلاف أجده بين الأصحاب، بل نسبة في الذكرى و جامع المقاصد إلى الشيخ و إليهم مشعرين بدعوى الإجماع عليه و لعله الحجه - إلى أن قال - و إلا فلم نقف على ما يدل عليه في شيء من الأدله».

(٢) قال في المعبر بعد ما نسبة إلى الشيخ في المبسوط و النهايه: (و رأيت الأصحاب يجتنبونه و لا بأس بمتابعتهم).

(٣) للمرسل عن أبي عبد الله عليه السلام: (قلت له: الرجل يكون له القميص أ يكفن فيه؟ فقال: اقطع أزراره، قلت: و كمه؟ قال: لا، إنما ذلك إذا قطع له و هو جديد لم يجعل له كما، فأما إذا كان ثوبا ليسا فلا يقطع منه إلا أزراره) (٢) و عن ابن البراج أنه لا يجوز الاعتماد على الخبر لإرساله، و فيه: إنه منجبر بعمل الأصحاب.

(٤) لا نص فيه و إنما شيء ذكره الشيخ و قال: «سمعناه مذاكره من الشيوخ و عليه كان عملهم».

(٥) للأخبار منها: مضمرة يونس: (و لا تجعل في منخريه و لا في بصره و مسامعه و لا على -

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب التكفين حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب التكفين حديث ٢.

فى أنه يستحب اغتسال الغاسل قبل تكفينه

(و يستحب اغتسال الغاسل قبل تكفينه) (١) غسل المس إن أراد هو التكفين (أو الوضوء) الذى يجامع غسل المس للصلاه، فينوى فيه (٢) الاستباحه أو الرفع -وجهه قطناً و لا كافوراً(١) و خبر عبد الرحمن: (لا- تجعل فى مسامع الميت حنوطاً)(٢) ، و ذهب الصدوق فى الفقيه إلى جعل الكافور على بصره و أنفه و فى مسامعه و فيه و يديه و ركبتيه و مفاصله كلها استناداً على صحيح ابن سنان: (قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

كيف أصنع بالحنوط؟ قال: تضع فى فمه و مسامعه و آثار السجود من وجهه و يديه و ركبتيه)(٣) و رواه سماعه: (يجعل شيئاً من الحنوط على مسامعه و مساجده)٤ و خبر عمار: (و اجعل الكافور فى مسامعه)(٤) و صحيح زراره: (إذا جففت الميت عمدت إلى الكافور فمسحت به آثار السجود و مفاصله كلها و اجعل فى فيه و مسامعه و رأسه و لحيته من الحنوط و على صدره و فرجه)(٥) و قد حملت هذه الطائفة على التقيه لموافقته للعامة، أو تحمل على الكراهه جمعاً بينها و بين ما تقدم.

(١) أو يتوضأ على المشهور، و فى الحدائق نسبه إلى الأصحاب، و فى الجواهر: «لم أقف له على مستند»، و علله فى المعتمد بأن الاغتسال أو الوضوء على من مس ميتاً واجب أو مستحب و الأمر به على الفور فيكون التعجيل به أفضل. و فيه: إن تعجيل الغسل أو الوضوء مناف لتعجيل تجهيز الميت بالإضافة إلى ورد أخبار بتأخير الغسل - غسل المس - عن التكفين. منها: خبر يعقوب بن يقطين عن العبد الصالح عليه السلام:

(ثم يغسل الذى غسله يده قبل أن يكفنه إلى المنكبين ثلاث مرات، ثم إذا كفنه اغتسل)(٦) و خبر أبى بصير و ابن مسلم عن أبى عبد الله عن أمير المؤمنين عليهما السلام: (من غسل منكم ميتاً فليغتسل بعد ما يلبسه أكفانه)(٧) مع أن النصوص خاليه عن استحباب الوضوء قبل التكفين، نعم هى صريحه فى غسل اليدين إلى المنكبين.

(٢) فى الوضوء.

ص: ٢٨٤

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب التكفين حديث ٣.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب التكفين حديث ٤.
- ٣- (٣ و ٤) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب التكفين حديث ٣ و ٦.
- ٤- (٥) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب التكفين حديث ٢.
- ٥- (٦) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب التكفين حديث ٤.
- ٦- (٧) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب غسل الميت حديث ٧.
- ٧- (٨) الوسائل الباب - ١ - من أبواب غسل المس حديث ١٣.

أو إيقاع التكفين على الوجه الأكمل، فإنه (١) من جملة الغايات المتوقَّفه على الطهاره. و لو اضطر لخوف على الميت. أو تعذّرت الطهاره غسل يديه من المنكبين ثلاثا (٢) ثم كفّنه، و لو كفنه غير الغاسل فالأقرب استحباب كونه متطهرا، لفحوى (٣) اغتسال الغاسل أو وضوئه.

الرابع فى الصلاه عليه

اشاره

(الرابع - الصلاه عليه)

فى من تجب عليه الصلاه و واجب الصلاه

(و تجب) الصلاه (٤) (على كلّ من بلغ) أى أكمل (ستا (٥) ممن له حكم (١) أى إيقاع التكفين على الوجه الأكمل.

(٢) على المشهور للأخبار المتقدمه و قد حملت عندهم على صورته تعذر الطهاره، أو على صورته الخوف على الميت لو تأخر مع أنها آبيه عن هذا التنزيل.

(٣) و فيه: أنه لا استحباب للغاسل أن يكون متطهرا حال التكفين كما سمعت فالأولويه ليست فى محلها.

(٤) تجب الصلاه على كل مسلم بلا خلاف فيه للأخبار منها: خبر طلحه بن زيد عن أبى عبد الله عليه السلام: (صل على من مات من أهل القبلة و حسابه على الله) (١) و خبر غزوان السكونى عنه عليه السلام: (قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: صلوا على المرجوم من أمتى، و على القاتل نفسه من أمتى لا تدعوا أحدا من أمتى بلا صلاه) ٢.

و عن المفيد و ابنى حمزه و إدريس و أبى الصلاح تخصيص الصلاه بالمؤمن المعتقد بالحق بدعوى كفر غير المؤمن، و عن ابن إدريس تخصيص الصلاه بغير ولد الزنا لدعوى كفر ولد الزنا و كلا القولين ضعيف لما تقدم من إسلام الجميع.

فتجب الصلاه على كل مسلم بلا فرق بين العادل منهم و الفاسق، و لا بين مرتكب الكبائر و غيره لعموم الأخبار المتقدمه، نعم لا تجوز الصلاه على الكافر لتقييد الصلاه بأهل القبلة و بأمة النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم فى الأخبار المتقدمه، بلا فرق بين كون الكافر دهرىا أو مشركا من أهل الكتاب أو لا، حتى المرتد و من حكم بكفره من فرق المسلمين كالغلاه و الخوارج و النواصب.

(٥) لا تجب الصلاه على أطفال المسلمين إلا إذا بلغوا ست سنين على المشهور لصحيح زراره و الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (سئل عن الصلاه على الصبى متى يصلى -

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب صلاة الجنازة حديث ٢ و ٣.

(الإسلام) من الأقسام المذكوره فى غسله، عدا الفرق المحكوم بكفرها من المسلمين.

(و واجبها القيام) (١) مع القدره، فلو عجز عنه صلى بحسب الممكنه كاليوميه. و هل يسقط فرض الكفايه عن القادر بصلاه العاجز؟ نظر: من صدق الصلاه الصحيحه عليه (٢)، و من نقصها عنه (٣) مع القدره على الكامله، و توقف فى الذكرى لذلك.

(و استقبال) المصلى (القبله) (٤)، -عليه؟ قال عليه السلام: إذا عقل الصلاه، قلت: متى تجب الصلاه عليه؟ فقال عليه السلام:

إذا كان ابن ست سنين(١) و صحيح زواره عن أبى جعفر عليه السلام: (أما أنه لم يكن يصلى على مثل هذا - و كان ابن ثلاث سنين - كان على عليه السلام يأمر به فيدفن و لا يصلى عليه، و لكن الناس صنعوا شيئاً فنحن نضع مثله، قال: قلت: فمتى تجب عليه الصلاه؟ فقال عليه السلام: إذا عقل الصلاه و كان ابن ست سنين) ٢ و عن ابن أبى عقيل عدم وجوب الصلاه عمّن من لم يبلغ، لأن الصلاه استغفار للميت و دعاء، و من لم يبلغ لا- يحتاج إلى ذلك و لموثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن المولود ما لم يجر عليه القلم هل يصلى عليه؟ قال عليه السلام: لا، إنما الصلاه على الرجل و المرأه إذا جرى عليهما القلم)(٢).

و عن ابن الجنيد وجوب الصلاه على المولود إذا استهل للأخبار منها: صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: (لا يصلى على المنفوس و هو المولود الذى لم يستهل... و إذا استهل فصلّ عليه)(٣) فتحمل على التقية أو الاستحباب.

(١) يجب القيام فى صلاه الأموات مع القدره للأخبار التى سيأتى بعضها فى الوقوف عند الوسط أو الصدر، غايته أن القيام شرط مع الإمكان، و مع العجز يصلى بحسب الإمكان كاليوميه لأن الميسور لا يسقط بالمعسور.

(٢) أى على ما أتى به العاجز، و هذا وجه السقوط.

(٣) أى نقص صلاه العاجز عن فرض الكفايه و هذا وجه عدم السقوط.

(٤) بلا خلاف للأخبار، منها: ما ورد فى الجنائز المتعدده كمرسل ابن بكير عن أبى -

ص: ٢٨٤

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ١ و ٣.

٢- (٣) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ٥.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ١.

(و جعل رأس الميت إلى يمين المصلي) (١) مستلقيا على ظهره (٢) بين يديه (٣)، إلا- أن يكون مأموما فيكفى كونه (٤) بين يدي الإمام و مشاهدته له (٥)، و تغتفر الحيلولة بمأموم مثله، و عدم تباعده عنه (٦) بالمعتد به عرفا، و في اعتبار ستر عوره المصلي و طهارته من الخبث في ثوبه و بدنه و جهان (٧).

-عبد الله عليه السّلام: (توضع النساء مما يلي القبلة و الصبيان دونهم، و الرجال مما دون ذلك، و يقوم الإمام مما يلي الرجال) (١).

(١) بلا خلاف فيه و يدل عليه موثق عمار: (سأل أبا عبد الله عليه السّلام عن ميت صلى عليه فلما سلّم الإمام فإذا الميت مقلوب رجلاه إلى موضع رأسه؟ قال عليه السّلام: يسوّى و تعاد الصلاة عليه، و إن كان قد حمل ما لم يدفن، فإن دفن فقد مضت الصلاة عليه و لا يصلّى عليه و هو مدفون) (٢).

(٢) بلا خلاف فيه كما في الجواهر.

(٣) أى بين يدي المصلي فلا- يجوز التباعد كثيرا، و عن الصدوق و جوب القرب بحيث إن هبت الرياح فرفعت ثوبه أصاب الجنازه، و قال في كشف اللثام: «لم أظفر بخبر ينص على الباب».

و لا فرق في المصلي بين كونه منفردا أو إماما أو مأموما، غايته إن كان مأموما فلا يجوز له التباعد بغير الصفوف.

(٤) كون الميت.

(٥) أى مشاهدته المأموم للإمام، و هذا اشتراط لعدم الحيلولة بين الإمام و المأموم إلا بمأموم آخر، و سيأتى إن شاء الله في صلاة الجماعة أن هذا مختص بغير المرأه، أما فيها فلا بأس بالحائل مع علمها بأفعال الإمام التي تجب فيها المتابعه.

(٦) أى عدم تباعد المصلي عن الميت.

(٧) أما بالنسبه للحدث سواء كان صغيرا أو كبيرا فهو ليس شرطا في صلاة الميت للأخبار منها: خبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام: (سألته عن الرجل تفجأه الجنازه و هو على غير طهر، قال عليه السّلام: فليكبر معهم) (٣) و خبر يونس بن يعقوب:

(سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الجنازه أصلى عليها على غير وضوء؟ فقال: نعم، إنما-

ص: ٢٨٧

١- (١) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب صلاة الجنازه حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب صلاة الجنازه حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب صلاة الجنازه حديث ١ و ٣.

(و النيه) (١) المشتمله على قصد الفعل، و هو الصلاه على الميت المتحد -هو تكبير و تسييح و تحميد و تهليل كما تكبر و تسيح فى بيتك على غير وضوء(١) و خبر محمد بن مسلم: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض تصلى على الجنازه؟ قال: نعم و لا تقف معهم)(٢).

ثم كما لا يشترط إزاله الحدث فكذا لا يشترط إزاله الخبث من دون خلاف كما فى الجواهر، و إن تردد الشهيد فى الذكرى بعد اعترافه بعدم وقوفه على نص أو فتوى فى ذلك.

و دليل عدم اشتراط إزاله الخبث إطلاق الإذن فى الحائض مع عدم انفكاكها عن النجاسه غالباً، و لإرشاد التعليل فى خبر يونس بن يعقوب المتقدم: (إنما هو تكبير - إلى قوله - كما تكبر و تسيح فى بيتك على غير وضوء) و من الواضح عدم توقف التكبير فى البيت على إزاله الخبث.

و تردد الشهيد ناشئ من كون صلاه الميت صلاه، و اشتراط وجوب الطهاره من الخبث فيها من الواضحات، و فيه: إن إطلاق الصلاه عليها مجاز، و لذا لا يشترط فيها الطهور مع قوله عليه السلام: (لا صلاه إلا بطهور)(٣) و لم يكن فيها ركوع و لا سجود مع أن الصلاه متقدمه بهما فلذا ورد فى روايه الفضل عن أبى الحسن الرضا عليه السلام: (إنما جوزنا الصلاه على الميت بغير وضوء لأنه ليس فيها ركوع و لا سجود، و إنما هى دعاء و مسأله، و قد يجوز أن تدعو الله و تسأله على أى حال كنت، و إنما يجب الوضوء فى الصلاه التى فيها ركوع و سجود)(٤) و قد سمعت خبر يونس أنها دعاء و تكبير.

و أما ستر العوره فقد ذهب الشهيد فى الذكرى إلى اشتراط جميع ما يعتبر فى الصلاه اليوميه إلا ما خرج بالدليل كالطهاره من الحدث بدعوى اندراجها تحت الصلاه فىجب فيها الستر و مراعاة صفات الساتر كما أنه ينبغى عدم فعل شىء من الموانع كالضحك و الكلام و استشكل فيه بعدم الإطلاق الحقيقى للفظ الصلاه عليها لأنها دعاء و مسأله و تكبير و تهليل ليس إلا.

(١) بلا خلاف و لا إشكال لدعوى الإجماع على أن صلاه الميت من العبادات فىجب فيها-

ص: ٢٨٨

١- (١) المصدر السابق.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الوضوء حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ٧.

أو المتعدّد، و إن لم يعرفه، حتى لو جهل ذكوريته و أنوثيته، جاز تكبير الضمير و تأنيثه مؤولا بالميت و الجنازه (١) متقربا. و فى اعتبار نيه الوجه من وجوب و ندب - كغيرها من العبادات - قولان للمصنف فى الذكرى مقارنة للتكبير (٢) مستدامه الحكم إلى آخرها.

(و تكبيرات خمس) (٣) - القصد مع التقرب، نعم لا يجب التعرض للوجه و إن احتمله فى الذكرى، و لا يشترط تعيين الميت و معرفته و عن جامع المقاصد ينبغى ذلك.

(١) على نحو اللف و النشر المرتبين فإن ذكر الضمائر نوى بها الميت، و إن أنثها ينوى بها الجنازه.

(٢) حتى يقع أول فعل من الصلاة عن نيه، و هو مبنى على كون النيه إخطاريه، و قد عرفت أنها على نحو الداعى فلو وجدت قبل العمل فتبقى إلى حين الانتهاء منه.

(٣) بلا خلاف للأخبار منها: صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (التكبير على الميت خمس تكبيرات) (١) و صحيح أبى ولّاد: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن التكبير على الميت، فقال عليه السّلام: خمسا) ٢.

و خير سليمان الجعفرى عن أبيه عن أبى عبد الله عليه السّلام: (قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: إن الله تبارك و تعالى فرض الصلاة خمسا، و جعل للميت من كل صلاه تكبيره) ٣ و خبر أبى بكر الحضرمى: (قال أبو جعفر عليه السّلام: يا أبا بكر، تدرى كم الصلاة على الميت؟ قلت: لا، قال: خمس تكبيرات فتدرى من أين أخذت الخمس؟ قلت: لا، قال:

أخذت الخمس تكبيرات من الخمس صلوات، من كل صلاه تكبيره) ٤.

و فى الأخبار أيضا وجه آخر للخمس تكبيرات و هو: أن الله فرض على الإنسان خمس فرائض من الصلاة و الزكاه و الصوم و الحج و الولايه فجعل لكل فريضه تكبيره، ففى خبر الحسين بن النضر عن أبى الحسن الرضا عليه السّلام: (إن الله فرض على العباد فرائض الصلاة و الزكاه و الصوم و الحج و الولايه، فجعل للميت من كل فريضه تكبيره واحده، فمن قبل الولايه كبر خمسا و من لم يقبل الولايه كبر أربعا، فمن أجل ذلك تكبرون خمسا و من خالفكم يكبر أربعا) (٢) و مثلها غيرها من النصوص. هذا و أكثر العامه ذهبوا إلى أنها أربع تكبيرات، و عن حواشى الشهيد - كما فى الجواهر و غيره - أن -

ص: ٢٨٩

١- ((١ و ٢ و ٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ٦ و ٩ و ٣ و ٤.

٢- ((٥)) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ١٦.

إحداها تكبيره الإحرام (١) في غير المخالف (٢) (يتشهد الشهادتين عقيب الأولى (٣))، -محمد بن علي بن عمران التميمي قال في كتابه الموسوم بفوائد مسلم: «إن زيدا كبر خمسا و أن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّم كان كذلك يكبرها، و لكن ترك هذا المذهب لأنه صار علما على القول بالرفض» (انتهى)

(١) و هي الأولى سميت بذلك لأن تحريم الصلاة بالتكبير، و ليست هي ركنا فقط، بل التكبيرات الخمس أركان كما سيأتي، و لكن الشارح ذكرها هنا لرفع توهم أن تكبيره الافتتاح خارجه عن التكبيرات الخمس.

(٢) و على المخالف أربع تكبيرات كما عن الحلبي و ابني حمزه و سعيد و الفاضل و الشهيدان لقاعده الإلزام له بمذهبه و للأخبار منها: صحيح إسماعيل بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السّلام: (سألته عن الصلاة على الميت فقال: أما المؤمن فخمس تكبيرات و أما المنافق فأربع) (١) و صحيح حماد بن عثمان و هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السّلام: (كان رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّم يكبر على قوم خمسا و على قوم آخرين أربعا، فإذا كبر على رجل أربعا اتهم - يعنى بالنفاق) ٢.

و عن الصدوق في الهدايه و ابن زهره في الغنيه و جماعه أنها خمس تمسكا بما دل على أن صلاة الميت خمس تكبيرات.

و عن بعضهم التخيير بين الأربع و الخمس على المخالف مع الدعاء عليه بعد الرابعه جمعا بين ما يدل على أن المنافق يكبر عليه أربعا و بين كون صلاة الميت خمس تكبيرات مع الدعاء على المنافق و سيأتي الكلام في هذه الطائفة.

(٣) ذهب المشهور إلى وجوب أصل الدعاء بين التكبيرات، و عن المحقق في الشرائع أن الدعاء بين التكبيرات غير لازم استنادا لما دل على أن صلاة الميت خمس تكبيرات من دون التنصيص على الدعاء، و لاختلاف الأخبار في كيفية الدعاء الموجب لحمله على الاستحباب.

و مستند المشهور أخبار منها: صحيح محمد بن مهاجر عن أمه أم سلمه: (سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: كان رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّم إذا صلى على ميت كبر و تشهد، ثم كبر و صلى على الأنبياء و دعا، ثم كبر و دعا للمؤمنين، ثم كبر الرابعه و دعا للميت، ثم الخامسه كبر و انصرف) (٢) و خبر إسماعيل عن أبي الحسن عليه السّلام: (قال أبو عبد الله -

ص: ٢٩٠

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاة الجنازه حديث ٥ و ١.

٢- ((٣)) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاة الجنازه حديث ١.

(و يصلى على النبي و آله عقب الثانيه) (١) و يستحب أن يضيف إليها الصلاه على باقى الأنبياء (٢) (و يدعو للمؤمنين و المؤمنات) بأى دعاء اتفق و إن كان المنقول أفضل (عقب الثالثه (٣)، و يدعو للميت) المكلف المؤمن (عقب الرابعه (٤)، و فى المستضعف) (٥) و هو الذى لا يعرف الحقّ و لا يعاند فيه و لا يوالى أحدا - عليه السّلام: صلى رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم على جنازه فكبر عليه خمسا، و صلى على أخرى فكبر عليه أربعاً، فأما الذى كبر عليه خمسا فحمد الله و مجّده فى التكبيره الأولى، و دعا فى الثانيه للنبي صلّى الله عليه و آله و سلّم، و دعا فى الثالثه للمؤمنين و المؤمنات، و دعا فى الرابعه للميت، و انصرف فى الخامسة، و أما الذى كبر عليه أربعاً فحمد الله و مجّده فى التكبيره الأولى و دعا لنفسه و أهل بيته فى الثانيه، و دعا للمؤمنين و المؤمنات فى الثالثه و انصرف فى الرابعه، و لم يدع له لأنه كان منافقا(١).

فاستفاد المشهور الشهادتين عقب الأولى من خبر ابن مهاجر المتقدم: (إذا صلى على ميت كبر فتشهد) بناء على إرادته الشهادتين منه، و عن جماعه منهم الشيخ و ابنا إدريس و البراج الاقتصار على الشهاده الأولى.

(١) لخبر إسماعيل المتقدم و فيه: (و دعا فى الثانيه للنبي صلّى الله عليه و آله و سلّم - إلى أن قال - و دعا لنفسه و أهل بيته فى الثانيه).

(٢) لخبر ابن مهاجر المتقدم: (ثم كبر فصلى على الأنبياء و دعا).

(٣) لخبر ابن مهاجر المتقدم: (ثم كبر و دعا للمؤمنين) و لخبر إسماعيل المتقدم: (و دعا فى الثالثه للمؤمنين و المؤمنات).

(٤) لخبر ابن مهاجر المتقدم: (ثم كبر الرابعه و دعا للميت) و لخبر إسماعيل المتقدم:

(و دعا فى الرابعه للميت).

(٥) لحسنه فضيل بن يسار عن أبى جعفر عليه السّلام: (إذا صليت على المؤمن فادع له و اجتهد له فى الدعاء و إن كان واقفا مستضعفا فكبر و قل: اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم)(٢) و المستضعف من لم يتمكن من الإيمان إما لضعف العقل و إما لعدم اطلاعه على اختلاف الناس فى المذاهب.

و اعلم أن ترتيب هذه الأدعيه هو المشهور، و عن العلامة فى التبصره و المختلف و سيد المدارك و جماعه عدم لزوم الترتيب فى هذه الأدعيه لأخبار منها: خير محمد بن مسلم -

ص: ٢٩١

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ٩.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ٣.

بعينه (بدعائه) و هو: «اللهم اغفر للمذنبين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم». (و يدعو) فى الصلاة (على الطفل) المتولد من مؤمنين (لأبويه) (١) أو من مؤمن له (٢)، و لو كانا غير مؤمنين دعا عقبيها (٣) بما أحب (٤)، و الظاهر حينئذ عدم وجوبه أصلا (٥). و المراد بالطفل غير البالغ، و إن وجبت الصلاة عليه.

(و المنافق) و هو هنا المخالف مطلقا (٦) (يقصر) فى الصلاة عليه (على أربع) تكبيرات (و يلغنه) عقيب الرابعه (٧)، و فى وجوبه وجهان، و ظاهره هنا و فى - زواره و معمر بن يحيى و إسماعيل الجعفى عن أبى جعفر عليه السلام: (ليس فى الصلاة على الميت قراءه و لا دعاء موقت، تدعو بما بدا لك، و أحق الموتى أن يدعا له المؤمن، و أن يبدأ بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم (١) و صحيح أبى ولاد: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التكبير على الميت فقال: خمس تكبيرات تقول فى أولهنّ: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، اللهم صلى على محمد و آل محمد ثم تقول:

اللهم إن هذا المسجى قدامنا عبدك و ابن عبدك و قد قبضت روحه إليك و قد احتاج إلى رحمتك و أنت غنى عن عذابه، اللهم إنا لا نعلم من ظاهره إلا خيرا و أنت أعلم بسريره، اللهم إن كان محسنا فضاعف حسناته، و إن كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته، ثم تكبر الثانية و تفعل ذلك فى كل تكبيره) (٢).

(١) لخبر عمر بن خالد عن زيد بن على عن آباءه عن على عليه السلام فى الصلاة على الطفل أنه كان يقول: (اللهم اجعله لأبويه و لنا سلفا و فرطا و أجرا) (٣).

(٢) أى كان الطفل متولدا من مؤمن و غيره، فيدعا للمؤمن من أبويه فقط.

(٣) أى عقيب الرابعه.

(٤) و لا يدعو لأبويه لأنهما ليسا بمؤمنين.

(٥) أى عدم وجوب الدعاء عقيب الرابعه إذا كان أبواه غير مؤمنين.

(٦) من أى الفرق الإسلاميه كان.

(٧) و إن لم يكن بعدها تكبير، هذا و ذهب المشهور إلى وجوب لعنه للأخبار منها:

صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا صليت على عدو الله فقل: إن فلانا لا-

ص: ٢٩٢

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاة الجنازه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاة الجنازه حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب صلاة الجنازه حديث ١.

البيان الوجوب، و رَجَّحَ في الذكري و الدروس عدمه.

و الأركان من هذه الواجبات سبعة أو ستة (١): النية، و القيام للقادر، و التكبيرات (و لا يشترط فيها الطهارة) من الحدث إجماعاً (٢). (و لا التسليم) (٣) عندنا، إجماعاً، بل لا يشرع بخصوصه إلا مع التقية، فيجب لو توقفت عليه (٤).

في ما يستحب في صلاة الميت عند تشييعه

(و يستحب إعلام المؤمنين به) (٥) أى بموته ليتوفروا على تشييعه و تجهيزه، -نعلم منه إلا- أنه عدو لك و لرسولك، اللهم فاحش قبره ناراً و احش جوفه ناراً و عجل به إلى النار، فإنه كان يتولى أعداءك و يعادى أولياءك و يبغض أهل بيت نبيك، اللهم ضيق عليه قبره، فإذا رفع فقل: اللهم لا ترفعه و لا تزكه (١).

و عن الشهيد في الذكري و الدروس و المحقق الثاني و الفاضل الميسي و جماعه عدم وجوب اللعن لأن التكبير عليه أربع و بها يخرج من الصلاة.

(١) الترديد ناشئ من أن الصلاة إن كانت على المؤمن فالتكبيرات خمس و تكون الأركان سبعة مع ضميمة القيام و النية، و إن كانت على المخالف فالتكبيرات أربعة و تكون الأركان ستة.

و الركن كما سيأتي هو ما أوجب تركه عمداً و سهواً و كذا زيادته البطلان، و هذا غير ظاهر من الأخبار، و أكثر الأصحاب لم يتعرض لركنيه أجزاء صلاة الميت.

(٢) قد تقدم الكلام فيه.

(٣) غير مشروع عندنا للأخبار منها: صحيح ابن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: (سألت عن الصلاة على الميت، فقال: أما المؤمن فخمس تكبيرات، و أما المنافق فأربع و لا سلام فيها) (٢) و ما ورد في بعض الأخبار من التسليم فهو محمول على التقية لأنه مذهب العامة.

(٤) أى توقفت التقية على التسليم.

(٥) لصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (ينبغي لأولياء الميت منكم أن يؤذنوا إخوان الميت بموته، فيشهدون جنازته و يصلون عليه و يستغفرون له فيكتب لهم الأجر و يكتب للميت الاستغفار، و يكتب هو الأجر فيهم و فيما اكتسب له من الاستغفار) (٣) و مثله غيره.

ص: ٢٩٣

٢- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب صلاة الجنازه حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاة الجنازه حديث ١.

فيكتب لهم الأجر و له المغفرة بدعائهم، و ليجمع فيه (١) بين وظيفتي التعجيل (٢) و الإعلام، فيعلم منهم من لا ينافي التعجيل عرفاً، و لو استلزم المثلث حرم (٣).

(و مشى المشيع خلفه (٤)، أو إلى أحد جانبيه) (٥) و يكره أن يتقدمه لغير تقيه (و الترييع) (٦) (١) في الاستحباب.

(٢) تعجيل تجهيز الميت.

(٣) كتعفن الميت و غير ذلك من المنفريات.

(٤) أما أصل المشى فمستحب و يكره الركوب في تشييع الجنائز لما ورد: (مات رجل من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فخرج رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم في جنازته يمشى، فقال له بعض أصحابه: ألا تركب يا رسول الله، فقال: إني لأكره أن أركب و الملائكة يمشون) (١).

و المشى خلف الجنائز لخبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (المشى خلف الجنائز أفضل من المشى بين يديها) (٢) و خبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن آباءه عن علي عليهم السلام: (سمعت النبي صلى الله عليه و آله و سلم يقول: اتبعوا الجنائز و لا تتبعكم، خالفوا أهل الكتاب) (٣).

(٥) لخبر سدير عن أبي جعفر عليه السلام: (من أحب أن يمشى ممشى الكرام الكاتبين فليمش جنبى السرير) (٤).

(٦) لا خلاف في استحباب الترييع بمعنييه و عليه الأخبار منها: خبر جابر عن أبي جعفر عليه السلام: (السنه أن يحمل السرير من جوانبه الأربع و ما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوع) (٣).

و الترييع له معنيان:

الأول: حمل السرير بأربعة رجال و يحتمله خبر جابر المتقدم و كذا مرسله الصدوق عن أبي جعفر عليه السلام: (و السنه أن يحمل السرير من جوانبه الأربعه و ما كان بعد ذلك فهو تطوع) (٦).

ص: ٢٩٤

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الدفن حديث ١.

٢- ((٢ و ٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الدفن حديث ١ و ٤ و ٣.

٣- ((٥ و ٦)) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الدفن حديث ٢ و ٦.

و هو حملة بأربعة رجال من جوانب السرير الأربعة كيف اتفق (١)، و الأفضل التناوب (٢)، و أفضله أن يبدأ فى الحمل بجانب السرير الأيمن، و هو الذى يلى يسار الميت، فيحملة بكتفه الأيمن، ثم ينتقل إلى مؤخره الأيمن فيحملة بالأيمن كذلك، ثم ينتقل إلى مؤخره الأيسر، فيحملة بالكتف الأيسر، ثم ينتقل إلى مقدمه الأيسر، فيحملة بالكتف الأيسر كذلك (٣).

(و الدعاء) حال الحمل (٤) بقوله: «بسم الله، اللهم صل على محمد و آل محمد، اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات»، و عند مشاهدته (٥) بقوله: «الله أكبر، -المعنى الثانى: أن يحمل الواحد كلا من الجوانب الأربع للجنائز و الأخبار فيه متظافره منها: خبر جابر عن أبى جعفر عليه السلام: (من حمل جنازه من أربع جوانبها غفر الله له أربعين كبيره) (١) و مرسله سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام: (من أخذ بقائمة السرير غفر الله له خمسا و عشرين كبيره، و إذا ربّع خرج من الذنوب) ٢. و خبر إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا حملت جوانب السرير، سرير الميت، خرجت من الذنوب كما ولدتك أمك) (٢).

(١) و هو المعنى الأول للتربيع.

(٢) هذا هو المعنى الثانى للتربيع.

(٣) لخبر ابن يقطين عن أبى الحسن موسى عليه السلام: (السنه فى حمل الجنائز أن تستقبل جانب السرير بشمك الأيمن فتلزم الأيسر بكفك الأيمن، ثم تمرّ عليه إلى الجانب الآخر، و تدور من خلفه إلى الجانب الثالث من السرير ثم تمرّ عليه إلى الجانب الرابع مما يلى يسارك) (٣).

(٤) لروايه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام: (سألته عن الجنائز إذا حملت كيف يقول الذى يحملها؟ قال: يقول بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آل محمد، اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات) (٤).

(٥) لروايه عن بن مصعب عن أبى عبد الله عليه السلام: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: من استقبل -

ص: ٢٩٥

١- (٢١) المصدر السابق.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الدفن حديث ٧.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الدفن حديث ٤.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الدفن حديث ٤.

هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله، اللهم زدنا إيماناً وتسليماً، الحمد لله الذي تعزز بالقدره، وقهر العباد بالموت، الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم»، وهو الهالك من الناس على غير بصيره، أو مطلقاً (١)، إشارته إلى الرضا بالواقع كيف كان، والتفويض إلى الله تعالى بحسب الإمكان.

(و الطهارة (٢) و لو تيمما مع) القدره على المائيه مع (خوف الفوت) و كذا بدونه (٣) على المشهور (و الوقوف) أى وقوف الإمام، أو المصلى وحده (عند وسط الرجل و صدر المرأة على الأشهر) (٤) و مقابل المشهور قول الشيخ فى -جنازه أو رآها فقال: الله أكبر هذا ما وعدنا الله ورسوله، اللهم زدنا إيماناً وتسليماً، الحمد لله الذي تعزز بالقدره وقهر العباد بالموت، لم يبق فى السماء ملك إلا بكى رحمه لصوته(١) و خبر أبى حمزه قال: (كان على بن الحسين عليهما السلام إذا رأى جنازه قد أقبلت قال: الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم)٢.

(١)أى لم يجعله من الموتى من غير تقييد بأنه على غير هدى.

(٢)يستحب للمصلى على الميت أن يكون على طهاره بلا خلاف للنصوص.

منها: خبر عبد الحميد بن سعد عن أبى الحسن عليه السّلام: (عن الجنازه يخرج بها و لست على وضوء فإن ذهبت أتوضأ فاتتنى الصلاه، أ يجزى لى أن أصلى عليها و أنا على غير وضوء؟ فقال عليه السّلام: تكون على طهر أحبّ إلى)٢.

و فى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن الرجل تدركه الجنازه و هو على غير وضوء، فإن ذهب يتوضأ فاتته الصلاه، قال عليه السّلام: يتيمم و يصلى)٤.

(٣)أى بدون خوف الفوت لإطلاق موثق سماعه المضمّر: (سألته عن رجل مرت به جنازه و هو على غير وضوء كيف يصنع؟ قال: يضرب بيديه على الحائط اللبن فيتيمم به)٥.

و عن ابن الجنيد جواز التيمم إلا للإمام إن علم أن خلفه متوضياً اعتماداً على كراهيه ائتمام المتوضى بالتيمم، و رده العلامه فى المختلف و الشهيد فى الذكرى بأن ذلك فى الصلاه الحقيقيه لا فى صلاه الأموات التى هى دعاء و مسأله.

(٤)بل على المشهور، لأن المقابل آراء جماعه لم تصل إلى حد الشهره بين الأصحاب و لذا عدل الشارح عن الأشهر إلى المشهور.

و مستند المشهور أخبار منها: مرسله ابن المغيره عن أبى عبد الله عليه السّلام: (قال أمير-

ص: ٢٩٦

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الدفن حديث ٢ و ١.

٢- ((٣ و ٤ و ٥)) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ٢ و ٦ و ٥.

الخلافة: إنه يقف عند رأس الرجل و صدر المرأة. وقوله في الاستبصار: إنه عند رأسها و صدره، و الخثى هنا كالمرأة (١).

(و الصلاة) في المواضع (المعتاده) (٢) لها للتبرك بها بكثرة من صلى فيها، و لأن السامع بموته يقصدها (و رفع اليدين بالتكبير (٣) كله على الأقوى) -المؤمنين عليه السّلام: من صلى على امرأه فلا يقوم في وسطها و يكون مما يلي صدرها، و إذا صلى على الرجل فليقم في وسطه(١) و خبر جابر عن أبي جعفر عليه السّلام: (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقوم من الرجال بحيال السرة، و من النساء دون ذلك قبل الصدر)٢.

و عن الشيخ في الخلافة أنه يقف عند رأس الرجل و صدر المرأة و ادعى عليه الإجماع، و عن الشيخ في الاستبصار أنه يقف عند صدر الرجل و رأس المرأة و يدل عليه خبر موسى بن بكر عن أبي الحسن عليه السّلام: (إذا صليت على المرأة فقم عند رأسها، و إذا صليت على الرجل فقم عند صدره)٢.

و عن الصدوق في الفقيه و الهدايه الوقوف عند الرأس مطلقا، و عن الشيخ و الصدوق في المقنع الوقوف عند الصدر مطلقا.

(١) علّله المحقق الثاني في جامعته بأنه تباعد عن موضع الشهوه و تبعه عليه جماعه منهم الشارح في روضه، و ردّ بأنه تعليل مستنبط لا يصلح مستندا للحكم الشرعي.

(٢) أى يعتاد صلاه الميت فيها نسبه في الذكرى للشيخ و الأصحاب، إما للتبرك بهذه المواضع لكثرة من صلى فيها و إما لأن السامع بموت الميت يقصد هذه المواضع للصلاه عليه فيسهل الأمر و يكثر المصلون و هو أمر مطلوب، ففي الخبر عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا مات المؤمن فحضر جنازته أربعون رجلا من المؤمنين فقالوا: اللهم إنّنا لا نعلم منه إلا خيرا و أنت أعلم به منا، قال الله تبارك و تعالى: قد أجزت شهادتكم و غفرت له ما علمت مما لا تعلمون)٣ و في خبر ثان عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: (ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا إلا شفّعهم الله فيه)٤.

(٣) وقع الانفاق على رفع اليدين في التكبيره الأولى، و إنما الخلافة في الباقي فقد ذهب-

ص: ٢٩٧

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ١ و ٣.

٢- ((٣)) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ٢.

٣- ((٤)) الوسائل الباب - ٩٠ - من أبواب الدفن حديث ١.

٤- ((٥)) مستدرک الوسائل الباب - ٧٧ - من أبواب الدفن حديث ٣.

و الأكثر (١) على اختصاصه بالأولى، و كلاهما مروى و لا منافاه فإن المندوب قد يترك أحيانا (٢) و بذلك يظهر وجه القوه.

(و من فاته بعض التكبير) مع الإمام (٣) - الشيخ فى النهايه و المبسوط و المفيد و المرتضى بل نسب إلى الأكثر و مشهور القدماء إلى عدم استحباب رفع اليدين فى البقيه لخبر غياث بن إبراهيم عن أبى عبد الله عن آباءه عن أمير المؤمنين عليه السلام: (أنه كان لا يرفع يده فى الجنازه إلا مره واحده، يعنى فى التكبير) (١) و خبر إسماعيل بن إسحاق عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: (كان أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام يرفع يده فى أول التكبير على الجنازه) (٢).

و مشهور المتأخرين إلى استحباب رفع اليدين فى البقيه للأخبار منها: خبر عبد الرحمن بن العزضى: (صليت خلف أبى عبد الله عليه السلام على جنازه فكبر خمسا يرفع يده فى كل تكبيره) (٣) و خبر محمد بن عبد الله بن خالد: (صلى خلف جعفر بن محمد على جنازه فرآه يرفع يديه فى كل تكبيره) (٤) و خبر يونس عن أبى الحسن الرضا عليه السلام:

(جعلت فداك، إن الناس يرفعون أيديهم فى التكبير على الميت فى التكبيره الأولى و لا يرفعون فيما بعد ذلك، فأقتصر على التكبيره الأولى كما يفعلون أو أرفع يدي فى كل تكبيره؟ فقال عليه السلام: أرفع يدك فى كل تكبيره) (٥).

و حملت الطائفة الأولى على التقيه لخبر إسماعيل بن جابر عن أبى عبد الله عليه السلام فى رساله طويله كتبها إلى أصحابه - إلى أن قال :- (دعوا رفع أيديكم فى الصلاه إلا مره واحده حين يفتح الصلاه فإن الناس قد شهروكم بذلك، و الله المستعان و لا حول و لا قوه إلا بالله) (٣).

(١) عند القدماء.

(٢) فالخبر الدال على اختصاص الرفع بالتكبيره الأولى هو خبر غياث و خبر إسماعيل بن إسحاق الدالان على فعل أمير المؤمنين عليه السلام، و لا يعقل أن تكون سيره الأمير عليه السلام قائمه على ترك المندوب، فلذا لا بد من حملها على التقيه خصوصا لدلاله رساله أبى عبد الله عليه السلام لأصحابه فى خبر إسماعيل بن جابر.

(٣) من أدرك الإمام فى أثناء صلاه الميت كان له الدخول معه فى الصلاه بلا خلاف فيه -

ص: ٢٩٨

١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ٤.

٢- ((٢) و ٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ٥ و ١ و ٢ و ٣.

٣- (٦) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ٩.

-لخبر الدعائم عن علي عليه السّلام أنه قال: (من سبق ببعض التكبير في صلاة الجنازة فليكبر و ليدخل معهم و يجعل ذلك أول صلاته فإذا انصرفوا لم ينصرف حتى يتم ما بقى عليه، ثم ينصرف)(١).

و عن بعض العامه وجوب الانتظار إلى حين تكبير الإمام حتى يجوز للمأموم أن يدخل و هو ضعيف، ثم إذا دخل المأموم جعل التكبير أول صلاته و يتابع الإمام في التكبير لا في الدعاء لذيل الخبر المتقدم.

ثم إذا فرغ الإمام أتم المأموم ما بقى عليه من التكبيرات بلا-خلاف فيه و يدل عليه فضلا عن الخبر المتقدم صحيح العيص: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يدرك من الصلاة على الميت تكبيره فقال عليه السّلام: يتم ما بقى)(٢) و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا أدرك الرجل التكبيره و التكبيرتين من الصلاة على الميت فليقض ما بقى متابعا)٣.

نعم ذهب الشيخ و الصدوق و جماعه بل قيل إنه المشهور أنه يأتي بباقي التكبيرات ولاء من غير دعاء لصحيح الحلبي المتقدم: (فليقض ما بقى متابعا)، و خبر علي بن جعفر سأل أخاه عليه السّلام: (عن الرجل يدرك تكبيره أو تنتين على ميت كيف يصنع؟ قال:

يتم ما بقى من تكبيره و يبادر برفعه و يخفف)(٣) و ذهب العلامة في بعض كتبه و ابن فهد و الصيمري و الشهيد الثاني و جماعه أنه يجب عليه الدعاء بين التكبيرات إذا لم يخف الفوت، فإذا خاف الفوت من وقوع الصلاة من البعد و الانحراف و غير ذلك فيأتي بالتكبيرات متابعا لخبر علي بن جعفر المتقدم: (يتم ما بقى من تكبيره و يبادر برفعه و يخفف) بناء على أن المراد من التخفيف هو التخفيف في الدعاء.

و عليه أن يتم التكبير لو رفع الميت بل و لو دفن لخبر القلانسي عن رجل عن أبي جعفر عليه السّلام: (يقول في الرجل يدرك مع الإمام في الجنازة تكبيره أو تكبيرتين فقال: يتم التكبير و هو يمشى معها فإذا لم يدرك التكبير كبر عند القبر)(٤) و عن الشهيد في الذكرى أنه مشعر بالاشتغال بالدعاء بين التكبيرات الباقية، إذ لو والى بين-

ص: ٢٩٩

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب صلاة الجنازة حديث ٢.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب صلاة الجنازة حديث ٢ و ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب صلاة الجنازة حديث ٧.

٤- (٥) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب صلاة الجنازة حديث ٥.

(أتمّ الباقي (١) بعد فراغه) (٢) ولاء من غير دعاء (و لو على القبر) على تقدير رفعها و وضعها فيه (٣)، و إن بعد الفرض.

و قد أطلق المصنف و جماعه جواز الولاء (٤) حينئذ عملاً- بإطلاق النص (٥)، و فى الذكرى لو دعا كان جائزاً، إذ هو نفى و جوب (٦) لا نفى جواز، و قيده بعضهم (٧) بخوف الفوت على تقدير الدعاء، و إلا وجب ما أمكن منه (٨)، و هو أجود.

فى من لم يصلّ عليه

(و يصلّى على من لم يصلّ عليه يوماً و ليله) (٩) -التكبيرات لم يبلغ الحال إلى المشى فضلاً عن الدفن، و قال الشارح فى الروض:

«و هو حسن، لكن يجب تقييده بما لو كان مشيهم لا يخرج عن سمت القبلة و لا يفوت به شرط الصلاة من البعد و إلا تعين موالاه التكبير».

(١) من التكبيرات.

(٢) أى بعد فراغ الإمام.

(٣) أى وضع الجنازه فى القبر، و الجنازه بالفتح هى الميت، و بالكسر هى السرير.

(٤) مع خوف الفوت و عدمه، و هذا ما عليه الصدوق و الشيخ بل قيل إنه المشهور.

(٥) و هو صحيح الحلبي المتقدم.

(٦) أى القول بالتكبير و لاء ليس فيه نفى جواز الدعاء بل نفى وجوب الدعاء فصحيح الحلبي: (فليقض ما بقى متتابعاً) مع ضميمه خبر القلانسي الدال على قضاء التكبيرات و الدعاء يدل على أن نفى الدعاء فى صحيح الحلبي هو نفى الوجوب لا نفى الجواز.

(٧) كالعلامه و ابن فهد و الصيمرى فقد قيدوا الولاء بالتكبير.

(٨) من الدعاء.

(٩) من لم يدرك الصلاة على الميت حتى دفن جاز له أن يصلّى على قبره ما لم يمض على الدفن يوم و ليله، ذهب لذلك الشيخان و ابن إدريس و المحقق بل نسب إلى المشهور بل إلى الأكثر كما فى المدارك و يدل عليه أخبار منها: صحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام: (لا بأس أن يصلّى الرجل على الميت بعد ما يدفن) (١) و خبر مالك مولى الحكم: (إذا فاتتك الصلاة على الميت حتى يدفن فلا بأس بالصلاة عليه و قد دفن) ٢ و خبر عمرو بن جميع: (كان رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم إذا فاتته الصلاة على الجنازه-

١- (١ و ٢) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب صلاة الجنازة حديث ١ و ٢ و ٣.

على أشهر القولين (١) (أو دائما) (٢) على القول الآخر (٣)، و هو الأقوى (٤) و الأولى (٥) قراءة «يصلّى» فى الفعلين مبنيًا للمعلوم، أى يصلّى من أراد الصلاة على الميت، إذا لم يكن هذا المرید قد صلّى عليه، و لو بعد الدفن المذكوره أو دائما سواء كان قد صلّى على الميت أم لا (٦). هذا هو الذى -صلّى على القبر(١) و فى الذكرى: (روى أن النبى صلّى الله عليه و آله و سلم صلّى على قبر مسكينه دفنت ليلا)(٢).

و قيده الأكثر بيوم و ليله و ادعى عليه فى الغنيه الإجماع، و لا شاهد له فى النصوص.

و ذهب الشيخ فى الخلاف و سلّار إلى تحديده بثلاثة أيام و عن الخلاف: «قد روى ثلاثة أيام»(٣).

و عن ابن الجنيد جواز الصلاة عليه ما لم تتغير صورته و لا دليل عليه، و عن المختلف عدم التحديد و هو خير الشهد فى البيان و المحقق الثانى فى جامع المقاصد و الفاضل الميسى و جماعه، و قال المحقق فى المعتبر و العلامه فى المنتهى: بعدم الوقوف فى هذه التقديرات على مستند.

(١) و هو قول الأكثر.

(٢) كما عن الشهيد فى البيان و المحقق الثانى و الفاضل الميسى و جماعه.

(٣) و هناك قولان آخران أيضا.

(٤) أى عدم التحديد و إليه ذهب فى المسالك أيضا.

(٥) وجه الأولويه لأنه هو المطابق لقول الماتن فى بقيه كتبه، إذ على قراءته مبنيًا للمجهول فيكون المعنى: من دفن بغير صلاة عليه يصلّى عليه يوما و ليله بعد الدفن مع أن الماتن قد ذهب إلى وجوب الصلاة عليه دائما لبقاء وقتها.

(٦) من دفن بغير صلاة فتجب الصلاة عليه و هو فى القبر من دون نبش و ذهب إليه المشهور و قد خالف المحقق فى المعتبر و العلامه فى القواعد و الإرشاد و مستند المشهور إطلاق وجوب الصلاة على الميت مثل قوله عليه السلام: (لا تدعوا أحدا من أمتى بلا صلاة)(٤).

ص: ٣٠١

١- (١) المصدر السابق.

٢- (٢) سنن البيهقى ج ٤ ص ٤٨.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب صلاة الجنازه حديث ٩.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب صلاة الجنازه حديث ٣.

اختاره المصنف في المسأله و يمكن قراءته مبنيًا للمجهول، فيكون الحكم مختصًا بميت لم يصلِّ عليه (١).

أما من صلَّى عليه فلا تشرع (٢) الصلاة عليه بعد دفنه، و هو قول لبعض الأصحاب جمعًا بين الأخبار، و مختار المصنف أقوى.

في ما لو حضرت جنازه في الأثناء

(و لو حضرت جنازه في الأثناء) (٣) أي في أثناء الصلاة على جنازه أخرى - و ذهب المحقق في المعتبر إلى منع الصلاة على المدفون مطلقًا سواء صلى عليه أو لا للأخبار منها: موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (و لا يصل عليه و هو مدفون) (١).

و ذهب العلامة إلى الجمع بين النصوص فحمل أخبار المنع على من صلى عليه و أخبار الجواز على من دفن بغير صلاة و يستدل له بخبر محمد بن أسلم عن رجل من أهل الجزيره قلت: لأبي الحسن الرضا عليه السلام: (يصل على المدفون بعد ما يدفن؟ قال عليه السلام: لا، لو جاز لأحد لجاز لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم) (٢).

(١) و خالف المحقق في المعتبر فقد منع من الصلاة مطلقًا بعد الدفن.

(٢) و هو مذهب العلامة في بعض كتبه.

(٣) إذا شرع في الصلاة على جنازه ثم حضرت أخرى كان المصلي مخيرًا بين قطع الأولى و استئناف الصلاة عليهما معًا، و بين أن يكمل الصلاة الأولى ثم يستأنف صلاة للجنازه الثانيه.

ذهب إلى ذلك العلامة و غيره، بل نسبه الكركي إلى المعظم و البحراني إلى المشهور، اعتمادًا على صحيح علي بن جعفر عن أخيه: (في قوم كبروا على جنازه تكبيره أو اثنتين و وضعت معها أخرى كيف يصنعون، قال عليه السلام: إن شاءوا تركوا الأولى حتى يفرغوا من التكبير على الأخيره، و إن شاءوا رفعوا الأولى و أتموا ما بقى على الأخيره، كل ذلك لا بأس به) (٣).

و أشكل عليهم المصنف في الذكرى بأن الروايه قاصره عن مدعاهم من حيث إنها لا تدل على قطع الصلاة على الجنازه الأولى هذا فضلًا عن تحريم قطع العباده الواجبه، بل الروايه تدل على تشريك الجنازتين بالتكبيرات الباقيه، فإذا أنهى التكبير بالنسبه -

ص: ٣٠٢

١- (١) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب صلاة الجنازه حديث ٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب صلاة الجنازه حديث ٨.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب صلاة الجنازه حديث ١.

(أتمها ثم استأنف) الصلاة (عليها) أى على الثانية، و هو الأفضل (١) مع عدم الخوف على الثانية (٢)، و ربما قيل بتعيينه (٣) إذا كانت الثانية مندوبه لاختلاف الوجه، و ليس بالوجه (٤).

و ذهب العلامة و جماعه من المتقدمين و المتأخرين إلى أنه يتخير بين قطع الصلاة على الأولى و استئنافها عليهما، و بين إكمال الأولى و أفراد الثانية بصلاة ثانية، محتجين بروايه على بن جعفر عن أخيه عليه السلام فى قوم كبروا على جنازه تكبيره أو تكبيرتين و وضعت معها أخرى؟ قال عليه السلام: «إن شاءوا تركوا الأولى (٥) حتى يفرغوا من التكبير على الأخيره و إن شاءوا رفعوا الأولى (٦) -للجنازه الأولى فهم بالخيار بين تركها حتى يكملوا التكبير على الجنازه الثانية و بين رفعها و دفنها مع إكمال بعضهم للتكبير على الجنازه الثانية.

و الروايه و إن لم تنص على التشريك بين الجنائزين إلا أن صريحها بين ترك الأولى أو رفعها لازم له.

(١) أى الإتيان بصلاتين لكل جنازه صلاة أفضل من التشريك بين الجنائزين لأن فى التعدد تعدد الذكر مع تخصيص الدعاء لكل ميت بخلاف التشريك فيه صلاة واحده مع تعميم الدعاء لهما.

و هذا الإتيان المتعدد أفضل من قطع الأولى و استئناف الصلاة عليهما لما فى القطع، من قطع العباده الواجبه و هو محرم.

(٢) و إلا إذا خيف على الثانية فالتشريك هو الأولى.

(٣) ذهب العلامة فى التذكرة و نهايه الأحكام إلى تعيين إتمام الأولى على الأولى و استئناف ثانية على الثانية بشرط أن تكون الصلاة الثانية مندوبه فيما لو كان الميت دون ست سنين بدعوى اشتراط قصد الوجه من وجوب أو ندب، و هذا مما لا يمكن اجتماعه فى صلاتين فلذا وجب التعدد.

(٤) أى لا- يصلح ما تقدم من دليل العلامة أن يكون دليلا و ذلك لأن التشريك فى باقى التكبيرات لو كان ممنوعا لاختلاف الوجه لوجب عدم جواز الإتيان بصلاة واحده ابتداء لاختلاف الوجه أيضا مع أنه قائل بالجواز فى الثانى، بالإضافة إلى أنه لا دليل على اعتبار قصد الوجه كما تقدم سابقا فى مبحث الوضوء.

(٥) بدعوى ترك الصلاة الأولى و قطعها.

(٦) بدعوى إتمام الصلاة الأولى، مع أن الروايه ظاهره فى كون المراد من الأولى هو الجنازه لا الصلاة فيتعين كلام المصنف فى الذكرى.

و أتموا التكبير على الأخيره، كل ذلك لا بأس به».

قال المصنف فى الذكرى: و الروايه قاصره عن إفاده المدعى، إذ ظاهرها أن ما بقى من تكبير الأولى محسوب للجنازتين، فإذا فرغوا من تكبير الأولى تخيروا بين تركها بحالها حتى يكملوا التكبير على الأخيره، و بين رفعها من مكانها و الإتمام على الأخيره، و ليس فى هذا دلالة على إبطال الصلاه على الأولى بوجه. هذا مع تحريم قطع الصلاه الواجبه (١). نعم لو خيف على الجناز قطع الصلاه ثم استأنف عليها لأنه قطع لضروره، و إلى ما ذكره أشار هنا بقوله:

(و الحديث) الذى رواه على بن جعفر عليه السلام (يدلّ على احتساب ما بقى من التكبير لهما ثم يأتى بالباقي للثانيه، و قد حققناه فى الذكرى) بما حكيناه عنها. ثم استشكل بعد ذلك الحديث بعدم تناول النيه أولا للثانيه فكيف يصرف باقى التكبيرات إليها، مع توقف العمل على النيه.

و أجاب بإمكان حمله (٢) على إحداه نيه من الآن لتشريك باقى التكبير على الجنازتين. و هذا الجواب لا معدل عنه، و إن لم يصرح بالنيه فى الروايه، لأنها أمر قلبى (٣) يكفى فيها مجرد القصد إلى الصلاه على الثانيه، إلى آخر ما يعتبر فيها.

و قد حقق المصنف فى مواضع أن الصدر الأول ما كانوا يتعرضون للنيه لذلك (٤)، و إنما أحدث البحث عنها المتأخرون، فيندفع الإشكال. و قد ظهر من ذلك أن لا دليل على جواز القطع، و بدونه يتجه تحريمه (٥).

و ما ذكره المصنف من جواز القطع - على تقدير الخوف على الجناز - غير واضح، لأن الخوف إن كان على الجميع، أو على الأولى فالقطع يزيد (١) بخلاف المندوبه فيجوز قطعها و سيأتى البحث فيه إن شاء الله تعالى.

(٢) أى حمل الحديث.

(٣) فأمرها سهل لا يحتاج إلى تجشم، و الروايه بصدد بيان أفعال الجوارح لا الجوانح.

(٤) لأنها أمر قلبى.

(٥) أى بدون الدليل على جواز القطع يحرم القطع حينئذ.

الضرر على الأولى ولا يزيله، لانهدام ما قد مضى من صلاتها الموجب لزياده مكثها، وإن كان الخوف على الأخير فلا بد لها من المكث مقدار الصلاه عليها وهو يحصل مع التشريك الآن والاستئناف.

نعم يمكن فرضه (١) نادرا بالخوف على الثانيه، بالنظر إلى تعدد الدعاء مع اختلافهما فيه (٢)، بحيث يزيد ما يتكرر منه (٣) على ما مضى من الصلاه، وحيث يختار التشريك بينهما فيما بقى ينوى بقلبه على الثانيه، و يكبر تكبيرا مشتركا بينهما، كما لو حضرتها ابتداء، و يدعو لكل واحد بوظيفتها من الدعاء مخيرا فى التقديم إلى أن يكمل الأولى، ثم يكمل ما بقى من الثانيه.

و مثله ما لو اقتصر على صلاه واحده على متعدّد، فإنه يشرك بينهم فيما يتحد لفظه (٤) و يراعى فى المختلف (٥) - كالدعاء لو كان فيهم مؤمن و مجهول و منافق و طفل - وظيفه كل واحد، مع اتحاد الصنف يراعى تشبيه الضمير و جمعه و تذكيره و تأنيته، أو يذكر مطلقا مؤولا بالميت، أو يؤنث مؤولا بالجنازه، و الأول أولى (٦).

الخامس - دفنه

إشاره

(الخامس - دفنه) (٧) (١) فرض تقدير الخوف.

(٢) أى مع اختلاف الجنازتين فى الدعاء.

(٣) أى من الدعاء، فيكون الاستئناف أخف من التشريك، مع الإتيان بدعاء يعمهما عند الاستئناف، و هذا هو مراد المصنف فى الذكرى و لا يضره أنه فرض بعيد.

(٤) كالتكبير و الشهادتين و الصلاه على النبى صلى الله عليه و آله و سلم و على الأنبياء و الدعاء لجميع المؤمنين.

(٥) و هو الدعاء لهما أو عليهما أو لأحدهما و على الآخر، أو لأبوى أحدهما.

(٦) أى مراعاة تشبيه الضمير و جمعه و تذكيره و تأنيته و يحتمل إرجاعه إلى أن التذكير أولى من التأنيث باعتبار إطلاق الميت فإنه أكثر شيوعا من إطلاق الجنازه.

(٧) و هو مما لا خلاف فيه بين المسلمين، و عن الفاضلين أنه ضرورى، و يدل عليه قوله تعالى: مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَ فِيهَا نُعِيدُكُمْ (١) و قوله تعالى: أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا -

ص: ٣٠٥

(و الواجب مواراته في الأرض) (١)، على وجه (٢) يحرس جثته من السباع، و يكتم رائحته عن الانتشار، و احترز بالأرض عن وضعه في بناء و نحوه (٣) و إن حصل الوصفان (٤) (مستقبل القبلة) (٥) بوجهه و مقاديم بدنه (على جانبه الأيمن) (٦) مع الإمكان.

(و يستحب) أن يكون (عمقه) أى الدفن مجازاً، أو القبر المعلوم بالمقام (نحو قامه) معتدله، و أقل الفضل إلى الترقوه (٧) -أحياءً و أمواتاً (١) و فى خبر الفضل بن شاذان عن أبى الحسن الرضا عليه السّلام: (إنما أمر بدفن الميت لئلا يظهر الناس على فساد جسده و قبح منظره و تغّير ريحه، و لا يتأذى الأحياء بريحه و بما يدخل عليه من الآفه و الفساد، و ليكون مستورا عن الأولياء و الأعداء فلا يشمت عدو و لا يحزن صديق) (٢).

(١) الدفن هو المواراه فى الأرض لغه، قال فى المصباح: «الدفن: أخفيته تحت أطباق الثرى»، و المواراه تكون بأن يحفر له حفيره فيدفن فيها، و قد قطع بذلك الأصحاب كما فى المدارك.

(٢) الوضع فى الحفيره لا بد أن يحقق و صفيين:

الأول: ستر رائحته عن الإنس.

و الثانى: ستر بدنه عن السباع، و هما وصفان متلازمان غالباً، و قد ذكر الوصف الأول فى خبر الفضل المتقدم.

(٣) كتابوت من صخر.

(٤) كتم الرائحة و حفظ البدن، كل ذلك تمسكا بمعنى الدفن و للتأسى بعمل النبى و المسلمين فى كل عصر.

(٥) على المشهور لخبر الدعائم عن على عليه السّلام: (شهد رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم جنازه رجل من بنى عبد المطلب فلما أنزلوه قبر قال: أضجعوه فى لحدّه على جنبه الأيمن مستقبل القبلة و لا تكبوه لوجهه و لا تلقوه لظهره) (٣) و عن ابن حمزه فى الوسيله أنه مستحب، و ظاهر الأمر الوجوب.

(٦) لخبر الدعائم المتقدم.

(٧) و يدل عليه مرسل ابن أبى عمير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (حد القبر إلى الترقوه،-

ص: ٣٠٦

١- (١) المرسلات الآيه: ٢٥ و ٢٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الدفن حديث ١.

٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ٥١ - من أبواب الدفن حدیث ١.

(و وضع الجنازه) (١) عند قربها من القبر بذراعين، أو بثلاث عند رجله (٢)(أولا و نقل الرجل) بعد ذلك (في ثلاث دفعات) حتى يتأهب للقبر و إنزاله في الثالثه (٣) - و قال بعضهم: إلى الثدي، و قال بعضهم: قامه الرجل حتى يمد الثوب على رأس من في القبر، و أما اللحد فبقدر ما يمكن فيه الجلوس(١) و الظاهر كما عن غير واحد أنه من كلام ابن أبي عمير و يكون المراد بالبعض هو بعض الأصحاب و يؤيده خبر الكليني عن سهل بن زياد قال: (روى أصحابنا أن حد القبر إلى الترقوه، و قال بعضهم إلى الثدي، و قال بعضهم قامه الرجل) ٢ و تعدد الأقوال المستنده إلى الأخبار موجب للتخيير بين الثالثه إلا أن الفقهاء اقتصروا على القامه و الترقوه من دون دليل ظاهر على ذلك.

(١) للأخبار منها: صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (ينبغي أن يوضع الميت دون القبر هنيهة ثم واره)(٢).

و يستحب أن يكون ذلك دون القبر بذراعين أو ثلاثه لخبر محمد بن عجلان عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا جئت بالميت إلى قبره فلا تفدحه بقبره، و لكن ضعه دون قبره بذراعين أو ثلاثه أذرع، و دعه حتى يتأهب للقبر و لا تفدحه به) ٤.

(٢) لخبر ابن عجلان الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام (لا تفدح ميتك بالقبر، و لكن ضعه أسفل منه بذراعين أو ثلاثه و دعه حتى يأخذ أهفته) ٥ و الأسفل هو أسفل القبر و هو مما يلي الرجلين.

بالإضافه إلى ما ورد في الخبر (أن لكل بيت بابا إن باب القبر من قبل الرجلين) ٦.

(٣) لخبر الصدوق في العلل: (إذا أتيت بالميت القبر فلا تفدح به، فإن للقبر أهوالا عظيمة و تعوذ من هول المطمع و لكن ضعه قرب شفير القبر و اصبر عليه هنيهة، ثم قدمه قليلا- و اصبر عليه ليأخذ أهفته ثم قدمه إلى شفير القبر) (٣) و الخبر دال على تشبيه الوضع، و لكن يثبث بإيصال الجنازه إلى شفير القبر المتعقب بالنزول في الحفره.

و خالف ابن الجنيد و جماعه فذهبوا إلى أنه هو الوضع دون القبر هنيهة ثم دفنه اعتمادا على خبر ابن عجلان و صحيح ابن سنان المتقدمين.

و هذه الأخبار مطلقه تشمل الرجل و المرأه فتخصيص الحكم بالرجل دون المرأه كما فعله الشهيدان و جماعه ليس في محله.

ص: ٣٠٧

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الدفن حديث ٢.

٢- ((٣ و ٤ و ٥ و ٦)) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الدفن حديث ١ و ٣ و ٥ و ٦.

٣- ((٧)) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الدفن حديث ٤ و ٦ و ٧.

(و السبق برأسه) (١) حاله الإنزال. (و المرأة) توضع مما يلي القبلة و تنقل دفعه واحده (٢) و تنزل (عرضا)، هذا هو المشهور، و الأخبار خاليه عن الدفعات (٣).

(و نزول الأجنبي معه) (٤) لا الرحم، و إن كان ولدا، (إلا فيها) (٥) فإن نزول (١) إن كان رجلا، و إن كانت امرأه فترسل عرضا مما يلي القبلة بلا خلاف فيه لمرفوع عبد الصمد بن هارون عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا أدخلت الميت القبر إن كان رجلا يسئل سلا، و المرأة تؤخذ عرضا فإنه أستر) (١) و خبر عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام: (يسئل الرجل سلا و تستقبل المرأة استقبالا و يكون أولى الناس بالمرأة في مؤخرها) ٢ و خبر الأعمش المروى في الخصال عن جعفر بن محمد عليهما السلام: (و الميت يسئل من قبل رجله سلا و المرأة تأخذ بالعرض من قبل اللحد) (٢) و اللحد في داخل الحفرة مما يلي القبلة، و عن جامع المقاصد و الروض أن ذلك قاله الأصحاب و كفى به حجه لمثله.

(٢) قد عرفت ما فيه.

(٣) و فيه: إن خبر الصدوق قد دل على تشنيه الوضع.

(٤) أى مع الميت، فيكره نزول الأقارب، و عن الحدائق أن ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه، و إثباته من الأخبار مشكل ففي خبر ابن راشد عن أبي عبد الله عليه السلام: (الرجل ينزل في قبر والده و لا ينزل الوالد في قبر ولده) (٣) و خبر محمد بن عجلان عن أبي عبد الله عليه السلام: (فإذا أدخلته في قبره فليكن أولى الناس به عند رأسه و ليحسر عن خده و ليلصق خده بالأرض و ليذكر اسم الله) (٤) و هى داله على دخول بعض الأرحام قبور أرحامهم و لذا مال صاحب البحار إلى عدم الكراهه، نعم يكره نزول الوالد إلى قبره ولده لخبر ابن راشد.

(٥) أى فى المرأة فنزول الرحم معها أفضل لخبر السكونى عن أبي عبد الله عليه السلام: (قال أمير المؤمنين عليه السلام: مضت السنه من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن المرأة لا يدخل قبرها إلا من كان يراها فى حياتها) (٥).

ص: ٣٠٨

١- ((١ و ٢) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب الدفن حديث ١ و ٢ .

٢- (٣) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الدفن حديث ٥ .

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الدفن حديث ٢ .

٤- (٥) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الدفن حديث ٨ .

٥- (٦) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الدفن حديث ١ و ٢ .

الرحم معها أفضل، و الزوج أولى بها منه (١)، و مع تعذّرها فامرأه صالحه ثم أجنبي صالح.

(و حلّ عقد الأكفان) (٢) من قبل رأسه و رجله (و وضع خدّه) الأيمن على التراب خارج الكفن (٣) (و جعل) شىء من (تربه الحسين عليه السّلام معه) (٤) تحت (١) أى من الرحم لخبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام: (الزوج أحق بامرأته حتى يضعها فى قبرها) (١) و ظاهر الخبر أن الزوج أولى من الأرحام، و بالنسبه للرحم فالظاهر ترتيب الأولياء الأقرب فالأقرب، و الجميع أولى من النساء و إن كنّ أرحاما خلافا لأحمد بن حنبل حيث جعل النساء أولى، و هو ضعيف لاحتياج الدفن إلى مباشرة تضعف عنها النساء غالبا.

(٢) لخبر إسحاق بن عمار: (سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول:.... إذا وضعت في قبره فحلّ عقده) (٢) و خبر سالم بن مكرم عن أبي عبد الله عليه السّلام: (و يجعل له وساده من تراب يجعل خلف ظهره مدره لثلا يستلقى، و يحلّ عقد كفه كلها، و يكشف عن وجهه و يدعى له) (٣).

(٣) لخبر محفوظ: (و ليكشف عن خده الأيمن حتى يفضى به إلى الأرض) (٣).

(٤) لخبر الحميرى: (كتبت إلى الفقيه أسأله عن طين القبر يوضع مع الميت فى قبره هل يجوز ذلك أم لا؟ فأجاب عليه السّلام - و قرأت التوقيع و منه نسخت - توضع مع الميت فى قبره و يخلط بحنوطه إن شاء الله) (٤).

و خبر جعفر بن عيسى عن أبي الحسن عليه السّلام: (ما على أحدكم إذا دفن الميت و وسده التراب أن يضع مقابل وجهه لبنه من الطين و لا يضعها تحت رأسه) ٦ و قد روى العلامة فى المنتهى (إن امرأه كانت تزنى و تضع أولادها و تحرقهم بالنار خوفا من أهلها و لم يعلم به غير أمها، فلما ماتت دفنت فانكشف التراب عنها و لم تقبلها الأرض فنقلت عن ذلك الموضع إلى غيره فجرى لها ذلك، فجاء أهلها إلى الصادق عليه السّلام و حكو له القصه فقال لأمرها: ما كانت تصنع هذه فى حياتها من المعاصى؟ فأخبرته بباطن أمرها، فقال الصادق عليه السّلام: إن الأرض لا تقبل هذه لأنها كانت تعذب خلق -

ص: ٣٠٩

١- (١) المصدر السابق.

٢- ((٢ و ٣) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الدفن حديث ٤ و ٥.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الدفن حديث ٤.

٤- ((٥ و ٦) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب التكفين حديث ١ و ٣.

خده، أو فى مطلق الكفن، أو تلقاء وجهه، و لا- يقدح فى مصاحبه لها احتمال وصول نجاسته إليها لأصالة عدمه، مع ظهور طهارته الآن.

فى التلقين و باقى مستحبات الدفن

(و تلقينه) (١) الشهادتين و الإقرار بالأئمة واحدا بعد واحد ممن نزل معه إن كان وليا، و إلا استأذنه، مدنيا فاه إلى أذنه قائلا له: «اسمع» ثلاثا قبله (و الدعاء له) (٢) بقوله: «بسم الله و بالله و فى سبيل الله و على ملة رسول الله صلى الله عليه -الله بعذاب الله، اجعلوا فى قبرها شيئا من تربه الحسين عليه السلام ففعل ذلك بها فسترها الله تعالى»(١).

هذا و اعلم أن الأصحاب اختلفوا فى موطن وضع التراب، فعن المبسوط و القواعد و المنتهى الاكتفاء بمطلق استصحاب الميت لتربه القبر و يدل عليه خبر الحميرى و ما رواه العلامة، و ذهب المحقق فى المعبر إلى وضع التربة فى الأكفان و يدل عليه الفقه الرضوى: (و يجعل معه فى أكفانه شىء من طين القبر و تربه الحسين عليه السلام)(٢).

و عن الشيخ المفيد الوضع تحت خد الميت و قال عنه فى الجواهر: «لم نقف له على مأخذ». فضلا عن النهى عنه كما فى خبر ابن عيسى المتقدم.

و عن ابن إدريس و جماعه أنها توضع فى قبال وجهه كما يدل عليه خبر ابن عيسى المتقدم، و عن العلامة فى المختلف التخيير بين الوضع تحت الخد أو تلقاء الوجه أو غير ذلك.

(١) بلا خلاف للأخبار الكثيره منها: خبر محفوظ الإسكاف عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا أردت أن تدفن الميت - إلى أن قال: و يدنى فمه إلى سمعه و يقول: اسمع و افهم ثلاث مرات، الله ربك و محمد صلى الله عليه و آله و سلم نبيك و الإسلام دينك و فلان إمامك)(٣) و خبر سالم بن مكرم: (و تقول: يا فلان ابن فلان، الله ربك و محمد نبيك و الإسلام دينك و على وليك و إمامك و تسمى الأئمة عليهم السلام واحدا واحدا إلى آخرهم، أئمتك أئمة هدى أبرار)(٤).

(٢) لخبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: (إذا وضع الميت فى لحده فقل: بسم الله -

ص: ٣١٠

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب التكفين حديث ٢.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الكفن حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الدفن حديث ٤.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب الدفن حديث ٥.

و آله، اللهم عبدك نزل بك، و أنت خير منزل به، اللهم افسح له في قبره، و ألحقه بنبّيه، اللهم إنّنا لا نعلم منه إلا خيرا و أنت أعلم به منّا»(و الخروج من قبل الرجلين) (١) لأنه باب القبر، و فيه احترام للميت.(و الإهاله) للتراب من الحاضرين غير الرحم (بظهور الأكفّ (٢) مسترجعين) أى قائلين: إنّنا لله و إنّنا إليه راجعون حاله الإهاله (٣)، يقال رجع و استرجع: إذا قال ذلك.(و رفع القبر) عن وجه الأرض مقدار (أربع أصابع) (٤) مفرّجات إلى شبر لا- أزيد ليعرف فيزار -و فى سبيل الله و على مله رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم، عبدك ابن عبدك نزل بك و أنت خير منزل به، اللهم أفسح له فى قبره، و ألحقه بنبّيه، اللهم إنّنا لا نعلم منه إلا خيرا و أنت أعلم به(١).

(١) لموثق عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (لكل شىء باب، و باب القبر مما يلي الرجلين)(٢) و خبر السكونى عن أبى عبد الله عليه السّلام (من دخل القبر فلا يخرج منه إلا من قبل الرجلين)(٣).

(٢) لمرسل محمد بن الأصبغ (رأيت أبا الحسن عليه السّلام و هو فى جنازه فحنا التراب على القبر بظهر كفه)(٤).

و أن يكون ذلك من غير أولى الرحم لخبر عبيد بن زراره: (مات لبعض أصحاب أبى عبد الله عليه السّلام ولد فحضر أبو عبد الله عليه السّلام فلما أُلحد تقدم أبوه فطرح عليه التراب، فأخذ أبو عبد الله عليه السّلام بكفيه و قال: لا تطرح عليه التراب، و من كان منه ذا رحم فلا- يطرح عليه التراب، فإن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم نهى أن يطرح الوالد أو ذو رحم على ميتة التراب.

فقلنا يا بن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: أتنهانا عن هذا وحده؟ فقال: أنهاكم أن تطرحوا التراب على ذوى أرحامكم فإن ذلك يورث القسوه فى القلب، و من قسا قلبه بعد من ربه)(٥).

(٣) عليه فتوى الأصحاب كما فى المدارك و قال فى الجواهر: (و إلا فلم نعثر على خبر مشتمل على تمام هذه الكيفيه).

(٤) للأخبار منها: خبر قدامه بن زائده عن أبى جعفر عليه السّلام: (إن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم رفع-

ص: ٣١١

- ١- (١) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب الدفن حديث ٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الدفن حديث ٦.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الدفن حديث ١.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الدفن حديث ٥.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الدفن حديث ١.

و يحترم، و لو اختلفت سطوح الأرض اغتفر رفعه عن أعلاها و تأدت السنه بأدناها (١).

(و تسطيحه) (٢) لا يجعل له في ظهره سنم لأنه من شعار الناصبه و بدعهم المحدثه مع اعترافهم بأنه خلاف السنه مراغمه للفرقه المحقه، (و صبّ الماء عليه من قبل رأسه) إلى رجليه (دورا) إلى أن ينتهي إليه، (و) يصبّ (الفاضل على وسطه) (٣) -قبر إبراهيم(١) و خبر ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام (و يرفع القبر فوق الأرض أربع أصابع) ٢ و خبر الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام: (أمرني أبي أن أجعل ارتفاع قبره أربع أصابع مفرجات) ٣ و خبر إبراهيم بن علي عن جعفر عن أبيه عليهما السّلام (أن قبر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم رفع شبرا من الأرض) ٤.

و ذهب المحقق في المعتبر و سيد المدارك إلى التخيير في أربع أصابع بين المضمومه و المفرجه بل نسب إلى الأكثر، و اقتصر المفيد و ابنا إدريس و حمزه و سلّار و الشيخ على المنفرجات، و ذهب العلامة في التذكرة و ابن أبي عقيل إلى المضمومه. (١) أي بالشبر من الجانب المنخفض.

(٢) بمعنى أن لا يسنّم للأخبار منها: عن أبي هريره: (السنه التسطیح إلا أن الشيعة استعملته فعدلنا عنه إلى التسنيم) (٢) و خبر الأعمش المروي في الخصال: (و القبور تربع و لا تسنم) (٣) و الشافعيه وافقونا على استحباب التسطیح و كذا في الجهر بالبسملة.

(٣) بلا خلاف للأخبار منها: خبر سالم بن مكرم عن أبي عبد الله عليه السّلام: (فإذا سوى قبره فصب على قبره الماء و تجعل القبر أمامك و أنت مستقبل القبلة، و تبدأ بصب الماء عند رأسه و تدور به على قبره من أربع جوانبه حتى ترجع إلى الرأس من غير أن تقطع الماء، فإن فضل من الماء شيء فصبه على وسط القبر) (٤).

و خبر ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السّلام: (في رش الماء على القبر قال: يتجافى عنه العذاب ما دام الندى في التراب) (٥).

ص: ٣١٢

١- (١ و ٢ و ٣ و ٤) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الدفن حديث ٢ و ١ و ٧ و ٨.

٢- (٥) جواهر الكلام ج ٤ ص ٣١٥.

٣- (٦) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الدفن حديث ٥.

٤- (٧) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب الدفن حديث ٥.

٥- (٨) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب الدفن حديث ٢.

و ليكن الصابّ مستقبلاً (و وضع اليد عليه) (١) بعد نضحه بالماء، مؤثره في التراب، مفرّجه الأصابع.

و ظاهر الأخبار أن الحكم مختصّ بهذه الحالة فلا يستحبّ تأثيرها بعده.

روى زراره (٢) عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «إذا حثى عليه التراب و سوّى قبره فضع كفّك على قبره عند رأسه و فرّج أصابعك و اغمز كفّك عليه، بعد ما ينضح بالماء»، و الأصل عدم الاستحباب في غيره (٣)، و أما تأثير اليد في غير التراب فليس بسنه مطلقاً (٤)، بل اعتقاده سنه بدعه (مترحّماً) (٥) عليه بما شاء من (١) أي على القبر بحيث تكون اليد مفرّجه الأصابع غامزاً بها عند رأسه تأسيساً بالنبي صلّى الله عليه و آله و سلّم حيث وضع يده عند رأس إبراهيم غامزاً بها حتى بلغت الكوع و قال: (بسم الله ختمتكم من الشيطان أن يدخلكم) (١) و حسنه زراره عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا فرغت من القبر فانضحته ثم ضع يدك عند رأسه و تغمز كفّك عليه بعد النضح) (٢).

(٢) في الصحيح و هو خبر آخر غير ما تقدم - الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الدفن حديث ١.

(٣) أي في غير حال الدفن، إلا أن الشهيد في الذكرى ذهب إلى استحباب وضع اليد و لو عند الزياره فيما بعد و يستدل له بخبر محمد بن أحمد: (كنت بفيد فمشيت مع علي بن بلال إلى قبر محمد بن إسماعيل بن بزيع فقال لي ابن بلال: قال لي صاحب هذا القبر عن الرضا عليه السّلام: من أتى قبر أخيه ثم وضع يده على القبر و قرأ إنا أنزلناه في ليله القدر سبع مرات أمن يوم الفزع الأكبر أو يوم الفزع) (٣).

(٤) أي وضع اليد في الرمل و نحوه سواء كان بعد النضح حال الدفن أو في حال الزياره لعدم شمول صحيح زراره، لغير التراب، و فيه: إن حسنه زراره مطلقه تشمل غير التراب.

(٥) أي يستحب الترحم على الميت و أفضله ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام: (أنه بعد ما حتى الإمام على قبر رجل من أصحابنا مما يلي رأسه ثلاثاً بكفه ثم بسط كفه على القبر ثم قال: اللهم جاف الأرض عن جنبيه و اصعد إليك روحه و لقه منك رضواناً، و أسكن قبره من رحمتك ما تغنيه عن رحمه من سواك) (٤).

ص: ٣١٣

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الدفن حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب الدفن حديث ٤.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٧ - من أبواب الدفن حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الدفن حديث ٣.

الألفاظ، و أفضله «اللهم جاف الأرض عن جنبيه و أصدع إليك روحه و لقه منك رضوانا و أسكن قبره من رحمتك ما تغنيه عن رحمه من سواك» و كذا يقوله كلما زاره مستقبلا (١).

(و تلقين الولي) (٢)، أو من يأمره (بعد الانصراف) بصوت عالٍ مع التقيه (٣) (و يتخير) الملقن (في الاستقبال (٤) و الاستدبار) (٥) لعدم ورود معين.

في التعزیه

(و يستحبّ التعزیه (٦) لأهل المصيبة، و هي تفعله من العزاء و هو الصبر، (١) أى القبله، لأن الاستقبال حسن على كل حال.

(٢) لخبر يحيى بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام: (ما على أهل الميت أن يدرءوا عن ميتهم لقاء منكر و نكير، قلت: كيف نصنع؟ قال: إذا أفرد الميت فليستخلف عنده أولى الناس به فيضع فمه عند رأسه ثم ينادى بأعلى صوته: يا فلان بن فلان أو يا فلانه بنت فلان، هل أنت على العهد الذى فارقنا عليه من شهاده أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أن محمدا عبده و رسوله سيد النبيين و أن عليا أمير المؤمنين و سيد الوصيين، و أن ما جاء به محمد صلى الله عليه و آله و سلم حق و أن الموت حق و البعث حق و أن الساعة آتية لا ريب فيها و أن الله يبعث من فى القبور، فيقول منكر لنكير: انصرف بنا عن هذا فقد لقن حجه) (١).

(٣) لإنكار الجمهور هذا التلقين مع وروده فى رواياتهم إلا- جماعه من الشافعيه فإنهم استحبه و يمكن أيضا أن تكون التقيه باعتبار ذكر الأئمه عليهم السلام.

(٤) لأن الاستقبال خير المجالس و إليه ذهب جماعه كابن إدريس و العلامه.

(٥) فيتوجه نحو القبر فقط، و هو أدخل فى مقابله الميت و الخطاب معه كما ذهب إليه أبو الصلاح و ابن البراج، و الذهاب إلى التخيير رد لكلا القولين.

(٦) بلا خلاف فيه للأخبار منها: خبر إسماعيل الجزري عن أبي عبد الله عليه السلام: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: من عزى حزينا كسى فى الموقف حلّه يحيى بها) (٢).

و خبر وهب عن أبي عبد الله عليه السلام: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: من عزى مصابا كان له مثل أجره من غير أن ينتقص من أجر المصاب شيء) ٣.

و خبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: التعزیه تورث الجنة) ٤.

١- (١) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب الدفن حديث ١.

٢- ((٢ و ٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب الدفن حديث ٤ و ٢ و ٨.

و منه «أحسن الله عزاءك» أى صبرك «و سلوكك» يمدّ و يقصر (١)، و المراد بها الحمل على الصبر و التسليه عن المصاب بإسناد الأمر إلى حكمه الله تعالى و عدله، و تذكيره بما وعد الله الصابرين، و ما فعله الأكابر من المصابين، فمن عزى مصابا فله مثل أجره (٢)، و من عزى ثكلى كسى بردا فى الجنة (٣)، و هى مشروعه (قبل الدفن) إجماعا (٤) (و بعده) عندنا (٥).

فى أن كل أحكام الميت من فروض الكفايه

(و كل أحكامه) أى أحكام الميت (من فروض الكفايه) (٦) إن كانت واجبه (أو ندبها) (٧) إن كانت مندوبه.

و معنى الفرض الكفائى (٨) مخاطبه الكل به ابتداء على وجه يقتضى وقوعه (١) فيقال: العزاء و العزى.

(٢) إشاره إلى خبر وهب المتقدم؛

(٣) رواه الشهيد الثانى فى مسكن الفؤاد عن أبى هريره عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم (١)، و الجمع بين الخبرين إشاره إلى أنه لا فرق بين أهل المصيبة رجلا كان أو امرأه، نعم يكره تعزیه الشابه خوف الفتنة.

(٤) بين المسلمين.

(٥) و وافقنا عليها الكثير من العامه عدا سفيان الثورى فإنه كره التعزیه بعد الدفن لأن الدفن خاتمه أمر الميت، و فيه: إن الدفن خاتمه أمره لا- خاتمه أمر أهله فضلا عن الأخبار منها: خير هشام بن الحكم: (رأيت موسى بن جعفر عليهم السلام يعزى قبل الدفن و بعده) (٢).

و مرسل ابن أبى عمير عن أبى عبد الله عليه السلام: (التعزیه لأهل المصيبة بعد ما يدفن) (٣) و مرسل خالد عن أبى عبد الله عليه السلام: (التعزیه الواجبه بعد الدفن) ٤.

(٦) أى الواجبات الكفائيه.

(٧) أى المندوبات الكفائيه، و اعلم أن هذا بالنسبه لأكثرها، و إلا فبعضها مستحب عينى كالشيع و الدعاء له و التعزیه.

(٨) ثبت فى محله أن الكفائى كالعينى فى توجيهه إلى جميع المكلفين و لذا يعاقب الجميع عند تركه، و يفترق عن العينى بسقوطه بقيام من به الكفايه.

ص: ٣١٥

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الدفن حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٧ - من أبواب الدفن حديث ١.

٣- (٣ و ٤) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب الدفن حديث ١ و ٣.

من أيهم كان و سقوطه بقيام من فيه الكفايه، فمتى تلبس به من يمكنه القيام به سقط عن غيره سقوطاً مراعى يكماله، و متى لم يتفق ذلك (١) أثم الجميع فى التأخر عنه (٢)، سواء فى ذلك الولي و غيره، ممن علم (٣) بموته من المكلفين، القادرين عليه.

الفصل الثالث - فى التيمم

فى شرطه

(و شرطه (٤): عدم الماء) بأن لا يوجد (٥) مع طلبه على الوجه المعتبر (٦) (١) إما التلبس و إما الإكمال.

(٢) عن الفرض الكفاي.

(٣) لأن الجاهل معذور لجهله.

(٤) ابتدأ بشرط التيمم ضروره عدم مشروعيه التيمم على الإطلاق بل هى مشروطه بثلاثة شرائط و هى: عدم وجدان الماء و عدم الوصول إليه و عدم الخوف من استعماله كما عن جماعه منهم المحقق و الشهيد، و فى المنتهى جعل الشروط ثمانية و هى: فقد الماء و الخوف من اللص و الاحتياج للماء للعطش و المرض و الحرج المانع عن استعماله و فقد الآله التى يتوصل بها إليه و الضعف عن الحركة و خوف الزحام يوم الجمعة و عرفه و ضيق الوقت.

و عن جماعه جعل شرط التيمم واحداً و هو العجز عن استعمال الماء عقلاً أو شرعاً، و كل ما ذكر سابقاً راجع إليه.

(٥) إشاره من الشارح على أن الشرط هو عدم وجدانه للماء لا عدم الماء واقعا و يدل عليه قوله تعالى: **وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا (١)** و لأخبار منها: خبر داود الرقى: (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أكون فى السفر فتحضر الصلاة و ليس معى ماء و يقال إن الماء قريب منا فأطلب الماء و أنا فى وقت يمينا و شمالاً؟ قال عليه السلام: لا- تطلب الماء و لكن تيمم، فإنى أخاف عليك التخلف عن أصحابك فتضل و يأكلك السبع) (٢).

(٦) شرعاً و هو مقدار غلوه سهم أو سهمين كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

ص: ٣١٦

١- (١) المائده الآيه: ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التيمم حديث ١.

(أو عدم الوصول إليه) (١) مع كونه موجودا. إما للعجز عن الحركة المحتاج إليها في تحصيله، لكبر (٢)، أو مرض، أو ضعف قوه، ولم يجد معاونا و لو بأجره مقدوره، أو لضيق الوقت (٣) بحيث لا- يدرك منه معه بعد الطهاره ركعه أو لكونه (١) و عدم الوصول إلى الماء إما لتوقف الماء على ثمن لشرائه و يتعذر عليه تحصيل الثمن فيتيمم بالاتفاق كما في التذكرة و إما لفقد الآله التي يتوصل بها إليه كما إذا كان على شفير نهر أو بئر فيتيمم أيضا. و لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن الرجل يمر بالركيه و ليس معه دلو؟ قال عليه السلام: ليس عليه أن يدخل الركيه، لأن رب الماء هو رب الأرض فليتيمم) (١) و صحيح ابن أبي يعفور و عنبيه عن أبي عبد الله عليه السلام:

(إذا أتيت البئر و أنت جنب فلم تجد دلو و لا- شيئا تغرف به فتيمم بالصعيد، فإن رب الماء رب الصعيد، و لا تقع في البئر و لا تفسد على القوم ماءهم) ٢.

و إما أن يكون عدم الوصول إلى الماء للعجز عن الحركة المحتاج إليها في تحصيله لكبر أو مرض أو ضعف قوه و لم يجد معاونا و لو بأجره مقدوره فيتيمم لسقوط تكليف تحصيل الماء لأنه متعذر.

و إما أن يكون عدم الوصول إلى الماء لأن الماء موجود في محل يخاف من السعى إليه سواء كان الخوف على نفس أو عضو أو مال أو بضع أو عرض أو ذهاب عقل و لو كان الخوف بسبب الجبن فالتكليف بتحصيل الماء في هذه الحالات عسرى أو حرجى فيسقط و يتيمم، و يدل عليه خبر يعقوب بن سالم: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لا يكون معه ماء، و الماء عن يمين الطريق و يساره غلوتين أو نحو ذلك، قال عليه السلام: لا أمره أن يغزّر بنفسه فيعرض له لص أو سبع) (٢).

(٢) تعليل للعجز عن الحركة.

(٣) لو كان الماء موجودا و لكن لا يمكن له استعماله لأنه لا يدرك الفريضة في وقتها و لو ركعه منها فإن من أدرك ركعه فقد أدرك الوقت كله كما سيأتي بيانه في مواقيت الصلاة، فيتيمم كما عن العلامة في المنتهى و التذكرة و تبعه عليه جماعه بل عن الرياض أنه الأشهر.

و ذهب المحقق في المعبر و المحقق الثاني في جامعه و الفاضل الهندي في كشفه و سيد المدارك إلى أن ضيق الوقت ليس من مسوغات التيمم، لأن التيمم مشروط -

ص: ٣١٧

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب التيمم حديث ١ و ٢.

٢- ((٣)) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التيمم حديث ٢.

فى بئر بعيد القعر يتعدّر الوصول إليه بدون الآله و هو عاجز عن تحصيلها و لو بعوض، أو شق ثوب نفيس (١)، أو إعاره، أو لكونه (٢) موجودا فى محل يخاف من السعى إليه على نفس، أو طرف (٣)، أو مال محترمه (٤) أو بضع أو عرض (٥) أو ذهاب عقل و لو بمجرد الجبن، أو لوجوده بعوض يعجز عن بذله لعدم أو حاجه (٦) و لو فى وقت مترقب.

و لا فرق فى المال المخوف ذهابه و الواجب بذله عوضا حيث يجب حفظ الأول (٧) - بعدم وجدان الماء و هو واجد له بحسب الفرض فلا بد أن يتطهر و يصلى و لو كانت الصلاه قضاء فى خارج الوقت.

(١) عطف على العوض، و المعنى أنه عاجز عن تحصيل الآله و لو كانت الآله هى شق ثوبه النفيس أو إعارته.

(٢) أى لكون الماء.

(٣) المراد به عضو البدن.

(٤) وصف للمذكورات السابقه.

(٥) المراد بالأول هو الكنايه عن التعرض للنساء بالفحشاء، و بالثانى هو الكنايه عما يمس كرامه الإنسان حسبا و نسبا، فتحصيل الماء المستوجب لذلك فيه غضاضه و حرازه لا تتحمل.

(٦) بحيث هو يحتاج إلى العوض حالا أو فى زمن مترقب فلا يجب بذله لشراء الماء، نعم لو كان غير عاجز عن دفعه و لا محتاجا إليه فيجب عليه شراء الماء للوضوء لصحيح صفوان: (سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاه و هو لا يقدر على الماء، فوجد بقدر ما يتوضأ به بمائه درهم أو بألف درهم و هو واجد لها، يشتري و يتوضأ أو يتيمم؟ قال عليه السلام: لا، بل يشتري) (١).

(٧) فيسقط الوضوء مع الخوف على المال سواء كان المال قليلا أو كثيرا، يضر بحاله أو لا، و إليه ذهب العلامه فى النهايه و تبعه الشهيد الثانى و يستدل له بروايه يعقوب بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن الرجل لا يكون معه ماء، و الماء عن يمين الطريق و يساره غلوتين أو نحو ذلك، قال عليه السلام: لا أمره أن يغزّر بنفسه فيعرض له لص أو -

ص: ٣١٨

و بذل الثانى (١) - بين القليل و الكثير، و الفارق النص (٢) لا أن الحاصل بالأول (٣) العوض على الغاصب (٤) و هو منقطع، و فى الثانى (٥) الثواب و هو دائم، لتحقق الثواب فيهما (٦) مع بذلهما (٧) اختيارا طلبا للعباده لو أيسح ذلك، بل قد يجتمع - (١) و الظاهر أن الخوف من اللص بالنسبه للمال سواء كان قليلا أو كثيرا.

و يستشعر من كلام الذكرى عدم سقوط الوضوء إذا كان الخوف على المال القليل الذى لا يضر بحاله تمسكا بعمومات الوضوء.

(١) أى المال الواجب بذله عوضا فإن كان بضمن المثل و زياده يسيره فلا خلاف على ما نقله العلامة فى المنتهى، و إن كان زياده كثيره فذهب الأكثر إلى وجوب الشراء ما لم يتضرر لصحيح صفوان المتقدم (سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاه و هو لا يقدر على الماء فوجد بقدر ما يتوضأ به بمائه درهم أو بألف درهم و هو واجد لها، يشتري و يتوضأ أو يتيمم؟ فقال عليه السلام: لا، بل يشتري) (٢).

و ذهب ابن الجنيد إلى عدم وجوب بذله و الانتقال إلى التيمم لأن زياده الثمن ضرر و هو منفي، و بأنه لو خاف لصا على ماله لساغ له التيمم و لو كان المال المخوف ذهابه بقدر هذه الزياده.

و أجاب العلامة فى المنتهى بأن بذل الزائد فى قبالة الثواب ليس ضررا، بخلاف ما لو تركه للصل فلا ثواب له، و قال فى الذكرى عن كلام ابن الجنيد أنه خيال ضعيف و إنما الفارق النص فيجب البذل مهما بلغ الثمن لصحيح صفوان المتقدم و يجب حفظ المال لروايه يعقوب بن سالم المتقدمه.

(٢) إشاره إلى جواب الذكرى.

(٣) المراد بالأول هو المال المخوف ذهابه.

(٤) أى ثبوت الضمان على الناصب مع أن الضمان أمر دنيوى منقطع فلذا جاز لصاحب المال حفظه و إنه استلزم ترك الوضوء.

(٥) أى المال الواجب بذله عوضا.

(٦) رد من الشارح على العلامة فى جوابه المتقدم و حاصل الرد أن الثواب متحقق فى كليهما لأن ترك المال و إن سرق طلبا للماء تقربا إلى الله موجب للثواب أيضا.

(٧) أى بذل المالىن لأن ترك المال للصل بذل له و أما فى الصورة الثانیه فواضح.

ص: ٣١٩

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التيمم حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب التيمم حديث ١.

فى الأول (١) العوض و الثواب (٢) بخلاف الثانى (٣).

(أ) الخوف من استعماله لمرض (٤) حاصل يخاف زيادته، أو بطؤه أو عسر علاجه، أو متوقع (٥)، أو برد شديد يشقّ تحمله (٦)، أو خوف عطش حاصل، أو متوقع (٧) فى زمان لا يحصل فيه الماء عادة، أو بقرائن الأحوال لنفس محترمه و لو حيوانا (٨).

(١) أى المال المخوف ذهابه.

(٢) أما العوض فلضمان اللص الغاصب و أما الثواب فلتقرب.

(٣) و هو المال الواجب بذله عوضاً فلا عوض فيه لأنه ثمن فى قبال الماء، فلا يترتب إلا الثواب، فلو كان المدار فى جواز الوضوء هو الثواب على البذل لجاز الوضوء فى الصورتين لتحقق الثواب فيهما بل لكان الثواب فى المال المخوف ذهابه لأن فيه العوض.

(٤) بالاتفاق لقوله تعالى: **وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ - إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى - فَتَيَمَّمُوا صَيْحِدًا طَيِّبًا (١)** و للأخبار الواردة فى مشروعيه التيمم لمجروح و المقروح و المكسور و المبطون و من يخاف على نفسه البرد كصحيح البزنطى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام (فى الرجل تصيبه الجنابه و به قروح أو جروح أو يكون يخاف على نفسه من البرد، فقال عليه السلام:

لا- يغتسل و يتيمم) (٢) و مرسل ابن عمير عن أبى عبد الله عليه السلام (يؤمم المجدور و الكسير إذا أصابتهما الجنابه) (٣) بالإضافة إلى أدله نفى الضرر و الحرج.

(٥) عطف على قوله: (لمرض حاصل).

(٦) لصحيح البزنطى المتقدم.

(٧) لصحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: (فى رجل أصابته جنابه فى السفر و ليس معه إلا ماء قليل، و يخاف إن هو اغتسل أن يعطش، قال: إن خاف عطشا فلا يهريق منه قطره و ليتيمم بالصعيد، فإن الصعيد أحب إلى) (٣) و صحيح الحلبي: (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الجنب يكون معه الماء القليل فإن هو اغتسل به خاف العطش أ يغتسل به أو يتيمم؟ فقال عليه السلام: بل يتيمم، و كذلك إذا أراد الوضوء) (٥)، و مثلها غيرها.

(٨) لإطلاق موثق سماعه قال: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء فى -

ص: ٣٢٠

١- (١) المائده الآيه: ٦.

٢- ((٢ و ٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب التيمم حديث ٧ و ١٠.

٣- ((٤ و ٥) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب التيمم حديث ١ و ٢.

(و يجب طلبه) (١) مع فقدته في كل جانب (٢) (من الجوانب الأربعة غلوه سهم) - بفتح الغين - و هي مقدار رميه من الرامي بالآله معتدلين (٣) (في) الأرض (الحزنه) - بسكون الزاء المعجمه - خلاف السهله. و هي المشتمله على نحو -السفر فيخاف قلته، قال عليه السّلام: يتيمم بالصعيد و يستبقى الماء، فإن الله (عز و جل) جعلهما طهورا الماء و الصعيد(١) سواء خاف قلته على نفسه أو على أولاده أو عياله أو بعض متعلقيه أو صديقه و رفيقه في السفر أو حيوانه، بالإضافة إلى أدله نفى الضرر و الحرج، فاقتصار البعض على عطش نفسه كما في الشرائع ليس في محله، نعم بعضهم اقتصر على الرفيق المسلم و بعضهم عممه لكل رفيق و لو كان كافرا الذي يضر بالمسلم تلفه أو ضعفه أو تخصيص الكافر بالذمي و المعاهد كما في التذكرة، و المدار على أن عطشه موجب للضرر و الحرج على المكلف فينتقل إلى التيمم و يصرف الماء في رفع العطش.

(١) بلا- إشكال و أنه كان ظاهر قوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً (٢) الاكتفاء بعدم الوجدان مطلقا إلا أنه مقيد بالطلب و البحث عنه لخبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السّلام: (يطلب الماء في السفر إن كانت الحزونه فغلوه و إن كانت سهوله فغلوتين، لا يطلب أكثر من ذلك) (٣) هذا بناء على إفاده البحث في هذا المقدار اليأس عن وجود الماء و إلا فلو ظن بوجود الماء أو اطمأن في ما هو الأبعد فيجب عليه، لمصحح زواره المروي في الكافي و أحد طريقى التهذيب عن أحدهما عليهما السّلام: (إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيمم و ليصل) ٤.

و البحث عن الماء ليس منحصرا في السفر، بل يجب طلبه في الحضر حتى اليأس لأن شرط التيمم هو عدم القدره على الماء.

(٢) على المشهور و الخبر المتقدم و إن لم يذكر الجهات الأربعة إلا أنه محمول عليها لعدم المرجح لبعضها على بعض، و عن ابن حمزه في الوسيله الاقتصار على اليمين و اليسار، و عن المفيد و الحلبي تركك الجهه الخلفيه فهو مما لا شاهد له.

(٣) أى مع اعتدال الآله من القوس و السهم و اعتدال الرامي، و زاد بعضهم و سكون الهواء.

ص: ٣٢١

١- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب التيمم حديث ٣.

٢- (٢) المائده الآيه: ٦.

٣- ((٣ و ٤)) الوسائل الباب - ١ - من أبواب التيمم حديث ٢ و ١.

الأشجار و الأحجار، و العلوّ و الهبوط المانع من رؤيه ما خلفه (و) غلوه (سهمين فى السهله). و لو اختلفت فى الحزونه و السهوله توزع بحسبهما.

و إنما يجب الطلب كذلك مع احتمال وجوده فيها (١)، فلو علم عدمه مطلقا (٢)، أو فى بعض الجهات سقط الطلب مطلقا (٣)، أو فيه (٤) كما أنه لو علم وجوده فى أزيد من النصاب وجب قصده مع الإمكان ما لم يخرج الوقت (٥)، و تجوز الاستنابه فيه (٦)، بل قد تجب (٧) و لو بأجره مع القدره (٨).

و يشترط عداله النائب (٩) إن كانت اختياريه (١٠)، و إلا فمع إمكانها (١١). و يحتسب لهما على التقديرين (١٢). و يجب طلب التراب (١٣) (١) فى الجهات الأربع.

(٢) فى كل الجهات.

(٣) فى كل الجهات فيما لو علم بعدمه فى كل الجهات.

(٤) أى فى البعض الذى يقطع بعدم الماء فيه.

(٥) و يدل عليه مصحح زراره المتقدم.

(٦) فى الطلب، لأن الغرض من الطلب هو حصول اليأس من وجود الماء، و هو متحقق عند طلبه و طلب غيره بشرط أن يكون الغير موثوقا بأخباره.

(٧) أى الاستنابه فيما لو كان هو عاجزا عنها.

(٨) على بذل الأجره.

(٩) و قد وقع اشتراط العداله من جماعه، و فيه: ما دام المدار على حصول الظن من إخباره فهو حاصل من خبر الثقة فلا يشترط العداله.

(١٠) أى الاستنابه.

(١١) أى و إن كانت استنابه اضطراريه لأن المنوب عنه عاجز عن الطلب فيشترط العداله فى النائب مع إمكان تحققها فيه، و إلا فلو انحصر النائب فى غير العادل فتجوز الاستنابه حيثئذ لأن تحصيل الظن منحصر به، هذا و قد عرفت أن المدار على حصول الظن بعدم وجود الماء من كلام النائب سواء كان عادلا أو ثقته أو كان كلامه محتفا بقرائن تفيد صدقه.

(١٢) أى و إن كانت الاستنابه اختياريه أو اضطراريه فالطلب الحاصل من النائب يكفى للنائب و المنوب عنه أن يعتمد عليه فى مقام تحصيل الظن بعدم وجود الماء.

(١٣) بل مطلق ما يتيمم به من الأرض.

ص: ٣٢٢

(كذلك (١) لو تعذر، مع وجوبه (٢)).

فى ما يجب التيمم و ما يكره

(و يجب) التيمم (بالتراب (٣) الطاهر و الحجر) لأنه من جملة الأرض إجماعاً، (١) أى كالماء.

(٢) أى مع وجوب التيمم، فيجب طلب ما يتيمم به و تجوز الاستنابه فى الطلب إلى آخر الشروط التى ذكرها الشارح أو التى عرفت أنها الحق.

(٣) بالاتفاق، بل بكل ما يطلق عليه اسم الأرض على المشهور لقوله تعالى: فَتَيَمَّمُوا صِعِيداً طَيِّباً (١) بناء على أن الصعيد اسم لمطلق وجه الأرض كما هو المشهور بين أهل اللغة بل عن الزجاج: لا أعلم اختلافاً بين أهل اللغة فى ذلك. و للأخبار الكثيره منها: النبوى المشهور و المروى فى الوسائل بعده طرق: (جعلت لى الأرض مسجداً و طهوراً) (٢).

و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (لأن رب الماء هو رب الأرض فليتيمم) (٣).

و خبر ابن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام: (فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض) (٤).

و خبر السكونى عن جعفر عن أبيه عن على عليهم السلام: (سئل عن التيمم بالجص فقال عليه السلام: نعم، فقيل: بالنوره؟ فقال عليه السلام: نعم، فقيل: بالرماد؟ فقال عليه السلام:

لا، إنه ليس يخرج من الأرض إنما يخرج من الشجر) (٥).

و عن السيد و أبى على و الحلبي و ابن زهره المنع عن غير التراب، بل فى الغنيه الإجماع عليه لما ورد من تفسير الصعيد بالتراب كما عن بعض أهل اللغة، و للنبوى الوارد فى الخصال العلل: (جعلت لك و لأمتك الأرض كلها مسجداً و ترابها طهوراً) (٦).

و لصحيح محمد بن حمران و جميل بن دراج عن أبى عبد الله عليه السلام: (إن الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً) (٧)، و فيه: إنها لا تقاوم الأخبار المتقدمه هذا فضلاً عن أنها لا تنفى التيمم عن غير التراب.

ص: ٣٢٣

١- (١) المائده الآيه: ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب التيمم حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب التيمم حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب التيمم حديث ١.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب التيمم حديث ١.

٦- (٦) مستدرک الوسائل الباب - ٥ - من أبواب التيمم حديث ٣.

٧- (٧) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب التيمم حديث ١.

و الصّعيد المأمور به هو وجهها، ولأنه تراب (١) اكتسب رطوبه لزجه و عملت فيه الحرارة فأفادته استمساكا. و لا فرق بين أنواعه من رخام، و برام (٢)، و غيرهما، خلافا للشيخ حيث اشترط في جواز استعماله فقد التراب، أما المنع منه مطلقا (٣) فلا قائل به (٤).

و من جوازه (٥) بالحجر يستفاد جوازه بالخزف بطريق أولى (٦)، لعدم خروجه بالطبخ عن اسم الأرض و إن خرج عن اسم التراب، كما لم يخرج الحجر مع أنه أقوى (٧) استمساكا منه، خلافا للمحقق في المعتبر محتجا بخروجه (٨) مع اعترافه بجواز السجود عليه. و ما يخرج عنها بالاستحالة يمنع من السجود عليه (٩)، (١) أي الحجر و هو دليل ثان على جواز التيمم به، و الاستمساك لا يخرج عن كونه أرضا.

(٢) الرخام هو الحجر الأبيض الرخو و البرام هو الحجر الصلد الذي يعمل منه القدور.

(٣) أي المنع من الحجر سواء فقد التراب أو لا.

(٤) قد عرفت أن أبا علي الجنيد و السيد و الحلبي و ابن زهره قد منعوا من التيمم به مطلقا كما في الجواهر.

(٥) أي جواز التيمم.

(٦) ذهب المحقق في المعتبر إلى منع التيمم به لخروجه عن الأرض بالإحراق، و نسبه إلى ابن الجنيد و قال: (و لا يعارض بالسجود عليه لأنه قد يجوز السجود على ما ليس بأرض كالكاغذ).

و مال سيد الرياض إلى عدم التيمم به للشك في الخروج و عدمه، و استشكل العلامة في المنتهى و توقف الشهيد في الدروس.

و عن جماعه جواز التيمم به لعدم خروجه عن اسم الأرض بالإحراق و إن خرج عن اسم التراب بل هو أولى من الحجر لقوه استمساكه دون الحجر فإنه مستمسك من دون هذه الزيادة.

(٧) أي مع أن الخزف أقوى استمساكا من الحجر.

(٨) أي بخروج الخزف عن الأرض بالإحراق.

(٩) لما سيأتى من الإجماع المنقول من أن ما خرج عن الأرض بالاستحالة لا يجوز السجود عليه و الخزف بحسب دعوى المحقق منه فكيف يجوز السجود عليه.

و إن كانت دائره السجود أوسع بالنسبه إلى غيره (١) (لا بالمعادن) (٢) كالكلحل، و الزرنيخ، و تراب الحديد، و نحوه (٣) (و) لا (التوره) و الجصّ بعد خروجهما عن اسم الأرض بالإحراق (٤)، أما قبله فلا (٥).

(و يكره) التيمم (بالسبخه) (٦) بالتحريك (٧) فتحا و كسرا و السكون و هى الأرض المالحة الناشئه (٨) على أشهر القولين (٩) ما لم يعلها ملح (١٠) يمنع إصابه بعض الكف للأرض فلا بدّ من إزالته، (و الرمل) (١١) لشبههما بأرض (١) غير السجود كالتيمم إذ يجوز السجود على النبات و على الورق إلا أن الخزف يمنع من السجود عليه.

أولا: لكونه مستحالا عن الأرض و ما استحال لا يجوز السجود عليه.

و ثانيا: لعدم صدق النبات أو الكاغذ عليه حتى نجوز السجود عليه، فما ادعاه المحقق من عدم جواز التيمم عليه لعدم صدق الأرض مع جواز السجود عليه بدعوى أن دائره السجود أوسع لا ينفعه.

(٢) ففى المنتهى: «هو مذهب علمائنا أجمع» لخروجهما عن مفهوم الصعيد، و عن اسم الأرض، و عن ابن عقيل جواز التيمم بها و هو ضعيف.

(٣) كالملح.

(٤) كما عن الأكثر و فى المعتبر و التذكرة و مجمع البرهان الجواز و هو ضعيف.

(٥) أى فلا يمنع التيمم بهما قبل الإحراق، بل عن مجمع البرهان: «أنه لا ينبغى النزاع فيه» لصدق الأرض، و عن السرائر المنع فى التوره لكونها من المعادن و فيه: إنه لو سلم كونها من المعادن فلا ينافيه صدق الأرض عليها كالرمل.

(٦) للإجماع المدعى عن جماعه، و إلا فجوازه مما يشهد له إطلاق الأدله، فما عن ابن الجنيد من المنع غير ظاهر الوجه.

(٧) بالنسبه للباء فتفتح و تكسر و تسكّن، و أما السين فهى مفتوحه على كل حال.

(٨) و هى التى تغلى بالملح.

(٩) لم يخالف إلا ابن الجنيد.

(١٠) فإن علاها ملح فلا يجوز التيمم لأن الملح من المعادن.

(١١) كالأرض السبخه و لم يخالف هنا ابن الجنيد و ما ورد (أن بعض أصحابنا كتب إلى أبى الحسن الماضى عليه السلام يسأله عن الصلاه على الزجاج، قال: فلما نفذ كتابى إليه تفكرت و قلت: هو مما أنبتت الأرض و ما كان لى أن أسأل عنه، قال: فكتب لى: لا تصلّ على الزجاج و إن حدثتك نفسك أنه مما أنبتت الأرض، و لكنه من الملح و الرمل -

المعدن، و وجه الجواز بقاء اسم الأرض.

(و يستحب من العوالى) (١)، و هى ما ارتفع من الأرض للنص، و لبعدها من النجاسه، لأن المهابط تقصد للحدث، و منه سمي الغائط لأن أصله المنخفض، سمي الحال باسمه لوقوعه فيه كثيرا.

فى الواجب فى التيمم

(و الواجب) فى التيمم (النيه) (٢) و هى القصد إلى فعله، و سيأتى بقيه ما يعتبر فيها (٣)، مقارنة لأول أفعاله (٤) (و) هو (٥) (الضرب على الأرض بيديه) معا (٦)، - و هما ممسوخان(١) لكنه ضعيف فى نفسه و لم يعمل به أحد من الأصحاب.

(١) يستحب أن يكون التيمم من ربي الأرض و عواليها، كما أنه يكره التيمم من مهابطها للإجماع فى الخلاف، و لبعده العوالى عن النجاسات و زوالها عنها غالبا بالسيول و الرياح، و قد ورد تفسير الصعيد بالموضع المرتفع فى الفقه الرضوى: (الصعيد الموضع المرتفع عن الأرض، و الطيب الذى ينحدر عنه الماء)(٢).

(٢) المشتمله على قصد الفعل مع التقرب، إجماعى بل عن المعبر و التذكرة و جامع المقاصد و الروض دعوى إجماع علماء الإسلام، و يقتضيه مرتكزات المتشرعه فإن رافع الحدث عباده عندهم بخلاف رافع الخبث.

(٣) من قصد البدليه و الاستباحه و الوجه.

(٤) بناء على أن النيه إخطاريه كما تقدم فى بحث نيه الوضوء، و قد عرفت أنها على نحو الداعى فيمكن إيجادها قبل الفعل و تستمر إلى انتهائه.

(٥) أى التيمم.

(٦) فيضرب باطن اليدين معا دفعه على الأرض و نسب إلى المشهور بل فى الذكرى نسبتة إلى معظم عبارات الأصحاب للأخبار منها: خبر عمرو بن أبى المقدام عن أبى عبد الله عليه السلام: (أنه وصف التيمم فضرب بيديه على الأرض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح على جبينه و كفيه مره واحده)(٣).

و خبر زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (تضرب بكفيك الأرض ثم تنفضهما و تمسح بهما-

ص: ٣٢٦

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب ما يسجد عليه حديث ١.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٥ - من أبواب التيمم حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب التيمم حديث ٦ و ٧ و ٥.

و هو وضعهما بمسمى الاعتماد (١)، فلا يكفي مسمى الوضع على الظاهر، خلافا للمصنف في الذكرى فإنه جعل الظاهر الاكتفاء بالوضع، و منشأ الاختلاف تعبير النصوص بكلّ منهما (٢)، و كذا عبارات الأصحاب، فمن جوّزهما (٣) جعله (٤) دالا على أن المؤدى واحد (٥)، و من عيّن الضرب حمل المطلق على المقيد (٦). و إنما يعتبر اليدان معا مع الاختيار (٧)، فلو تعدّرت إحداهما - لقطع أو مرض أو ربط - اقتصر على الميسور (٨) و مسح الجبهه به و سقط مسح اليد (٩).

و يحتمل قويا مسحها بالأرض (١٠) - وجهك و يديك (١).

و يجب حمل ما دل من النصوص على الوضع على الضرب جمعا بين الأخبار كما في خبر زراره: (سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول و ذكر التيمم و ما صنع عمار، فوضع أبو جعفر عليه السلام كفيه على الأرض ثم مسح وجهه و كفيه و لم يمسح الذراعين بشيء) ٢ و مثله غيره، و عن ظاهر الشرائع و القواعد و حكي عن الشهيد في الذكرى و الدروس و اختاره المحقق الثاني في حاشيه الإرشاد و جامع المقاصد من كفايه الوضع و هو ليس في محله إلا أن يكون مرادهم من الوضع هو الضرب.

(١) حتى يتحقق مفهوم الضرب.

(٢) من الضرب و الوضع.

(٣) أى جوّز الضرب و الوضع.

(٤) أى جعل اختلاف النصوص.

(٥) و هو الضرب.

(٦) بحمل الوضع على الضرب، إذ الوضع أعم.

(٧) كما هو ظاهر الأخبار المتقدمه.

(٨) لقاعده أن الميسور لا يسقط بالمعسور.

(٩) أى اليد السليمه فيسقط مسح ظهرها، و أما اليد الأخرى فإن كانت مقطوعه فينتفى الموضوع، و إن كانت موجوده فيجب مسح ظهرها حينئذ.

(١٠) أى مسح اليد السليمه بعد ضرب باطنها و مسح الجبهه بها لقاعده الميسور، بعد الاتفاق على وجوب التيمم به و العمده في كفيه قاعده الميسور و هى غير ظاهره فى -

ص: ٣٢٧

كما يمسح الجبهه بها (١) لو كانتا مقطوعتين (٢)، و ليس كذلك لو كانتا (٣) نجستين، بل يمسح بهما كذلك (٤) مع تعذر التطهير (٥) إلا أن تكون متعديه، أو حائله فيجب التجفيف (٦) و إزاله الحائل (٧) مع الإمكان، فإن تعذر (٨) ضرب بالظهر (٩) إن خلا- منهما (١٠)، و إلا- (١١) ضرب بالجبهه فى الأول (١٢)، و باليد النجسه فى الثانى (١٣)، كما (١٤) لو كان عليها جبيره (١٥).

-كيفيه مخصوصه فيحتمل مسح الكف السليم بالأرض و يحتمل الضرب بالذراع بدلا عن الكف المقطوعه و يحتمل الاستنابه و تعيين واحد من هذه الاحتمالات مشكل.

(١) بالأرض.

(٢) لقاءه الميسور و المعسور، ادعى الاتفاق على وجوب التيمم بالنسبه لمقطوع اليدين إلا- من الشيخ فى المبسوط فادعى سقوط التيمم عنه، ثم على فرض وجوب التيمم فقاعده الميسور هى المحكمه و هى لا- تدل على كيفيه خاصه فيحتمل مسح الجبهه بالأرض و يحتمل ضرب الذراع فى كلتا اليدين بالأرض و مسح الجبهه بهما و يحتمل الاستنابه و تعيين واحد منها مشكل فالاحتياط هو المتعين.

(٣) اليدان، و اشتراط الطهاره فى الماسح و الممسوح مما ادعى عليه جماعه الإجماع منهم الشهيد فى حواشيه على القواعد و عن جامع المقاصد القطع به لكن فى الجواهر: «لم أعثر على مصرح بشىء منه من قدماء الأصحاب».

(٤) مع النجاسه.

(٥) و إلا فإن أمكن التطهير وجب.

(٦) لثلاثا تسرى النجاسه.

(٧) حتى يصدق ضرب باطن اليدين بالأرض.

(٨) أى تعذر التجفيف و إزاله الحائل.

(٩) لصدق اليد على الظهر، و فيه: فيجوز حينئذ ضرب اليد بظهرها على الأرض حال الاختيار إلا أن يدعى الانصراف للباطن، و يسقط مع التعذر.

(١٠) من النجاسه و الحائل.

(١١) فإن لم يخلو الظهر من النجاسه أو الحائل.

(١٢) أى فى النجاسه المسريه.

(١٣) أى مع وجود الحائل.

(١٤) تنظير لجواز الضرب باليد النجسه.

(١٥) فكما جاز الضرب باليد التى عليها جبيره لقاعده الميسور فكذا إذا كانت اليد نجسه مع عدم السرايه.

ص: ٣٢٨

و الضرب (مره للوضوء) (١) أى لتيممه الذى هو بدل منه،(فيمسح بهما) (١)ذهب المشهور كما فى المنتهى و كشف اللثام أنه يكفى الضرب مره واحده فيما لو كان التيمم بدلا عن الوضوء و يجب تعدد الضرب ضربه للوجه و ضربه لليدين فيما لو كان التيمم بدلا عن الغسل، بل عن جماعه أنه من دين الإماميه و عن التهذيب و التبيان و مجمع البيان أنه مذهب الشيعة.

و عن السيد المرتضى أنه يكفى ضربه واحده فى الجميع و حكى عن المفيد فى العزیه و القديمين و ابن الجنيد و ابن أبى عقيل، و عن على بن بابويه أنه ضربتان فى الجميع و حكى عن جماعه من القدماء.

و مستند المشهور الجمع بين الأخبار فبعضها دال على الاكتفاء بضره واحده كموثق زراره: (سألت أبا جعفر عليه السّلام عن التيمم فضرب بيده إلى الأرض ثم رفعها فنفضها ثم مسح بها جبينه و كفيه مره واحده)(١) و مثله خبر عمرو بن أبى المقدام ٢ و خبر زراره ٣ و غيرها.

و بعضها دال على الضربتين منها: صحيح إسماعيل بن همام عن أبى الحسن الرضا عليه السّلام: (التيمم ضربه للوجه و ضربه للكفين)(٢).

و الشاهد على جمع المشهور ما رواه العلامة فى المنتهى: (أنه روى الشيخ فى الصحيح عن الصادق عليه السّلام أن التيمم من الوضوء مره واحده و من الجنابه مرتين)(٣) و كذا صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (قلت له: كيف التيمم؟ قال عليه السلام هو ضرب واحد للوضوء، و الغسل من الجنابه تضرب بيديك مرتين ثم تنفضهما نفضه للوجه و مره لليدين)(٤).

بل عن كتاب جمل العلم و العمل للسيد المرتضى (و قد روى أن تيممه إن كان عن جنابه أو ما أشبهها ثنى ما ذكرناه من الضربه)(٥).

و أشكل على هذا الشاهد للجمع بأن صحيح المنتهى لا وجود له فى كتب الأخبار، و قد توهم العلامة وجوده لأن الشيخ فى التهذيب بعد ما جمع الأخبار بالحمل على -

ص: ٣٢٩

١- ((١ و ٢ و ٣)) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب التيمم حديث ٣ و ٦ و ٧.

٢- (٤) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب التيمم حديث ٣.

٣- (٥) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب التيمم حديث ٨.

٤- (٦) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب التيمم حديث ٤.

٥- (٧) مستدرک الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب التيمم حديث ٣.

(جبهته (١) -التفصيل المذكور قال: «مع أنا أوردنا خبرين مفسرين لهذه الأخبار أحدهما عن حريز عن زراره عن أبي جعفر عليه السلام، والآخر عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: إن التيمم من الوضوء مره واحده و من الجنابه مرتان»، و خبر زراره قد تقدم و أما خبر ابن مسلم فهو: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم فضرب بكفيه الأرض ثم مسح بهما وجهه، ثم ضرب بشماله الأرض فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع واحده على ظهرها و واحده على بطنها، ثم ضرب يمينه الأرض ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه ثم قال: هذا التيمم على ما كان فيه الغسل، و فى الوضوء الوجه و اليدين إلى المرفقين، و ألقى ما كان عليه مسح الرأس و القدمين فلا يؤمم بالصعيد)(١)، و هذا الخبر محمول على التقية لاشتماله على مسح اليدين إلى المرفقين و على مسح الوجه، فلا يبقى إلا صحيح زراره المتقدم و هو غير ظاهر فى التفصيل لأنه عليه السلام حكم بكونه التيمم ضربا واحدا فى الوضوء و الغسل معا و أنه تضرب يديك مرتين نفضه للوجه و نفضه لليدين، إلا أن يقال: إن قوله عليه السلام: (هو ضرب واحد للوضوء) جملة مستقلة، و قوله عليه السلام: (و الغسل من الجنابه تضرب يديك مرتين) جملة استثنائية و هذا ما فهمه المحقق فى المعبر، بل و الشيخ فى التهذيب حيث جعله شاهدا على الجمع المذكور، بل و كذا السيد فى جمل العلم و العمل حيث لا يوجد إلا هذا الصحيح و خبر ابن مسلم المتقدم، و هذا الفهم من صحيح زراره متعين و إلا لزم تعارض صدره مع ذيله لو حمل الضرب فى صدره على النوع و الجنس، نعم يعارضه موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألته عن التيمم من الوضوء و الجنابه و من الحيض للنساء سواء، فقال: نعم) (٢) إلا أن يحمل على التسوية فى الممسوح لا- فى عدد الضربات فى ارتفاع التعارض و هو لا- بد منه لأنه أولى من الطرح. فالعمل على ما عليه المشهور و علله العلامة فى المنتهى بأن الحدث الأصغر و الأكبر حدثان مختلفان فى المبدل من الوضوء و الغسل فيختلفان فى البديل أعنى التيمم بضربه واحده أو بضرتين و منه يظهر ضعف القول بوحده الضرب فى الجميع و بتعدد الضرب فى الجميع.

(١) إجماعى كما عن جماعه بل فى المستند: «هو محل الوفاق بين المسلمين بل هو ضرورى الدين» و يدل عليه موثق زراره المروى فى التهذيب عن المفيد عن أبي جعفر -

ص: ٣٣٠

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب التيمم حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب التيمم حديث ٦.

(من قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى) (١) بادئا بالأعلى (٢) كما أشعر به «من» و «إلى»، و إن احتمل غيره (٣). و هذا القدر من الجبهه متفق عليه، و زاد -عليه السّلام عن التيمم: (فضرب بيده الأرض ثم رفعها فنفضها ثم مسح بها جبهته) (١)، لكن فى الكافى و فى التهذيب أيضا الروايه (ثم مسح بها جبينه).

(١) إجماعى كما عن الانتصار و الغنيه و الروض و الروضه و غيرها، و عن أمالى الصدوق أنه من دين الإماميه، و هو مقتضى تحديد الجبهه و الجبين الواجب مسحهما كما ورد فى النصوص.

نعم عن رساله ابن بابويه و جوب استيعاب الوجه للأخبار الكثيره البالغه أحد عشر خيرا أو أزيد الأمره بمسح الوجه ففى خبر زراره: (سمعت أبا جعفر عليه السّلام يقول: و ذكر التيمم و ما صنع عمار فوضع أبو جعفر عليه السّلام كفيه على الأرض ثم مسح وجهه و كفيه و لم يمسح الذراعين بشيء) (٢)، و فى خبره الآخر عنه عليه السّلام أيضا فى التيمم:

(تضرب بكفيك الأرض ثم تنفضهما و تمسح بهما وجهك و يديك) (٣)، و صحيح إسماعيل بن همام عن أبى الحسن الرضا عليه السّلام: (التيمم ضربه للوجه و ضربه للكفين) (٤). لكن لا بد من حمل الوجه هنا على الجبهه و الجبين لقوله تعالى:

فَأَمْسَحُوا بِيُوجِهِكُمْ (٤) مع ظهور الباء بالتبويض ففى صحيح زراره أنه قال لأبى جعفر عليه السّلام: (ألا تخبرنى من أين علمت و قلت: إن المسح ببعض الرأس و بعض الرجلين - إلى أن قال -: إن المسح ببعض الرأس لمكان الباء - إلى أن قال -: فلما أن وضع الوضوء عمن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل مسحا لأنه قال: بِيُوجِهِكُمْ، ثم وصل بها وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ أى من ذلك التيمم، لأنه علم أن ذلك أجمع لم يجر على الوجه) (٥).

(٢) على المشهور للإجماع المدعى من جماعه، و عن الأردبيلي عدم الوجوب من الأعلى عملا بإطلاق أوامر التيمم و كذا عن كشف اللثام لأصالة العدم.

(٣) لاحتمال أن تكون القيود قيودا للمسوح لا للمسح.

ص: ٣٣١

١- (١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب التيمم حديث ٣.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب التيمم حديث ٥ و ٧.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب التيمم حديث ٣.

٤- (٥) المائده الآيه: ٦.

٥- (٦) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب التيمم حديث ١.

بعضهم مسح الحاجبين (١)، و نفى عنه المصنف فى الذكرى البأس، و آخرون مسح الجبينين (٢) - و هما المحيطان بالجبهة يتصلان بالصدغين، و فى الثانى قوه لوروده فى بعض الأخبار الصحيحه، أما الأول (٣) فما يتوقف عليه منه من باب المقدمه لا إشكال فيه و إلا فلا دليل عليه.

(ثم) يمسح (ظهر يده اليمنى بطن اليسرى من الزند) بفتح الزاى، و هو موصل طرف الذراع فى الكتف (إلى أطراف الأصابع. ثم) (٤) مسح ظهر (١) ذهب الصدوق إلى وجوب مسحهما و تبعه فى الذكرى و جامع المقاصد، و قد نقل المحقق الثانى فى جامعه عن الصدوق أن به روايه، و الآخرون على عدم وجوب مسحهما لعدم ثبوت الروايه عن الصدوق و لخروجهما عن مسمى الجبهه و الجبينين، نعم يجب مسح شىء منهما من باب المقدمه.

(٢) كما عن جامع المقاصد و المسالك و المدارك و شرح المفاتيح و غيرها، و يدل على ذلك موثق زراره - على روايه الكافى و التهذيب - عن أبى جعفر عليه السلام عن التيمم:

(فضرب بيده إلى الأرض ثم رفعها فنفضها ثم مسح بها جبينه و كفيه مره واحده) (١)، و خبر ابن أبى المقدم عن أبى عبد الله عليه السلام: (ثم مسح على جبينه و كفيه مره واحده) (٢)، و خبر زراره الآخر عن أبى جعفر عليه السلام (ثم مسح جبينه بأصابعه و كفيه إحداهما بالأخرى) (٣) و كذا غيرها.

و عن الفاضلين و الشهيدين و جماعه عدم الوجوب للاقتصار على الجبهه فى بعض الأخبار كخبر زراره عن أبى جعفر عليه السلام فى روايه التهذيب: (ثم مسح بهما جبهته) (٣)، و صحيح ابن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام: (ثم مسح بهما وجهه) (٤)، بناء على أن المراد منه و من غيره المقتصر على الوجه أنه الجبهه فقط.

(٣) و هو مسح الحاجبين.

(٤) فمسح اليدين ثابت بالاتفاق، و على المشهور المسح من الزند إلى أطراف الأصابع، و عن على بن بابويه وجوب مسح الذراعين أيضا لصحيح ابن مسلم عن أبى عبد الله -

ص: ٣٣٢

١- (١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب التيمم حديث ٣.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب التيمم حديث ٦ و ٨.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب التيمم حديث ٣.

٤- (٥) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب التيمم حديث ٥.

(اليسرى) يبطن اليمنى (كذلك) مبتدئا بالزند إلى الآخر كما أشعر به كلامه (و مرتين للغسل) (١) إحداهما يمسح بها جبهته و الأخرى يديه (٢).

- عليه السلام الوارد في التيمم: (فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع) (١)، و صحيح ليث المرادى عن أبي عبد الله عليه السلام: (و تمسح بهما وجهك و ذراعيك) ٢، و موثق سماعه:

(فمسح بها وجهه و ذراعيه) (٢)، لكنها محمولة على التقية لموافققتها للعامة و لمعارضتها لجمله من الأخبار منها: صحيح زراره: (سمعت أبا جعفر عليه السلام - إلى أن قال -: ثم مسح وجهه و كفيه و لم يمسح الذراعين بشيء) (٣).

و صحيحه الآخر عنه عليه السلام: (ثم مسح جبينه بأصابعه و كفيه إحداهما بالأخرى ثم لم يعد ذلك) (٤).

و عن السرائر عن قوم من أصحابنا أن المسح من أصول الأصابع و يشهد له مرسل حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام: (فامسح على كفيك من حيث موضع القطع) (٥)، و إرساله و معارضه الأخبار المتقدمة له يمنعان من العمل به.

و المسح بباطن كل منهما لظهر الأخرى للأخبار التي تقدم بعضها و منها: حسنه الكاهلي: (ثم مسح كفيه إحداهما على ظهر الأخرى) (٦).

و موثق زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (ثم مسح كفيه كل واحد على الأخرى) ٨.

و تقديم اليمنى بالاتفاق و يشهد له موثق زراره المتقدم عن أبي جعفر عليه السلام: (فمسح اليسرى على اليمنى و اليمنى على اليسرى) (٧).

(١) قد تقدم الكلام و هو الحق.

(٢) للأخبار منها: صحيح إسماعيل بن همام عن الرضا عليه السلام: (التيمم ضربه للوجه و ضربه للكفين) (٨) -.

ص: ٣٣٣

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب التيمم حديث ٥ و ٢.

٢- ((٣)) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب التيمم حديث ٣.

٣- ((٤)) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب التيمم حديث ٥.

٤- ((٥)) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب التيمم حديث ٨.

٥- ((٦)) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب التيمم حديث ٢.

٦- ((٧ و ٨)) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب التيمم حديث ١ و ٩.

٧- ((٩)) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب التيمم حديث ٩.

٨- ((١٠)) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب التيمم حديث ٣ و ٤.

(و يتيمم غير الجنب) ممن عليه حدث يوجب الغسل عند تعذر استعمال الماء مطلقا (١)(مرتين) (٢) إحداهما بدلا من الغسل بضربتين (٣)، والأخرى بدلا من الوضوء بضربه. و لو قدر على الوضوء خاصة وجب، و تيمم عن الغسل كالعكس (٤)، مع أنه (٥) يصدق عليه أنه محدث غير جنب، فلا بدّ في إخراجهِ (٦) من قيد، و كأنه تركه (٧) اعتمادا على ظهوره.

(و يجب في النية) قصد (البديهي) (٨) من الوضوء، أو الغسل إن كان التيمم بدلا عن أحدهما كما هو الغالب، فلو كان تيممه لصلاه الجنازه (٩) أو للنوم على - و صحيح زرارهِ عن أبي جعفر عليه السلام في حديث و قد تقدم: (و الغسل من الجنابه تضرب بيديك مرتين ثم تنفضهما نفضه للوجه و مره لليدين)(١٠).

(١) في الوضوء أو الغسل.

(٢) مره بدلا عن الغسل و مره بدلا عن الوضوء باعتبار أن غسل غير الجنابه لا يسقط الوضوء و قد تقدم ضعف المبني سابقا.

(٣) لما ثبت أن التيمم عن الغسل لا بد فيه من ضربتين ضربه للوجه و ضربه لليدين.

(٤) و هو فيما لو قدر على الغسل دون الوضوء فيغتسل و يتيمم للوضوء.

(٥) أي أن القادر على الاغتسال دون الوضوء مع أنه محدث بحدث غير الجنابه.

(٦) من عموم قوله بوجوب التيمم مرتين.

(٧) ترك الإخراج، هذا و اعلم أن أدله تشريع التيمم تقتضى بديهي التيمم عن الوضوء و الغسل لا بديهي التراب عن الماء و عليه فإذا كان عليه غسل واحد أو وضوء واحد فيكفي له تيمم واحد، و إذا كانت متعدده فلا بد من تعدد التيمم، و إذا كان بعض الاغسال كافيا عن الوضوء كان التيمم بدلا عنه مغنيا عن الوضوء إجراء لحكم الأصل على البديل قضاء لحق البديهي بل في الجواهر: «قد يشعر كشف اللثام بعدم خلاف فيه».

(٨) لاختلاف التيمم باختلاف المبدل عنه، فحقيقه التيمم الذي هو بدل عن الغسل تكون بضربتين بخلاف التيمم الذي هو بدل عن الوضوء فإنه بضربه واحده، و التيمم الذي هو بدل عن غسل الجنابه يسقط الوضوء بخلاف التيمم الذي هو بدل عن الوضوء فإنه امتثال له، فلا بد من قصد البديهي حتى تتعين ماهية التيمم البديهي.

(٩) أما التيمم لصلاه الجنازه بالاتفاق لموثق سماعه: (سألته عن رجل مرت به جنازه و هو -

ص: ٣٣٤

طهاره (١)، أو لخروجه جنباً من أحد المسجدين (٢) - على القول باختصاص -على غير وضوء كيف يصنع؟ قال عليه السّلام: يضرب بيديه على حائط اللبن فتيّم به (١)، و مرسل حريز عن أبي عبد الله عليه السّلام: (الطامث تصلى على الجنازه لأنه ليس فيها ركوع ولا سجود والجنب يتيّم ويصلى على الجنازه) (٢)، ولكن عن جماعه الاقتصار على صورته ما لو خاف الفوت كما وقع التصريح به فى خبر الحلبي: (سئل أبو عبد الله عليه السّلام عن الرجل تدركه الجنازه وهو على غير وضوء فإن ذهب يتوضأ فاتته الصلاه عليها، قال عليه السّلام: يتيّم ويصلى) (٣).

(١) و أما التيمم للنوم على طهاره لمرسل الصدوق عن أبي عبد الله عليه السّلام: (من تطهر ثم آوى إلى فراشه بات و فراشه كمسجده، فإن ذكر أنه ليس على وضوء فتيّم من دثاره كائنا ما كان لم يزل فى صلاه ما ذكر الله) (٤)، وهو ظاهر فى التيمم عن الحدث الأصغر فقط و فى خصوص حال النسيان مع أن المشهور عمموا الحكم للأكبر و فى حال التعمد و عدم النسيان مع أنه ورد بالنسبه للأكبر عدم مشروعيه التيمم إلا عند فقدان الماء كخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليهم السّلام: (لا ينام المسلم و هو جنب، و لا ينام إلا على طهور، فإن لم يجد الماء فليتيّم بالصعيد) (٥).

(٢) و أما التيمم للخروج جنباً من أحد المسجدين لصحيح أبي حمزه عن أبي جعفر عليه السّلام: (إذا كان الرجل نائماً فى المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه وآله و سلم فاحتلم فأصابته جنباه فليتيّم، و لا يمزّ فى المسجد إلا متيمماً، و لا بأس أن يمزّ فى سائر المساجد و لا يجلس فى شىء من المساجد) (٦)، و ظاهره الاقتصار على المحتلم فلا يعم من حدث له جنباه فى المسجد. و لو عمداً أو كان جنباً فدخل كما عن جماعه.

ففى هذه المواطن الثلاثه يشرع التيمم و إن وجد الماء كما عليه المشهور، و إن كان الحق أن مشروعيه التيمم للمحتلم فى المسجدين لأن اللبث من أجل الغسل حتى -

ص: ٣٣٥

- ١- (١) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ٥.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ٢.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ٦.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الوضوء حديث ٢.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الجنازه حديث ٣.
- ٦- (٦) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الجنازه حديث ٦.

التيمم بذلك (١) - كما هو أحد قولى المصنف - لم يكن (٢) بدلا من أحدهما (٣) مع احتمال بقاء العموم (٤) بجعله فيها (٥) بدلا اختياريا.

(و) يجب فيه (٦) نيه (الاستباحه) (٧) لمشروط بالطهاره (و الوجه) من وجوب، أو ندب، و الكلام فيهما (٨) كالمائيه (و القربه) و لا ريب فى اعتبارها فى كل عبادته مفتقره إلى نيه ليتحقق الإخلاص المأمور به (٩) فى كل عبادته.

(و) تجب فيه (الموالاه) (١٠) بمعنى المتابعه بين أفعاله بحيث لا يعدّ مفزقا - يخرج على فرض وجود الماء فى داخله هو أكثر من اللبث للتيمم، مع أن اللبث محرم فىكون ممنوعا شرعا من استعمال الماء فلذا شرّع التيمم فى حقه، و كذا مشروعيه التيمم لمن خاف فوت صلاه الجنازه فالعذر عن استعمال الماء هو خوف الفوت فلا يبقى إلا التيمم للنوم لمن تذكر أنه على غير وضوء و هو فى فراشه.

(١) بالخروج جنبا من أحد المسجدين إذا كان محتلما، أما لو كانت جنبته عمديه أو كان جنبا خارج المسجد و دخل فلا يشترع التيمم فى حقه.

(٢) أى التيمم فى هذه الصور الثلاثه.

(٣) من الغسل أو الوضوء.

(٤) فى كلام المصنف من قصد البديله.

(٥) أى يجعل التيمم فى هذه المواطن الثلاثه.

(٦) أى فى التيمم.

(٧) ذهب العلامة فى المنتهى إلى وجوب نيه الاستباحه و لا يجوز نيه رفع الحدث لأنه غير رافع بإجماع علمائنا، و متى لم يرفع لم تصح نيته شرعا، و لذا يجب على المتيمم الطهاره لو وجد الماء بالنسبه للحدث السابق و هذا أكبر دليل على عدم رفعه الحدث ففى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (و متى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنبا و الوضوء إن لم تكن جنبا) (١).

(٨) أى فى الاستباحه و الوجه و أنه لا دليل ينهض على وجوبهما.

(٩) فى قوله تعالى: وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيُعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ (٢).

(١٠) إجماعى كما عن الغنيه و التذكرة و المنتهى و جامع المقاصد و الروض و الحدائق و غيرها، -

ص: ٣٣٦

عرفا. و ظاهر الأصحاب الاتفاق على وجوبها، و هل يبطل بالإخلال بها أو يَأْثَمُ خاصه وجهان (١). و على القول بمراعاة الضيق فيه مطلقا (٢) يظهر قوّه الأول (٣) و إلا فالأصل يقتضى الصحه (٤).

(و يستحبّ نفض اليدين) بعد كلّ ضربه (٥) بنفخ ما عليهما من أثر - و هو العمده فى وجوبها لا أدله البديله و لا أخبار التيمم لقصور الأولى و إجمال الثانيه.

نعم استدل عليه علامه فى المنتهى بالفاء فى قوله تعالى: فَتَيَمَّمُوا ، و استدل المحقق الثانى فى جامعه بالفاء فى قوله تعالى: فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ، و مقتضى الإطلاق فى معاهد الإجماعات عدم الفرق بين ما هو بدل عن الوضوء و ما هو بدل عن الغسل، و قد ذهب الشهيد فى الدروس إلى عدم اعتبارها فى الثانى اعتمادا على دليل البديله و عن النهايه للعلامه احتماله.

(١) مبنيان على أن الإخلال هل يوجب انتفاء اسم التيمم لانتفاء ماهيته بالتفريق فيحكم بالبطلان، أو لا يوجب ذلك بل يَأْثَمُ بترك الموالاه الواجبه ليس إلا.

(٢) سواء توقع زوال العذر أم لا.

(٣) لأنه مع ضيق الوقت تجب الموالاه فى التيمم و إلا لزم وقوع شىء من العباده المشروطه به فى خارج الوقت، فيكون الإخلال فى الموالاه منهيا عنه، و النهى فى العبادات مفسد، و فيه: أنه مبنى على المضايقه بالمعنى الحقيقى بحيث يقتصر على واجبات الصلاه مع أن مرادهم من المضايقه هو المعنى العرفى الشامل للصلاه بواجباتها و مندوباتها، فلو أخلّ بالموالاه حينئذ على نحو يضر بمندوبات الصلاه دون واجباتها لوجب أن لا يكون مبطلا لعدم النهى عنه حينئذ.

(٤) و فيه بعد ثبوت وجوب الموالاه و لو بالإجماع فتكون الموالاه شرطا فى التيمم و الإخلال بها موجب للإخلال بالتيمم لفقد المشروط عند فقدان شرطه.

(٥) فى المدارك أنه مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفا، و عن المختلف أنه مذهب الأصحاب عدا ابن الجنيد، و يشهد له صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (تضرب بيديك مرتين ثم تنفضهما نفضه للوجه و مره لليدين) (١)، و خبر ليث: (تضرب بكفيك على الأرض مرتين ثم تنفضهما و تمسح بهما) ٢، و خبر زراره: (تضرب بكفيك الأرض ثم تنفضهما) (٢).

ص: ٣٣٧

١- ((١ و ٢) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب التيمم حديث ٤ و ٢.

٢- ((٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب التيمم حديث ٧.

الصعيد، أو مسحهما، أو ضرب إحداهما بالأخرى)

في أن التيمم في آخر الوقت

(و ليكن) التيمم (عند آخر الوقت) (١) بحيث يكون قد بقي منه (٢) -و يظهر من المقاصد العلية القول بوجوبه و هو ضعيف لما قاله في المدارك: «و قد أجمع الأصحاب على عدم وجوبه، قاله في التذكرة» و لخلو بعض الأخبار الواردة في التيمم عنه و هذا دليل على استحبابه في هذه الأخبار الآمره به.

(١) ذهب إليه المشهور مطلقاً أو عند المتقدمين للأخبار منها: خبر زراره عن أحدهما عليهم السّلام: (إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيمم و ليصل في آخر الوقت فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه و ليتوضأ لما يستقبل) (١).

و صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا لم تجد ماء و أردت التيمم فأخّر التيمم إلى آخر الوقت فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض) (٢).

و موثق ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السّلام: (فإذا تيمم الرجل فليكن ذلك في آخر الوقت، فإن فاته الماء فلن تفوته الأرض) (٣).

و عن جماعه منهم العلامة و الشهيد و سيد المدارك أنه يجوز التيمم في سعه الوقت و إن احتمل ارتفاع عذره أو ظن ذلك للأخبار منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام:

(فإن أصاب الماء و قد صلى بتيمم و هو في وقت؟ قال عليه السّلام: تمت صلاته و لا إعاده عليه) (٣) و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن رجل تيمم و صلى ثم بلغ الماء قبل أن يخرج الوقت، فقال عليه السّلام: ليس عليه إعاده الصلاة) (٥).

و صحيح محمد بن مسلم: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل أجنب فتيمم بالصعيد و صلى ثم وجد الماء، قال عليه السّلام: لا يعيد، إن رب الماء رب الصعيد، فقد فعل أحد الطهورين) (٦).

و عن جماعه كالمحقق في المعبر و العلامة في التذكرة و النهايه و المختلف و الشهيد هنا بل في جامع المقاصد نسبته إلى أكثر المتأخرين أنه يجوز التقديم مع العلم باستمرار العجز و عدمه مع عدمه و به يجمع بين النصوص المتقدمه.

(٢) من الوقت.

ص: ٣٣٨

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب التيمم حديث ٣.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب التيمم حديث ١ و ٣.

٣- ((٤ و ٥ و ٦) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب التيمم حديث ٩ و ١١ و ١٥.

مقدار فعله (١) مع باقى شرائط الصلاه المفقوده و الصلاه (٢) تامه الأفعال علما أو ظنًا، و لا يؤثر فيه (٣) ظهور الخلاف (٤) (وجوبًا مع الطمع فى الماء) و رجاء حصوله و لو بالاحتمال البعيد (و إلا (٥) استحبابًا) على أشهر الأقوال (٦) بين المتأخرين، و الثانى - و هو الذى اختاره المصنف فى الذكرى و ادعى عليه المرتضى و الشيخ الإجماع - مراعاة الضيق مطلقًا (٧)، و الثالث جوازه مع السعه مطلقًا (٨)، و هو قول الصدوق. و الأخبار (٩) بعضها دال على اعتبار الضيق مطلقًا و بعضها غير مناف له (١٠)، فلا وجه للجمع بينها (١١) بالتفصيل. هذا فى التيمم المبتدأ.

أما المستدام - كما لو تيمم لعباده عند ضيق وقتها و لو بنذر ركعتين فى وقت معين يتعذر فيه الماء، أو عباده راجحه بالطهاره و لو ذكرًا - جاز فعل غيرها به (١٢) مع السعه (١٣).

(١) أى مقدار فعل التيمم.

(٢) عطف على قوله: فعله.

(٣) فى علمه أو ظنه بضيق الوقت.

(٤) بحيث تبين سعه الوقت، لأن المدار على ما يعلم لا على الوجود الواقعى.

(٥) فمع اليأس عن وجود الماء فيجوز التيمم.

(٦) و هو القول الثالث المتقدم فى الشرح.

(٧) سواء طمع فى الماء أم لا و سواء علم بزوال عذره أم لا و هو القول الأول المتقدم فى الشرح.

(٨) سواء طمع فى الماء أم لا و سواء علم بزوال عذره أم لا، و هذا هو القول الثانى المتقدم فى الشرح.

(٩) قد تقدم بعضها.

(١٠) بل تدل على التوسعه فتنافى وجوب اعتبار الضيق.

(١١) بل له وجه قد تقدم.

(١٢) بهذا التيمم السابق.

(١٣) بالنسبه للصلاه الجديده، فصريح كلام جماعه من الأصحاب أن محل الخلاف فى جواز البدار و عدمه لغير التيمم، أما التيمم فهو خارج عن مفاد النصوص الداله على المضايقه و هذا ما أفتى به الشيخ فى المبسوط مع أنه من القائلين بالمضايقه. -

(و لو تمكّن من) استعمال (الماء انتقض) تيممه (١) عن الطهاره التي تمكّن منها، فلو تمكّن من عليه غير غسل الجنابه من الوضوء خاصه (٢)، انتقض تيممه خاصه (٣)، و كذا الغسل (٤). و الحكم بانتقاضه بمجرد التمكّن (٥) مبنى على الظاهر.

و أما انتقاضه مطلقا (٦) فمشروط بمضئّ زمان يسع فعل المائيه متمكنا منها (٧)، فلو طرأ بعد التمكّن مانع قبله (٨) كشف عن عدم انتقاضه (٩)، سواء شرع فيها (١٠) - و عن السيد في المصباح عدم جواز الصلاه بهذا التيمم مع سعه وقتها، و تابعه على ذلك الشهيد في البيان لأن نصوص المضايقه ظاهره في عدم جواز الصلاه بالتيمم في سعه الوقت لا مجرد عدم جواز التيمم، و فيه منع ذلك بالإضافة إلى إطلاق جملة من الأخبار منها: صحيح حماد: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء أ يتيمم لكل صلاه؟ فقال عليه السلام: لا، هو بمنزله الماء) (١).

و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (يصلى الرجل بتيمم واحد صلاه الليل و النهار كلها؟ فقال عليه السلام: نعم ما لم يحدث أو يصب ماء) ٢.

(١) بالاتفاق و يدل عليه الأخبار الكثيره منها: صحيح زراره المتقدم (قلت لأبي جعفر عليه السلام: يصلى الرجل بتيمم واحد صلاه الليل و النهار كلها؟ فقال عليه السلام: نعم ما لم يحدث أو يصب ماء) (٢).

(٢) قيد الغسل بغير الجنابه لأن بقيه الأغسال تحتاج إلى الوضوء على مبناه كما تقدم.

(٣) أى التيمم الذى هو بدل عن الوضوء.

(٤) و لو تمكّن من الغسل سواء كان جنبه أو غيره فينتقض التيمم الذى هو بدل عنه.

(٥) أى عند أول التمكّن.

(٦) ظاهرا و باطنا.

(٧) من المائيه.

(٨) أى قبل التمكّن من المائيه.

(٩) أى انتقاض التيمم.

(١٠) فى المائيه.

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب التيمم حديث ٣ و ١.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب التيمم حديث ١.

أم لا. كوجوب الصلاة (١) بأول الوقت، والحج للمستطيع بسير القافلة مع اشتراط استقرار الوجوب بمضى زمان يسع الفعل، لاستحاله التكليف بعباده في وقت لا يسعها (٢)، مع احتمال انتقاضه مطلقا (٣)، كما يقتضيه ظاهر الأخبار و كلام الأصحاب (٤).

و حيث كان التمكن من الماء ناقضا، فإن اتفق (٥) قبل دخوله في الصلاة انتقض إجماعا على الوجه المذكور (٦) و إن وجده بعد الفراغ (٧) صحت (٨)، و انتقض بالنسبة إلى غيرها (و لو وجده في أثناء الصلاة) و لو بعد التكبير (أتمها) (٩) مطلقا (١) أى انتقاض التيمم مشروط بمضى زمان يسع المائيه كما أن وجوب الصلاة عند أول الوقت مشروط بمضى زمان يسع فعلها، و كما أن الحج بالنسبة للمستطيع إذا سارت القافلة مشروط بمضى زمان يسع فعله.

(٢) لأنه محال و هو قبيح عقلا.

(٣) عند مجرد التمكن سواء تمكن من فعل المائيه فيما بعد أم لا لإطلاق الأخبار المتقدمه، و فيه: إن الأخبار ظاهره في إصابه الماء بحيث كان قادرا على استعماله و يؤيده خبر أبي أيوب: (إذا رأى الماء و كان يقدر عليه انتقض التيمم) (١).

(٤) بل صرح المحقق الثانى و نفس الشارح فى المسالك و غيرهما بكون المراد من إصابه الماء هو التمكن من استعماله.

(٥) أى التمكن من الماء.

(٦) أى التمكن من الماء و من استعماله.

(٧) من الصلاة.

(٨) للأخبار الكثيره منها: خبر الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (سأله عن الرجل إذا أجنب و لم يجد الماء قال: يتيمم بالصعيد، فإذا وجد الماء فليغتسل و لا يعيد الصلاة) (٢).

و خبر ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا لم يجد الرجل طهورا و كان جنبا فليمسح من الأرض و ليصل، فإذا وجد ماء فليغتسل و قد أجزأته صلاته التى صلى) ٣.

(٩) ذهب الشيخ فى النهايه و الصدوق و السيد و الجعفى و الأردبيلي و جماعه إلى أنه إذا وجد-

ص: ٣٤١

١- (١) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب التيمم حديث ٦.

٢- ((٢ و ٣)) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب التيمم حديث ١ و ٧.

(على الأصح) عملاً بأشهر الروايات و أرجحها سنداً (١)، و اعتضاداً بالنهي الوارد -الماء قبل الركوع من الركعة الأولى فقد بطل تيممه فعليه الوضوء و استئناف الصلاة و إن كان بعد الركوع فلا- يبطل و يتم الصلاة للأخبار منها: صحيح زراره: (قلت لأبي جعفر عليه السّلام: إن أصاب الماء و قد دخل في الصلاة، قال عليه السّلام: فلينصرف فليتوضأ ما لم يركع، فإن كان قد ركع فليمض في صلاته، فإن التيمم أحد الطهورين)(١).

و خبر عبد الله بن عاصم عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن الرجل لا يجد الماء فيتيمم و يقوم في الصلاة فجاء الغلام فقال: هو ذا الماء، فقال عليه السّلام: إن كان لم يركع فلينصرف و ليتوضأ، و إن كان قد ركع فليمض في صلاته)٢.

و ذهب المشهور إلى أنه يمضى إذا تلبس بتكبيره الإحرام و لم يركع و لم يقرأ لخبر محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السّلام: (قلت له: رجل تيمم ثم دخل في الصلاة و قد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يأتى بالماء حين يدخل في الصلاة، قال عليه السّلام: يمضى في الصلاة)(٢)، و صحيح زراره و محمد بن مسلم أنهما قالاً لأبي جعفر عليه السّلام: (في رجل لم يصب الماء و حضرت الصلاة فتيمم و صلى ركعتين ثم أصاب الماء أ ينقض الركعتين أو يقطعهما و يتوضأ ثم يصلى؟ قال عليه السّلام: لا، و لكنه يمضى في صلاته فيتمها و لا ينقضها لمكان أنه دخلها و هو على طهر بتيمم)٤، و الأخير و إن كان مورده إصابه الماء بعد الركعتين إلا أن التعليل فيه دال على عدم نقض الصلاة إذا دخلها بتيمم و لو وجد الماء قبل الركوع من الركعة الأولى، و قد حملت النصوص السابقة عند المشهور على الاستحباب.

و فيه: إن مستند المشهور مطلق فلا بد من حمله على الأخبار المقيدة بالركوع من باب حمل المطلق على المقيد.

و عن سائر أنه ينقض الصلاة إلا إذا قرأ فلا ينقض و هو مما لا شاهد له كما اعترف بذلك جماعه.

و عن ابن حمزه في الوسيله من وجوب القطع مطلقاً عند سعة الوقت و إلا- فلا- و هو أيضاً مما لا شاهد له كما اعترف بذلك جماعه أيضاً.

(١) لصحه خبر زراره و محمد بن مسلم المتقدم، و فيه أن خبر زراره المقيد بالركوع صحيح أيضاً.

ص: ٣٤٢

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب التيمم حديث ١ و ٢.

٢- ((٣ و ٤)) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب التيمم حديث ٣ و ٤.

عن قطع الأعمال (١) و لا فرق في ذلك بين الفريضة و النافله (٢).

و حيث حكم بالإتمام فهو للوجوب على تقدير وجوبها (٣)، فيحرم قطعها و العدول بها إلى النافله، لأن ذلك (٤) مشروط بأسباب مسوّغه (٥) و الحمل على ناسى الأذان (٦) قياس، و لو ضاق الوقت (٧) فلا إشكال في التحريم (٨).

و هل ينتقض التيمم بالنسبه إلى غير هذه الصلاه على تقدير عدم التمكن منه (٩) بعدها؟ (١٠) الأقرب عدم (١١)، لما تقدم من أنه مشروط بالتمكن و لم (١) و هو قوله تعالى: وَلَا تُبْطَلُوا أَعْمَالَكُمْ (١)، و فيه إنه ظاهر في إحباط الثواب لا إبطال الأجزاء و الشرائط.

(٢) لإطلاق الأخبار المتقدمه.

(٣) أى على تقدير وجوب الصلاه لحرمة قطعها كما سيأتى بحثه إن شاء الله تعالى فى كتاب الصلاه.

(٤) من قطع الفريضة و العدول بها إلى النافله.

(٥) كإدراك فضيله الجماعه من أولها أو خوف فوتها و نحو ذلك كما سيأتى ذكره.

(٦) فيما لو نسى الأذان و تذكر بعد الصلاه فيجوز له قطعها و العدول بها إلى النافله.

(٧) و لو عن إدراك ركعه مع الطهاره المائيه.

(٨) بل هو من باب عدم التمكن من الطهاره المائيه فلا ينتقض التيمم.

(٩) من الماء.

(١٠) بعد هذه الصلاه.

(١١) بل الأقرب التفصيل من أنه إذا وجد الماء فى أثناء الصلاه بعد الركوع أو بعد التلبس فإن كان زمان الوجدان غير كاف للوضوء أو الغسل على تقدير عدم كونه فى الصلاه فلا- ينتقض تيممه لعدم تمكنه من المائيه، و إن كان زمان الوجدان كافيا للوضوء أو الغسل على تقدير عدم كونه فى الصلاه فالظاهر انتقاض تيممه و به جزم الشيخ و مال إليه العلامه فى التذكرة و المنتهى لإطلاق الأخبار الداله على انتقاض التيمم بوجدان الماء، و مجرد الحكم بالصحه بالنسبه للصلاه لا يقتضى الحكم بالصحه بالنسبه لغيرها.

و عن المحقق فى المعبر و الشهيد فى الدروس و البيان و الذكرى و المحقق الثانى فى جامعه و الشارح فى مسالكة أيضا كما هنا و سيد المدارك عدم الانتقاض لأن المانع-

يحصل، و المانع الشرعى كالعقلى.

و مقابل الأصح أقوال: منها الرجوع ما لم يركع، و منها الرجوع ما لم يقرأ، و منها التفصيل بسعه الوقت و ضيقه، و الأخيران لا شاهد لهما، و الأول مستند إلى روايه معارضه بما هو أقوى منها (١).

-الشرعى و هو إتمام الصلاه هنا كالمانع العقلى و هذا كاشف عن عدم تمكنه من الطهاره المائيه و الأحوط الأول.

(١) بل مستند المشهور و مستند غيره متساويان فى عدد الروايات و فى كون الصحيح فى كل منهما فالترجيح لأحدهما ليس فى محله فضلا عن أن الجمع العرفى بحمل المطلق على المقيد يقتضى ترجيح أخبار الركوع لا أخبار التلبس.

ص: ٣٤٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

